وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

الخلاف النحوي في بنية النصّ القرآني
في ضوء الدراسات الحديثة

أطروحة تقدَّمت بها

شيماء رشيد محمد زنگنة

إلى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور

كريم حسين ناصح الخالدي

رمضان ١٤٣٣هـ تموز ٢٠١٢م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

[البقرة: ٣٢]

الإهـــــــــــداء

إلى .... من قال الله فيهما ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ﴾ [الإسراء: ٢٤]

والديَّ العزيزين أطال الله عمركما

إلى .... الشموع التي أضاءت لي الطريق

إخوتي وأخواتي

إلى .... النعمّة التي منّ بها الله علي لتتلمذي على يده

أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي

إلى .... من خفّفُوا عني همومَ الدراسةِ و البحثِ

صديقاتي وأصدقائي

إلى .... من كانت حبُّها الهواءَ الذي أتنفسُهُ

بغـــ

ـــــــــــــداد حبـــــــــــــــــــــــــيبتـــــــــــــــي

أهدي ثمرة جهدي هذا.

شيماء زنگنة

الشكر والامتنان

أتقدم بوافر شكري وامتناني بعد الله إلى أستــاذي العزيز ووالدي الروحي، وسندي العلمي **الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي** لكلِّ ما قدَّمَهُ من ملاحظاتٍ وتوجيهاتٍ كان لها أثرٌ بيِّنٌ في إخراج هذه الأطروحة على ما هي عليه، فكثيراً ما كان يزوِّدني بتوجيهاتٍ هادفةٍ مصدرها القراءة الدقيقة الناقدة البنَّاءة لكلِّ ما في هذا البحث كلمةً كلمةً، فكان بذلك خيرَ مشرفٍ وخيرَ نصيرٍ ومعينٍ لي عند استعصاءِ بعض المسائل، فله مني جزيل شكري وامتناني الصادقين. وجزاه الله عني خير الجزاء، ووفَّقه وحفظه ذخراً لهذا البلد، ولعائلته، ولطلبة الدراسات اللغوية.

و أتقدّم بشكري إلى رئاسة قسم اللغة العربية وأخصُّ بالذكر رئيس القسم (**د. طلال خليفة سلمان**)، ورئيس القسم السابق (أ.د. **صبحي ناصر حسين**) لكل ما قدَّماه لي ولزميلاتي من تسهيلاتٍ؛ ولتذليلهما الصعاب التي واجهتنا منذ بدء الدراسة حتى إنهاء البحث. ولا يفوتني أنْ أشكر مناهل العلم والمعرفة أساتذة قسم اللغة العربية في كليتنا لما قدّموه لي ولزميلاتي من نصائح، ومشوراتٍ أضاءت لنا ما كُنَّا عنه غافلين، فجزاهم الله عنَّا خير الجزاء .

و إلى أعزِّ شخصين على قلبي والديَّ العزيزين، اللَّذين باركاني بدعواتهما الصادقة لي؛ ولدعمهما المستمر وتشجيعهما لي.

ولا أنسى صديقاتي وأخواتي اللَّاتي كنَّ معي في السرَّاء والضرَّاء (أسماء، وافتخار، وإسراء، ود.أفراح، وزينب، وعلياء) لدعمهنَّ المستمر؛ ودعائهنَّ لي بالتوفيق والسداد.

وأقول لكلِّ من دعمني وساندني وكانت له يدٌ في إخراج هذا البحث جزاكم الله عني خير الجزاء، ولكم مني فائق الشكر والامتنان.

شيماء زنگنة

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المُقَدِّمَة	أ – ت
التمهيد: (طبيعة الخلاف لدى القدماء، وموقف النحويين من النصِّ قديماً وحديثاً).	١ – ١٨
الفصل الأوَّل: (الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني عند النحويين في ضوء المقام والسياق وأسباب النزول).	١٩ – ٩١
التوطئة المبحث الأوَّل: (الخلاف في مكوِّنات الجملة الاسمية).	٢٠- ٢١ ٢٢ – ٣٨
المبحث الثاني: (الخلاف في مكوِّنات الجملة الفعلية).	٣٩ – ٨٠
المبحث الثالث: (الخلاف في نوع الجملة وإعرابها).	٨١ – ٩١
الفصل الثاني: (الخلاف النحوي في دلالة مكوِّنات النصِّ القرآني وأزمنته عند النحويين في ضوء المقام والسياق وأسباب النزول).	٩٢ – ١٦٦
المبحث الأوَّل : (الخلاف في دلالة مكوِّنات النصِّ).	٩٣ – ١٤٢
المبحث الثاني: (الخلاف في أزمنة مكوِّنات النصِّ).	١٤٣ – ١٦٦
الفصل الثالث: (الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني في ضوء الدراسات الحديثة ومحاولات التيسير).	١٦٧ – ٢٩٩
توطئة المبحث الأوَّل: (الخلاف في تماسك النصِّ في ضوء اللسانيات الحديثة).	١٦٨ – ١٧٢ ١٧٣ – ٢٤٠
المبحث الثاني: (الخلاف في مسائل العامل وآثاره في ضوء محاولات التيسير).	٢٤١ – ٢٧١

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: (الخلاف في التقديم والتأخير في ضوء الدراسات الحديثة).	٢٧٢ ـ ٢٨١
المبحث الرابع: (الخلاف النحوي في توزيع مكوِّنات النصِّ).	٢٨٢ ـ ٢٩٩
الفصل الرابع: (تقويم الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني).	٣٠٠ ـ ٣٦٤
توطئة المبحث الأوَّل: (المظاهر الإيجابية والسلبية للخلاف النحوي).	٣٠١ ـ ٣٠٢ ٣٠٣ ـ ٣٤٣
المبحث الثاني: (تقويم الخلاف النحوي في لحاظ السياق والمقام والمخاطب).	٣٤٤ ـ ٣٥٢
المبحث الثالث: (تقويم الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني في ضوء الدراسات النصِّيَّة، وتيسير النحو).	٣٥٣ ـ ٣٦٤
الخاتمة	٣٦٥ ـ ٣٧٠
ثبت المصادر والمراجع	٣٧١ - ٤٠٣
ملخص الأطروحة باللغة الإنكليزية	A - C

التمهيد

(طبيعةُ الخلافِ لدى القُدماء، وموقفُ النحويين من النصِّ قديماً وحديثاً).

أوَّلاً: طبيعةُ الخلافِ لدى القدماء

الحديث عن الخلاف النحوي حديث عن النحوِ كلِّه، إذ لا يكاد يخلو باب من أبواب النحو منه، فهو حديث عن الأصول والقواعد والأسس التي انطلق منها النحويون في بناء النحو، وهو حديث عن فكرٍ، لا مجرَّد جدلٍ، وردِّ حجةٍ بأخرى.

لا يخفى على أحدٍ الأسبابَ التي أدَّت إلى الخلاف النحوي وتشعبها بين النحويين إلى أنْ وصلت إلى حد التعصب للمذهب النحوي، وإنْ كان النحوي يعرف أنَّ الرأيَ غيرُ صائبٍ؛ لذا كان لهذا الأمر الأثرُ الكبيرُ في توسيع الخلاف النحوي وتشعبه، وسأذكر بإيجاز طبيعة الخلاف النحوي بين النحويين وأسبابه:

من أُوائل الأمور التي أدَّت إلى نشوء الخلاف النحوي طبيعة المادة اللغوية التي اعتمد عليها النحويون القدماء؛ ذلك أنَّ الرقعةَ الجغرافيةَ التي تقطنها قبائل تكلمت بالعربية كانت بالغةَ الاتساع، مختلفةَ اللهجات، متأثرةً بالأممِ المحيطةِ بها؛ لذلك اختلف النحويون واللغويون في تحديد اللهجة الفصيحة، والقبائل التي سيجمعون منها المادة اللغوية التي اعتمدوها أساس التقعيد، مِّما أدَّى إلى اضطرابٍ كبيرٍ في التمييز بين المستويات اللغوية التي كان لها أثرٌ كبيرٌ في ظهور الخلاف النحوي بين النحويين، وكان العاملُ الزمني في الاحتجاج سبباً من أسباب الخلافِ أيضاً، وذلك عن طريق التطور اللغوي الذي هو من طبيعة اللغات؛ ذلك أنَّ تباين اللهجات في ظاهرةٍ معينةٍ عن غيرها جاء نتيجة هذا التطور، وهذا ما سبَّب اختلاف النحويين في عددٍ من الصيغ والألفاظ(١)، فضلاً عن الأسباب السياسية والجغرافية (التعصب البيئي)، والتعصب المذهبي النحوي إذ كانت العصبية لرئيس المذهب النحوي أو أحد شيوخه سبباً من أسباب الخلاف بين النحويين، وقد يكون التعصب إلى المذهب الديني أثراً في ذلك الخلاف(٢).

---

(١) ينظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الإنصاف، د.محمد خير الحلواني:٦١-٧٥.

(٢) ينظر: أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف، نوري حسن حامد المسلَّاتي: ٦٨-٩٦، وما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، باسم عبد الرحمن صالح البابلي: ٤٣.

ومن اللافت للنظر أنَّ الخلاف ظهر أوَّل أمره يسيراً قائماً على مخالفة السابق للاحق من العلماء والطلَّاب؛ لاعتمادهم على الاجتهاد، وبعد ذلك ظهر الخلاف المذهبي بعد نشوء المذهب الكوفي وتوسع الخلاف بين النحويين نتيجة التعصب المذهبي وتمسك الطالب بآراء شيخه.

هذه هي الأسباب العامَّة بإيجاز، فضلا عن الأمور والأسباب الأخرى التي لم نتعرض لها كلِّها لوجودها في مظانها، التي أدَّت إلى نشوء الخلاف النحوي، ومن أسباب الخلاف النحوي التي تعنينا في هذه الأطروحة ما نشأ من اختلاف في فهم النصّ القرآني؛ لاختلافهم في إدراك معانيه وأسرار تراكيبه، وكان لتفاوت النحويين في فهم معنى النصِّ القرآني ومقاصده من جانب، ولاصطدام النحويون بالنصِّ القرآني الذي جاء في كثير من الأحيان مخالفاً لقواعدهم التي وضعوها في ضوء آرائهم في العامل واختصاص الحروف بالأفعال، وعدُّوه الأساس الذي اعتمدوا عليه في التقعيد من جانب آخر، الأثر في نشأةِ خلافٍ كبيرٍ بينهم في تفسيرِ دلالةِ النصّ القرآني، أو تأويلِهِ لينسجمَ وأصولِهم وأحكامِهم.

ولا شكَّ في أنَّ للمعنى أثراً كبيراً في الخلاف النحوي؛ وذلك لاختلافهم في فهم النصوص والنصِّ القرآني خاصَّة، وتفسيرِها وإدراك معانيها، وطرائق تركيبها؛ "لأنَّ اختلافَهُم في فهمِ النصوص يقودُ إلى اختلافِ الآراء في الأحكامِ، وتعليلِ الظواهرَ، وتأويلِ النصوصِ؛ ذلك أنَّ كثيراً من مسائلَ الخلافِ نشأ بسببِ اختلافِ النحاة في تقديرِ الوظيفة النحوية للتركيب، أو الأداة فأكثروا الجدال في مسائل معنوية"(١) كثيرة.

من هنا كان فهم النصّ القرآني مبعثاً للخلاف النحوي بين النحويين والمفسرين، فاستند عددٌ كبيرٌ من النحويين إلى النصوص القرآنية؛ لتقوية حججهم وتعضيدها، متفقين مع ما جاء في القرآن الكريم من نصوص تُسْتَنْبَطُ منها أصولٌ وأحكامٌ جديدةٌ على النحو العربي الذي كان بعيداً عنها، وما كان للنحويين أنْ يعرفوها لولا النصُّ القرآني وأسلوبُهُ ونحوه الذي تختلف أسسه عن عدد من الأسس التي اعتمد عليها

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي: ١٢٧.

النحويون في بناء نحوهم، فاهتمَّ النحويون القدماء في خلافاتهم التي بنوها على النصّ القرآني، ولبيان ذلك نورد عدداً من المسائل الخلافية التي بناها النحويون على النصِ القرآني، وإنَّ هذه المسائل سيتكرَّر ذكرها في الفصول اللاحقة؛ وهو تكرار مقصود؛ لتنوّع الغايات من إيراده، ففي كلِّ موضع تذكر فيه مسألة من المسائل؛ لغاية ولغرض معيَّن يختلف الغرض عنه في الموضع الآخر الذي تتكرَّر فيه المسألة الواحدة، من ذلك:

خلافهم في جواز تقديم خبر ليس عليها بناء على قوله تعالى:

﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود:٨].

إذ جوَّز البصريون تقديم خبر ليس (مصروفا) عليها لجواز تقديم معموله وهو: (يوم يأتيهم) عليه، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل عندهم. في حين منع الكوفيُّون المسألة(١). فمنشأ المسألة الخلافية النظر في النصِّ القرآني الذي كان تطبيقهم قواعد العامل عليه أساس الخلاف بين النحويين.

فورودُ نصوصٍ قرآنيةٍ خلافَ أصولِهم وقواعدِهم كان سببَ عددٍ آخر من المسائل الخلافية من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة:٦٩].

في هذا النصُّ أثيرت مسألة جواز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر، إذ جوَّز الكوفيون المسألة بناء على هذا النصّ القرآني الكريم. إذ عطف قوله: (والصابئون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله: ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: م(١٨): ١٦٠/١-١٦٤، وشرح الكافية، رضي الدين الاسترباذي:١٩٥/٤، وارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيان الأندلسي:١١٧١/٣، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي:٤٢٩/١..

في حين منع البصريون جواز العطف على موضع (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر[1].

وكان قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء:٢٤].

الأساس في اختلاف النحويين في مسألة جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، إذْ جوَّز الكوفيُّون تقديم معمول اسم الفعل عليه احتجاجاً بهذا النصّ القرآني، والتقدير في النصِّ: (عليكم كتاب الله)، أي: إلزموا كتاب الله ، فنصب (كتاب الله) بـ (عليكم)، ودلَّ ذلك على جواز تقديمه عليه، في حين منع البصريون هذه المسألة مؤوِّلين ما احتجَّ به الكوفيُّون من نصوص[2].

كما أنَّ هناك كثيراً من المسائل الخلافية بين النحويين التي بنيت على تفاوتهم وتباينهم في فهم معنى النصّ القرآني، من ذلك اختلافهم في فهم معنى (إلَّا) في قوله تعالى:

﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾[البقرة:١٥٠]. وغير ذلك من النصوص القرآنية.

فذهب الكوفيون إلى جواز مجيء إلَّا بمعنى الواو استناداً إلى هذا النصّ القرآني الذي كان الأساس الذي بُنِيت عليه المسألة الخلافية، والتقدير عندهم: (و الذين ظلموا لا يكون لهم حجَّة)، في حين منع البصريون جواز مجيء (إلَّا) بمعنى الواو، وإنَّما هي على الاستثناء المنقطع[3].

قال الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ): "وقال: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ فهذا معنى (لكنَّ). وزعم يونس أنَّه سمع أعرابياً فصيحاً يقول: (ما

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م (٢٣): ١/١٨٥- ١٩٥، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: م(٥٢): ٣٤١- ٣٤٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م (٢٧): ١/٢٢٨-٢٣٥. ، والتبيين:م (٥٩): ٣٧٣، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي: م(٥٢) من الحرف:١٧٤- ١٧٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م (٣٥): ١/٢٦٦- ٢٧٢، والتبيين:م (٣٥): ٤٠٣، وائتلاف النصرة: م(١٠) من الاسم: ٣٤- ٣٥.

أشتكي شيئاً إلَّا خيراً)... وتكون إلَّا بمنزلة الواو... وقال بعض أهل العلم: إنَّ الذين ظلموا ها هنا هم ناسٌ من العرب كانوا يهوداً أو نصارى، فكانوا يحتجُّون على النبي صلى الله عليه، فأمَّا سائر العرب فلم يكن لهم حجَّةٌ وكانت حجَّة من يحتجُّ منكسرة"(١).

ومن النصوص القرآنية الأخرى التي كانت الأساس الذي بُنِيَ عليه الخلاف النحوي بين النحويين والمفسرين قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الفتح:٢٧]،

وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة:٥٧].

وغيرها من النصوص القرآنية التي اختلف فيها النحويون في دلالة (إنْ)، فذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) جاءت في النصِ القرآني بمعنى (إذْ)، وهي من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين إذ منع البصريون مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ)، في حين أجاز الكوفيون(٢) ذلك استناداً إلى النصِّ القرآني الذي ورد فيه هذا المعنى من معاني (إنْ) واثبتوا له ذلك احتجاجا بالنصوص القرآنية.

ومن النصوص القرآنية الأخرى التي كانت سبب الاختلاف في مجيء الفاعل جملة: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف:٣٥].

وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ﴾ [طه:١٢٨].

---

(١) معاني القرآن، الأخفش: ٣٤٣/١-٣٤٤.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٨٨): ٦٣٢/٢- ٦٤٠، وائتلاف النصرة:م(١٩) من الحرف:١٥٤-١٥٥، وهمع الهوامع: ٥٤٩/٢.

وفي هذه النصوص خلاف بين النحويين في مجيء الفاعل جملة، فأجاز الفرَّاءُ (ت٢٠٧هـ) وعددٌ من النحويين[١] مجيء الفاعل جملة استناداً إلى النصوص القرآنية المذكورة سابقاً، إذ ذهب الكوفيون إلى أنَّ فاعل (يهدِ) الجملة وهي (كم أهلكنا). قال الفرَّاء: "وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾(كم) في موضع رفع بـ(يهد) كأنك قلت: (أولم تهدهم القرون الهالكة.... وقد يكون (كم) في موضع نصب بأهلكنا وفيه تأويل الرفع فيكون بمنزلة قولك: سواءٌ عليَّ أزيداً ضربتَ أم عمراً، فترفع (سواء) بالتأويل. وتقول: قد تبيَّن لي أقام زيدٌ أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى؛ كأنَّك قلت تبيَّن لي ذلك"[٢]. وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ): " فاعل لم يهدِ الجملة بعده يريد: ألم يهدِ لهم هذا بمعناه ومضمونه "[٣] . فالخلاف كان أساسه النصَّ القرآني الذي جاء خلافاً لأصول النحويين وقواعدهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[الصافات:١٤٧].

فهذا النصُّ من النصوص التي كانت سبب خلاف النحويين في مجيء (أو) بمعنى الواو وبمعنى (بل)، والخلاف مبني في ضوء هذا النصّ، فالكوفيون وعدد من النحويين جوَّزوا المسألة استناداً إلى النصِّ القرآني[٤]، فمعنى النصّ القرآني عندهم : (بل يزيدون) أو: (ويزيدون). قال الفرَّاء في تفسيره للنص القرآني: "(أو) هاهنا في معنى (بل) كذلك في التفسير مع صحته في العربية"[٥].

يقول الأخفش: "وقال: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، ومعناه: ويزيدون، ومخرجها في العربية أنَّك ... إذا قلت: اجْلس إلى فلان أو فلان أو فلان، فجلس إلى واحدٍ منهم أو كلهم كان مطيعاً... ، وأرى الذين قالوا إنَّها بمنزلة الواو إنَّما ... قالوها؛

(١) ينظر: مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ابن هشام: ٥٩/٢، و حاشية الصبان: ٦٠/٢ .
(٢) معاني القرآن: ٣٣٣/٢، ١٩٥ .
(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ١٧٣/٣ .
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: م (٦٧):٤٧٨/٢-٤٨١، وائتلاف النصرة:م (١٠) من الحرف: ١٤٨-١٤٩ .
(٥) معاني القرآن: ٣٩٣/٢، وينظر: مجاز القرآن أبو عبيدة: ١٧٥/٢ .

لأنَّهم رأوها في معناها وأمَّا: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾، فإنَّما يقول:

﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ ﴾ عند الناس، ثمَّ قال: ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ عند الناس؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى لا يكون منه شكٌّ، وقد قال قومٌ: إنَّما (أو) هاهنا بمنزلة (بل)..."(١).

وغير ذلك من النصوص القرآنية التي كانت السبب المباشر والرئيس لكثير من الخلافات النحوية بين النحويين والمفسرين؛ وذلك لاختلافهم وتباينهم في تحديد معنى النصّ القرآني، وفهمه ممَّا أدَّى إلى نشوء خلافات كبيرة فيما بينهم.

ممَّا تقدم أجدُ أنَّ طبيعةَ الخلاف النحوي لم تكن في جلِّ مسائله خلافاً مذهبياً أو سياسياً أو طائفياً، أو غير ذلك من أسباب الخلاف النحوي، وإنَّما كان لفهم النصّ القرآني الحظ الأوفر في نشوء الخلاف النحوي بين علماء العربية قديماً، فالنصّ القرآني كان في كثير من الأحيان هو الأساس الذي بُنِيَ عليه الخلاف، فالخلاف في جزءٍ كبير منه نشأ على النصّ القرآني الذي يعدُّ أفصحُ نصٍّ في العربية على الإطلاق باتفاق الجميع.

ثانياً: موقف النحويين من النصّ قديماً وحديثاً

لا مناص لنا ونحن نعتزم بيان مفهوم النصّ، من أنْ نبدأ بتدبُّر المفهوم اللغوي لهذا المصطلح، ولا بدَّ لنا بعد ذلك أنْ نتجه إلى علماء العرب لمعرفة ما إذا كانت لهم دراسات نصِيَّة أو تنظيرات لنحو النصّ كما وجدناه عند اللسانيين المحدثين، ومعرفة ما إذا كانت هناك رؤية نحوية نصِّية أصيلة في التراث العربي.

النصُّ (Text) لغةً:

إذا عدنا إلى المعجمات العربية فإنَّنا نجدُ لمادة (ن ص ص) عدَّة معانٍ فلهذه المادة بمختلف اشتقاقاتها تحيل إلى معنى الرفع، والظهور، "فالنصُّ: رَفْعُكَ الشيءَ، ونَصَّ الحديثَ يَنُصّهُ نصَّاً: رَفَعَهُ، وكلُّ ما أُظهِر فقد نَصَّ... يُقال نَصَّ الحديثَ إلى فلانٍ أي رَفَعَهُ، ونَصَّت الظبية جيدها أي رَفَعَتْهُ، ووضع على المنصَّة أي على غاية الفضيحة

---

(١) معاني القرآن: ١/١٨٦.

والشهرة والظهور، والمِنَصَّةُ: ما تظهر عليه العروس لتُرى ...، ونصصت المتاع إذا جعلتَ بعضَهُ على بعضٍ، وكلُّ شيءٍ أظهرتَهُ فقد نَصَصتَهُ...، والنصُّ: التحريك..، وأصل النصِّ أقصى الشيءِ وغايتُهُ.. ، ونصُّ كلِّ شيءٍ منتهاه...، والنصُّ أصلُهُ منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها...، ونصُّ الحقائقِ منتهى بلوغِ العقلِ، ونَصنَصْتُ الشيءَ حرَّكتُهُ"[1].

وورد في القاموس المحيط أنَّ "نصَّ الحديث إليه: رَفَعَهُ، ...، والشيء حرَّكه...، والمتاع: جعل بعضه فوق بعض، وفلاناً استقصى مسألته عن الشيءِ، والعروس أقعدها على المنصَّةِ ... وهو ما ترفع عليه فانتصَّت، والشيءَ أظهرَهُ ... ، وانتصَّ: انقبض، وانتصب، وارتفع، ونَصْنَصَهُ حرَّكَهُ"[2].

إذن من الدلالات التي تنطوي تحتها مادة (ن ص ص) : الرفع، والوضوح والظهور، والتحريك، وبلوغ أقصى الشيء ومنتهاه، وضم الشيء إلى الشيء.

أمَّا في الاصطلاح فقد عرَّف الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) النصَّ بقوله: " هو ما لا يحتمل إلَّا معنًى واحداً، وقيل ما لا يحتمل التأويل "[3]، أو هو "ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنًى في المتكلم، وهو سَوقُ الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي، ويغتمُّ بغمِّي كان نصَّاً في بيان محبته" [4].

أمَّا معنى النصّ في اصطلاح اللسانيين المحدثين هو: "سلسلة لسانية محكيَّة أو مكتوبة، وتشكِّلُ وحدة تواصلية"[5]، سواء أكانت متتالية من الجمل، أو من جملةٍ وحيدة، أو من جزءٍ من الجملة.

إذا نظرنا في التراث العربي ولاسيما في أصول الفقه والبلاغة والدراسات القرآنية نجد أنَّ أبحاثَهم عميقةٌ جداً سبقت اللسانيات النصِّية بقرون متعددة، وذلك عن طريق ما قدَّمه علم أصول الفقه من قوانين دلالية تحاول رصد النصِّ برؤية شاملة من خلال

(١) لسان العرب، ابن منظور: مادة (ن ص ص): مج(٦) ج:٤٩/٤٤٤١- ٤٤٤٢.
(٢) القاموس المحيط، الفيروز أبادي: مادة (ن ص ص) باب الصاد فصل النون: ٣١٧/٢.
(٣) التعريفات، الشريف بن علي الجرجاني: ١٠٦ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزولد ديكرو، وجان ماري سشايفر، تر: د. منذر عياشي: ٥٣٣.

علاقات وآليات غايتها ربط أجزاء النصِ للوصول إلى المقصد الأقرب للنص الذي يختفي وراء وسائل التماسك النصِّي التي تنبهوا عليها، فضلاً عن أنَّ في الدراسات الإعجازية للقدماء محاولات نصيَّة متميزة، عن طريق اعتمادها على دراسة الآية إطاراً للتحليل، متجاوزة دراسة الجملة إلى البحث في وسائل تماسك النصّ الكلي، وعن طريق رصدهم العلاقات التماسكية بين سور القرآن الكريم وآياته، ودراستهم للمناسبة بين الآيات والسور، وربط آي القرآن بعضها ببعض، فمن الدراسات القرآنية التي ترقى إلى مستوى الدراسات النصِّية الحديثة على سبيل المثال كتاب (البرهان في علوم القرآن) للزركشي(ت٧٩٤هـ)، و(الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي (ت٩١١هـ). وما يؤكد هذا الأمر الدراسة الذي قدَّمه أحد الباحثين الذي أثبتت فيه أنَّ العلماءَ العرب قدَّموا نظرية نحوية نصِّية متكاملة في كتب الإعجاز القرآني[(١)].

أمَّا مصطلح النصّ في الدراسات النحوية فلا نجد له صدى لدى النحويين في حدود اطلاعنا، ولم يُعرف بمسمَّاه الاصطلاحي المعاصر، إذ لم يتداول النحويون الأوائل هذا المصطلح بمفهومه الحديث، بل اهتدوا إلى أسسه و أصوله وأسَّسوا لها خير تأسيس. واستلهم القدماء دلالة النصّ من المفهوم الكلي للنحو، فكانوا يريدون من دراستهم للموضوعات النحوية الوصول إلى معاني الجمل، وبيان أنظمة تأليفها، وعلاقاتها، وما يعرض لها من ظواهر التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف، وغيرها، مع مراعاة ضوابط التأليف، ووضع الجمل في مواضعها[(٢)].

ونلمح الدراسة النصية لنحاة العربية من خلال مؤلفاتهم الذي كان النص القرآني محوره، والأساس الذي استندوا إليه في دراستهم وإصدار أحكامهم من ذلك كتب معاني القرآن وإعرابه وأول ما يصادفنا في هذا المجال من الكتب التي وصلتنا معاني القرآن للأخفش والفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج وغير ذلك العشرات من الكتب التي أُلفت على النص القرآني أساسا شرحا وإيضاحا وبيانا وتفسيرا، وصولا

(١) ينظر: الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، د. أشرف عبد البديع: ٣٢- ٧٠.

(٢) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د. هناء محمود إسماعيل: ١١٢.

إلى إعراب القرآن للباقولي، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري الذي ألف أساسا على النص القرآني. فهذه الأعمال يمكن أن نعدها أعمال نصية وإنْ لم تكن قريبة من مفهوم نحو النص المعروف حاليا؛ وذلك لاعتماد هذه المؤلفات وشبيهاتها على النص القرآني أساس التأليف والشرح والتبيين والتوضيح.

فـ "بحث النحويون القدماء مفهوم (النصّ) وأقاموا نحوهم على أُسسٍ نصِّيةٍ معنويةٍ، فكان لهم فضلُ الاهتداء المبكر إلى مواطن الفصل والوصل، وتعلّق الكلام واتصال أوله بآخره، ومواضع الوقف والابتداء، وابتداء الكلام وانقطاعه واستئنافه. وكانت لهم نظراتهم العميقة، وفهمهم الدقيق لأنظمة الربط النحوي والتماسك، فلم يقتصر الأمر على ذلك، بل اعتمدوا على روابط خارجية غير لغوية وهي (السياق والمتكلم والمتلقي). وهذا يثبت أن دراسة النحاة لم تكن دراسة شكلية بل دراسة عميقة"(١)، فلم يقتصروا على الروابط الداخلية وإنما الروابط الخارجية -كما ذكرتُ- ، ومنها إبراز أثر المشاركين في العملية اللغوية ووظيفة السياق في تفسير جوانب النصّ. ويظهر ذلك في التحليل اللغوي للنص في كيفية اختيار المبدع لأدواته اللغوية مثل، الأدوات والضمائر، والأزمنة، والتكرارات، والحذف، والمقابلات، والجمل ... أي الاهتمام بالعلاقات الداخلية والخارجية(٢).

"واتضحت ملامح النظرية النحوية النصِّية بشكل جلي عند عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) في تحديده مفهوم النصّ، وقواعد تشكيل النصّ بالتزامه منهجاً فكرياً منظَّماً. فالنصُّ باصطلاح الجرجاني هو (النظم)، وإنَّ بناء النصِّ وإنتاجه لا يكون إلَّا بقوانين وآلياتٍ خاصة وهي قوانين النحو وأصوله"(٣)، إذ قال: "واعلم أنْ ليس النظم إلا أنْ تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخِلَّ بشيء منها ... "(٤).

---

(١) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ١٨٣.
(٢) ينظر: علم اللغة النصِّي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي: ٦٣/١ ، ٥٥ .
(٣) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ١٩٢.
(٤) دلائل الإعجاز : ١١٧.

إذا ابتعدنا قليلا عن الجرجاني لنصل إلى عهد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) نجد أنَّه ببحوثه المعنوية العميقة أسهم في تأسيس نظرية نحوية نصّية في النحوي العربي وذلك في مؤلفه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) من خلال عنايته الكبيرة بوسائل الترابط النحوي في القرآن الكريم[١] التي وجدناها كلها في النحو النصّي الحديث - كما سأدرسها في الفصل الثالث - ، (فهو أوَّل من حدَّد أنظمة الربط في القرآن الكريم، والجملة القرآنية، دارساً علاقاتها، ومواضع الارتباط فيها)[٢].

أُخلِص ممَّا تقدَّم أنَّ النحويين العرب من خلال بحوثهم العميقة للنصّ القرآني، ودراساتهم الواسعة في إعجاز القرآن الكريم، كانوا على دراية تامَّة بمسألة التماسك النصي الذي يتميز به النظم القرآني، وعلى إدراك تام به، من خلال دراساتهم لتماسك النصّ القرآني وأسرار ترابطه، إلَّا أنَّهم لم يضعوا هذه المسائل في ضمن إطار نظرية نحوية نصّية؛ ولم يؤسسوا أو ينظروا لذلك كالتنظير الذي وجدناه عند اللسانيين المحدثين بعد قرون متعددة.

أمَّا النصُّ في الدراسات اللسانية الحديثة فهو يشكِّلُ مفهوماً مركزياً في الدراسات اللسانية المعاصرة؛ إذ اختصَّت الدراسات التي تهتمُّ بالنصّ باسم: (علم النصِّ)[٣]، أو (علم لغة النصّ)[٤]، أو (علم اللغة النصّي)[٥]، أو (نظرية النصّ)[٦]، أو (نحو النصِّ)[٧]، أو (لسانيات النصّ)[١]، وكلُّها تتفق على ضرورة مجاوزة (الجملة) في

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ١٣٣-١٥١.

(٢) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ١٩٥.

(٣) ينظر: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، توان أ. فان دايك، ومدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، زتسيسلاف وارزنياك:٦١، وبلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل:٢٩٤-٣٥٠، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، د. محمد الأخضر الصبيحي، وفي نظرية الأدب وعلم النص، د. إبراهيم خليل: ٢١٣.

(٤) ينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن البحيري، ومدخل إلى علم لغة لنص تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر، إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، وعلم لغة النص النظرية والتطبيق، د.عزة شبل محمد.

(٥) ينظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة مكية على السور المكيَّة، د. صبحي إبراهيم الفقي.

(٦) ينظر: نظرية النص ، د.حسين خمري، ونظرية علم النص، د. حسام أحمد فرج.

(٧) ينظر:نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي، وفي اللسانيات ونحو النص، د. إبراهيم محمود خليل: ١٨٥، ونحو النص نقد نظرية وبناء أخرى، د.عمر أبو خرمة، ونحو النص بين الأصالة والحداثة، د.أحمد محمد عبد الراضي، ونحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، د.عثمان أبو زنيد.

التحليل النحوي واللغوي والتوجه نحو فضاء أرحب وأوسع وهو (الفضاء النصِّي)، وقد عدَّت خولة طالب الإبراهيمي الاتجاه إلى النصِّ فتحاً جديداً في اللسانيات الحديثة؛ إذ يُعدُّ تحولاً أساسياً حدث في السنوات الأخيرة، لإخراجه اللسانيات نهائياً من مأزق الدراسات البنيوية التركيبية التي عجزت عن الربط بين مختلف أبعاد الظاهرة اللغوية(٢). وبذلك نجد أنَّ اللسانيات النصِّية الحديثة قد تجاوزت البنية اللغوية الصغرى- الجملة- إلى بنية لغوية أكبر منها في التحليل هي النصّ.

تنوَّعت تعريفات النصّ في اللسانيات النصِّية المعاصرة بتنوّع التخصصات العلمية، والاتجاهات والمدارس المختلفة. إذ نجد تعريفات عديدة للنصِّ (Text) تشرح مفهوم النصّ، وهنالك تعريفات أخرى تبرز الخواص النوعية الماثلة لبعض أنواعه، إلَّا أنَّنا لا نجد تحديداً قاطعاً واضحاً بمجرد إيراد التعريف، فثمَّة اختلاف شديد بين الاتجاهات المتعددة التي أسهمت كلها في نشأة هذا العلم - النفسي، والاجتماعي، والفلسفي، والأسلوبي، و...الخ - . فلا يوجد تعريف معترف به من لدن الباحثين في اتجاهات علم لغة النصّ بشكل مطلق، ولم يستقر علماء النصّ على تعريف محدّد للنص "والجدير بالذكر أنَّ الاختلاف في التعريف بمصطلح النصّ ليس بدعاً في الدراسات اللغوية، بل في العديد من العلوم ، ولاسيما في بدء نشأتها، وهذا أمرٌ طبيعي، أمر عدم الاستقرار على التعريف بالمصطلحات، وطبيعة العلوم وأهدافها، ...، والتعدد في تعريف مصطلح النصّ... كان موجوداً أيضاً في تعريف مصطلح الجملة"(٣) عند نحاة العربية قديماً وحديثاً.

إنَّ تعريفَ النصّ أمرٌ صعب: "لتعدد معايير هذا التعريف، ومداخله، ومنطلقاته، وتعدد الأشكال والمواقع والغايات التي تتوافر فيما نُطْلِق عليه اسم (نص)"(٤). ولأجل

---

(١) ينظر:أسس لسانيات النص، مارغوث هاينمان، وفولفغنغ هاينمان، ولسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد الخطابي، والبديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصّية، د.جميل عبد المجيد:٦٣-٧١، ومبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي:١٦٧-١٧٢، ولسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، د. احمد مدارس، ولسانيات النص النظرية والتطبيق، د.ليندة قيَّاس.

(٢) ينظر: مبادئ في اللسانيات: ١٦٧.

(٣) علم اللغة النصي: ٢٤/١.

(٤) نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصَّاً، الأزهر الزنَّاد: ١١.

ذلك تنوَّعت تعريفات النصّ وتعدَّدت، فبعض تعريفات النصّ تعتمد على مكوَّناته الجملة وتتابعها، وبعضها يزيد على تلك الجمل الترابط، وبعض آخر يعتمد على التواصل النصِّي والسياق والمخاطب.

فيرى الباحثان هاليداي ورقيَّة حسن أنَّ النصَّ "يستخدم في علم اللغة للإشارة إلى أي فقرة منطوقة أو مكتوبة مهما طالت أو امتدت ... والنصُّ وحدة اللغة المستعملة وليست محدَّدة بحجمه... والنصُّ يرتبط بالجملة بالطريقة التي ترتبط بها الجملة بالعبارة"(١).

فهناك تعريفات ركَّزت على الاتساق أو الانسجام والترابط بين أجزاء النصّ وعناصره، فذهب بعض علماء النصّ في ضوء ذلك إلى أنَّ النصَّ: "متتالية من الجمل بينها علاقة من العلاقات، ومتى انعدمت هذه العلاقة لا يبقى هناك نصٌّ"(٢).

فالنصُّ عند هبلش:"تتابع متماسك من الجمل"(٣)، وحدَّ برينكر النصَّ في ضوء ذلك بأنَّه: "تتابع متماسك من علامات لغوية، أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل ... تحت أي وحدة لغوية أخرى"(٤). فالنصُّ في ضوء هذا التعريف أكبر وحدة لغوية لا تدخل تحت أي وحدة لغوية أخرى أكبر منها ويُخلص من ذلك أنَّ الجملة بوصفها جزءاً صغيراً ترمز إلى النصِّ، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام أو علامة تعجب، ثمَّ يمكن بعد ذلك وصفها بأنَّها جزء مستقل(٥).

وعرَّف الأزهر الزنَّاد النصَّ معتمداً على الربط بين عناصره أساساً لحدِّه النصّ إذ قال إنَّه: "نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. وهذه الخيوط تجمع عناصرَه المختلفة والمتباعدة في كلِّ واحدٍ هو ما نطلق عليه مصطلح (نص)"(٦). وأوَّل من أشار إلى كون النصّ يعني النسيج رولان بارت، فالنصُّ عنده: نسيج عنكبوت؛ لبراعة نسجه وتماسكه، بحيث يتعلَّق بعضه ببعض، ويلتقي أول خيطٍ نُسِجَ به

(١) علم اللغة النصي: ١/٢٩، وينظر: نحو النص، د. أحمد عفيفي: ٢٢، وفي نظرية الأدب وعلم النص: ٢٢٠.
(٢) نظرية النص:٤٨.
(٣) مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص: ٦٢.
(٤) علم لغة النص، د.سعيد حسن البحيري: ١٠٩.
(٥) ينظر: ينظر: علم لغة النص، د.سعيد حسن البحيري: ١٠٣، ونحو النص، د. أحمد عفيفي: ٢٢.
(٦) نسيج النص: ١٢.

بآخره[١]، وهنا تبرز خاصية الترابط والتماسك والانسجام في تعريف النصّ، وذلك من خلال ترابط مكونات النصّ وتشابكها على نحوٍ يشكل وحدته الكلية.

فهذه التعريفات للنص ترتكز على خاصيتين أساسيتين أحدهما: التركيب – الجانب البنائي التركيبي - لكونه متتالية من الجمل، وهي قائمة على مستوى الشكل، والأخرى: الانسجام والاتساق الذي يربط دلالياً بين عناصر النصّ.

هناك من ربط النصّ بالجانب الاتصالي التداولي ومن هؤلاء شميت الذي حدَّ النصَّ قائلاً بأنَّه: "كل جزء لغوي منطوق من فعل التواصل في حدث التواصل يحدَّد من جهة الموضوع، ويفي بوظيفة تواصلية يمكن تعرُّفها، أي يحقِّق كفاءة(كذا)[٢] إنجازية يمكن تعرُّفها"[٣]. وعلى هذا نتوصل إلى أنَّ النصَّ منطوق لغوي في حالة اتصال وعلاقة مباشرة بين المبدع أي منشئ النصّ و مخاطبه. ومن الذين عرَّفوا النصَّ من الجانب التداولي جان ماري سشايفر بقوله: "سلسلة لسانية محكيّة، أو مكتوبة وتشكِّل وحدة تواصلية، ولا يهم أنْ يكونَ المقصودَ هو متتالية من الجمل، أو من جملةٍ وحيدة، أو جزءٍ من الجملة"[٤]. ومن ذلك أيضا تعريف آخر لبرينكر حاول فيه الجمع بين الجانب التركيبي اللغوي والجانب التواصلي التداولي، وذلك من خلال وصف النصّ بأنَّه وحدة لغوية وتواصلية في الوقت نفسه، فالنصّ عنده في ضوء هذا التوجه: "تتابعٌ محدودٌ من علامات لغوية متماسكة في ذاتها، وتشير بوصفها كلّاً إلى وظيفة تواصلية مدركة"[٥].

يقول د. حسين خمري: "إذا عدنا إلى طبيعة النصِّ، فإنَّنا نلاحظ أنَّه يتميَّزُ بتوجُّه مزدوج: التوجه الأوَّل نحو لغة مخصوصة، لها معاييرها وقواعدها وتركيبها ومستوياته التعبيرية المختلفة. ومن جهةٍ أخرى فإنَّه يتَّجه نحو سياق ثقافي اجتماعي

---

(١) ينظر: لذَّة النص، رولان بارت، تر: د. منذر عيَّاشي: ١٠٨ـ ١٠٩

(٢) والصحيح كفاية .

(٣) مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص: ٦٧، وينظر: نحو النص، د. أحمد عفيفي: ٢٦.

(٤) العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة: منذر عيَّاشي: ١١٩، وينظر: القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: ٥٣٣، والبديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصيَّة: ٧٠، وإشكالات النص دراسة لسانية نصِّية، د. جمعان عبد الكريم:٣١.

(٥) التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، تر: د.سعيد حسن بحيري: ٣٤.

محدَّد؛ لأنَّ النصَّ يجب فهمه داخل سياق حضاري معيَّن، أي يجب الأخذ بعين الاعتبار البعد (كذا)(١) التداولي للنص، وليس النظر إليه كبنية (كذا)(٢) مجرَّدة. وهو ما يعني أنَّ النصَّ تواصل وتبادل لإشارات بين الناص والمتلقي"(٣).

هذه النظرة المزدوجة للنص تشمل المتكلم والمخاطب اللذين هما أساس العملية الخطابية والتواصل.

وضع زتسيسلاف وارزنياك تعريفاً للنص حاول فيه أن يكون شاملا لكل المفاهيم السابقة عرضه من تركيزه على الجانب التركيبي والدلالي والتداولي التواصلي فالنصُّ عنده: "مكونٌ لغوي أفقي، نهائي، مقصود به التطابق لواقعة التواصل المختصَّة، يصير من خلال الدمج الإنجازي وأوجه التناظر الدلالية الموضوعية والترابطات النحوية تتابعاً متماسكاً من الجمل"(٤).

ومن التعريفات الجامعة للنص التي تضم كلَّ المحاولات السابقة في حدِّ النصِّ من حيث تركيزه على التماسك والاتساق والجانب التداولي والاتصالي والتناص التعريف الذي قدَّمه روبرت دي بوجراد ودريسلر للنصِّ من خلال المعايير السبعة التي وضعاها؛ لتحديد النصّ وكون نصِّيَّة النصِّ لا يمكن تحديدها إلا بتوافر معايير سبعة فالنصُّ: حدثٌ تواصلي يلزم كونه نصَّاً أنْ تتوافر له سبعة معايير مجتمعة، وهذه المعايير هي: السبك أو الربط أو الالتحام أو الاتساق، والحبك أو الانسجام، والقصد، والمقبولية، والإخبارية، والمقامية أو الموقفية، والتناص(٥).

وهذه المعايير السبعة التي هي معايير نصِّية، لا بدَّ من توافرها مجتمعةً في أيِّ نصٍّ لكي يتسم بالنصِّية، وإذا فُقِد أحدها في النصِّ خرج عن حدود النصِّية، الذي استقرَّ عليه علماء النصِّ مؤخراً.

---

(١) والصحيح الجانب.
(٢) والصحيح كونه بنية.
(٣) نظرية النص:٥٦-٥٧.
(٤) مدخل إلى علم لغة النص: ٦٩.
(٥) ينظر: علم اللغة النصي: ١/٣٣-٣٤.

الذي أراه في هذا التعريف أنَّه شامل؛ ذلك أنَّه لا يلغي أحد أطراف الحدث الكلامي في التحليل، فهو يجمع بين المتكلم، والمخاطب، والسياق، وأدوات الربط اللغوية الشكلية والدلالية، ومن هنا يتضح أنَّ المدخل السليم للتحليل النصِّي هو التحليل المبني على رؤية شاملة تتوافر فيها كل عناصر النصِّية من متكلم ومخاطب وسياق وعناصر الربط اللغوي ووضعها تحت مجهر التحليل النصِّي.

وعلى الرغم من التعدُّد والتباين في تعريفات النصِّ عند علماء لغة النصِّ، تبعاً لاختلاف المدارس اللغوية التي ينتمون إليها، هناك قاسمٌ مشتركٌ بين هذه التعريفات، يؤكِّدُ أنَّ النصَّ وحدةٌ متكاملةٌ تشدّها خاصية الترابط والاتساق والانسجام بين أجزاء النصِّ، إذ يقوم النظام الكلي للنص على مبدأ التماسك المتمثل في الخاصية الدلالية الجامعة للخطاب الذي يعني التحليل اللساني للنص بوصفه وتحديده في ضوء نحو النصوص .

يرى هاليداي ورقيَّة حسن(١)، وروبرت دي بو جراند(٢) وغيرهم من علماء النصِّ أنَّ النصَّ يمكن أن يكون كلمةً واحدةً، أو جملةً واحدةً، أو امتداداً من جملٍ كثيرةٍ، ولا بدَّ في النوع الثالث من وجود روابط شكلية أو دلالية بين هذه التتابعات من الجمل تربط عناصر النصِّ أو أجزاءَه بعضها ببعض، أمَّا النوعان الأوّل والثاني فلا يمكن عدُّهما نصَّاً إلَّا إذا توافر السياق الذي يوضِّح كلَّاً منهما.

إنَّ مسألة تحديد النصّ لا تتعلّق بالامتداد الأفقي للكم أساساً، وإنَّما تعود إلى اختلاف متصوُّر البحث، فقد تتوافق حدود الجمل والنصوص في كثير من الأمثلة، أي أنَّ النصَّ لا يقتصر على كونه تتابعاً من الجمل، وإنَّما قد يكون النصُّ جملةً واحدةً، إلَّا أنَّه عند التحليل لا يتوقف عند التحليل التركيبي، ومن هنا نكون قد تجاوزنا إطار الجملة نحو التحليل النصِّي، وذلك من خلال البحث عن عناصر غير لغوية تداولية

---

(١) ينظر: علم اللغة النصي: ٣١/١، ولسانيات النص، محمد خطابي:١٣.
(٢) ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بو جراند، تر: د. تمّام حسَّان: ٩٧، ومدخل إلى علم لغة النص:٩.

تواصلية متعلِّقة بالحدث والموقف التواصلي والاتصالي، فضلا عن وسائل التماسك النصِّي وصور الربط[١].

(١) ينظر: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصِّية: ٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ الذي نهجَ لنا سبيلَ الرشادِ، وهدانا بنورِ الكتابِ، وما كنَّا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله، وصلواتُه وسلامُه على خيرِ الأنامِ وخاتمِ النبيين محمَّدٍ ﷺ ، وعلى آلِهِ الكرامِ الطيبين، وصحبِهِ الغرِّ الميامين، ومن تبعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أمَّا بعدُ.....

فقد شهدت الدراساتُ اللغوية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تطورات هائلة مسَّت مختلفَ مستويات التحليل اللغوي، وخرجت على بعض أعراف علم اللغة الذي كان يرى الجملةَ أكبر وحدة لغوية، وأقصى ما يحاط به في البحث اللغوي متجاوزة بذلك حدود الجملة إلى فضاءٍ لغويٍّ أوسع هو فضاء النصّ، وإنَّ دراسة الخلاف النحوي في ضوء هذه الدراسات، وعمل مقاربة بين آراء القدماء والمحدثين من الدراسات المثمرة في نتائجها؛ لبيان الجوانب المشرقة في النحو العربي، وإظهار النحو العربي بثوبه القشيب، وبيان القصور الموجود فيه ومحاولة إصلاحه. وهذا ما دفعني إلى دراسة هذا الموضوع وتتبعه وعمل مقاربة بين دراسة القدماء والمحدثين؛ لتقويم الخلاف النحوي في بنية النص القرآني؛ ولنقف على الجوانب الإيجابية والسلبية لدراسة الخلاف النحوي؛ مستنيرين بالدراسات اللغوية الحديثة ودراسات التيسير النحوي في تقويم آرائنا، والخروج برأي يتفق مع خصوصية النص القرآني وأسلوبه الحكيم.

وتكمن أهميةُ الموضوعِ في دراستي للخلاف النحوي في بنية النصّ القرآني في فصليه الأوّل والثاني في ضوء مقوّمات أزعم بأنّني لم أُسبق إليها، ألا وهي السياق والمقام والمخاطب وأسباب النزول، إذ لم أجدْ دراسةً، لتقويم الخلاف النحوي

وترجيح الآراء في ضوء هذه القرائن، فضلا عن دراسة الخلاف النحوي في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة وآراء التيسير.

ولا بُدَّ في كلِّ عملٍ من أنْ يواجه الباحث عدداً من الصعوبات والمعوقات، فمن الصعوبات التي واجهتني في رحلة البحث مسألة الخلاف نفسه وانتقاء المسائل الخلافية التي تعتمد النصّ القرآني أساساً في الدراسة؛ وكون النصّ القرآني السبب المباشر في الخلاف بين النحويين والمفسرين، إذ لم أكن حرَّة في انتقاء المسائل الخلافية لتكون نماذج الدراسة، وإنَّما طبيعةُ الدراسةِ هي التي فرضت علي دراسة المسائل الخلافية وانتقاءها التي كانت موضع الدراسة والتحليل.

واعتمد الكتاب على عددٍ كبيرٍ من المظان الأساسية، وتنوَّعت مصادرُه؛ لتنوَّع موضوعاتها وتشعبها، فمصادر البحث امتازت بالتنوَّع والاختلاف بين الكتب النحوية، ولاسيما كتبُ الخلاف النحوي، وكتبُ إعراب القرآن وإعجازه ومجازه وغريبه، وتفاسيره، والدراسات القرآنية الحديثة، فضلاً عن الكتب والمصادر التي عنيت بالدراسات اللسانية الحديثة: كالدراسات اللسانية النصّيَّة، والتوليدية، والتداولية، والتوزيعية، وغيرها، وكتب التيسير والإصلاح النحوي.

وتوّزع الكتاب على فصولٍ أربعةٍ يسبقُها تمهيد، وتتلوهنّ خاتمة تضمنت أهم نتائج الدراسة، واختص **التمهيد** بدراسة طبيعة الخلاف النحوي لدى القدماء، وموقف النحويين من النصّ قديماً وحديثاً.

وتناول **الفصل الأول**: (الخلاف في بنية النصِّ القرآني عند النحويين في ضوء السياق والمقام وأسباب النزول)، وجاء الفصل في ثلاثة مباحث الأول: (الخلاف في مكوّنات الجملة الاسمية)، و الثاني: دراسة (الخلاف في مكوِّنات الجملة الفعلية)، والثالث: (الخلاف في نوع الجملة وإعرابها).

وجاء **الفصل الثاني**: (الخلاف النحوي في دلالة مكوِّنات النصِّ القرآني وأزمنتها عند النحويين في ضوء السياق والمقام وأسباب النزول)، في مبحثين: الأوَّل درست

فيه: (الخلاف في دلالة مكوِّنات النصِّ)، أمَّا الثاني فتناولت فيه: (الخلاف في أزمنة مكوِّنات النصِّ).

ويبحث **الفصل الثالث** (الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني في ضوء الدراسات الحديثة ومحاولات التيسير)، وجاء هذا الفصل في أربعة مباحثَ كان الأوَّل في:(الخلاف في تماسك النصِّ في ضوء اللسانيات الحديثة)، أمَّا الثاني ففي: (الخلاف في مسائل العامل وآثاره في ضوء محاولات التيسير)، والمبحث الثالث جاء في: (الخلاف في التقديم والتأخير في ضوء الدراسات الحديثة). أمَّا المبحث الرابع والأخير فدرست فيه: (الخلاف النحوي في توزيع مكونات النصِّ).

وعرضت في **الفصل الرابع**: (تقويم الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني). وقسَّمته على ثلاثة مباحث تناولت في الأوَّل: (المظاهر الإيجابية والسلبية للخلاف النحوي)، أمَّا الثاني فدرست فيه: (تقويم الخلاف النحوي في لحاظ السياق والمقام والمخاطب)، وجاء المبحث الثالث والأخير في: (تقويم الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني في ضوء الدراسات النصّيَّة، وتيسير النحو).

وقد استعملتُ عدداً من الرموز والمختصرات في الهوامش وفي توثيق المصادر من ذلك: (م) بدلاً من مسألة، و(مج) بدلاَ من: مجلد، و(تح) بدلاً من: تحقيق، و(تر) بدلاً من ترجمة، و(ع) بدلاً من عدد.

وفي الختام أقول: إنَّي سَعيتُ وبذلتُ ما بوسعي من جُهدٍ مُخلَصةً النية لله الكريم، فإنْ أخطأتُ في شيءٍ فمن نفسي، راجيةً من الله أنْ يعفو عني، ويغفر لي، وإنْ أصبت فهو من نِعَمِ الله عليَّ، ومن هدايته سبحانه وتعالى لي ورشاده، فهو حسبي ونعم الوكيل.

و الله ولي التوفيق

د. **شيماء رشيد زنگنة**

الفصل الأوّل

الخلاف في بنية النصّ القرآني عند النحويين في ضوء السياق والمقام وأسباب النزول

توطئة :

المبحث الأوّل: الخلاف في مكوِّنات الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: الخلاف في مكوِّنات الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: الخلاف في نوع الجملة وإعرابها.

توطئة :

إنَّ كثيراً من الظواهرِ التي تُعَالج في إطار النصّ بوصفه وحدة كبرى كانت محورَ كثيرٍ من البحوث النحوية التي نجدها عند النحويين القدماء والتي كانت تَعُدُّ الجملةَ أكبرَ وحدةٍ في التحليل اللغوي، وإنَّ عنايةَ النحويين القدماء بالجملة لا يعني أنَّهم لم يلتفتوا إلى دراسة النصّ؛ ذلك أنّهم كانوا يدرسون التراكيب اللغوية؛ للوصول إلى المعنى الكليّ للنصِ (النصّ القرآني) كما نجد ذلك في دراستهم لمناسبة السور لما قبلها وربط أول السورة بآخرها.

ينبغي الوقوف على مسألة مهمة جداً وهي ما سماه اللسانيون بنحو الجملة ونحو النصّ ويجب التنبُّه إلى أنَّ نحوَ الجملةِ يتناولُ أجزاءَ الجملةِ متمثلة في العُمَدِ والفضلات من خلال صورها من حيث التقديم والتأخير والحذف والذكر والفصل والوصل ومن حيث ورودها مفردة أو مركبة ...إلخ؛ ليقف على موقعها من الإعراب في هذه الجملة أو تلك. أمَّا نحو النصّ فينظر إلى الجملة من حيث وظيفتها البيانية في النصّ من خلال دراسة علاقة الجملة بغيرها من الجمل(١)؛ لهذا تكون دراسة النصّ قائمة على أساس دراسة الجملة؛ لأنَّ الجملةَ تمثلُ نواة النصّ، فالنصُّ عبارة عن متتاليات من الجمل، وأغلب العلاقات النصِّية هي علاقات قائمة على العلاقة بين الكلمات في داخل الجملة الواحدة ثمَّ بين الكلمات من داخل عددٍ من الجمل، فدراسة النصّ قائمة على دراسة الجملة المكونة للنص(٢)؛ ذلك أنَّ الدراسات النصّية تنطلق من تحليل أجزاء النصّ التي هي الوحدات الجملية المكوّنة له.

من أجل ذلك خصصتُ هذا الفصل لدراسة مكونات النصّ عند النحويين، لأنَّها من الضروريات لأي دراسة نصيَّة، إذ لا يمكن أنْ تكتمل أي دراسة نصيَّة إذا لم نتعرف على مكونات النصّ المدروس، فالدراسة النصّية في الأساس مبنية على

(١) ينظر : الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني د. رابح بو معزة: ٥٧ .
(٢) ينظر : علم اللغة النصي :١/٥٠ .

دراسة الجملة؛ لذلك جاءت مسائلنا في هذا الفصل متنوَّعة بين دراسة مكونات النصّ، أو إعرابه، أو دراسة نوع الجملة وإعرابها لدى القدماء في ضوء السياق والمقام وأسباب النزول موَّزعة بحسب أقسام الجملة في اللغة العربية على ثلاثة محاور الأوَّل: أُخصصه للجملة الاسمية وملحقاتها، والثاني: للجملة الفعلية، والثالث: سأُخصصه لعدد من المسائل المتعلقة بالجملة نفسها المختلفة في نوعها وإعرابها أ استئنافية أو حالية أو معطوفة.؟...إلخ؛ لأقف من خلال ذلك على اختلاف النحويين في هذه الموضوعات لما وجدوه من نصوص خالفت قواعدهم ودراسة هذه النصوص في ضوء المقام والسياق وأسباب النزول؛ لتقويم الخلاف في ضوء هذه المقومات، والوصول إلى الرأي الأصوب من آراء النحويين المختلفين.

المبحث الأوَّل

الخلاف في مكوِّنات الجملة الاسمية

وسأدرس فيه المسائل الآتية:

- **مجيء المبتدأ جملةً :**

تعدُّ هذه المسألة من المسائل النى اضطربت فيها آراء النحويين؛ ذلك لاضطرابهم في تحديد ماهية المبتدأ، ولتمسكهم بالأصول التي وضعوها وهي كون المبتدأ لا يكون إلَّا اسماً ولعدم تنبُّه غالبية النحويين قبل ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) على تنوعات المبتدأ الأخرى غير الاسم، وإغفالهم إمكان مجيء المبتدأ جملةً نائبةً منابَه، فالمبتدأ من وجهة نظر القدماء لا يكون إلَّا اسماً(١)، ويعدُّ ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) أوَّل من تنبَّه على تعدد صور المبتدأ وعدم اقتصاره على كونه رافعاً للخبر فالمبتدأ نوعان: مبتدأ يرفع خبراً ومبتدأ يرفع فاعلاً، في ضوء شروط معينة(٢). ومن إضاءات الفكر النحوي ما نجده عند ابن عصفور الذي أقرَّ أمراً لم يتنبَّه عليه نحوي قبله وهو ذكر صورة أخرى من صور المبتدأ وعدم اقتصاره على الاسم بل قد يكون المبتدأ مؤولاً بالاسم قال: "، والمبتدأ هو الاسم أو ما في تقديره..."(٣).

---

(١) أوَّل من حدَّ المبتدأ ابن السراج، إذ قال : "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد قيه أنْ تجعله أوَّلاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رُفِعَ بهما... والمبتدأ لا يكون كلاماً تامَّاً إلَّا بخبره، وهو معرَّض لما يعمل في الأسماء" الأصول في النحو :١/ ٦٢- ٦٣.
وسار على منهجه جميع النحويين الذين جاؤوا بعده من غير أيِّ زيادةٍ، ينظر: الجملة الاسمية، د.علي أبو المكارم: ٢٣- ٢٥ .

(٢) ينظر: شرح الكافية، رضي الدين الأسترأباذي : ١٩٧/١ .

(٣) المقرَّب، ابن عصفور: ٨٨ .

وركَّز أغلب النحويين الذين جاؤوا بعده على هاتين النقطتين في نظرهم للمبتدأ من غير أيِّ زيادة أو إضاءةٍ أخرى غير الشرح والتفصيل وهذا ما نجده عند أغلب المتأخرين(١) .

ولم أجد أحداً من النحويين في حدود اطلاعي أشار إلى مجيء المبتدأ جملةً نائبةً عنه أو التفت إلى النصوص التي وقعت فيها الجملةُ مبتدأً إلَّا ما ندر.

ومن الذين تنبهوا على هذه المسألة ابن هشام وعدَّ مجيء الجملة في موضع المبتدأ من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، وذهب إلى أنَّ أغلب النحويين منعوا ذلك(٢)، إلَّا أنَّ ابن هشام لم يذكر النحويين الذين قالوا بمجيء الجملة مبتداً إلَّا أنَّني أجد أنَّ ظاهر كلام الزمخشري في الكشاف يوحي بجوازه مجيء المبتدأ جملةً إذ قال في إعرابه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦].

" فإنْ قلت الفعلَ أبداً خبرٌ لا مخبرٌ عنه، فكيف صحَّ الإخبارُ عنه في هذا الكلام؟ قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيِّناً * ... ومعنى الاستواء استواؤهما في علم المستفهم عنهما؛ لأنَّه قد علم أنَّ أحدَ الأمرين كائنٌ إمَّا الإنذار وإمَّا عدمه، ولكن لا بعينه؛ فكلاهما معلوم بعلمٍ غير معيَّنٍ "(٣) .

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام:١/٩١-٩٢، ومن كتب المتأخرين بعد عصر ابن هشام: شرح الأشموني : ١/١٧٧، شرح التصريح، خالد الزهري : ١/١٨٩، وحاشية الصبان: ١/٣٠١-٣٠٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/٨٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ١٤٣-١٤٤ .

* يميلون مع المعاني ميلاً بيِّناً أي: يؤثرون الأخذ بها، والاعتماد عليها أكثر ممَّا يأخذون بظاهر اللفظ، ويعتمدون عليه.

(٣) الكشاف: ١/٤٨ .

فضلاً عن أنَّ ابن مالك(ت٦٧٢هـ) أشار في شرح التسهيل إلى أنَّ المبتدأ قد يأتي غير اسم إذ قد يكون جملة فعلية، إذ تصريحه بكونه جملة غير صريح، إلَّا أنَّ هذا مفهومٌ من كلامه إذ قال: " ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخبِرُ عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى: (سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)[البقرة:٦]، أي سواء عليهم الإنذار وعدمه، ولذا لم أُصَدِّر حدَّ المبتدأ بالاسم؛ لأنَّه بعض ما يكون المبتدأ، بل صَدَّرته بما عدم عاملاً لفظياً؛ ليشمل الاسم وغيره ..." (١) .

أمَّا سائر النحويين فمنعوا مجيء المبتدأ جملة فعلية - أي أنَّ الجملة الفعلية لا تكون مرفوعة في محل رفع مبتدأ-(٢) .

ومن النصوص التي جاء فيها المبتدأ جملة ما جاء في القرآن الكريم وفي كلام العرب فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [البقرة:٦].

بإعراب (سواء) خبراً، وجملة (أنذرتهم) قائمة مقام المصدر(مبتدأ)، وإنْ لم يكن معها حرف سابك؛ لأنَّ المبتدأ نفس الجملة، لا على أنَّ المبتدأ المصدر الذي في تأويله(٣).

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾**[الروم:٢٤].**

إذا قلنا إنَّ الفعل (يريكم) قام مقام المبتدأ وليس المصدر المؤول هو الذي قام مقامه، ومن النصوص التي تؤيد مجيء المبتدأ جملة فعلية قول العرب في المثل:

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك: ٢٥٩/١، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان : ٢٥١/٣ .
(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل، ابن أبي ربيع الأشبيلي : ٥٣٥/١، وارتشاف الضرب من كلام العرب، أبو حيَّان: ١٠٧٩/٣، ومغني اللبيب: ٨٢/٢، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٤٩٨/٢ .
(٣) ينظر: حاشية الدسوقي: ٤٩٨/٢ .

(تَسْمَعُ بِالْمَعِيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) (1)، إذا لم تقدَّر الأصل (أنْ تسمع) فإذا قدِّرت الأصل ذلك يكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا الجملة، بل تقدَّر(تسمع) قائماً مقام المفرد وهو (السماع) والجملة الفعلية في محل رفع مبتدأ(2) .

ولا يمكنني الوقوف على جميع هذه النصوص وآراء النحويين في تأويلها لذلك سأتوقف عند قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[الروم:24].وتأويل النحويين لها لأنَّ هذه الآية تبدو في سياقها أنَّ المبتدأ فيها جملة .

أوّل النحويون والمهتمون بدراسة النصّ القرآني في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره هذا النصّ لمجيئه خلاف ما استقرَّ عندهم وما أقرَّوه من أنَّ المبتدأ لا يكون إلَّا اسماً أو ما في تأويله ولا يمكن أنْ يأتيَ جملةً لذلك حاولوا أنْ يجعلوا هذا النصّ ممَّا لا يكون فيه المبتدأ جملة، فذهب الفرَّاء إلى أنَّ المبتدأ في هذا النصّ اسم محذوف تقديره: (آية) دلَّ عليه (من) والمعنى: (ومن آياته آيةٌ يريكم البرق)(3)، ويجوز أنْ يكون التقدير: (ومن آياته شيءٌ أو سحابٌ) ويكون فاعل (يريكم) ضمير شيء محذوف.

وأوَّل النحويون الفعل بمصدر مؤول مع (أنْ) محذوفة في غير المواضع التي تحذف فيها (أنْ) والتقدير: (ومن آياته أنْ يريكم البرقَ)(4)، أو على إنزال الفعل

---

(1) مجمع الأمثال، الميداني: 1/129، 2/240.
(2) ينظر: حاشية الدسوقي: 2/498 .
(3) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء : 2/323 وإلى مثل هذا التأويل ذهب الزجاج وأختاره شيخ المفسرين الطبري، والرماني، وأبو البركات الأنباري،والعكبري وغيرهم، ينظر:جامع البيان عن تفسير آي القرآن، الطبري: مج11: 21/24، و معاني القرآن وإعرابهِ، الزجاج: 4/138، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ابن عطية: 4/334، والبيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري: 2/250، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: 2/259 .
(4) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: 18/46، والتبيان: 1/259، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: مج7: 14/345، والبحر المحيط، أبو حيَّان: 7/163، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: 337 .

منزلة المصدر من غير ما يسبكه أي مصدر متصيّدٍ من الفعل لعدم إمكان تقدير حرف مصدري والتقدير: (ومن آياته إراءَتُهُ إيَّاكم البرقَ) (١) .

في حين ذهب الزمخشري إلى أنَّ (يريكم) واقع موقع المفرد في المعنى(٢). وفي هذا إشارة إلى وقوع الجملة موقع المبتدأ وإنْ لم يصرِّح بذلك، لذلك وجدنا أنَّ ابن هشام ذكره من ضمن الجمل التي لها محلٌ من الإعراب؛ ذلك أنَّ الجملة يكون لها موضع من الإعراب إذا قامت مقام مفرد .

وذهب العكبري(ت٦١٦هـ) وآخرون إلى أنَّ (من آياته) في محل نصب حال من (البرق)، أي: (يريكم البرقَ كائناً من آياته)(٣). وغير ذلك من تأويلات النحويين والمفسرين٤.

إذن فجميع الكتب التي عنيت بدراسة النصّ القرآني أوَّلوا هذا النصّ والنصوص الأخرى بما يتفق مع أسسهم وقواعدهم بحيث يستحيل في هذا النصّ أنْ يكون في قوله تعالى: (ومن آياته يريكم) دليل على مجيء المبتدأ جملة .

كلُّ هذه التأويلات جاءت لتفسير النصِّ القرآني في ضوء قواعدهم وأسسهم مع أنَّ هذا الأسلوب (مجيئ المبتدأ جملة) الذي منعه النحويون والمفسرون وأنكروه ورد في القرآن الكريم، وعند دراسة هذا النص في ضوء السياق نجد أنَّ سياق هذه الآية يقتضي أنْ يكون التعبير عن المبتدأ بالفعل؛ لذلك عدل التعبير القرآني عن مجيء المبتدأ في هذا النصّ بالصورة المألوفة إلى صورة أخرى، وآثر الصيغة الفعلية في موضع المسند إليه لغايات أسلوبية يقتضيها السياق؛ ذلك أنَّ سياقَ هذه الآية يتطلبُ مجيء المبتدأ في هذا التركيب من النصّ جملةً فعلية وذلك لإرادة معنى

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ١٦٣/٧، وشرح التصريح: ١٨٩/١ .
(٢) ينظر: الكشاف: ٥٠٦/٣ .
(٣) ينظر: التبيان: ٢٥٩/٢.
(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، سمين الحلبي: ٣٨/٩، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري :٣٣٨، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: مج٨: ٧٩/٢١.

التغيير والتجدد والحركة التي تتحقق باستعمال الفعل دون الاسم في هذه الآية - التي تتحدَّث عن قدرة الله وحججه وتنبيه العبد على توحيد الله - بذكره ظاهرة البرق وما يصطحبه من تساقط الأمطار وإحياء الأرض فهذه الأمور الدالَّة على التغيير والتجديد في كل زمان ومكان تتناسب ودلالة الفعل على الحدوث والتغيير والتجدد. خلاف سائر الآيات الأخرى السابقة لهذه الآية واللاحقة لها في السياق نفسه التي تتحدَّث عن أمور ثابتة ومستقرة وغير قابلة للتغيير من نحو: (خلق الله الإنسان من تراب، وخلقه للسموات والأرض، وتقدير الساعات والأوقات والنوم بالليل والحركة بالنهار طلباً للرزق، وقيام الساعة) فذكر هذه الأمور تتناسب مع دلالة الاسم على الثبوت والاستقرار لذلك نرى أنَّ المبتدأ فيها جاء اسماً، أو ما في تقديره ولهذا غاير التعبير القرآني في هذا النصّ النمط التركيبي المعتاد لإرادة الحركة المتجددة والتغيير فجاء في هذا الأسلوب المبتدأ جملة فعلية؛ ليتناسب مع السياق الذي جاء فيه. "فالتعبير القرآني آثر الصيغةَ الفعلية في موضع المسند إليه، لينقل المخاطبين إلى جو الحركة المتجددة"(١) .

قال الرازي(ت٦٠٤هـ): "المستقبل ينبئ عن التجدد، وفي البرق لما كان ذلك من الأمور التي تجدد في زمان دون زمان ذكره بلفظ المستقبل ولم يذكر معه شيئاً من الحروف المصدرية"(٢). فقال (يريكم البرق) أي" علي هيئات وكيفيات طالما شاهدتموها تارة تأتي بما تضر وتارة بما يسرُّ "(٣).

وقال ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): "تغيّر الأسلوب؛ لأنَّ مناط هذه الآية هو تقرير الناس بها، إذ هي غير متَّصلةٍ بذواتهم فليس، حظُّهم منها سوى مشاهدتها والإقرار بأنَّها آيةٌ بيِّنةٌ "(٤) .

---

(١) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٥٣ .
(٢) مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي: مج ١٣: ١٠١/٢٥ .
(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي: ٧٣/١٥ .
(٤) التحرير والتنوير: مج٨: ٧٩/٢١ .

وأجازت لجنة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجيء بنية المبتدأ فعلاً، لكن على القلّة في سبيل تيسير النحو وإصلاحه والغالب مجيؤه اسماً ظاهراً، أو ضميراً، أو مصدراً منسبكاً[١].

وقد يكون مجيء المبتدأ جملة إحدى الصور القديمة التي هجرها الاستعمال اللغوي في البيئة العربية وجاء هذا التركيب في القرآن الكريم؛ لإحياء هذه الصور والتنبيه عليها، ولا يمكنني البتّ بهذه المسألة إلا بعد دراسة هذا التركيب في ضوء لهجات شبه الجزيرة العربية؛ لكون هذة اللهجات واللغة العربية من أرومة واحدة، فإذا ثبت مجيء المبتدأ في هذه اللهجات جملة فسيكون ذلك دليلا قاطعاً فضلا عن النصّ القرآني بصحة هذا الأسلوب وكونه من صور المبتدأ التي هجرها الاستعمال اللغوي.

- **تعدد الخبر لمبتدأ واحد**[٢]:

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنًى لمبتدأ واحد فذهب جمهور البصريين[٣] إلى جواز ذلك مطلقاً سواء أكان الخبر مفرداً أم جملةً أم مركباً منهما؛ لأنَّ الخبرَ كالنعتِ يجوز تعدده. في حين ذهب ابن عصفور إلى منع تعدد الخبر لفظاً ومعنًى لمبتدأ واحد إلَّا إذا كان الخبران فصاعداً في معنى خبرٍ واحد[٤].

---

(١) ينظر: تحرير النحو العربي، قواعد النحو مع التيسير الذي قرَّره مجمع العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون: ١٥٦.

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة: التذييل والتكميل: /٨٩، وشرح التصريح: ٢٣١/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٣٠١/١-٣٠٢ .

(٣) ينظر: المقتضب، المبرّد : ٣٠٨/٤، والمفصل في علم العربية، الزمخشري: ٢٥، وكفاية النحو في علم الإعراب، الخوارزمي:٤٥، شرح المفصل، ابن يعيش: مج١: ١٩٣/١، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ٢٠٢/١-٢٠٣، وشرح التسهيل: ٣٠٩/١، وشرح الكافية: ١٣٥/١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٩٠، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٢٤٢/١، وغير ذلك من المصادر، ومن كتب المتأخرين: شرح الأشموني: ٢١٣/١، وحاشية الصبان: ٣٥٠/١ .

(٤) ينظر :شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٣٣٦/١، والمقرَّب: ٣٢-٣٣ .وينظر أيضاً: شرح التصريح: ٢٣١/١، وهمع الهوامع: ٣٠٢/١ .

واستند جمهور النحويين في جواز ذلك إلى ما ورد من نصوص في القرآن الكريم وشواهد شعرية تؤيد صحة تعدد الخبر لفظاً ومعنًى لمبتدأ واحد من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[البروج:١٤-١٦].

ومن الشواهد الشعرية قول رؤبة بن العجَّاج:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[(١)].

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي استندوا إليها[(٢)]، وهذا الضرب من الأخبار يجوز فيه عطف الخبر الثاني، وما بعده على الخبر الأوَّل وترك العطف كما يصلح في هذه الأخبار أنْ تكون نعتاً للخبر الأوَّل[(٣)] .

ومن منع تعدد الخبر أوَّل هذه النصوص، وقدَّر لِما عدا الخبر الأوَّل مبتدآت، أي: هو الودود، وهو ذو العرش[(٤)] .

وجواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد لفظاً ومعنًى هو الصواب وهذا ما أكَّدته كتب إعراب القرآن ومعانيه وتفسيره عند تناول مؤلفيها هذا النصّ القرآني بالدراسة موجهين قوله: (الغفور، والودود، وذو العرش، والمجيد، وفعَّال) على أنَّها خبر بعد خبر وذهبوا إلى جواز كون (المجيد) صفة لله [(٥)].

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): " قوله: (ذو العرشِ المجيدُ) ...من رفعَهُ جعلَهُ نعتاً لذو، أَو خبراً بعد خبر. قوله: (فعَّال لما يريد): رفعٌ على إضمار هو، أو على أنَّه خبر بعد خبر"[(٦)] .

---

(١) ديوان ملحق رؤبة بن العجاج: ١٩١ .

(٢) واحتجُّوا أيضا بقول حميد بن ثور:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي   بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ . ينظر: ديوان حميد بن ثور: ١٠٥ .

(٣) ينظر:شرح التسهيل: ٣١٠/١، وشرح الأشموني: ٢١٤/١، والنحو الوافي، عباس حسن: ٤٣٤/١-٤٣٥ .

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: ١٣٠ .

(٥) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء: ٢٥٤/٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٣٨/٥، وإعراب القرآن، النحاس: ١٠٨٢-١٠٨٣، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب: ٥٠٣-٥٠٤، والبيان: ٥٠٥/٢، والتبيان: ٤٥٨/٢، والبحر المحيط: ٤٤٥/٨، والدر المصون: ٧٤٨/١٠ .

(٦) مشكل إعراب القرآن: ٥٠٣-٥٠٤ .

ويتضح ذلك بربط النصّ بالمعنى العام له في ضوء معنى ما قبله وما بعده من النصوص فبعد أنْ أخبر - سبحانه وتعالى – عن بطشه بالكافرين وشدَّة عقابه وعذابه لهم أخبر عن مغفرته ووِدِّه لمن آمن وتاب إليه، وأنَّه "غفَّار لذنوب من شاء من عباده إذا تاب وأناب منها، معاقب من أصرَّ عليها، وأقام، لا يمنعه مانع من فعلٍ أراد أنْ يفعله، ولا يحول بينه وبين ذلك حائل؛ لأنَّ له ملك السموات والأرض، وهو العزيز الحكيم "(١).

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ جملة معطوفة على قوله : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾[البروج:١٢]، وجاء بها ليقابل هذا النصّ فبعد أنَّ ذكر وتوعَّد بعذاب الكافرين ناسب ذلك أنْ يذكر مغفرته للذين تابوا وآمنوا وعملوا الصالحات وهو يحب التوَّابين ويودُّهم(٢) .

إنَّ ما أثبتته الدراسات النحوية الحديثة استناداً إلى آراء القدماء تؤكِّد صحة تعدد الخبر لمبتدأ واحد ذلك أنَّ الخبر وصفٌ للمبتدأ في المعنى أو هو هو * فإذا كان وصفاً جاز تعدده لجواز تعدد الصفة؛ ولهذا نجد أنَّ المحدثين الذين درسوا النحو في ضوء المعنى ومنهم إبراهيم مصطفى ود.مهدي المخزومي عدُّوا الخبر من التوابع ورفعه لأنَّه؛ وصف للمبتدأ لا بالعامل اللفظي أو المعنوي كما ذهب القدماء(٣).

ومن الدراسات النحوية الحديثة ما طرحه (د.تمّام حسّان) في نظريته (نظرية القرائن - اللفظية والمعنوية) التي عرضها بديلاً لنظرية العامل التي شغل بها القدماء، وجعلوا النحو يدور في فلكها، فالقرائن الكاشفة عن المعنى قسَّمها على

(١) جامع البيان: مج١٥: ١٧٤/٣٠،
(٢) ينظر: التحرير والتنوير: مج ١٢: ٢٤٩/٣٠ .
* وهذا مذهب سيبويه وجميع النحويين : الكتاب: ١٢٧/٢، والمقتضب: ١٢٨/٤، والأصول، ابن السرَّاج: ٦٨/١.
(٣) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ١٢٦-١٢٧، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د.مهدي المخزومي: ١٩٦-١٩٧ .

قسمين (لفظية ومعنوية) ومن القرائن اللفظية عنده قرينة (التضام) فقد عدَّ مسألة تعدد الخبر لمبتدأ واحد شكلاً من أشكال التضام في باب المبتدأ والخبر وتوضيح معنى الجملة الاسمية(١)، ممَّا يؤدي إلى اتساق النصّ وترابطه وهذا ما أكَّدته الدراسات النصِّية الحديثة .

واخلُصُ ممَّا تقدَّم أنَّ الأساس الذي اعتمد عليه البحث في هاتين المسألتين: (مجيء المبتدأ جملةً)، و (تعدد الخبر لمبتدأ واحد) هو السياق العام لنصوص هذه المسائل المختلف فيها، إذ كان لدراسة النصوص في ضوء السياق أثرٌ بالغ في الوقوف على صحةَّ أحد الآراء في المسائل المختلف فيها وترجيحها على سائرِ الآراء وعدَّها دعامة أساسية من دعائم البحث في هذه المسائل، وذلك بعد دراسة النصوص في ضوء ما قبلها وما بعدها من نصوص ودراسة دلالتها والوصول إلى رأي يتفق ودلالة النصّ القرآني العام الذي يحقق القصد الإلهي من وراء هذه العدولات عن قواعد النحويين المعيارية.

وفضلاً عن السياق فقد اعتمدت المسألة الثانية (تعدد الخبر لمبتدأ واحد) على دعامة أساسية أخرى لدراسة النصّ في ضوئها وهي ترابط النصّ وانسجامه؛ وذلك لكون (تعدد الخبر) شكلاً من أشكال التضام الذي يتحقق عن طريق دراسة آراء المحدثين، والذي تجسَّد برأي د.تمَّام حسَّان الذي يتفق مع الدراسات النصِّية الحديثة.

---

(١) ينظر: الخلاصة النحوية، د.تمَّام حسَّان:١٠٨.

- **مجيء جملة القسم خبراً** [1]:

هذه المسألة من المسائل الخلافية التي تفرَّد بمنعها نحوي واحد وهو أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) إذ اتفق جميعُ النحويين على جواز مجيء جملة القسم خبراً للمبتدأ وخالفهم ثعلب إذ منع مجيء جملة القسم خبراً[2] .

قال أبو حيَّان(ت٧٤٥هـ): "والجملة اسمية وفعلية،... ويجوز أنْ تكون قسمية خلافاً لثعلب، نحو: زيدُ أُقسِمُ بالله لأضْرِبَنَّهُ، والمتفق عليه وقوعه خبراً من الجمل"[3] .

احتج ثعلب بأدلَّة عقلية جدلية في منعه لهذه المسألة نجدها في مغني اللبيب ورد ابن هشام عليه[4]. أمَّا جمهور النحويين فاستندوا في جواز مجيء جملة القسم خبراً إلى عددٍ من النصوص القرآنية وفضلاً عن كلام العرب، فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾[النحل:٤١].

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾[العنكبوت:٥٨].

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[العنكبوت:٦٩].

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة : ارتشاف الضرب: ١١١٥/٣، ومغني اللبيب: ٦٢/٢، وهمع الهوامع: ٣٦٨/١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة: مج٣: ٢٠٤/١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٦/١، وشرح الكافية: ٢٠٨/١، والتذييل والتكميل: ٢٦/٤، المساعد: ٢٣٠/١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٣-٩٤، ونسب ابن مالك المنع إلى الفرَّاء، ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك: ٢٢١ .

(٣) ارتشاف الضرب: ١١١٥/٣ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٢/٢-٦٣ .

قوله تعالى: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ)و(لَنَهْدِيَنَّهُمْ) جواب قسمٍ محذوف، دلَّ عليه اللام والنون، وجملة القسم في محل رفع خبر المبتدأ (الذين).

وغيرها من النصوص القرآنية[1] التي جاء فيها الخبر جملة قسمية أمَّا ما احتجُّوا به من كلام العرب فقول الشاعر:

جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيْتِ لَيَأْتِيَنْ ... وَإِذَا أَتَاكِ فَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصِ[2] .

وجدتُ في الكتب التي درست النصّ القرآني تأكيدهم جواز مجيء جملة القسم خبراً، وعدُّوا القسم المحذوف في هذه النصوص وجوابه خبر المبتدأ (الذين)[3].

وإنَّ الغرض من مجيء الخبر جملة قسمية مؤكَّدة في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ [النحل:٤١]؛لبيان عظمة الهجرة التي بسببها ظهرت قوَّة الإسلام وقويت شوكته بنصرهم على المشركين[4] .

وفي هذا النصّ قراءة قرآنية إذ قرأ كلٌّ من حمزة(ت١٥٦هـ) والكسائي (ت١٨٩هـ)[5] قوله (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ): (لَنَثْوِيَنَّهُمْ) والقراءتان بمعنًى واحد وهي: (الإقامة والإنزال) إلَّا أنَّ العبارة القرآنية آثرت استعمال (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) على(لَنَثْوِيَنَّهُمْ) ولا بدَّ أنْ يكون من وراء ذلك قصدٌ وخصوصية لأحدهما على الآخر، ويرى

---

(١) من النصوص القرآنية الأخرى التي استندوا إليها قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾ [العنكبوت:٩]، وقوله: ﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[آل عمران:١٩٥] وغيرها من النصوص : ينظر: دراسات لأسلوب القرآن:مج٣: ٢٠٤/١ .

(٢) شرح التسهيل:٢٩٦/١ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن ،النحاس: ٤٧٩، والتبيان: ٦٢/٢ ،٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦١، والبحر المحيط: ١٥٢/٣-١٥٣، ٤٧٨/٥، ١٥٥/٧، والدر المصون: ٢٢١/٧، ١٠/٩، ٢٨، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: ٢٤٦، ٣٣٣ .

(٤) ينظر البحر المحيط: ٤٧٨/٥ .

(٥) ينظر: معاني القراءات، الأزهري: ٣٧١، والحجَّة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي: ١٤٥/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي : ٢٨٤/٢ .

الطبري(ت٣١٠هـ) أنَّ القارئ بأي القراءتين قرأ فهو مصيب(١) وكأنَّه لم يتنبَّه على دقة التعبير القرآني في استعمال الكلمات ووضعها في أماكنها من التركيب فنظرة إلى السياق العام للآيات التي وردت فيها كلٌّ من اللفظتين نجد أنَّ التعبير القرآني وضع الكلمة في موضعها التي تستحقها من النصّ؛ ذلك أنَّ لفظة (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم في سياق آيات النعيم والجنَّة وما أنعمه على أنبيائه(٢)، أمَّا لفظة (ثوى) ومشتقاتها، فنجدها في القرآن الكريم في سياق الحديث عن مثوى الكافرين أو المتكبرين و هو جهنَّم(٣)، وبهذا يتوضح سبب اختيار التعبير القرآني للفظة (لَنُبَوِّئَنَّهُم) في هذا الموضع؛ لمناسبتها مع السياق العام الذي استعملت فيه في القرآن الكريم .

ولابن هشام رأي تفرَّد به في خبر المبتدأ في هذه النصوص إذ يرى أَنَّ في المبتدأ معنى الشرط وخبره منزَّل منزلة جواب الشرط فإذا جاء قبله قسم فالجواب للقسم والخبر محذوف استغناءً بجواب القسم المقدَّر عليه(٤).

وهذا الأمر إنَّما يكون عند اجتماع الشرط والقسم نحو: (والله إنْ قام زيدٌ لأكرمَنَّهُ) أو (إنْ قام زيدٌ والله أكرمْهُ) ففي مثل هذا الموضع يكون التوجيه الذي ذكره ابن هشام فالجواب هنا عند أغلب النحويين للقسم إنْ كان القسم هو المتقدّم، فالجواب

---

(١) ينظر جامع البيان: مج١١: ١٦/٢١

(٢) من الآيات التي وردت فيها لفظة (بوَّأ) ومشتقاتها في سياق النعيم قوله تعالى: ﴿ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾[الزمر:٧٤] ، وقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾[يوسف:٥٦]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾[يونس:٩٣] وغيرها من الآيات . ينظر:المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد عبد الباقي: مادة: (ب و أ) .

(٣) من الآيات التي وردت فيها لفظة (ثوى) ومشتقاتها في سياق جهنم قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران:١٥١) ، وقوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ ﴾[العنكبوت:٦٨]، وقوله: ﴿ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[غافر:٧٦]. وغيرها من النصوص القرآنية . ينظر: المعجم المفهرس مادة: (ث و ي).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣/٢ .

يكون للمتقدِّم منهما، و هذه مسألة خلافية أخرى بين النحويين، هل الاعتبار يكون للشرط أو للقسم؟(١)

استناداً إلى ما ورد من نصوص قرآنية جاء فيها الخبر جملة قسمية صريحة ولكون هذا الأسلوب أحد أساليب القرآن في التعبير لتأكيد مضمون الخبر بالجملة القسمية اتفق مع مَنْ جوَّز مجيء خبر المبتدأ جملة قسمية.

- مجيء خبر كان وأخواتها فعلاً ماضياً :

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في مجيء خبر كان وأخواتها ـ أصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات ـ فعلاً ماضياً، في ثلاثة مذاهبَ فذهب البصريون إلى جواز ذلك مطلقاً في حين ذهب الكوفيون إلى منع ذلك ما لم يكن الفعل الماضي مقترناً بـ (قد) ظاهرةً أو مقدَّرة، أمَّا ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) فذهب إلى إنَّه لا يجوز أنْ يقع خبر كان وأخواتها فعلاً ماضياً مطلقاً(٢).

احتجَّ البصريون فيما ذهبوا إليه بأدِلَّة عقلية ونقلية، فالدليل العقلي أنَّ دخول كان وأخواتها على ما كان خبره فعلاً ماضياً يزيد على النصِّ معنًى لا يكون له هذا المعنى من دونه فقولنا: (أصبح زيدٌ خرج) و (أمسى زيد قام) دلَّ على أنَّ الخروج كان في وقت الصباح والقيام في وقت المساء، وكذلك سائر أخوات كان إلَّا أنَّ (كان) تفيد التوكيد في كلامهم كثيراً(٣).

أمَّا ما استندوا إليه من السماع فهو كثير كثرة توجب القياس فاستدلُّوا بنصوص من القرآن الكريم ومن كلام العرب فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾[إبراهيم:٤٤].

---

(١) ينظر الخلاف فيه في: ارتشاف الضرب: ٧٨٣/٤، وهمع الهوامع: ٤٩١/٢، والخلاف النحوي في ترتيب الجملة: ٢٣٧-٢٤٥ .

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١٧٣/٢، وارتشاف الضرب: ١١٦٧/٣، والمساعد: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ٤١٧/١ .

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي:٣٨٨/١، والتذييل والتكميل: ١٥١/٤ .

وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾ [الأحزاب:١٥].

وغير ذلك كثيرٌ من النصوص القرآنية(١)، أمَّا ما استندوا إليه من كلام العرب فقول النابغة:

أمْسَتْ خَلَاءً، وَأمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الذي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ(٢) .

وغير ذلك من الشواهد الشعرية(٣) التي احتجُّوا بها في جواز مجيء خبر كان وأخواتها فعلاً ماضياً كثرة توجب القياس عليها، ومن كلام العرب من النثر ما حكاه الكسائي عن العرب:

" أصبحتْ نظرتْ إلى ذات التنانيرِ "(٤)

فجاء خبر كان وأخواتها في هذه النصوص فعلاً ماضيا من غير (قد) . يقول الرضي(ت٦٨٦هـ): " إذ لا مانع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي "(٥) .

أمَّا الكوفيون فقد منعوا مجيء خبرها ماضياً ما لم يقترن بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّ كان وأخواتها " إنما دخلت على الجملة؛ لتدلَّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها فضلاً؛ ألا ترى أنَّك إذا

---

(١) من النصوص القرآنية الأخرى قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾[المائدة:١١٦]، وقوله: ﴿ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى ﴾ [الممتحنة:١]، وقوله: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ ﴾[يونس:٨٤]، وقوله:﴿ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [يونس:٧١]، وقوله: ﴿ لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾[الأنعام:١٥٨]، وقوله: ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ ﴾[الأعراف:١٠٦]، وغيرها كثير من النصوص القرآنية ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣: ٢٨٩/١.

(٢) ديوان النابغة الذبياني: ١٦ .

(٣) من الشواهد الشعرية الأخرى قول امرئ القيس:

وَأصْبَحْتُ وَدَّعْتُ الصِّبَا غَيْرَ أَنَّنِي أُرَاقِبُ خَلَّاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعَا. ديوان امرئ القيس:٢٤٠،

ومن الشواهد الشعرية الأخرى قول زهير بن أبي سلمى:

وَكَانَ طَوَى كَشْحَاً عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمِ.

ديوان زهير:٦٨ ، وغيرها كثير من الشواهد الشعرية .

(٤) شرح جمل الزجاجي: ٣٨٩/١ .

(٥) شرح الكافية: ١٧٥/٢

قلت: زيد قام، كان المفهوم منه ومن: كان زيدٌ قام واحداً، فإنْ جاء شيء من ذلك فهو على إضمار قد؛ لأنَّها تقرب الماضي من الحال"(١).

وتأتي أهمية التعبير عن خبر كان بصيغة الماضي في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴾[إبراهيم:٤٤]؛ لتأكيد الحدث في الزمن الماضي الذي يتوضح من خلال سياق الآية التي جيء بها؛ للتعبير عن حال المشركين في يوم الحساب، وتوبيخ الله لهم، وتذكيره لهم بما أقسموا به في الدنيا من إنكارهم للبعث بعد الموت(٢)، فجاء بالخبر ماضياً وأكَّد زمنه بـ (كان) الذي يدلُّ على الزمن الماضي لفظاً ومعنًى، ونجد في النصِّ إشارة ثالثة إلى الزمن الماضي المستفاد من وجود (لم) الذي يفيد قلب زمن الفعل المضارع من المستقبل إلى الماضي، وهناك إشارة رابعة إلى الزمن الماضي في النصِّ وذلك في قوله: (من قبلُ) " لمَّا لم يكن وقت إقسامهم مستغرقاً للزمن قال: (من قبلُ) "(٣) .

ونجد أنَّ النحويين القدماء والمحدثون تنبهوا على مسألة مهمَّة جداً وهي الزمن الذي يمكن أنْ يتكون من صيغة الفعل الماضي وكان معاً (كان+ فعل) الذي يأتي للتعبير عن الماضي البعيد وهذا ما تنبَّه عليه سيبويه(٤)، ومن المحدثين د. مهدي المخزومي(٥) وآخرون وهو أسلوب من أساليب العرب غير مقتصر على كلام الله بدليل الشواهد الشعرية المذكورة سابقاً، وهذا يدلُّ على أنَّ دلالة الزمن في اللغة العربية غير مقتصرة على الماضي والحال والمستقبل وإنَّما هو أكثر من ذلك، لكن النحويين انشغلوا بنظرية العامل عن مسألة الزمن في العربية، وغيرها؛ لذلك تجنبوا

---

(١) شرح جمل الزجاجي:٣٨٨/١، وينظر: التذييل والتكميل: ١٥١/٤، وهمع الهوامع: ٤١٨/١ .
(٢) ينظر: جامع البيان: مج٨: ٣٠٣/١٣، والبحر المحيط: ٤٢٤/٥-٤٢٥ .
(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور:٤٣٥/١٠ .
(٤) ينظر: الكتاب:
(٥) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ١٤٩، والدلالة الزمنية في الجملة العربية، د.علي جابر المنصوري: ٥٧ .

الخوض فيها وفي غيرها، وإنْ كنا نجد إشارات لهم في كتبهم في حين توَّسع المحدثون كما سأذكر ذلك لاحقا في مسألة الزمن في العربية.

ونخلص مما تقدَّم أنَّ الدعامة الأساسية التي قامت عليها هاتان المسألتان (مجيء جملة القسم خبراً) و(مجيء خبر كان وأخواتها فعلاً ماضياً) في ترجيح أحد الآراء على الأخرى هو البناء الأسلوبي فالأسلوب القرآني هو الذي كان له الفضل في توجيه المسائل المختلف فيها، فلكون هاتين المسألتين تتفقان مع أسلوب القرآن الكريم، وكونه من أساليب العرب في حديثهم، وخطاباتهم من هنا كان وجه ترجيح المسألة على رأي جمهور النحويين البصريين في المسألتين وما يرجح رأيهم ويعضِّده في هاتين المسألتين كونها جاءت على أسلوب القرآن الكريم ونظمه، وأسلوب العرب.

المبحث الثاني

الخلاف في مكوِّنات الجملة الفعلية

سأدرس في هذا المبحث المسائل الخلافية المتعلِّقة بالجملة الفعلية، ومتعلقاته، ومن المسائل الخلافية التي سنتناولها بالدراسة المسائل الخلافية الآتية:

- **مجيء الفاعل والنائب عن الفاعل جملةً [١]:**

من المسائل الخلافية المعروفة بين النحويين، ولاسيما البصريون والكوفيون مجيء الفاعل، والنائب عن الفاعل جملةً ويمكن أنْ أجمل الخلاف فيه في ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب جمهور البصريين إذ ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز مجيء الفاعل والنائب عن الفاعل جملة[٢] .

الثاني: وهو مذهب الفرَّاء وجماعة من النحويين[٣] وفيه تفصيل، إذ جوَّز مجيء الفاعل والنائب عن الفاعل جملةً مع أفعال القلوب بشرط كونه معلَّقا بأداة من أدوات التعليق[٤].

والثالث: وهو مذهب هشام الضرير(ت ٢٠٩هـ) وثعلب وجماعة من الكوفيين، إذ ذهبوا إلى جواز ذلك مطلقاً[٥].

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في التذييل والتكميل: ٥٥/١-٥٦، وارتشاف الضرب: ١٣٢٥/٣، ومغني اللبيب: ٨٢/٢، وهمع الهوامع: ٥٨٩/١-٥٩٠، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥٨-١٥٩ .

(٢) وهو اختيار العكبري، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١١٥، وأبو حيان الأندلسي، ينظر : التذييل والتكميل :١٧٣/٦، وابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب من معرفة كلام العرب: ١٩٦،والسيوطي، ينظر: همع الهوامع : ٥٨٩/١، والأشباه والنظائر: ٢٠/٢، وغيرهم.

(٣) ونُسِبَ هذا الرأي لسيبويه في مغني اللبيب: ٨٢/٢، وينظر: الكتاب: ١١٠/٣، وتبعه ابن ولَّاد في ذلك ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد، ابن ولَّاد: ١٨٧.

(٤) وصحَّح ابن هشام مذهب الفرَّاء وذلك بأنْ يكون التعليق بالاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وأنْ يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة، وتبعه الدماميني في ذلك ،ينظر : مغني اللبيب : ٥٩/٢ ،و حاشية الصبان: ٦٠/٢ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ٥٩/٢ ،و حاشية الصبان: ٦٠/٢ .

استند الكوفيون في جواز مجيء الفاعل والنائب عن الفاعل جملة إلى طائفةٍ من النصوص القرآنية ومن كلام العرب من الشعر؛ لإثبات صحة ما ذهبوا إليه فمن النصوص القرآنية التي جاء فيها الفاعل جملة قوله تعالى(١):

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [يوسف:٣٥] .

﴿ أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ ﴾ [طه:١٢٨]

ومن النصوص القرآنية التي جاء فيها النائب عن الفاعل جملة * قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾ [البقرة:١١].

كما احتجوا بصحة مجيء الفاعل جملة بكلام العرب من ذلك قول معاوية بن خليل النصري:

وما راعني إلّا يسيرُ بشُرطةٍ   وَعَهْدِيْ بِهِ قَيْنَاً يَفُشُّ بِكِيرِ(٢).

وقول الفرزدق :

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أهجَوتُهَا   أَمْ بُلْتُ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ(٣).

ونظراً إلى أنَّ النحويين حاولوا المحافظة على سلامة القاعدة التي وضعوها، وعدم خرقها وهي أنَّ (الفاعل اسم ظاهر أو مضمر أسند إليه الفعل ولا يأتي جملة) نجد أنَّ جهودَهُم اتَّجهت إلى تأويل النصوص التي ورد فيها الفاعل أو نائبه جملةً،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٥٩/٢ ،و حاشية الصبان: ٦٠/٢، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق٣، ج٣٦٣/١ - ٣٦٤.

* ومن الشواهد الأخرى على مجيء النائب عن الفاعل جملة قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [النحل:٢٤] ، وقوله: ﴿ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾[الزمر:٦٥] ، وقوله: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾[طه:١١-١٢] وغير ذلك من النصوص القرآنية . ينظر :دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق٣، ج٦٠٦/١-٦٠٩.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي : ٥٨٤/٨-٥٨٥ ، وينظر مغني اللبيب: ٨٢/٢ .

(٣) شرح ديوان الفرزدق: ٥٩٣/٢ .

وإخضاعها للقاعدة وإرجاعها للأصل الذي وضعوه من دون الالتفات إلى خصوصية النصّ القرآني ونحوه الخاص (النحو القرآني). وسأحاول إجمال آرائهم في النصوص التي تعارضت مع القاعدة التي وضعوها وتأويلهم لها.

اختلفت آراء جمهور النحويين والمفسرين في تأويل قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف:٣٥] .

فذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) على ما نقله عنه النحَّاس إلى أنَّ فاعلَ (بدا) محذوفٌ قام مقامه جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) والمعنى أي:(ظهر لهم أنْ يسجنوه)[١].

وذهب المبرِّد(ت٢٨٥هـ) ومن وافقه[٢] إلى أنَّ فاعل (بدا) ضمير مستتر فيه راجع إلى المصدر المفهوم منه وهو (البداء)، والتقدير:(ثمَّ بدا لهم بداءٌ). والمعنى (ظهر أو بدا لهم بداءُ ليسجننه)، وجملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) جواب لقسم مقدر، والقسم وجوابه تفسير لذلك الضمير المفهوم من (البداء)، والمعنى هو: (سجنه -عليه الصلاة والسلام - فهذا هو البداء الذي بدا لهم)[٣].

في حين ذهب الزجاج (ت ٣١١هـ) وغيره[٤] إلى أنَّ الفعل استغنى عن الفاعل، فلم يذكر الفاعل مع أنَّه مراد لدلالة الكلام عليه، وفسَّره بأنَّ (العزيزَ) بدا له رأيٌ وهو أنْ يعرض - يوسف عليه السلام- عن الأمر فقط، ثمَّ تغيَّر رأيه عن ذلك إلى رأيٍ أخر، ثُمَّ بيَّن الذي بدا لهم فقال : (لَيَسْجُنُنَّهُ حتَّى حين)[٥].

(١) الرأي غير مذكور في الكتاب، ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤٧٧، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٩، والبيان : ٤١/٢، والتبيان: ١٢/٢ .

(٢) ممن وافقه أبو علي الفارسي في أحد رأييه ينظر: المسائل العضديات :١١٠، و الرماني في تفسيره الجامع لعلم القرآن: ١٢٩ وغيرهما.

(٣) لم أجد هذا الرأي في المقتضب، ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد: ١٨٧، ومغني اللبيب: ٥٨/٢،وحاشية الصبان: ٥٠/٢ ،ومن أسرار الجمل الاستئنافية دراسة لغوية قرآنية، د. أيمن عبد الرزاق الشوَّا: ٣٩٣

(٤) منهم أبو علي الفارسي، ينظر: المسائل العضديات: ١١١ .

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٨٤/٣-٨٥، وينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤٧٧، ومعاني القرآن الكريم، النحاس: ٤٢٥/٣، والتبيان: ١٢/٢، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور،: ٧٧/١٠-٧٨ .

أمَّا أبو حيان و ابن هشام[١] فذهبا إلى أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائدٌ على (السَّجْن) المفهوم من قوله (لَيَسْجُنُنَّهُ) بدليل قوله: ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [يوسف:٣٣]، فالتقدير على هذا الرأي: (ثُمَّ بدا لهُم مِن بعد ما رأوُا الآياتِ هو، أي:سَجْنَهُ مقسمين لَيَسْجُنُنَّهُ)[٢].

والقول نفسه في اختلاف النحويين والمفسرين في تفسير قوله تعالى:

﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾ [طه:١٢٨] قرأ الجمهور (يهدِ)، وقرأ ابن عباس وزيد والسلمي (نهدِ) بالنون[٣] وفيه وبَّخ الله تعالى المشركين وذكَّرهم العبر بمن تقدّمهم من القرون وهذه الآية من المتشابه مع قوله تعالى:

﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾[السجدة:٢٦].

إذ افتتح آية (طه) بالفاء(أفلم) في حين افتتح آية (السجدة) بالواو(أولم) والله أعلم؛ وذلك أنَّ النصّ في سورة (طه) مرتبط ومتعلق بما قبله، فلا يتمُّ المعنى إلَّا بذكر ما قبله. أمّا قوله (أولم) في السجدة فلأنَّ (الواو) حرف استئناف منقطع عما قبلة تمَّ الكلام الذي قبله فاستأنف بجملة جديدة، فذكر في سورة (طه) العقوبات في الدنيا فضلاً عن ذكره عقوبة الآخرة، أمَّا في سورة (السجدة) فإنَّه أخَّر الأمر إلى يوم القيامة [٤]. وأمَّا تفسير دخول (مِن) في (السجدة) وحذفها من (طه) فهو "إنَّ القائل إذا قال (كم أهلكنا قبلهم) فكأنَّه قال في الزمن المتقدَّم على زمانهم، وإذا قال: (مِن قبلهم) فكأنَّه قال من مبتدأ الزمان الذي قبل زمانهم، والزمان من أوَّله لآخره ظرف للإهلاك لا يختصُّ به بعضه دون بعض ...ولمَّا جاء بالواو ولم يكن من شرطها

---

(١) ينظر: البحر المحيط:٥ /٣٠٦-٣٠٧ ، و شرح شذور الذهب: ١٩٧ .
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٥٧/١ .
(٣) ينظر: مختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ١١٨، وإعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري: ٩٦/٢، والبحر المحيط: ٢٦٧/٦، و مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٥/٨ .
(٤) ينظر: التعبير القرآني، د.فاضل السامرائي: ١٩٨ .

تركيب جملتين يكونان كلاماً واحداً فخفَّ، وأدخل عليه (من) التي حذفت من الآية الأولى؛ لتحد ابتداء الزمان فيكون ابلغ في الاستيعاب "(١).

من هذا يتبيَّن دقّة التعبير القرآني في استعمال الحروف، ووضعها في أماكنها بحسب معنى النصّ القرآني والسياق الذي هو فيه .

وفي هذا النصّ خلاف بين النحويين كما أشرتُ في مجيء الفاعل جملة في قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾، إذ ذهب الكوفيون إلى أنَّ فاعل (يهد) الجملة وهي (كم أهلكنا) قال الفرَّاء: الجملة مرفوعة في المعنى(٢). ووافقهم الزمخشري، إذ قال "فاعل لم يهدِ الجملة بعده يريد: ألم يهدِ لهم هذا بمعناه، ومضمونه "(٣) .

في حين منع البصريون ذلك وأوَّلوا ما ظاهره ذلك من نصوص فذهبوا – ومنهم الزجاج -إلى أنَّ فاعل (يهد) ضمير عائد على الله بدليل قراءة (نهد) بالنون، والمعنى (أفلم يبيَّن الله لهم)(٤) وهو اختيار أبي حيَّان(٥).

وذهب المبرد كما نقلوا عنه، ومن تبعه إلى أنَّ الفاعل مضمر وهو المصدر يدلُّ عليه الفعل تقديره:(أفلم يهد الهدى لهم)(٦).

وذهب الزجَّاج إلى أنَّ الفاعل مضمر تقديره: (الأمر) أي:(أفلم يهد الأمر لهم كم أهلكنا)(٧).

---

(١) درَّة التنزيل وغرَّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز ، للخطيب الإسكافي: ١٦٣-١٦٤، وينظر: أسرار التكرار في القرآن، الكرماني: ١٤٠ .

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣٣٣/٢، ١٩٥ .

(٣) الكشاف: ١٧٣/٣ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٦١/٤، والكشاف: ١٧٣/٣، و التبيان: ١٥١/٢ .

(٥) ينظر البحر المحيط: ٢٦٧/٦ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس: ٥٤٩، ومَّمن تبعوه مكي بن أبي طالب، وأبو البركات الأنباري ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٠٣، والبيان: ١٥٤/٢، وهو اختيار ابن عطية ينظر: البحر المحيط: ٢٦٧/٦ .

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥٤٩، و مشكل إعراب القرآن: ٣٠٣ ، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣٦/٦ .

والمعنى عنده:(أفلم يبيِّن لهم الأمر بإهلاك من قبلهم من القرون)(١) .

أمَّا أبو البقاء العكبري فذهب إلى أنَّ فاعل (يهد) ما دلَّ عليه (أهلكنا)؛أي: (إهلاكنا) والجملة مفسرة له(٢). ووجدتُ صدى هذا الرأي لدى رضي الدين الأسترابادي الذي ذهب إلى أنَّ الجملة قد تأتي في مقام الفاعل والنائب عن الفاعل إذا كانت مؤوَّلة بالاسم الذي تضمنه، فتقدير الفاعل عنده:(أولم يهدِ لهم إهلاكنا)(٣).

ويرى د.أحمد عبد الستار الجواري أنَّ للفعل قوَّة الاسم فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل؛ ذلك أنَّ الفعل والاسم في العربية فرعان من أصلٍ واحد، ولا يمنع معنى الزمن الموجود في الفعل استعماله استعمال الاسم فهو يقع صفة أو حالاً أو خبراً(٤)، وبهذا لا يمانع مجيء الفاعل جملة وهذا ما أراه أيضاً كما سأوضحه لاحقاً .

ولم يقتصر الأمر على د. الجواري من أصحاب التيسير في جواز مجيء الفاعل والنائب عن الفاعل جملة، وإنَّما وجدتُ أنَّ لجنةَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجازت مجيء بنية الفاعل فعلاً أيضاً، لكن على قلَّةٍ في سبيل تيسير النحو وإصلاحه والغالب مجيؤه اسماً ظاهراً، أو ضميراً، أو مصدراً منسبكاً(٥).

لم يكن النحويون فيما حاولوا مخطئين، غير أنَّهم حاولوا أنْ يجعلوا كل الجمل تسير على نمط واحد فما دامت الظاهرة مطردة وهي أنَّ الفاعل لا يأتي جملة فليس عليهم من بأسٍ أنْ تأتي بعض الأمثلة خارجة على هذا النسق الذي اعتادوه، ولا بد أنْ يكون خروجها عن هذا النمط المطرد له ما يسوِّغه في النظام اللغوي.

إنَّ الجملة عندما تكون على النسق المعروف المألوف لا تلفت الانتباه ولا تثير التأمل في حين أنَّها لو خرجت عن نسقها المألوف إلى أسلوب آخر حينئذٍ تسترعي

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣٠٩/٣ .
(٢) ينظر: التبيان: ١٥١/٢، وينظر: البحر المحيط: ٢٦٧/٦ .
(٣) ينظر: شرح الكافية: ١٩١/١ ، ومجمع البيان: ٩٦/٨ .
(٤) ينظر نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجواري: ٣٠ .
(٥) ينظر: تحرير النحو العربي: ١٦٠.

الانتباه ،لقد كان بوسع التعبير القرآني أنْ يقول:(ثُمَّ بدا لهم سجنه حتَّى حين)، لكنه عدل عن هذا التعبير إلى ما اختاره هو، ولا بد من ربط هذا النصّ بسياقه لمعرفة سر هذا الخروج عن المألوف ففي قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ** ﴾ [يوسف:٣٥] يكشف السياق أنَّ يوسف -عليه السلام- قد هُدِّدَ من لدن امرأة العزيز بالسجن إذا لم يرضخ لما أمرته من مراودتها عن نفسه فهو بين أمرين إمَّا أنْ يستجيب لمراودتها، أو أنْ يكون مصيره السجن؛ لأنَّه خالف إرادة سيدته، وهذا هو مصير العبد الذي لا ينصاع لأوامر سادته ولاسيما بعد ما رآه في المجلس الذي عقدته امرأة العزيز لنسوة مصر الفاتنات اللاتي فُتِنَّ وبُهِرْنَ بجماله وقطَّعنَ أيديهنَّ بالمُدي فيُنَاجي ربَّهُ ويدعوه بأنْ يصرف عنه كيدهنَّ فاستجاب له ،فصرف عنه كيدهنَّ[(١)]، وهنا يكشف التركيب (ثُمَّ بدا لهُم) أنَّهم كانوا في إضراب في البتِّ في القضية ذلك أنَّ البداء في الرأي هو التلوَّن فيه والظهور بعد الخفاء، أو هو التغير في الرأي عمَّا كان عليه في الأوَّلِ[(٢)]، وقد طال بهم التردد والاضطراب ، وفي دلالة (ثمَّ) على الترتيب مع تراخٍ " يشي بطول مدَّة التردد ، والفعل بدا يكشف عن ظهور الأمر بعد خفاءٍ وحيرةٍ وهنا تتوقف الجملة فلا يذكر الفاعل على الوجه المألوف في التركيب، بل تأتي جملة (**لَيَسْجُنُنَّه**) ...ليحسم ما كان من حيرة واضطراب وكأنَّها جملة جديدة بعد (ثمَّ بدا لهم)... وبذلك صوَّر هذا التركيب الخارج عن النظام النحوي هذا الموقف المعقد في جملةٍ ختامية لمرحلة قاسية من حياة يوسف - عليه السلام- "[(٣)].

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون، ومن تابعهم من النحويين في جواز مجيء الفاعل والنائب عن الفاعل جملة هو الصواب، ولاسيما أنّهَ مشفوع بنصوص من

---

(١) ينظر: نظم الدرر: ٧٧/١٠-٧٨، وفي ظلال القرآن، سيّد قطب: ١٩٨٤/٤-١٩٨٥.
(٢) ينظر : مفاتيح الغيب: مج٩ ،١٠٦/١٨ .
(٣) بناء الجملة العربية: ٤٧ .

القرآن الكريم، ومن كلام العرب، والقرآن الكريم قادر على أنْ يأتي بالجملة على ما هو مألوف بين الناس لكنه عدل عن ذلك لمقاصدٍ إلهية وغايات أسلوبية لا يمكن تحقيقها إلا بهذا النسق الجديد من التعبير.

وعن طريق ربط دلالة كلٍ من الاسم والفعل بسياق الآية الكريمة يتوضح لي أنَّ القصد من وراء ذلك وسبب عدول التعبير القرآني عن الاسم ومجيئه بالفعل مردُّه إلى أنَّ دلالة الفعل على الحدوث والتغيير والتجدد يتناسب مع الحالة التي كانوا عليها من الحيرة وعدم الاستقرار في حين أنَّ الاسم يدلُّ على الثبوت والدوام والاستقرار لذلك آثر التعبير القرآني استخدام الفعل على الاسم في هذا التركيب .

وممَّا تقدَّم اخلُصُ إلى أنَّ الدعامة الأساسية التي قامت عليها دراسة هذه المسألة هي (السياق)؛ وذلك من خلال دراسة نصوص هذه المسألة في ضوء سياقها، ودلالة ما قبلها وما بعدها من نصوص؛ للوصول إلى الرأي الراجح من آراء النحويين المختلفين، وإنَّ السبب الرئيسي لعدول التعبير القرآني عن المجيء بالاسم إلى الفعل لما؛ لدلالة الفعل على الحدوث والتغيير والتجدد الذي يتناسب ودلالة النصّ القرآني فحال المتحدث عنهم وصفتهم التي تتناسب وذكر الفعل في الخطاب القرآني بدلاً من الاسم. لذلك كانت دراسة دلالة الفعل في هذه النصوص من الدعائم والركائز الأساسية التي اعتمد عليها البحث في هذه المسألة.

- **نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده** [1] :

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في جواز نيابة غير المفعول به من مصدرٍ ومجرورٍ وظرف زمانٍ وظرف مكانٍ عن الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ به الصريح في ثلاثةِ مذاهبَ:

الأوَّل: المنع المطلق وهو قول سيبويه[2] وجمهور البصريين[3]، والثاني: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكوفيين[4]، وتابعهم ابن مالك[5] من المتأخرين البصريين والمذهب الثالث: التفصيل وهو مذهب الأخفش[6] من البصريين إذ أجاز نيابة المصدر والجار والمجرور والظرف عن الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي بشرط أن يتقدَّم النائب عن الفاعل أمَّا إذا تأخروا عنه لم يجز أن يقام إلَّا المفعول به فأجاز القول: (ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً)، و(ضُرِبَ مكانك زيداً)، و(ضُرِبَ اليومانِ زيداً)[7].

استدلَّ البصريون على منع نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي بأدلَّة عقلية منها أنَّ المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فلذلك يقام مقام الفاعل

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: م(٣٨): ٢٨٦، واللباب: ١١٩- ١٢٠، والمساعد: ٣٩٩/١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي: م(٧٨)من الاسم: ٧٧، وهمع الهوامع: ٥٨٥/١

(٢) مذهب سيبويه ومن تابعه أنَّه لا يجوز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده .ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٣٢٨/٧، وشرح ابن الناظم: ١٧٠، وشرح الأشموني: ٤٢١/١، والجملة الفعلية، د.علي أبو المكارم: ١٢٤ .

(٣) ينظر: المقتضب :٥١/٤، والأصول: ٢٠٢/١، والمقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني: ٣٥٢/١، والتخمير في شرح المفصل، الخوارزمي: ١٧٦/١، وشرح المفصل: مج٣ : ٣٢٨/٧، شرح جمل الزجاجي: ٥٤٧/١-٥٤٨، و البسيط في شرح الجمل: ٩٧٤/٢ .

(٤) ينظر :معاني القرآن، الفراء: ٢١/٢-٤٦/٣،، وشرح التسهيل: ٥٩/٢،وشرح الكافية: ١٩٤/١، وشرح ابن الناظم: ١٧٠، وشرح التصريح: ٤٢٩/١، ومَّمن تابعهم أبو عبيد ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٢١٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٣٨/٣، والتذييل والتكميل: ٢٤٣/٦ .

(٥) ينظر:شرح التسهيل: ٥٩/٢، وهمع الهوامع: ٥٨٥/١

(٦) ينظر : الخصائص، ابن جني: ٣٨٩/١.

(٧) ينظر: الخصائص: ٣٩٧/١، وارتشاف الضرب: ١٣٣٨/٢، والتذييل والتكميل: ٢٤٥/٦، والمساعد: ٣٩٨/١، وشرح الأشموني: ٤٢١/١، وهمع الهوامع: ٥٨٥/١، والجملة الفعلية: ١٢٥-١٢٦.

إذا بُنِيَ الفعلُ للمجهول[١]، أو "لكون الفعل حديثاً عن المفعول به في الأصل فمتى ظفر به وكان موجوداً في الكلام لم يقم مقام الفاعل سواه"[٢]. وغير ذلك من العلل التي نجدها في كتبهم.

أمَّا الكوفيون ومن تابعهم في جواز نيابة المصدر والمجرور والظرف عن الفاعل مع وجود المفعول به فاحتجُّوا فيما ذهبوا إليه بالقياس والسماع فمن القياس أنَّ الظرف والمجرور يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً على السعة وكما جاز أنْ ينوب المفعول به عن الفاعل كذلك هذه الأشياء[٣].

أمَّا السماع الذي استندوا إليه فمنه ما ورد في القرآن الكريم من نصوص وما سمع من العرب من أشعارٍ تؤيد صحة ما ذهبوا إليه فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾[الجاثية:١٤]. في قراءة أبي جعفر وشيبة[٤]: (**لِيُجْزَى قَوْمَاً بِمَا** كَانُوا يَكْسِبُوْنَ) بضم الياء وفتح الزاي مبنيًّا للمجهول على إقامة الجار والمجرور(بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح وهو(قوماً)، أو على أنْ يكون الفعل بُنِيَ للمصدر أي: (لِيُجْزَى الجزاءُ قوماً) [٥] .

---

(١) التبيين: ٦٢٨-٦٢٩ .
(٢) شرح المفصل : مج٣ : ٣٢٨/٧ .
(٣) التبيين: ٦٢٩ .
(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجوزي :٢٧٨، وينظر: البحر المحيط: ٤٥/٨ .
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٥٩/٢، وائتلاف النصرة :٧٨، وشرح التصريح: ٤٢٩/١ .

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون أي: (ولْنَجْزِيَ قوماً) على معنى الإخبار من الله - عزّ وجل- عن نفسه بالجزاء وقرأ سائر القرَّاء بالياء (لِيَجْزِيَ) إخباراً من الرسول - ﷺ- عن ربِّه ،أي: (ليجزي الله قوماً)(١) .

وغير ذلك من الآيات القرآنية(٢) التي استندوا إليها ومن كلام العرب الذي احتجُّوا به قول جرير:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوِ الكِلَابَا (٣) .

فأقام الجار والمجرور(بذلك) مقام الفاعل، ونصب الكلاب، وهو: مفعول به. وغير ذلك من الشواهد الشعرية (٤) التي استندوا إليها في صحة جواز ما ذهبوا إليه .

لم يحتج البصريون بالقراءات القرآنية إلَّا في القليل النادر وذلك إذا ما اتفق مع أصولهم وقواعدهم وما يتناسق مع مقاييسهم، في حين لم يتحفظ الكوفيون في مجال القراءات كما تحفظ البصريون؛ لأنَّهم يرون القراءات سندها الرواية ومجال الاستشهاد بها أقوى من الاستشهاد بالشعر وغيره وكانت مصدراً مهمَّاً من مصادر تقعيدهم(٥).

---

(١) ينظر:الحجَّة في القراءات السبع، ابن خالويه: ٢١٢، ومعاني القراءات: ٤٤٥، والحجَّة في علل القراءات السبع: ٣٣٣/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها :٣٦٩/٢، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني: ١٨٦ .

(٢) ومن النصوص القرآنية الأخرى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[الأنبياء:٨٨] في قراءة عاصم (**نُجَّيَ الْمُؤْمِنِيْنَ**) أي: نجِّي النجاءُ المؤمنين .ينظر:معاني القرآن:٢١٠/٢، ومعاني القراءات:٣١٠، والحجَّة في علل القراءات السبع:٥٥٢/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:٢١٦/٢، والموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم (ت٥٦٥هـ): ٥٣٢.

وقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾[الإسراء:١٣] ، في قراءة أبي جعفر وابن عباس ومجاهد: (**يُخْرَجُ له يومَ القيامةِ كتاباً**) على البناء للمجهول على أنَّ(له) نائب عن الفاعل مع وجود المفعول (كتاباً) . ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٧٥، وإعراب القراءات الشواذّ: ٧٧٩/١، والنشر في القراءات العشر: ٢٣٠ .

(٣) البيت غير موجود في ديوانه ، ينظر: خزانة الأدب: ٣٣٧/١ .

(٤) ومن الشواهد الشعرية الأخرى قول رؤبة : لَمْ **يَعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَاً   وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو الْهُدَى**

ينظر: ملحق ديوانه : ١٧٣ ، وقول الشاعر: **إِنَّمَا يَرْضَى الْمُنِيْبُ رَبَّهُ   مَا دَامَ مَعْنِيَّاً بِذِكْرٍ قَلْبَهُ**

ينظر: شرح التسهيل:٦٠/٢ وغيرها كثير من الشواهد الشعرية .

(٥) ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم: ١٠٩-١١٠ .

لذلك وجدتُ البصريين يوجِّهُون النصوص التي احتجَّ بها الكوفيون على صحة نيابة المصدر والمجرور والظرف عن الفاعل مع وجود المفعول الصحيح باللَّحن والشذوذ والقلَّة(١)، والأبيات الشعرية بالضرورة .

وذهبوا إلى أنَّ التقدير في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى: (لِيُجْزَى قَوْمَاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُوْنَ): (ليجزى هو) أي: الجزاء، أي أنَّ النائب عن الفاعل ضمير المصدر الدال عليه الفعل، ويكون (قوماً) منصوباً بفعلٍ محذوف تقديره: يجزيه قوماً(٢).

أو يكون التقدير: (ليُجزى الخيرُ قوماً)، و(الخير) مفعولٌ به وهذا الفعل يتعدَى إلى مفعولين، فأضمر الأوَّل لدلالة الكلام عليه، أي أنَّ نائب الفاعل ضمير المفعول الثاني، عاد الضمير عليه لدلالة السياق تقديره: (لِيُجْزَى هو أي: الخيرُ قوماً)(٣). أو يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على (الغفران) المفهوم من قوله: (ليغفروا)، أي: (لِيُجْزَي الغفرانُ قوماً)(٤) .

القراءات القرآنية رافد كبير من روافد الاستشهاد والتقعيد النحوي فضلاً عن أنَّ رواتها ثُقاةٌ، ورواياتهم متواترة وصحيحة وقارئ مثل أبي جعفر لا يُستهان به ولا يمكن أنْ تُرَدَّ قراءته بسهولة لمجرد أنَّه خالف قواعد النحويين فضلا عن أنَّ أسلوب قراءته مشفوع بنصوص من كلام العرب توافق قراءته وتسنده، فالنحو يجب أنْ توضع أسسه في ضوء القرآن الكريم وقراءاته لا أنْ نُخْضِع النصوص القرآنية لقواعد النحو العربي التي وضعت في ضوء كلام العرب، ولاسيما أنَّ الاستقراء لم يكن استقراءً تاماً شاملا لجميع لغة العرب، إذن لابد لنا من الوقوف مع القراءات القرآنية في الاستدلال، وبذلك أتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم في جواز

---

(١) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٨٣١، ٥٥٩، وشرح المفصل: مج٣ :٣٢٩/٧، والجامع لأحكام القرآن: مج٨: ٢٥/ ٤٦٢.

(٢) ينظر: البيان: ١٦٤/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٥٤٨/١، و البحر المحيط: ٤٦/٨، والدر المصون: ٦٤٥/٩ .

(٣) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن علل القراءات، الباقولي: ٦١١، والتبيان: ٣٥٣/٢، والتذييل والتكميل: ٢٤٦/٦، والدر المصون: ٦٤٥/٩، ومجمع البيان: ١٠٤/٩ .

(٤) ينظر: شرح التصريح: ٤٣٠/١، وحاشية الصبان: ٩٧/٢ .

نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول الحقيقي لما يسنده من نصوص من القرآن وكلام العرب . فهذا الأسلوب نجده مستعملا في القرآن الكريم بقراءاته وفي كلام العرب، قال ابن مالك: " أجاز هو – أي الأخفش - والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنَّه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر... "(١) .

وللمعنى وقصد المتكلم ومراعاة المخاطب أثرٌ كبير في ترجيح أحد الآراء في الخلاف بين النحويين وفي توجيه النصوص الوجه الصحيح؛ ذلك أنَّ مراعاة المخاطب أساس مهم من أسس الفكر النحوي، "فمراعاته ومراعاة مقامه، وجلب انتباهه ممَّا يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها على وفق ترتيب معيَّن، و...، وقد بدا ذلك واضحاً في أحكام النحاة ...، وتعليلهم لتلك الأحكام وفي توجيههم لمسائل الخلاف النحوي وتقويمها "(٢). فضلاً عن أنَّ مراعاة المخاطب يعدُّ عنصراً مهمَّاً من العناصر التي أسهمت في تفسير كثير من إشكالات الخطاب اللغوي كما بُنِيَتْ في ضوء مراعاته كثير من قواعد اللغة؛ لذلك أخذت حيِّزاً واسعاً في الدراسات اللسانية عربية وغير عربية(٣).

فقد يكون المصدر أو مجرور أو الظرف أهمُّ للمخاطب من المفعول به؛ لذلك تنوب هذه الأشياء عن الفاعل مع وجود المفعول به؛ للتنبيه على ذلك وللاهتمام به. ودليل ذلك ما جاء في حاشية الصبان: " والحقُّ أنَّه إذا كان الغير أهمُّ في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به "(٤).

---

(١) شرح التسهيل: ٥٩/٢ .
(٢) سياق الحال في كتاب سيبويه، د. أسعد خلف العوادي: ٧٦-٧٧ .
(٣) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي، د.بان الخفاجي: ١٧.
(٤) حاشية الصبان: ٩٧/٢-٩٨ .

ولذلك وجدنا أنَّ الله سبحانه وتعالى نكَّر (قوماً) مع أنَّ المراد بهم (المؤمنون) المذكرون في السياق السابق له، وهم معرفة فالمهم لدى المخاطب نوع الجزاء لذلك بيَّنه في الآية التي بعدها قال: (من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها ...).

فالغرض من تنكير (قوماً) ما ذكره المفسرون هو المدح والثناء والتعظيم للمؤمنين؛ لصبرهم وتجاوزهم عن السيئات، قال الرازي: " التنكير يدلُّ على تعظيم شأنهم كأنَّه قيل: ليجزى قوماً وأيَّ قومٍ من شأنهم الصفح عن السيئات والتجاوز عن المؤذيات وتَحَمُّل الوحشة وتجرُّع المكروه"(١) .

إذاً فالأساس الذي قام عليه البحث في هذه المسألة هو سياق الحال المتمثل بمراعاة المخاطب وقصد المتكلم، اللذين لهما أثرُ كبير في توجيه النصوص الوجه الصحيح.

فضلاً عن اعتماده على الجانب اللهجي المتمثل بالقراءات القرآنية الذي يعدُّ رافداً كبيراً من روافد الاستشهاد والتقعيد النحوي. إذاً فأساس الدراسة بعد عرض المسألة الخلافية قامت على هذه الدعائم في دراسة النصوص المختلف عليها التي تعين للوصول إلى الرأي الأرجح من آراء أصحاب المذاهب المختلفين.

(١) مفاتيح الغيب: مج١٤: ٢٢٦/٢٧، وينظر: الكشاف: ١٨٩/٤، والبحر المحيط: ٤٥/٨، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي: ٣٥٦/١٧، والتحرير والتنوير: مج١٠: ٣٤٢/٢٥ . .

- **مجيء عطف البيان من النكرة [1] :**

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في هذه المسألة فذهب البصريون إلى أنَّ عطف البيان لا يأتي إلَّا في المعارف[2]، في حين ذهب الكوفيون وتابعهم أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، وابن جني(ت٣٩٢هـ) والزمخشري وغيرهم من البصريين في جواز مجيء عطف البيان من النكرات[3].

استند البصريون فيما ذهبوا إليه في منعهم مجيء عطف البيان من النكرة إلى أنَّ " الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يصحُّ أنْ يبيَّن بها غيرها؛ لأنَّها مجهولة ولا يبيَّن مجهولٌ بمجهولٍ"[4] .

أمَّا الكوفيون ومن تبعهم فاستندوا فيما ذهبوا إليه إلى ما ورد من نصوص قرآنية تؤيد صحة مذهبهم من ذلك قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ ﴾[المائدة:٩٥].

وقوله: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾[النور:٣٥].

وقوله: ﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾[إبراهيم:١٦].

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ائتلاف النصرة: ١٠١، وشرح الأشموني: ٣٥٧/٢، وشرح التصريح: ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٤/٤، ٤٠٢/٥، ٤٢٠/٦، ومغني اللبيب: ٢٠٤/٢، وأوضح المسالك: ٣٢/٣-٣٣، والمساعد: ٤٢٤/٢، وأسرار النحو، ابن كمال باشا: ١٦٨.

(٣) وممن تابعوهم: ابن عصفور، وابن مالك، وابن الناظم، والزركشي، والسيوطي وغيرهم. ينظر: الكشاف: ٦٣/٢، ٥٣١، وشرح جمل الزجاجي: ٣٠٠/١، وشرح التسهيل: ١٨٦/٣-١٨٧، وشرح ابن الناظم: ٣٦٧، البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٢٨٥/٢، وشرح التصريح: ١٤٨/٢، وهمع الهوامع: ١٦٠/٣ .

(٤) همع الهوامع: ١٦٠/٣ .

فقوله تعالى: (طعامُ) عطف بيانٍ لقوله (كفَّارةٌ)؛ لأنَّ الطعام هو الكفَّارة، وكذلك قوله: (زيتونة) عطف بيان من (شجرةٍ)، وقوله: (صديد) عطف بيان من (ماءٍ). قال الزمخشري: "قال ويسقى من ماءٍ، فأبهمه إبهاماً ثمَّ بيَّنه بقوله: صديد، وهو ما يسيل من جلود أهل النار"(١).

أوَّل البصريون هذه النصوص؛ لأنَّ عطف البيان لا يكون إلَّا في المعارف عندهم وذهبوا إلى أنَّ قوله: (كفَّارة) مبتدأ، خبره محذوف تقديره: (عليه كفارةٌ) و(طعام) بدل من كفارة، أو خبر لمبتدأ محذوف أي: (كفارةٌ هي طعامُ)(٢). واستندوا في صحة ذلك إلى قراءة نافع وابن عامر(٣) بدون تنوين وإضافة كفارة إلى الطعام أي: (أو كفَّارةُ طعامِ مساكين) وهي إضافة تخصيص، إذ الكفَّارة قد تكون كفارة هدي أو كفارة طعام أو كفارة صيام، فكأنَّه قال: كفارة طعام لا هدي ولا صيام(٤).

رفضَ النحويون البصريون ومن درس النصَّ القرآني في كتب الإعراب والتفسير والمعاني مجيء عطف البيان من النكرة وأوَّلوا النصوص المذكورة على البدل كما ذكرتُ ذلك وأغفلوا مسألة مهمَّة وهي ممَّا ناقضوا فيها أنفسهم، وهي أنَّ عطف البيان هو نفسه البدل (بدل الكل من الكل) وخصَّصُوا في كتبهم مساحةً كبيرةً وأهدروا كثير من الوقت؛ لبيان الفرق بين البدل وعطف البيان ولم يتنبَّه على ذلك إلَّا عددٌ منهم ومن أولئك رضي الدين الأسترباذي الذي تنبَّه على انتفاء وجود فرق واضح بين عطف البيان والبدل وإنَّما هما شيء واحد قال: "وأنا إلى الآن لم يظهر

(١) الكشاف: ٥٣١/٢ .
(٢) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٤٧٧/٢، وإعراب القرآن، النحاس: ٢٩٧، والبيان: ٣٠٥/١، والتبيان: ٣٦٣/١-٣٦٥، والبحر المحيط: ٢٤/٤، والدر المصون: ٤٢٥/٤، وإعراب القرآن ، زكريا الأنصاري: ١١٤ .
(٣) ينظر: معاني القراءات: ١٤٥، والحجَّة في علل القراءات السبع: ٤٣٨/٢، والموضح في وجوه القراءات وعللها :٢٨٥.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٣٩/٢، والدر المصون: ٤٢٥/٤ .

لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلَّا البدل"(١).

وهذا ما أثبتته الدراسات النحوية الحديثة التي تمسكت بدراسة الجانب المعنوي من النحو وأغفلت نظرية العامل التي شغلت الفكر النحوي لمدَّة من الزمن، إذ يمكن إعادة دراسة التوابع مجرَّدة من العامل، وفكرة التبعية للعامل، وهجر هذه الفكرة والنظر إلى الجانب المشرق من النحو وهو إعادة دراسة التوابع في ضوء المعنى؛ ذلك بأنْ تكون التبعية للمعنى لا للعامل وإعادة تبويب التوابع تبويبا جديداً بناءً على دراسة معانيها - وهذا لا يعني أنَّ نحاتنا لم يولوا المعنى أهمية في دراستهم للتوابع فقد ذكروا معنى كل واحدٍ منها في بابه لكنهم درسوا التبعية في ضوء العامل – (٢).
فإذن لم يبقَ ثمَّة شكٌ لديَّ بجواز مجيء عطف البيان من النكرة؛ لأنَّ عطف البيان يأتي تكميلاً لمعنى المتبوع توضيحاً وتخصيصاً والنكرة تخصَّص بنكرة، ولاسيما أنَّ مجيء التعبير القرآني بهذا الأسلوب يقطع الشك باليقين ممَّا يجعلني مطمئنة في حكمي على جواز المسألة.

وممَّا تقدَّم اخلُصُ إلى أنَّ المعنى والبناء الأسلوبي للقرآن الكريم كان لهما أثرٌ بارز وكانتا الدعامة الأساسية التي اعتمد عليها الخلاف في هذه المسألة فأسلوب القرآن الكريم هو الأجدر أنْ يؤخذ به في دراسة الموضوعات النحوية وأنْ يعتمد عليه في صياغة القواعد النحوية وأنْ يكون (النحو القرآني) وأسلوب القرآن الكريم مصدرين أساسيين لدراسة موضوعات الخلاف وترجيح الرأي الذي يستند إليه، كما أنَّ مراعاة المعنى ودراسة الموضوعات النحوية في ضوئه يعدُّ المخرج من هذه الخلافات التي وصلت إلى مرحلة التقاطع في الآراء بين النحويين نتيجة التعصب للمذهب النحوي وغيره من الأسباب التي أدَّت إلى توسيع رقعة الخلاف والابتعاد

---

(١) شرح الكافية: ٣٩٣/٢

(٢) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي: ٢٤٧-٢٥١ .

عن الجانب المعنوي في الدراسة النحوية التي تعدُّ من أهمِّ المقومات الأساسية للنحو العربي. إذاً فهاتان الدعامتان هما اللتان بني عليهما البحث في هذه المسألة.

- **مجيء الفعل الماضي حالاً** [1]:

اختلف النحويون في مجيء الحال من الفعل الماضي فذهب البصريون وتبعهم الفرَّاء[2] إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقع الفعل الماضي حالاً إلَّا أنْ تكون معه (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، في حين جوَّز الكوفيون أنْ يقع الفعل الماضي حالا مطلقاً وإليه ذهب الأخفش[3] من البصريين وغيرهم من النحويين الذين اتبعوهم فيما ذهبوا إليه .

احتجَّ البصريون، ومن تبعهم لما ذهبوا إليه من عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بأدلِّة عقلية؛ منها أنَّ دلالة الحال تتقاطع مع دلالة الماضي فالحال "ما كان موجوداً وقت الإخبار، أو محكيةً كقولك: هذا زيدٌ قائما، أَي: في هذه الحال، والحكاية كقولك: جاء زيدٌ راكباً، فالمجيء ماضٍ و(راكباً) حكايةُ حالِهِ وقتَ المجيء، والماضي قد انقضى، وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئةً للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به ..."[4].

أمَّا الكوفيون فاستدلُّوا لما ذهبوا إليه في جواز المسألة بالقياس والسماع.

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٣٢): ٢٥٢/١، والتبيين: ٣٨٦، وائتلاف النصرة:م (١٠) من الفعل: ١٢٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢٤,٢٨٢/١، ومن البصريين: المبرِّد، ينظر: المقتضب: ١٢٣/٤-١٢٤، وابن السراج، ينظر: الأصول: ٢٥٤/١، وأبي علي الفارسي، ينظر: الإيضاح العضدي: ٢١٧، والزمخشري، ينظر: المفصل: ٥٦، والجزولي، وابن عصفور، والآبذي، وغيرهم ينظر:، ارتشاف الضرب: ١٦١٠/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٦/٢ .

(٣) ينظر معاني القرآن: ٤٥٢/١، ونسب هذا الرأي للجمهور، المساعد: ٤٧/٢، ومن النحويين الذين اتبعوا جواز وقوع الفعل الماضي حالا: ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٥/٢-٢٨٦، أبو حيَّان، ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦١٠/٣ ،وابن عقيل، ينظر: المساعد: ٤٧/٢، والأشموني وغيرهم، ينظر: شرح الأشموني: ٤١/٢ .

(٤) التبيين: ٣٨٦، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٤/١، والمقتصد: ٩١٤/٢، واللباب: ٢٠٢.

أمَّا القياس فذهبوا إلى أنَّ كلَّ ما جاز أنْ يقع صفةً للنكرة جاز أنْ يقع حالاً من المعرفة، وأنَّ الفعل الماضي يقع موضع المستقبل، وإذا جاز له ذلك جاز أنْ يقع موقع الحال(١).

أمَّا السماع فاستندوا فيما ذهبوا إليه إلى نصوصٍ من القرآن الكريم، وإلى كلام العرب فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء:٩٠].

قوله: (حصرت) فعل ماضٍ في موضع الحال، وتقديره: حصرةً صدورهم والدليل على صحة هذا التقدير قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي(٢): (أَوْ جَاؤُوْكُمْ حَصِرَةً صُدُوْرُهُمْ).

وبقوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف:٦٥].

وغيرها من النصوص القرآنية التي جاء فيها الفعل الماضي حالاً من دون قد(٣) أمَّا ما استندوا إليه من كلام العرب فمنه قول أبي صخر الهذلي:

وإنّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ نَفْضَةٌ   كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ(٤).

وغيرها كثيرٌ من الشواهد الشعرية التي تؤيد استعمال العرب لهذا النمط من التركيب الذي منعه البصريون وغيرهم من النحويين ذاهبين إلى تأويل هذه

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٣/١-٢٥٤، والتبيين: ٢٨٨، وشرح المفصل: مج٢:٣٩٨/١، وائتلاف النصرة: ١٢٤.

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٢٨، ومعاني القراءات: ١٣١، والنشر: ١٨٩، ونسب إلى قتادة أيضاً في البحر المحيط: ٣٣٠/٣ .

(٣) من النصوص القرآنية التي جاء وقع فيها الفعل الماضي حالاً من غير قد قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾[يوسف:١٦]، وقوله﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة:٢٨]، وغير ذلك من النصوص القرآنية .

(٤) شرح أشعار الهذليين: ٩٥٧/٢. وروايته فيه: إذا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

النصوص التي جاء فيها الفعل الماضي حالاً من غير قد "ولعل الصناعة النحوية هي التي تملي عليهم هذا الشرط؛ لأنَّ جملة الحال في تصورهم لابُدَّ أنْ تكون بمعنى الحال وفعلها حينئذٍ ينبغي أنْ لا يدلَّ على غير معنى الحال"(١) .

فذهبوا إلى أنَّ التقدير في قوله تعالى: (أَوْ جَاؤُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ): (قد حصرت) وأنَّ (قد) إذا لم تكن ظاهرة فهي مقدرة؛ لأنَّ (قد) تُقرِّب معنى الفعل الماضي من الحال(٢)، كما وجهوا النصّ أكثر من توجيه فذهب المبرِّد إلى أنَّها جاءت للدعاء عليهم؛ لضيق صدورهم عن القتال، أي: (أو جاؤوكم اللهمَّ ضيِّق صدورهم كراهية أنْ يقاتلوهم أو يقاتلوا قومهم)(٣)، وذكر العكبري وجوهاً أخرى منها أنَّ (حصرت) صفة لـ(قوم)و(جاؤوكم) معترض بينهما، أو أنَّها صفةٌ لموصوفٍ محذوف (حال محذوفة) تقديره: (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم) وهذا التوجيه مذهب أبي علي الفارسي، وذكر العكبري أيضاً جواز أنْ تكون (حصرت) بدل اشتمال من (جاؤوكم)؛ لأنَّ المجيء مشتمل على الحصر(٤)، وقيل أنَّ (حصرت صدورهم) خبر بعد خبر(٥) أي أنَّها جملة مستأنفة أخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال. وغيرها من التأويلات التي ذكرها النحويون والمفسرون .

وعلى الرغم من رفض عددٍ من النحويين لهذه الحقيقة إلَّا أنَّ هذا التركيب نجده في القرآن الكريم فضلاً عن كلام العرب بكثرة يقول ابن مالك: إنَّ دلالة (قد) على

---

(١) نحو القرآن : ٩٦ .
(٢) ينظر: معاني الحروف، الرماني: ١١٠، والإيضاح العضدي: ٢١٧، ومغني اللبيب: ١٥١/١ .
(٣) ينظر: المقتضب: ١٢٤/٤-١٢٥، والأصول: ٢٥٥/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٥،والتخمير: ٢٥١/١، والبرهان: ١٣٨/٣، وحاشية الدسوقي: ٥٠٦/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥٥٢/٦ .
(٤) ينظر: البيان :٢٦٣/١، وينظر أيضاً: الإيضاح العضدي: ٢١٧-٢١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٤/١، والتبيان: ٣٠٣/١، والبحر المحيط: ٣٣٠/٣، ومغني اللبيب: ١٦٥/٢، والدر المصون: ٦٦/٤-٦٧.
(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٢،وإعراب القرآن، النحاس: ٢٥٨، والدر المصون: ٦٧/٤.

التقريب مستغنًى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا داعي التكلف في شيء لا حاجة إليه (١).

ونقل ابن عقيل (ت٧٦٩هـ): "والقول بالتقدير حكي عن الفرَّاء والمبرد، والصحيح أنَّه لا حاجة إليه؛ لكثرة ما ورد بدون قد، والتقدير تكلف بلا دليل"(٢) .

أشار أبو حيان في البحر المحيط في أكثر من موضع إلى أنَّ مجيء الفعل الماضي حالا بغير (قد) ما لا يحصى كثرةً لذلك لا يحتاج إلى تقديرها قال: "لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد) "(٣)، وقال أيضاً: "ولا يحتاج إلى إضمار (قد) فقد كَثُرَ وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرةً ينبغي القياس عليها "(٤) .

ما ذهب إليه البصريون فيه خلط في المسائل؛ وذلك لاختلاف المفاهيم ذلك أنَّ زمن الحال في الفعل يختلف عن الحال الفضلة التي هي وصف لهيأة الفاعل، أو المفعول، ولا مدخل فيها لمعنى الزمن من أيِّ وجه(٥) .

وفضلا عن كثرة هذا الأسلوب في التعبير القرآني نجد أنَّ دلالةَ الحالِ ظاهرةٌ من سياق الآية الكريمة، ومن الممكن أنْ نستشف هذه الدلالة بوساطة الأفعال المستعملة في سياق هذه الآيات السابقة واللاحقة لهذا النصّ والملاحظ كثرة ورود فعلي المضارع والأمر (تريدون، وتهدوا، ويضلل، وتجد، وتولُّوا، وخذوا، ويصلون، وخذوهم، واقتلوهم، ويقاتلوكم، ويقاتلوا،...) ودلالة هذه الأفعال هو الحال والاستقبال ممَّا أعطى زخماً كبيراً لدلالة النصّ على الحال .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٨٦-٢٨٧ .
(٢) المساعد: ٢/٤٧ .
(٣) البحر المحيط: ٣/٣٣٠، وينظر: الدر المصون: ٤/٦٦، و معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي: ٣/١٨١ .
(٤) البحر المحيط: ٦/٣٥٥، وينظر ارتشاف الضرب: ٣/١٦١٠، وهمع الهوامع: ٢/٣٢٦ .
(٥) معترك الأقران: ٣/١٨٢، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ١/٥٣٠، ونحو القرآن: ٩٨.

إذن هذه الكثرة لهذا الأسلوب الذي زخر به التعبير القرآني الذي لا يحصى عدده كما أقرَّ ذلك النحويون المهتمُّون بتفسير القرآن ولدلالة سياق الآيات القرآنية على الحال اتفق مع من ذهب إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً مطلقاً وهم الكوفيون ومن تابعهم من نحاة البصرة ومن المفسرين .

فضلاً عمَّا تقدَّم وممَّا يعضِّد ما رجَّحته أنَّ بعض أصحاب التيسير النحوي(١) دعوا إلى متابعة الأخفش والكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز مجيء الفعل الماضي حالاً من غير (قد)؛ لقرب هذا الأسلوب من روح اللغة ولكثرة مجيء هذا أسلوب في القرآن الكريم وقام د. أحمد مكي الأنصاري بتعديل هذه القاعدة إلى:
"يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقاً سواء أكانت مسبوقة بقد وهو الكثير أو غير مسبوقة بها وهو القليل"(٢).

(١) ينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، د.عفيف دمشقية: ٦٥، ونظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري: ١٢٣.
(٢) نظرية النحو القرآني: ١٢٣.

- **الاستثناء من المساوي و الأكثر :**

لم يقتصر الخلاف في هذه المسألة على النحويين بل نجد أنَّ الفقهاء والمتكلمين اختلفوا فيها أيضاً[١]. فاختلف النحويون البصريون والكوفيون في جواز الاستثناء من المساوي والأكثر فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يكون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر منه بل يكون أقلَّ من النصف[٢].

قال الزجَّاج: "ولم يأت الاستثناء في كلام العرب إلَّا قليلٌ من كثير"[٣]

في حين ذهب الكوفيون إلى جواز كون المستثنى أكثر من المستثنى منه[٤]، واحتجَّوا بنصوص من القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾[الحجر:٤٢].

وغيرها من النصوص القرآنية[٥].

---

(١) ذهب أكثر الفقهاء والمتكلمين إلى صحة الاستثناء من الأكثر ومنع بعضهم ذلك منهم : القاضي عبد الجبَّار، وأبو يعلى الفرَّاء، والرازي. ينظر: العمدة في أصول الفقه: أبو يعلى الفرَّاء:٤٠٩/١ ، والمستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي: ٤٠٥، والمحصول في علم أصول الفقه، الرازي: ٤١٠/١، والاستغناء في الاستثناء، القرافي: ٤٤٢ .

(٢) وتبعهم في ذلك ابن درستويه، وأحمد بن فارس، والأبَّذي، وابن عصفور وهو مذهب أكثر البصريين. ينظر:الصاحبي: ٩٦، واللباب: ٢٠٩، وشرح جمل الزجاجي: ٢٥٣/٢-٢٥٤، والاستغناء في الاستثناء: ٤٤٢، ومغني اللبيب: ٢٢٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٦٧/٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٢٤/٤ .

(٤) وهو مذهب أبي عبيد، والسيرافي، واختاره ابن خروف، والشلوبين، وابن مالك، ورضي الدين وآخرين. ينظر: شرح التسهيل: ٢١٣/٢، وشرح الكافية: ١٤٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٠٠/٣، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٥١٢، والمساعد: ٥٧١/١، وهمع الهوامع: ٢٦٧/٢ .

(٥) من النصوص القرآنية الأخرى التي احتجَّ بها الكوفيون قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة:١٣٠]، وقوله: ﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾[الأعراف:٩٩] .

واستدلُوا أيضاً بالحديث القدسي وهو قوله - ﷺ : " **يَا عِبَادِي كلُّكُم جَائعٌ إلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ** "(١). إذ استثنى المطعمين من الجائعين، والمطعمين أكثر، وهذا دليل على جواز الاستثناء من الأكثر

فاستثنى (الغاوين) من العباد وهم أكثر من الراشدين والمؤمنين بدليل قوله تعالى: ﴿**إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ**﴾[ص: ٢٤]، وقوله: ﴿ **وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ** ﴾[سبأ:١٣]، ﴿ **وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ** ﴾ [يوسف:١٠٣].

وعلى هذا الرأي فالعباد عام يشملُ المخلصين وغيرهم - أي عموم الخلق - فالاستثناء يكون متَّصلاً(٢)، وهو دليلٌ على جواز الاستثناء من الأكثر والمعنى حينئذٍ يكون: (إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم إلَّا من اتَّبعك من الغاوين) .

قال الزمخشري: "لا يكون لك سلطان على عبادي إلَّا من اختار اتَّباعك منهم لغوايته"(٣).

ومن منع الاستثناء من الأقلِ أوَّل هذه النصوص بما يؤيد مذهبه. فذهبوا إلى أنَّ الاستثناء في هذا النصّ منقطع من غير الأوَّل بمعنى: (لكن) والمعنى: (لكن من اتَّبعك من الغاوين لك عليهم سلطان) فالمقصود من العباد (المخلصون) لا عموم

---

(١) صحيح مسلم، كتاب البر الصلة والآداب- باب تحريم الظلم: رقم(٢٥٧٧) :٩٢٢.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٤/٢، التبيان: ٥٠/٢ ، والاستغناء في الاستثناء: ٤٤٤، البحر المحيط: ٤٤٢/٥، والدر المصون: ١٥٩/٩ .
(٣) الكشاف: ٥٥٨/٢.

العباد[1]، بدليل حذفه في قوله: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾[الإسراء:٦٥][2].

وذهب بعضهم إلى أنَّه أضاف - سبحانه وتعالى - في قوله: (عبادي) العباد إلى نفسه وهي إضافة تشريف وتقريب: أي المختصين بعبادتي، وهم المؤمنون، وعلى هذا يكون (إلَّا من اتبعك) استثناءً منقطعاً[3].

عند دراسة النصّ القرآني في ضوء السياق يتضح أنَّ سياقَ الآيةِ يقتضي أنْ يكون (سلطان الشيطان) على جميع العباد وليس على عبادٍ مخصوصين في قوله: (إنَّ عِبَادِيَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) فالغواية تتحقق في المستقبل؛ "لأنَّه لو كان غاوياً بالفعل لم يكن لسلطان الشيطان عليه فائدة، وقد دلَّ على هذا المعنى تعلُّق نفي السلطان بجميع العباد، ثمَّ استثناء من كان غاوياً "[4]؛ لذلك جاءت الإضافة في قوله: (عبادي) للعموم، وتكمن أهمية ذلك في نفي الله - سبحانه وتعالى - ما يوهمه الكلام من أنَّ لإبليس عملاً مستقلّاً وسلطاناً على بعض عباد الله مؤكداً - عزَّ وجل- أنَّه لا يقدر أحدٌ أنْ يعملَ شيئاً بغير إرادته[5].

قال القرطبي (ت٧٦١هـ): "وهذه الآية والتي قبلها دليلٌ على جواز استثناء القليل من الكثير والكثير من القليل مثل أنْ يقول: عشرة إلَّا درهماً، أو يقول: عشرة إلَّا

(١) ينظر: العمدة في أصول الفقه: ٤٠٩/١، و المحرر الوجيز: ٣٦٢/٣، والتبيان: ٥٠/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٢٥٤/٢، والبحر المحيط: ٤٤٢/٥ .
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٦/٢ .
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٤/٢، والبحر المحيط: ٤٤٢/٥، والدر المصون: ١٦٠/٩.
(٤) التحرير والتنوير: مج٦: ٥٢/١٤ .
(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: مج١٠: ١٥١/١٩، ونظم الدرر: ٥٩/١١-٦٠ .

تسعة ...ودليلنا هذه الآية، فإنَّ فيها استثناء (الغاوين) من العباد والعباد من الغاوين، وذلك يدلُّ أنَّ استثناء الأقل من الجملة واستثناء الأكثر من الجملة جائز "[1] .

فإذاً هذا يؤكد أنَّ هذا الأسلوب الذي تفرَّد به التعبير القرآني ما هو إلَّا دليلٌ على استقلالية النحو القرآني وأهمية دراسته من أجل إعادة النظر في صياغة عددٍ من قواعدِ النحوِ العربي في ضوءِ أسلوبِ القرآن الكريم .

- **الاستثناء من العدد :**

اختلف النحويون في جواز الاستثناء من العدد في ثلاثة مذاهبَ :

الأوَّل: جواز الاستثناء من العدد مطلقاً * وهو مذهب الأخفش وجمهور النحويين واختاره الزجَّاج[2]، وابن الصائغ (ت٧٧٦هـ)، وغيرهما من النحويين[3] .

والمذهب الثاني: المنع مطلقاً وهو اختيار الشلوبين(ت٦٤٠هـ) و ابن عصفور([4]) .

في حين ذهب عددُ من النحويين إلى التفصيل فأجازوا الاستثناء من العدد إذا لم يكن المستثنى عقداً من العقود نحو: (عندي مئة إلَّا ثلاثة، أو له عندي عشرة دراهم إلَّا اثنين) والمنع إذا كان المستثنى عقداً نحو: (عندي عشرون إلَّا عشرة، أو له عشرون إلَّا عشرة) وهذا هو المذهب الثالث[5].

احتجَّ ابن عصفور ومن ذهب إلى عدم جواز الاستثناء من العدد بأدلَّة عقلية منها أنَّ: " أسماء العدد نصوص والنصوص لا يجوز الاستثناء منها؛ لأنَّ الاستثناء يؤدي إلى إخراج النصّ عن نصيَّته ألا ترى أنَّك إذا قلت : عندي ثلاثةٌ إلَّا واحداً، كنت قد

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: مج٥: ٣٩٠/١٠ .

* ما لم يكن استثناء من النصف ففيه خلاف بين النحويين .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ١٢٣/٤ ، وإعراب القرآن، النحَّاس: ٦٤٤، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٨ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٩٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٦٧/٢ .

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٥/٢، و ارتشاف الضرب: ١٤٩٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٦٧/٢ .

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٥٥/٢ ، وارتشاف الضرب: ١٤٩٩/٣، وهمع الهوامع: ٢٦٧/٢ .

أوقعت العدد على الاثنين، وذلك لا يجوز وإنَّما يجوز أنْ تقول: قام القومُ إلَّا عشرةً"(١).

في حين استند المجيزون إلى السماع من القرآن الكريم وما ورد فيه من نصِّ تؤيد صحة ما ذهبوا إليه من جواز الاستثناء من العدد وهو قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[العنكبوت:١٤].

فقوله: (ألف سنةٍ) منصوب على الظرفية، و(خمسين عاماً) منصوب على الاستثناء(٢) .

وحقيقة الاستثناء هو توكيد العدد، وتحصيله، وكماله فإذا أراد المتكلم أنْ يؤكد تمام الشيء قال كلُّه وإذا أراد أنْ يؤكِّد نقصانه أدخل فيه الاستثناء(٣)، ففي قوله تعالى: (ألف سنةٍ إلَّا خمسين عاماً) أكَّد أنَّ الألف سنة تنقصه (خمسين عاما) نجد أنَّ التعبير القرآني استعمل التركيب (ألف سنةٍ إلَّا خمسين) قاصداً العدد (تسعمائة وخمسين) إلَّا أنَّه عدل عن هذه الصيغة لغرض إلهي مقصود، ومن خلال دراسة هذا النصّ في سياقه والأحوال المحيطة به يمكن معرفة سبب هذا العدول ومجيء الاستثناء بهذه الصورة .

فقد أفاد السياق القرآني العدد (ألف سنةٍ) واستثنى منه العدد (خمسين) قاصداً العدد (تسعمائة وخمسين) بصورة غير مباشرة وذلك لإزالة التوهم من إطلاق هذا العدد على أكثره وكأنه أراد القول : تسعمائة وخمسين سنةً كاملةً وافيةَ العددِ، إلَّا أنه عدل عن هذهِ الصيغة؛ لكون حصر العدد أخصر وأعذب لفظاً وأملأ وأتمُّ فائدةً، ـ فضلاً عن ـ نكتةٍ أخرى وهي إنَّ القصة مسوقة لذكر ابتلاء نوح ـ عليه السلام ـ من قومهِ

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٥٥، وينظر: الاستغناء في الاستثناء: ٤٣٠ .
(٢) ينظر: إعراب القرآن :٦٤٤، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤٧، والبيان: ٢/ ٢٤١ .
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٢٣/٤ .

وما عانَاهُ منهم وطول مصابرتهِ عليهم؛ تسليةً لرسول الله - ﷺ - وتثبيتاً لَهُ ، فكان ذكر رأس العدد أوقع وأوصل إلى الغرض من استطالة المتلقي مدة الصبر(١).

فحكمة الإخبار عن المدَّةِ بِهذِهِ الصيغة تهويلٌ على السامع وتعظيمٌ له وتمهيدُ العذر لنوح -عليه السلام- - في دعائه على قومهِ بدعوة أهلكتهم عن آخرهم، " إذ لو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً لم يكن فيه من التهويل ما في الأوَّل؛ لأنَّ لفظ الألف أوَّل ما يطرق السمع فيُشْغَلُ بها عن سماع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبقَ له بعد ما تقدَّمه وقعٌ يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف "(٢).

وهكذا نجد في هذا السياق الائتلاف العجيب فضلاً عمَّا تضمنه من الأسرار واللطائف في التعبير بالصيغة الاعتيادية .

إنَّ الخطابَ القرآني الموَّجه إلى الرسول - ﷺ- وجميع المسلمين فيه من الدقَّة في اختيار الألفاظ ما لا نجده في غيره من النصوص الأدبية وغيرها فمن ذلك اختياره - سبحانه وتعالى - (السنة) في تمييز (الألف)، و(العام) في تمييز (الخمسين)؛ وذلك أنَّ كلًّا من الاسمين على الرغم من أنَّ دلالتهما واحدةٌ إلَّا أنَّ التعبير القرآني يستعمل كلًّاً منهما في معنًى خاصٍّ فجاءت (السنة) في السياق القرآني عند إرادة الشدَّة، واستعمل (العام) عند إرادة الرخاء، وفي ذلك دليل على أنَّ الأعوام الخمسين كانت أعوام هدوءٍ، وأنَّ السنين الباقية من عمره استغرقتها الدعوة والتكذيب والانفعال(٣)؛ قال الزركشي: وفي ذلك "إشارة إلى أنَّه كان في الشدائد في مدَّته كلِّها إلَّا خمسين عاماً قد جاءه الفرج والغوث؛ فإنَّ السنة تستعمل غالباً في موضع الجدب "(٤).

---

(١) ينظر: الكشاف: ٤٧٩/٣ .
(٢) معترك الأقران: ٢٩٦/١-٢٩٧، وينظر: البرهان: ٣٤/٣، والإتقان: ٩١٣/٢ .
(٣) ينظر: البيان في روائع القرآن: ٣٧٦/١-٣٧٧ .
(٤) البرهان: ٢٣٩/٣ ، وينظر: الدر المصون: ١٣/٩ ..

وقد يكون السبب في هذا الاستعمال – التغاير بين تمييز المستثنى منه وتمييز المستثنى - تجنب تكرار اللفظ الواحد في الكلام الواحد إلَّا إذا كان غرض المتكلِّم منه التنبيه والتفخيم والتهويل(1) .

ومن إنعام النظر في السياق العام لهذه الآية في ضوء ما قبلها من آياتٍ ودلالتها نجد أنَّ في ذكره تعالى للآية ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾[العنكبوت:14]، وعيد من الله لمشركي قريش وتسليةً لرسوله لما يلاقيه من الأذى من المشركين فإنه وإنْ أخَّر عنهم العذاب فإنَّه سيحلُّ بهم العذاب كما فعل ذلك بقوم نوح الذي أرسله إلى قومه فلبث فيهم ألف سنةٍ إلَّا خمسين عاماً يدعوهم إلى التوحيد وفراق الآلهة والأوثان وما زادهم دعاؤه إياهم إلَّا فراراً(2). وإنَّ الفائدة من ذكر مدَّة لبث نوح - عليه السلام-؛ للبيان أنَّه صبرَ كثيراً ولم يؤمن من قومه إلَّا قليلٌ وما ضجر، فالنبي - ﷺ - أولى بالصبر مع قصر مدَّة دعائه وكثرة عدد أمَّته ولذلك ذكر العدد الذي في أعلى مراتب الأعداد التي لها اسم مفرد موضوع(3). وهذه المدَّة هي مدَّة رسالته إلى قومه في أرجح الآراء عند المفسرين(4).

قال ابن عطيَّة(ت546هـ): " هذا العطف بالفاء يقتضي ظاهره أنَّه لبث هذه المدَّة رسولاً يدعو"(5).

إذن فالاستثناء من العدد ذكرٌ للباقي وهذا دليل على صحة من جوَّز الاستثناء من العدد استناداً إلى الآية الكريمة ويدلُّ على ذلك ما ذكرناه سابقا ولا يخفى على أحدٍ

---

(1) ينظر: الكشاف: 479/3، و البحر المحيط: 140/7 .
(2) ينظر: جامع البيان: مج11: 166/20 .
(3) ينظر: مفاتيح الغيب: مج13: 37/25 ، 38 .
(4) ينظر: جامع البيان: مج11: 166/20، والجامع لأحكام القرآن: مج7: 295/20 -296، والتحرير والتنوير : مج8: 222/20.
(5) المحرر الوجيز: 310/4 .

أنَّه - سبحانه وتعالى - استثنى الخمسين عاماً من الألف سنة التي لبثها نوح - عليه السلام - في قومه وإنْ كانت هذه الآية هي الشاهد الوحيد على مجيء الاستثناء من العدد قال أبو حيَّان على ما رواه عنه السيوطي: "لا يكاد يوجد استثناء من عددٍ في شيء من كلام العرب إلَّا في هذه الآية"(1)، ولكن هذا لا يعني ردُّ المسألة ومنعها لمجيء مثل هذا الأسلوب في القرآن الكريم وهو من أفصح الأساليب إطلاقاً .

- **إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى اسم الجمع(2) :**

اختلف النحويون في هذه المسألة ويمكن إجمال الخلاف في ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: عدم جواز إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى اسم الجمع وما ورد من الإضافة إليه اقتصر على السماع ولا يقاس عليه وهو مذهب سيبويه والأخفش وجمهور النحويين منهم ابن مالك(3).

والمذهب الثاني: جواز إضافة العدد من ثلاثة إلى العشرة ويقاس عليه مع قلته وهو مذهب ابن عصفور ورضي الدين وابن هشام وغيرهم(4) .

والمذهب الثالث: التفصيل فإنْ كان اسم الجمع مما يستعمل للقليل مثل(رهط ونفر وذود)، فجائز، وإنْ كان يستعمل للكثير مثل(بشر) أو لهما مثل (قوم) فلا يجوز وهذا مذهب أبي عثمان المازني(ت٢٤٩هـ) على ما رواه عنه أبو علي الفارسي(5) .

---

(١) همع الهوامع: ٢٦٧/٢، لم أجد رأي أبي حيان في كتبه لأستوثق منه .

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة : ارتشاف الضرب: ٧٤٦/٢-٧٤٧، والمساعد: ٧٣/٢، وشرح التصريح: ٤٤٩/٢-٤٥٠، وهمع الهوامع: ٣٤٧/٢ .

(٣) ينظر: الكتاب :٥٦٢/٣، وشرح التسهيل:٣١٠/٢، وارتشاف الضرب:٧٤٦/٢-٧٤٧،والبحر المحيط: ٨٠/٧، والمساعد: ٧٣/٣، وشرح الأشموني: ٣١٨/٣، وهمع الهوامع: ٣٤٧/٢.

(٤) ينظر: المقرب: ٣٣٦، شرح الكافية: ٣٧٠/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٥/٣، وشرح التصريح: ٤٥٠/٢ .

(٥) نظر: المسائل االشيرازيات، أبو علي الفارسي: ٣١١/١ .

احتجَّ جمهورُ النحويين الذين منعوا هذه المسألة بأنَّ الأصلَ في مميزِ العددِ من ثلاثة إلى عشرة أنْ يجَّربـ (من) نحو: ثلاثة من القوم، وعشرة من البط، قال تعالى(١):

﴿ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ ﴾ [البقرة:٢٦٠] .

أمَّا من أجاز إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى اسم الجمع فاحتجَّ فيما ذهب إليه بالسماع من القرآن الكريم ومن كلام العرب فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾[النمل:٤٨].

واستندوا أيضاً إلى قول الرسول الأكرم محمد - ﷺ - : (**لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ**)(٢).

واستدلُّوا أيضاً بقول الحطيئة:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ ... لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِ(٣) .

والرهط في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ ﴾.

من الثلاثة إلى العشرة، واتفق المفسرون على أنَّ معنى (تسعةُ رهطٍ): تسعة رجالٍ(٤)، وخصص العدد تسعة بإضافته إلى (رهط) ولم يقل (نفر) أو (رجال)؛ ذلك

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢١٠/٢، وهمع الهوامع: ٣٤٧/٢ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الزكاة رقم الحديث(١٤٠٥): ٢٦١، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة: رقم(٩٧٩): ٣٢٥ . والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، ينظر: الصحاح، الجوهري: ٤٧١/٢،(باب الدال فصل الذال) .

(٣) ديوان الحطيئة: ١٢٠ .

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٦٣/٤، والجامع لأحكام القرآن: مج٧: ١٩٣/١٣، والبحر المحيط: ٧٩/٧، ونظم الدرر: ١٧٦/١٤ .

أنَّ "الرهط يُفْهِم العظمة والشدَّة والاجتماع"(١)، وتمهيداً للإخبار عمَّا يحوكونه من مكيدةٍ لنبي الله صالح -عليه السلام-، فهؤلاء التسعة هم أشراف المدينة وهم غواة قوم صالح وهم الذين سعوا في عقر الناقة؛ لذلك "خصَّ الله - جلَّ ثناؤه - هؤلاء التسعة الرهط بالخبر عنهم أنَّهم كانوا يفسدون في الأرض ولا يصلحون ...؛ لأنَّ هؤلاء التسعة هم الذين سعوا... في عقر الناقة، وتعاونوا عليه، وتحالفوا على قتل صالح من بين قوم ثمود "(٢).

قد يكون القصد الإلهي من وراء هذا التركيب الذي جاء به التعبير القرآني من إضافة العدد تسعة إلى الرهط ليقابل به آيات موسى التسع(٣) المذكورة في أوَّل السورة الذي أرسله بهنَّ إلى فرعون وقومه. وفي ذلك إشارة إلى مدى تماسك النصّ واتساقه من الجانب الدلالي .

لا أرى مسوِّغاً لمنع النحويين من إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى اسم الجمع؛ لتوافق دلالة اسم الجمع هنا مع جمع القلة الذي يكون لما بين الثلاثة إلى التسعة كما إنَّ هذا الأسلوب الذي جاء به التعبير القرآني معروف في كلام العرب وإنْ جاء مخالفاً لقواعد النحويين .

قال ابن عاشور: " الرهط: العدد من الناس حوالي العشرة ... وإضافة تسعة إليه من إضافة الجزء إلى اسم الكل على التوسع، وهو إضافة كثيرة في الكلام العربي مثل: خمس ذودٍ "(٤).

---

(١) نظم الدرر: ١٧٦/١٤ .
(٢) جامع البيان: مج١١: ٢٠٤/١٩،و ينظر: مجمع البيان: ٣١٧/٧ .
(٣) ينظر: نظم الدرر: ١٧٦/١٤ .
(٤) التحرير والتنوير:مج٨: ٢٨٢/١٩ .

- **جمع مميز أحد عشر إلى تسعٍ وتسعين** (1):

اختلف النحويون في جمع مميز أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين فذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنَّ مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرد منصوب ولا يجوز أنْ يجمع(٢).

في حين ذهب الفرَّاء(٣)، ومن تبعه إلى جواز ذلك(٤)، مستندين فيما ذهبوا إليه إلى نص من القرآن الكريم وهو قوله تعالى:

﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾[الأعراف:١٥٩-١٦٠].

اختلفت تأويلات النحويين في كتب إعراب القرآن ومعانيه والمفسرين لهذه الآية التي جاءت خلاف الأصل ولكنني وجدتهم اتفقوا على أنّ قوله: (أسباط) بدل من (اثنتي عشر) ،وقوله: (أمماً) نعت لـ(أسباط) أو بدل منه، والتمييز محذوف تقديره: (اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً أمما)(٥). أي: وفرَّقنا بني إسرائيل اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً ؛لأنَّهم كانوا اثني عشر رجلاً من أولاد يعقوب - عليه السلام- وكان لكلَّ واحد منهم أولاد ونسل فصار كلُّ فرقةٍ منهم سبطاً وأمَّة وجعلهم أسباطاً ليكون أمر كلِّ سبط

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة :ارتشاف الضرب: ٧٧١/٢، والمساعد: ٦٨/٢، و همع الهوامع: ٣٤٧/٢-٣٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٠٦/١- ٢٠٧، والمقتضب: ١٦١,١٦٥/٢، والأصول:٣١١/١-٣١٢، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٠٠/٢، والمسائل الشيرازيات: ٢٩٧/١، وشرح جمل الزجاجي: ٣١/٢، و شرح المفصل: مج٦:٢٩/٣-٣٠ ، وغيرها .

(٣) ينظر:شرح التسهيل: ٣٠٦/٢-٣٠٧، والمساعد: ٨٦/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٢/٣-٣٢٣، وشرح التصريح: ٤٦١/٢-٤٦٢، وحاشية الصبان: ٩٩/٤ .

(٤) وتبعه في ذلك الزمخشري في الكشاف: ٢١١/٢،وابن مالك في شرح الكافية الشافية: ١٨٨/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٥٣٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣١٠/٢، وإعراب القرآن، النحاس: ٣٥٨، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٦، وكشف المشكلات: ٢٧٨، وإيجاز البيان عن معاني القرآن، النيسابوري: ٣٤٣/١، والبيان: ٣٧٦/١، والتبيان: ٤٦٣/١-٤٦٤، والبحر المحيط: ٤٠٥/٤، والدر المصون: ٤٨٤/٥، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: ١٥٨، وغير ذلك من كتب الإعراب والتفسير .

معروفاً من جهة رئيسهم، فيخفف الأمر على موسى - عليه السلام- ولئلا يتحاسدوا فيقع فيهم الهرج والمرج(١).

في حين ذهب الزمخشري إلى أنَّ قوله (أسباطاً) تمييز، والمعنى عنده: "وقطَّعناهم اثنتى عشرة قبيلةً وكلُّ قبيلةٍ أسباطٌ لا سبطٌ، فوضع (أسباطاً) موضع قبيلة"(٢).

ورجَّح ابن مالك كون (أسباطاً) تمييزاً وإنْ كان مذكراً؛ لأنَّ بذكر (أمماً) ترجَّح التأنيث في (أسباط)، وهذا مذهب الفرَّاء(٣) .

عدل التعبير القرآني في هذا السياق عن استعمال لفظة (فرقة) إلى (أسباط) لما لهذه اللفظة من خصوصية، ودقَّة في أداء المعنى المراد وهو الإشارة إلى أنَّ المراد بالأسباط أولاد إسحاق ويعقوب - عليهما السلام - الأثني عشر؛ لأنَّ المراد بالأسباط (أولاد الولد)(٤) الذي أصبح كلُّ واحدٍ منهم أمَّةً فيما بعد إذ خصص الله سبحانه وتعالى وقسَّم العيون على الأسباط ، فلا يتعدَّى بعضهم على بعض، وبذلك أغلق باب الفرقة والشقاق عليهم(٥).

قد يكون القصد الإلهي من وراء استعمال هذهِ اللفظة في هذا التركيب؛ لتتناسب مع سياق الآية التي قبلها الذي أشار فيه إلى قوم موسى - عليه السلام- وأنَّ معظمهم لا يهدي بالحقِّ ولا يعدل به، والقليل منهم من آمن فقوله: (من قوم موسى) ففي (مِن) إشارة إلى التقليل، وقوله (أسباطاً) جمع قلَّةٍ فناسب ذكر ذلك ما قبله.

---

(١) ينظر: مجمع البيان: ٣١٣/٤، و مفاتيح الغيب: مج٨: ٢٨/١٥، والجامع لأحكام القرآن: مج٤: ٢٦٢/٧، والبحر المحيط: ٤٠٥/٤،.
(٢) الكشاف: ٢١١/٢ .
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٣٩٧/١، وشرح الكافية الشافية: ١٨٨/٢ .
(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣١٠/٢، والمفردات في غريب إعراب القرآن، الراغب الأصفهاني: ٢٢٨، ولسان العرب : مادة (س ب ط).
(٥) في ظلال القرآن: ١٣٨٢/٣، والعدد في القرآن الكريم دراسة تركيبية: د.نازنين عمر عبد الرحمن: ٨٦.

قال أبو حيَّان: " وفي قوله: (ومن قوم موسى) إشارة إلى التقليل، وأنَّ معظمهم لا يهدي بالحقِّ ولا يعدل به، وهم إلى الآن كذلك دخل الإسلام من النصارى عالم لا يعلم عددهم إلَّا الله، وأمَّا اليهود فقليل من آمن منهم"(١).

إذن فالتعبير القرآني جاء بتركيب مخالف لقواعد النحويين فجاء بتمييز العدد (اثنتي عشرة) مجموعاً فالقياس أنْ يقول (سبطاً)، لكنَّه عدل عنه إلى (أسباط)، "ولا شك في أنَّ كلَّ مفردة - في القرآن - وضعت وضعاً فنيّاً مقصوداً في مكانها المناسب"(٢)، وربَّما تكون الحكمة في تفضيل الخطاب القرآني استعمال لفظة (أسباط) والعدول عن (سبط) في هذا السياق للفت نظر المخاطب وإضافة عنصر المفاجأة والتشويق باستعمال صيغةٍ أُخرى غير التي اعتاد عليها؛ ذلك أنَّ المتكلمَ يسعى جاهداً إلى معرفة الحال الذي يكون عليه المخاطَب؛ ليصوغ الكلام في ضوء ذلك؛ لأنَّ مراعاة حال المخاطب تُسهم كثيراً في صياغة البناء التركيبي للجملة(٣)، فالقواعد النحوية ليست ثابتة وجامدة، وإنَّما قد يكون أكثر بلاغةٍ فيما لو جعل المعنى معياراً للكلام، وليس اللفظ فقط، فإنَّه يقيِّد المعنى بهذه القواعد الظاهرية، فالقرآن الكريم لا تحدُّ بلاغته بمجموعةٍ من الآراء والأقوال والنظريات(٤).

استنتجتُ من هذه المسائل الخمس التي هي: (مجيء الفعل الماضي حالاً)، و(الاستثناء من المساوي و الأكثر)، و(الاستثناء من العدد) و (إضافة العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى اسم الجمع)، و (جمع مميز أحد عشر إلى تسعٍ وتسعين) أنَّ الدعامة الأساسية التي اعتمد عليها البحث في كلِّ هذه المسائل في ترجيح رأي على آخر في جواز هذه المسائل كانت السياق، إذ كان للسياقِ ودراسةِ نصوص المسائل المختلف عليها في ضوئها أثرٌ كبيرٌ في ترجيح رأي وتصويبِ آخرٍ على غيرِهِ من آراءِ

---

(١) البحر المحيط : ٤/٤٠٥ .

(٢) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: د.فاضل السامرائي: ٤ .

(٣) ينظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٥٩.

(٤) ينظر: العدد في القرآن الكريم دراسة تركيبية: ٨٨ .

المختلفين من أصحابِ المذاهبِ النحويةِ، وفضلاً عن السياق كان لكلِّ مسألةٍ دعامةٌ أخرى اعتمدت عليها، فالمسألة الأولى وهي: (مجيء الفعل الماضي حالاً) اعتمدت على البناء الأسلوبي للقرآن الكريم فضلا عن اعتمادها على السياق أساساً في دراسة الخلاف في ضوئها ، كما ارتكزت مسألة: (الاستثناء من المساوي و الأكثر)، على أساس آخر في دراسة الخلاف وهو ترابط النصّ وتماسكه وكان له أثر بالغ في ترجيح الآراء وجواز المسألة، كما اعتمدت مسألة: (جمع مميز أحد عشر إلى تسعٍ وتسعين) على ركيزةٍ أخرى من الركائز الأساسية التي اعتمدها لدراسة الخلاف في ضوئها وهي مراعاة المخاطب وما يصاحبه من تشويق ولفتٍ لنظره؛ لكونه الأساس الذي لأجله عدل التعبيرُ القرآني عن قواعد النحويين. فكانت هذه الأمور من الأسس التي اعتمدتُها في دراستي لهذه المسائل الخلافية والتي اعتمدتُ عليها في ترجيح رأي على آخر ودرستُ النصوص القرآنية بالدراسة في ضوئها.

- **إضافة ظرف الزمان دالاً على الاستقبال إلى الجملة الاسمية [1]:**

اختلف النحويون في جواز إضافة ظرف الزمان إذا كان بمعنى المستقبل إلى الجملة الاسمية، فمذهب سيبويه وجمهور النحويين منع ذلك؛ ذلك لأنَّ ظرف الزمان إذا كان ماضياً كان كـ (إذ) وإذ يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية وكذلك ما أشبهه أما إذا كان الزمان مستقبلاً فهو كـ (إذا) وإذا لا يضاف إلَّا إلى الجملة الفعلية فكذلك ما أشبهه[2].

في حين ذهب الأخفش[3]، وتبعه ابن مالك ورضي الدين إلى جواز ذلك[4] محتجين فيما ذهبوا إليه بما ورد من نصوص في القرآن الكريم تؤيد صحة ما ذهبوا إليه من ذلك قوله تعالى:

﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[غافر:١٥-١٦].

فقوله: (يوم التلاق) يوم القيامة؛ لأنَّ الخلائق تلتقي فيه أو يلتقي فيه أهل السماء والأرض والخالق والخلق[5]، فظرف الزمان دالٌ على المستقبل أضيف إلى الجملة الاسمية .

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[الذاريات:١٢-١٣].

فضلا عن النصوص القرآنية احتجُّوا بالسماع من كلام العرب من ذلك قول سواد ابن قارب:

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الضرب: ١٨٣٢/٤، وهمع الهوامع: ٢٣٤/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب: ١١٩/٣، والمقتضب: ٣٤٧/٤-٣٤٨، والبسيط: ٨٧٨/٢، وأوضح المسالك: ١٩٨/٢، وشرح الأشموني: ١٤٧/٢، وشرح التصريح: ٧٠٣/١.

(٣) لم أجد رأي الأخفش في معاني القرآن، ينظر: شرح التسهيل: ١١٨,١٢٣/٣، والمساعد: ٣٥٧/٢ .

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٢٥٢/٣.

(٥) ينظر: جامع البيان: مج١٢: ٦٢/٢٤-٦٣، والكشاف: ٧٧/٤، ومفاتيح الغيب: مج١٤: ٤٠/٢٧، والجامع لأحكام القرآن: مج٨: ٢٥٥/١٥.

فَكُنْ لِي شَفِيْعَاً يَوْمَ لَا ذُوْ شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيْلَاَ عَنْ سَوَاد بنَ قَارِبِ[(١)] .

هذه النصوص واضحة دلالة الظرف فيها على الزمن المستقبل، وجاء التعبير القرآني بإضافة ظرف الزمان الدال على المستقبل إلى الجملة الاسمية ومع ذلك رفض النحويون الاعتراف بصحة هذا الأسلوب لذلك نجدهم أوَّلوا هذه النصوص بما يتفق وقواعدهم، فذهبوا إلى أنّ المستقبل لما كان المحقق الوقوع نُزِّلَ منزلة الماضي فـ "يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جُعِلَ كالماضي، فحمل على (إذ) لا على (إذا)"[(٢)]؛ لذلك أضيف إلى الجملة الاسمية. ولم يكتفوا بذلك، وإنَّما ذهبوا إلى تأويل هذه النصوص تأويلات عقلية بعيدة عن واقع النصّ في سبيل عدم الرضوخ للنص القرآني الذي يصطدم وأسسهم، فذهب الفرَّاء إلى أنَّ الظرف في قوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ [غافر:١٥ -١٦] . أضيف إلى جملةٍ فعليةٍ، إذ جعل الضمير (هم) مرفوعاً بالفعل الذي بعده[(٣)].

ما وجدتُهُ في أغلب الكتب التي درست النصّ القرآني: أنَّ (يوم) منصوب على البدل من (يوم التلاق) أو أنَّه منصوب بفعل مضمر تقديره: (أذكر يومَ) ،أو أنَّه ظرف لـ (التلاق)، و (هم) مبتدأ، و(بارزون) خبر والجملة في موضع جر بإضافة (يوم) إليها، بتأويل مجيء (يوم) بمعنى (إذ)[(٤)] وغير ذلك من التأويلات .

رُبَّما يكون القصد من وراء مجيء التعبير القرآني بهذه الصيغة، واستعماله الجملة الاسمية في مقام الوصف، وإيثاره على الجملة الفعلية؛ ذلك أنَّ الوصف باستعمال الجملة الاسمية يعطي ثباتاً وتأكيداً وتحقيقاً لوقوع هذا الحدث ـ وذلك عن

---

(١) شرح الأشموني:١٤٧/٢ .
(٢) مغني اللبيب:٧٥/٢، وينظر: شرح التصريح:٧٠٣/١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٠٦ .
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٦/٣، جامع البيان: مج١٢: ٦٣/٢٤ .
(٤) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٧٧٤، مشكل إعراب القرآن: ٣٩٥، والبيان: ٣٢٩/٢، والتبيان: ٣٢٥/٢، والجامع لأحكام القرآن: مج٨: ٢٥٥/١٥، والبحر المحيط: ٤٣٧/٧، والدر المصون: ٤٦٤/٩، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب، الكافيجي : ١٢٨ .

طريق دلالة الاسم على الثبوت والدوام والاستقرار - أكثر ممَّا لو استعملت الجملة الفعلية الدالِّة على التغيير والتجدد.

هذا الأسلوب من الأساليب التي تفرَّد به (النحو القرآني) عن (النحو غير القرآني). قال ابن عاشور: " و(يوم هم بارزون) بدل من (يوم التلاقي). (وهم بارزون) جملة اسمية، والمضاف ظرف مستقبل وذلك جائز على الأرجح بدون تقدير "(١).

- **مجيء جواب (لو) جملة اسمية (٢):**

يعدُّ الخلاف في هذه المسألة من الخلافات التي بين علماء المذهب نفسه، إذ اتفق جمهورُ البصريين على أنَّ جواب (لو) إمَّا أنْ يكون مضارعاً مجزوماً بـ (لم) أو ماضياً مثبتاً فيه اللام غالبا أو منفياً، وذهبوا إلى أنَّ جواب (لو) لا يأتي جملة اسمية(٣).

في حين ذهب الزجاج، وتبعه الزمخشري إلى مجيء جواب (لو) جملة اسمية(٤). واستندا فيما ذهبا إليه إلى ما جاء في القرآن من نصوص تؤيِّد صحة ما ذهبا إليه من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾[البقرة:١٠٣].

فقوله: (لَمَثُوْبَةٌ) جواب (لو)؛ لأنَّه في معنى لأثيبوا.

(١) التحرير والتنوير: مج٩: ١٠٩/٢٤ .

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الصرب: ١٩٠١/٤-١٩٠٢، والجنى الداني: ٢٨٣، وهمع الهوامع: ٥٧٣/٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٤١٥/٣-٤١٦، وشرح الكافية :٤٦٥/٤-٤٦٦، وشرح تسهيل الفوائد، المرادي: ٥٨١/١، أوضح المسالك: ٢٠٥/٣، والمساعد: ١٩٤/٣-١٩٥، وشرح الأشموني: ٢٩٤/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٦٦/١، والكشاف: ١٦٠/١ .

قال الزجاج: "مثوبة في موضع جواب (لو)؛ لأنَّها تُنْبِئ عن قولك: (لأثيبوا) ومعنى الكلام : إنَّ ثوابَ اللهِ خيرٌ لهم من كسبِهِم بالكُفرِ والسِّحرِ"(١) .

فاللام لام الجواب والجملة الاسمية جواب (لو)، وهذا خلاف ما أجمع عليه النحويون؛ لذلك لجؤوا إلى تأويل هذا النصّ بما يتفق مع أصولهم وقواعدهم، فذهب ابن السراج (ت٣١٦هـ)، ومن تبعه(٢) وهو اختيار ابن هشام(٣) إلى أنَّ اللام جواب قسم محذوف قبل الشرط وجواب (لو) محذوف أغنى عن ذكره جواب القسم والتقدير: (والله لمثوبة من عند الله خيرٌ لهم لو أنَّهم آمنوا)(٤) .

وذهب الأخفش إلى أنَّ اللام لام ابتداء وجواب (لو) محذوف؛ لدلالة السياق عليه، والتقدير: (لأثيبوا) أو (لكان خيراً لهم) ثمَّ ابتدأ، وإنَّ ما بعدها استئنافٌ إخبار بذلك، وليس متعلِّقاً بإيمانهم وتقواهم ولا مترتباً عليه (٥). قال :" فليس لقوله: (ولو أنَّهم آمنوا واتَّقوا) جواب في اللفظ ولكنَّه في المعنى يريد: (لأثيبوا) فقوله: (لمثوبةٌ) يدلُّ على (لأثيبوا) فاستُغنِيَ به عن الجواب. وقوله: (لمثوبةٌ) هذه اللام للابتداء" (٦) .

وذهب الزمخشري وتبعه بعض النحويين إلى أنَّ قوله (لو أنَّهم آمنوا) يجوز أنْ يكون تمنياً على سبيل المجاز عن إرادةِ اللهِ إيمانَهم، واختيارَهم له كأنَّه قيل: وليتهم آمنوا ثمَّ ابتدئ (لمثوبة من عند الله خيرٌ)، فلا جواب لها على الأصحِّ (٧).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٦٦/١ .

(٢) ينظر: الأصول: ١٦٧/٢، وشرح الكافية: ٤٦٦/٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٥/١.

(٤) ينظر:الجنى الداني: ٢٨٤، والمساعد: ١٩٦/٣، وشرح التصريح: ٤٢٥/٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣٢٨/١- ٣٢٩، وينظر أيضاً: إعراب القرآن، النحاس: ١٣٦، ومجمع البيان: ٢٦٧/١، إيجاز البيان عن معاني القرآن: ١١٧/١، والبحر المحيط: ٥٠٣/٤، والدر المصون: ٤٩/٢، ومغني اللبيب: ٢١٤/٢، وشرح التصريح: ٤٢٥/٢، ومن أسرار الجمل الاستئنافية: ٤٠٨ .

(٦) معاني القرآن :٣٢٨/١- ٣٢٩ .

(٧) ينظر: الكشاف: ١٦٠/١، ومغني اللبيب: ٢١٤/٢، والدر المصون: ٤٨/٢، وشرح الأشموني: ٢٩٥/٣، وشرح التصريح: ٤٢٥/٢، وحاشية الصبان: ٦٢/٤ .

وجدتُ أنَّ كتب إعراب القرآن أجازت مجيء جواب (لو) جملة اسمية قال العكبري: "(لمثوبة): جواب لو، ومثوبة مبتدأ، و(من عند الله) صفته، و(خيرٌ) خبره"[(١)].

نجد أنَّ التعبير القرآني عدل عن الأصل وعبَّر عن جواب الشرط بهذه الصيغة ولا بدَّ أنَّ يكون هذا العدول فيه قصدٌ من المقاصد الإلهية؛ لتحقيق معنًى لا يمكن أنْ يكون إلَّا بهذا الأسلوب ومن المعروف أنَّ الجملة الاسمية تدلُّ على الثبوت والدوام والاستمرار وبهذا فسَّر الزمخشري سبب إيثار الجملة الاسمية على الفعلية؛ للدلالة على استقرار مضمون الجزاء وثبوته إذ قال: "فإنْ قلت كيف أُوثِرَتِ الجملةُ الاسميةُ على الفعليةِ في جواب لو؟ قلت: لِما في ذلك من الدلالةِ على إثباتِ المثوبةِ واستقرارِها "[(٢)] .

فعدل إلى الجملة الاسمية إشعاراً بأنَّ المثوبةَ خيرٌ لهم، وللدلالةِ على أنَّ ثبات الخيرية للمثوبة كائن ثابتٌ[(٣)]، ولكون أسلوب الشرط يقتضي أنْ تكون خيرية المثوبة متعلَّقة بإيمانهم واتقائهم، و "الحال أنَّ خيريتها ثابتة سواء آمنوا واتَّقوا م لم يؤمنوا ولم يتَّقوا ... وإذا ثبت الخيرية للمثوبة ثباتاً دائماً كانت المثوبة أيضاً دائمة "[(٤)]، فتقدير الفعل (لأثيبوا) فيه دلالة على الحدوث ولمَّا كان المقام يقتضي حصول المثوبة وثباتها وثبات الخيرية لها ؛ لذلك آثر الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو) بما يقتضي الثبوت والدوام والشرف فضلاً عمَّا في صيغة (لمثوبة) من إشعار بعلوٍ وثباتٍ[(٥)] .

---

(١) التبيان: ٩١/١، وينظر أيضاً: مشكل إعراب القرآن: ٥٢، والبيان: ١١٦/١، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: ٤١، وحدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين الشافعي: ١٧٧/٢ .
(٢) الكشاف: ١٦٠/١ .
(٣) ينظر: روح المعاني، الآلوسي: ٣٤٧/١ .
(٤) النظام النحوي في القرآن الكريم، د.عبد الوهاب حسن حمد: ٢٤٤-٢٤٥.
(٥) ينظر: نظم الدرر: ٨٢/١-٨٣، والتحرير والتنوير: مج١: ٦٤٨/١-٦٤٩ .

أرى أنَّ هذا التفسير هو أنسب تفسيرٍ لمجيء جواب (لو) جملة اسمية؛ لكونه يتناسب مع دلالة النصّ. وأسلوبُ القرآن الكريم أسلوبٌ متميزٌ يراعي دقةَ النظمِ ووضعِ الكلمات حيث يجب أنْ توضع لما يتناسب مع المقامِ ودلالةِ النصّ، ولمجيء التعبير القرآني بهذا الأسلوب أي مجيء جواب (لو) جملة اسمية علينا أنْ نقرَّ بهذا الأسلوب وأنْ نضعه من ضمن حالات جواب (لو) وألَّا نقتصر على ما ذكره عددٌ من النحويين القدماء، ومنعهم لذلك مع صحة إمكان مجيئه .

ممَّا تقدَّم في هاتين المسألتين: (إضافة ظرف الزمان دالاً على الاستقبال إلى الجملة الاسمية) و(مجيء جواب (لو) جملة اسمية) استنتج أنَّ الأساس الذي اعتمدت عليه هاتان المسألتان في ترجيح رأي على آخر هو مراعاة دلالة مكونات النصّ وذلك من خلال ملاحظة دلالة المركب الاسمي في نصوص هاتين المسألتين الدالة على الثبوتِ والدوامِ والاستقرارِ والتحققِ في وقوع الحدث المنتظر في النصّ، وهذا ما يؤكد دقَّة التعبير القرآني في وضع كلِّ لفظةٍ في موضعها من النصّ .

فعدول التعبير القرآني عن الأصل وتعبيره عن جواب الشرط بجملة اسمية وإضافته ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية لا بدَّ من أنْ يكون وراءه قصدٌ من المقاصد الإلهية؛ لتحقيق معنًى لا يمكن أنْ يكون إلَّا بهذا الأسلوب؛ وذلك لما للتعبير بالجملة الاسمية من دلالة على الثبات والدوام والاستقرار؛ الذي يتناسب ودلالة النصّ القرآني والسياق العام له الذي يتطلب التعبير عن المعنى المقصود باستعمال الصيغة الاسمية بدلاً من الفعل الدال على التغيير والتجدد الذي لا يتناسب ودلالة النصّ القرآني في هذه الآية.

المبحث الثالث

الخلاف في نوع الجملة وإعرابها

أتناول في هذا المبحث المسائل الخلافية الآتية:

- **الخلاف في الجملة أ استئنافية هي أو تفسيرية [1]؟**

اختلف النحويون في قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ﴾[الصف:١٠-١٢]. هل يُعدُّ قوله (تؤمنون بالله) تفسيراً (للتجارة)، أو أنَّه جملة استئنافية لا علاقة لها بالجملة السابقة أو أنَّه هي جملة جديدة ؟ .

فذهب عددٌ من النحويين منهم الفرَّاء[2] والأخفش[3] والمبرد[4] وابن السراج[5] وكثير غيرهم، وعددٌ من المفسرين[6] إلى أنَّ قوله: (تؤمنون بالله) تفسير (للتجارة)؛ لأنَّه لما قال: (هل أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ) لم يدرِ ما التجارة، ففسرها وبيَّنها بالجهاد

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: أمالي ابن الشجري، ابن الشجري: ٣٩٥/١-٣٩٦، ومغني اللبيب: ٥٧/٢-٥٨، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٩٧-١٩٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٥٤/٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٦٠/٨، ، إذ لم أجد رأي الأخفش في المعاني.

(٤) ذكر النحويون الذين درسوا هذا النصّ أنَّ المبرّد ممَّن ذهب إلى أنَّ الجملة استئنافية لإعرابه (يغفر) جواب الأمر (آمنوا)؛ لأنَّ قوله (يؤمنون) في معنى (آمنوا) وهذا خلاف ما وجدناه في المقتضب ، إذ ذهب إلى أنَّ قوله (يؤمنون) "شرح ما دعوا إليه" المقتضب: ١٣٥/٢ .

(٥) ينظر: الأصول: ١٧٦/٢.

(٦) منهم: مكي بن أبي طالب، ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦، والعكبري، ينظر: التبيان: ٤١٠/٢، وابن يعيش، ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٢٨٧/٧، وغيرهم ومن المفسرين : الطبري ينظر: جامع البيان: مج١٤: ١٠٩/٢٨، والزركشي، ينظر: البرهان: ١٨٠/٢ .

والإيمان، فعلم أنَّ التجارة هي الإيمان والجهاد، والتقدير: (هل أدلُّكم على تجارة تنجيكم من عذابٍ أليم إيمان بالله ورسوله وجهاد)، ويكون على هذا التأويل قوله: (يغفر) جواب الاستفهام محمولاً على المعنى؛ "لأنَّ المعنى: هل تؤمنون بالله وتجاهدون؟ يغفر لكم؛ لأنَّه قد بيَّن التجارة بالإيمان والجهاد، فهي هما، فكأنَّهما قد لُفِظَ بهما في موضعٍ بعد هل، فحمل الجواب على ذلك المعنى"[١].

على ما ذهبوا إليه تكون (تؤمنون) تفسيراً (للتجارة) على معناها لا على لفظها، إذ التقدير: (أنْ تؤمنوا)؛ لأنَّ التجارةَ اسمٌ، فالأجدر أنْ يكون مفسرُهُ اسماً مثلَهُ[٢].

وذهبوا إلى أنَّ الغرض من الاستفهام ليس عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلُّون أو لا يدلُّون عليها، وإنَّما بجعل الدلالة على التجارة سبب الغفران، فالتجارة من جهة الدلالة هي الإيمان، فالدلالة سبب الإيمان، والإيمان سبب الغفران، وسبب السبب سبب وهو من باب تنزيل السبب- وهو الدلالة على التجارة المنجية من عذاب أليم - منزلة المسبب - و هو الامتثال- أي امتثال الإيمان والجهاد فترتب المغفرة على الدلالة بذلك الاعتبار[٣]، فالدلالة على الإيمان والجهاد لا تجب بها المغفرة وإنَّما تجب المغفرة بالقبول والعمل .

في حين ذهب الزجاج وتبعه الزمخشري وغيره[٤] إلى أنَّ قوله (يؤمنون بالله) جملة استئنافية على الاستئناف البياني كأنَّه لمَّا قيل: (هل أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ) قالوا ما هذه التجارة دلَّنا عليها؟ فقال: (تؤمنون بالله)، وهو خبر

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦، وينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٩٦/١ .
(٢) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٢٨٧/٧ .
(٣) ينظر: البرهان: ١٨٠/٢، وشرح الإعراب في قواعد الأعراب: ٢٠٠ .
(٤) منهم: الباقولي، وابن عطية، وأبو البركات الأنباري ،والرازي وآخرون، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٣١/٥، والكشاف: ٣٨٨/٤، وكشف المشكلات: ٦٦٥، والمحرر الوجيز: ٣٠٤/٥، والبيان: ٤٣٦/٢، ومفاتيح الغيب: مج١٥: ٢٧٤/٢٩.

بمعنى الأمر أي: (آمنوا)[١]، دليله قراءة ابن مسعود[٢]: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا)، وعلى هذا يكون قوله: (يغفر) مجزوماً بالأمر الصريح أي أنَّه جواب (يؤمنون) لكونه بمعنى (آمنوا)، قال الزجاج: "وقوله: (يغفر لكم ...) هذا جواب (تؤمنون بالله...)؛ لأنَّ معناه معنى الأمر، المعنى: (آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا... يغفر لكم ذنوبكم)... وقد غَلِطَ بعضُ النحويين فقال هذا جواب (هل) وهذا غَلَطٌ بيِّن، ليس إذا دلَّهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنَّما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم"[٣] .

إنَّ فائدةَ عدول التعبير القرآني من (آمنوا) إلى (يؤمنون) مجيئ الأمر على لفظ الخبر، هو الإشعار بوجوب الامتثال، وكأنَّه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهادٍ موجودين واقعين[٤] .

عند دراسة النصّ في ضوء سياق الحال المتمثل بـ (أسباب النزول) أجد أنَّ توجيه قوله تعالى : (يؤمنون بالله ورسوله) على أنَّه جملة استئنافية هو الأصوب؛ لاتفاقه مع السياق.

إذ استدلَّ الزمخشري بسبب نزول الآية على أنَّ قوله: (تؤمنون بالله) جملة استئنافية، فعن ابن عبَّاس- رضي الله عنهما- أنَّهم قالوا لو كنا نعلم أيُّ الأعمال أحبُّ إلى الله وأفضل لعملناه ، فنزلت: (يا أيُّها الذين آمنوا هل أدلُّكم على تجارة تنجيكم من عذابٍ أليم) قال المسلمون لو علمنا ما هذه التجارة لأعطينا فيها الأموال والأهلين فنزلت: (تؤمنون بالله ورسوله)[٥].

---

(١) ينظر: الكشاف: ٣٨٨/٤، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٩٨، وحاشية الدسوقي: ٤٣٥/٢ ، ومجمع البيان: ٣٩١/٩ .
(٢) ينظر: مختصر في شو، إذ القراءات: ١٥٦، والبحر المحيط: ٢٦٠/٨ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١٣١/٥، وينظر: كشف المشكلات: ٦٦٥، والبيان: ٤٣٦/٢ .
(٤) ينظر: الكشاف: ٣٨٨/٤، ، ومفاتيح الغيب: مج١٥: ٢٧٥/٢٩، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٩٨، وروح المعاني: ٨٩/٢٨ .
(٥) ينظر: الكشاف: ٤/ ٣٨٩، و أسباب النزول، السيوطي: ٣٨١ .

ولا يخفى على أحد أنْ أسباب النزول مهمَّة جداً؛ للوصول إلى معنى الآيات والنصوص القرآنية التي أُشكلت علينا، والتي غمض معناها وحجَّة قوية للبتِّ في المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحويين و المفسرين .
قال الزمخشري: " وهذا دليل على أنَّ (تؤمنون) كلامٌ مستأنفٌ، وعلى أنَّ الأمرَ الواردَ على النفوسِ بعد تشوُّق وتطلعٍ منها إليه أوقعُ فيها وأقربُ من قبولها له ممَّا فوجئت به "(١).

فهذا الأسلوب الذي جاء به التعبير القرآني أسلوب يفيد التشويق ويجلب اهتمام المخاطب بما يأتي بعده؛ لذلك نرى فيه تأثيراً كبيراً لدى المتلقي لهذا الخطاب وهو ممَّا ينماز به أسلوب القرآن من غيره. قال ابن عاشور عند حديثه عن تحليله لقوله (هل أدلَّكم): " والعرض هنا كناية عن التشويق إلى الأمر المعروض، وهو دلالته إياهم على تجارةٍ نافعة... وجملة (تؤمنون بالله ورسوله) مستأنفة استئنافاً بيانيّاً ؛ لأنَّ ذكر الدلالة مجمل والتشويق الذي سبقها ممَّا يثير في أنفس السامعين التساؤل عن هذا الذي تدلنا عليه وعن هذه التجارة "(٢).

فضلاً عن أنَّ سبب استعماله أسلوب الاستئناف بالجملة الفعلية في قوله: (تؤمنون) للدلالة على التجدد أي تجديد الإيمان على سبيل الاستمرار(٣)، لما للفعل من دلالة على التجدد والتغيير والاستمرار؛ لذلك ناسب في هذا السياق الإتيان بالجملة الفعلية بصيغة المضارع على معنى الأمر.

(١) الكشاف: ٣٨٩/٤ .
(٢) التحرير والتنوير: مج١١: ١٩٣/٢٨- ١٩٤، .وينظر: حدائق الروح والريحان: ٢٦٢/٢٩ .
(٣) ينظر: نظم الدرر: ٣٥/٢٠ .

والفرق بين الجملة التفسيرية والاستئنافية أنَّ الجملةَ التفسيريةَ هي جملة مكمِّلة لما قبلها متمِّمة لمعنى غمض يحتاج إلى بيان وإيضاح قال ابن هشام في تعريفها: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"(١).

أمَّا الجملة الاستئنافية فهي جملة جديدة مستقلة بنفسها منقطعة عمَّا قبلها لها دلالتها الخاصة، ولكنها مرتبطة بما قبلها من حيث الدلالة العامة للنص، وإنْ كانت تتداخل مع الجملة الابتدائية في تعريف النحويين لها، فهي كما عرَّفها ابن هشام: " الجملة المستأنفة نوعان: أحدهما الجملة المفتتح بها النطق...، والثاني: الجملة المنقطعة عمَّا قبلها"(٢). والمستأنف كلام مفيد مستقلٌّ وإنْ كان مرتبطاً بما قبله ارتباطاً معنوياً(٣). ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الجمل وعلاقتها بالسياق العام للنص - موضوع الدراسة- فهي إمَّا مرتبطة بما قبلها متمِّمة وموضحة لها، أو جملة مستقلَّة بنفسها ، لكنها مرتبطة بما قبلها من حيث الدلالة.

نتيجة ما ذكرته سابقاً أرى أنَّ توجيه النصّ بكون قوله تعالى: (تؤمنون بالله ورسوله) جملة استئنافية استئنافاً بيانياً مستقلة عمَّا قبلها إلَّا أنَّها مرتبطة به من حيث المعنى الذي يتمثل بالسؤال المقدَّر المستوحى من النصّ السابق له أصوب .

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٥٧ .
(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٤٣ .
(٣) ينظر: من أسرار الجمل الاستئنافية: ١٩ .

- **الخلاف في الجملة هل هي استئنافية أم حالية ؟**

اختلف النحويون والمفسرون في عدد من النصوص القرآنية بين التفسيرية والحالية من ذلك قوله تعالى:

﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾[الصافات:٦- ٨].

وقوله: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة:٢٤].

وغيرهما من النصوص التي اختلف النحويون والمفسرون في توجيهها بين الاستئنافية والحالية(١).

فاختلفوا في توجيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾[الصافات:٦- ٨].

فذهب الأخفش والزمخشري وتبعهما أغلب النحويين والمفسرين إلى أنَّ قوله تعالى: (لَا يَسَّمَّعُوْنَ) جملة مستأنفة استئنافاً نحوياً وليس بيَّانيَّاً منقطعاً عمَّا قبله على أنَّه مبتدأ أخبر به عن حال (المسترقين) للسمع(٢)، أي: ابتداء بيان حال الشياطين بعد

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ ﴾[آل عمران:١١٨]، وقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:١٣٤] .

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣٠٨/١، والكشاف: ٦٧٠/٣، والبحر المحيط: ٣٣٨/٧، والدر المصون: ٢٩٣/٩، ومغني اللبيب: ٤٤/١٧٤,٢/١، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٦١، وروح المعاني: ٦٩/٢٣.

بيان حفظ السماء منهم مع التنبيه على كيفية الحفظ والمعنى : (إنَّ الشياطين لا يَسَّمَّعون للملأ الأعلى)[١].

قال الزمخشري: " يكون كلاماً منقطعاً مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمعِ وأنَّهم لا يقدرون أنْ يسَّمَّعُوا إلى كلام الملائكة أو يتسمَّعُوا وهم مقذوفون بالشهبِ مدحورون عن ذلك إلَّا من أُمهِلَ حتى خَطِفَ خطفةً واسترَقَ استراقةً فعندها تُعاجِلُهُ الهلَكة بإتِّباعِ الشهابِ الثاقب"[٢].

في حين ذهب أبو البقاء العكبري إلى جواز كون قوله: (لَا يَسَّمَّعُوْنَ) في موضع جرَّ على الصفة (لكل شيطان) أو النصب على الحال أو أنْ يكون مستأنفاً[٣].

ومعنى (يَسَّمَّعُوْنَ) في قراءة حمزة والكسائي وحفص[٤]: (يتسمعون) بنفي سماعهم وتسمعهم، فالتسمع طلب السماع سواء أسمع أم لم يسمع فإذا نُفي التسمع فقد نُفِيَ السماع أيضاً[٥]، قال أبو علي الفارسي: "وقد يتسمع ولا يسمع فإذا نفي التسمع عنهم فقد نفي سمعهم من جهة التسمع ومن جهة غيره، فهو أبلغ"[٦].

لا بدّ من الإشارة إلى الفرق بين سمِع وتسمَّع ذلك أنَّ " سمِع دون قصدٍ منه، إنَّما تسمَّع يعني حاول وتكلَّف أنْ يسمع بصرف النظر أنَّه سمع أو لم يسمع، والمعنى أنَّ هؤلاء الشياطين مُنِعُوا بعد بعثته - ﷺ - من تسمِّع الأخبار في الملأ الأعلى، وهم يحاولون ، لكن تزجرهم الملائكة وتنقضُّ عليهم الشُهُب "[٧].

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٣٩٩/٢، وحدائق الروح والريحان: ١٤٠/٢٤ . .
(٢) الكشاف :٦٧٠/٣، وينظر البحر المحيط: ٣٣٨/٧ .
(٣) ينظر: التبيان: ٣٠١/٢ .
(٤) ينظر: معاني القراءات: ٤٠٨، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٥٧، والحجَّة في علل القراءات السبع: ٢٢١/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٢٥/٢، والتيسير: ١٧٥، والنشر في القراءات العشر: ٢٦٧، وهي قراءة ابن عباس وابن وثَّاب وعبد الله بن مسلم وابن طلحة والأعمش أيضاً، ينظر: البحر المحيط: ٣٣٨/٧ ،
(٥) ينظر مفاتيح الغيب: مج١٣: ١٠٧/٢٦ .
(٦) الحجَّة في علل القراءات السبع: ٢٢١/٤، وينظر: مجمع البيان: ٢٤٦/٨ .
(٧) تفسير الشعراوي: ١٢٧٤٥/٢٠ .

وأختار الطبري وجماعة من المفسرين منهم مكي بن أبي طالب وابن عطية وآخرون قراءة الجمهور بالتخفيف أي: (لا يَسْمَعُوْنَ) وهي بمعنى: يتسمعون ولا يسمعون بنفي السماع عنهم دون التسمُّع بدلالة قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾[الشعراء:٢١٢]؛ "لأنَّ الأخبار الواردة عن رسول الله - ﷺ - وعن أصحابه أنَّ الشياطين قد تتسمَّع الوحي، ولكنها ترمى بالشهب لئلا تسمع"(١).

ذكرتُ فيما تقدَّمَ ما يرجح قراءة الكوفيين التي توافق المصحف الشريف ونعضدها بقول أبي حيَّان: " أما كان ثمرة التسمُّع هو السمع وقد انتفى السمع بنفي التسمع في هذه القراءة لانتفاء ثمرته، وهو السمع"(٢).

ولا يجوز أنْ يكون قوله (لَا يَسَّمَّعُوْنَ) حالاً على تقدير: (وحفظاً من كلِّ شيطان ماردٍ مقدَّراً عدم سماعه بعد الحفظ)؛ لأنَّ الذي يقدَّر وجود معنى الحال هو صاحبها والشياطين لا يقدِّرون عدم السماع ولا يريدونه؛ لأنَّ الشيطان ليس هو المقدر لعدم التسمع وإنَّما الله هو الذي حجبه ومنعه(٣).

كذلك لا يجوز كون الجملة صفة (لكل شيطان) على تقدير: (وحفظاً من كلِّ شيطان مارد غير سامع أو مسمع) أو كونه للاستئناف البياني جواباً لسؤال السائل: لمَ يحفظ من الشياطين؟، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع أو يتسمَّع(٤)، فالمعنى لا يستقيم مع هذين التقديرين؛ "؛ لأنَّ حفظ السموات لأجل أنَّ الشياطين

---

(١) جامع البيان: مج١٢: ٤٨/٢٣، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٣٢٥/٢، والمحرر الوجيز: ٤٦٦/٤، والجامع لأحكام القرآن: مج٨: ٥٨/١٥، والبحر المحيط: ٣٣٨/٧.
(٢) البحر المحيط: ٣٣٨/٧ .
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤/٢، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٦٠-١٦١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤١ .
(٤) ينظر: الكشاف: ٦٧٠/٣، والبحر المحيط: ٣٣٨/٧، ومغني اللبيب: ٤٤/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٢٨٠/١٦، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٤١ .

يطَّلعون إليها ويسمعون أخبارها، ويضلون بها الناس، فإذا كانوا غير متسمَّعين ولا سامعين فلا فائدة من حفظ السماء منهم"(١).

ممَّا يرجح كون الجملة استئنافية مراعاة الخطاب القرآني المخاطب ذلك أنَّه بعد أنْ ذكر تزيين السماء بالكواكب وحفظها من الشياطين ممَّا أدَّى إلى تشوق السامع لمعرفة هذا الحفظ وثمرته، وبيان كيفيته فاستأنف قوله (لا يَسَّمَّعُوْنَ) ودليلنا على ذلك قول البقاعي:

" ولمَّا تشوَّق السامع لمعرفة هذا الحفظ وثمرته وبيان كيفيته استأنف قوله (لا يسمعون) أي الشياطين المفهومون من كلَّ شيطان لا يتجدد لهم سمع أصلاً"(٢) .

وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾[البقرة:٢٤].

خلاف في قوله تعالى: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِيْنَ) بين الاستئنافية والحالية فذهب عدد من النحويين والمفسرين منهم مكي بن أبي طالب وأبو البقاء العكبري والقرطبي (ت٦٧١هـ) إلى أنَّ الجملة في موضع نصبِ حالٍ من النار على معنى (مُعَدَّة) (٣). في حين ذهب آخرون منهم أبو حيان وغيرُه من النحويين والمفسرين إلى أنَّ الجملة استئنافية بالوقف على قوله: (والحجارة) وهي جواب لسؤال مقدَّر بعد أنْ وصفها بأنَّ وقودها الناس الحجارة: لمن أُعِدَّت ؟ فقيل: أُعِدَّت للكافرين(٤).

وربَّما يكون القصد من كون الجملة استئنافية في الخطاب القرآني إرادة معنى التفخيم والتهويل وإدخال الروع في قلوب المخاطبين وهم (الكافرون) وهو تعريض

(١) شرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٦٠، وينظر: من أسرار الجمل الاستئنافية: ٣٤٥ .
(٢) نظم الدرر: ١٩٦/١٦
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٣، والتبيان: ٤٣/١ والجامع لأحكام القرآن: مج١:٢٢٨/١ . .
(٤) ينظر: القطع والائتناف، النحاس: ٥٥، والبحر المحيط: ٣٥١/١، والدر المصون: ٢٠٧/١، ونظم الدرر: ١٨٨/١-١٨٩، وروح المعاني: ١٩٩/١، ومن أسرار الجمل الاستئنافية: ٣٤٠ .

بأنَّها أُعِدَّت لهم مسبقاً(١)، ويدلُّ عل ذلك استعمال التعبير القرآني الفعل الماضي بصيغة المبني للمجهول (أُعِدَّت) وهذا يدلُّ على أنَّ النار معدَّة للكافرين اتقوها أم لم يتقوا وهذا يرد كون الجملة حالية على معنى: (اتقوا النار في حال إعدادها للكافرين). وممَّا يرجح كون الجملة استئنافية تصدُّرها بـ (لن) الدالة على نفي المستقبل والجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال فحينئذ يتعين الاستئناف؛ لاستحالة الحالية لوجود المانع وهذا مذهب ابن هشام(٢).

إنَّ مجيءَ (النار) في هذه الآية معرفة وراءَه قصدٌ إلهي عظيم ذلك أنَّ الخطابَ في هذه الآية للكفار والمنافقين وهم خالدون في النار ومحيطة بهم من كلِّ جانب فتعريف (النار) فيه دلالة على الاستغراق، في حين جاءت في سياق آخر وفي خطاب آخر في القرآن نكرة موَّجه للمؤمنين في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ ﴾ [التحريم:٦] والخطاب هنا للمؤمنين العصاة؛ لذلك جاءت النار نكرة لإفادة معنى التقليل؛ ذلك أنَّ تعذيبهم يكون في جزءٍ يسير من أعلاها(٣).

ممَّا تقدَّم اتضح أنَّ كون قوله تعالى: (أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِيْنَ) جملة استئنافية مستقلَّة مرتبطة بالنصّ من حيث المعنى لما بينه وبين ما قبله من وشائج مشتركة ومعانٍ مرتبطة بعضها ببعض مما يجعل النصّ متماسك الفقرات مرتبط المعاني .

إذاً ممَّا تقدَّم من هاتين المسألتين (الخلاف في الجملة أ استئنافية هي أو تفسيرية؟)و (الخلاف في الجملة هل هي استئنافية أو حالية ؟) يتضحُ أنّ البحث

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير: مج١: ٣٤٥/١ .
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٨٥/٢-٨٦ .
(٣) ينظر: نظرات لغوية في القرآن الكريم، د. صالح بن حسين العايد: ٧٠-٧١ .

فيهما كان معتمدا على السياق وسياق الحال ومراعاة حال المخاطب وتشويقه للحدث ممَّا دعا التعبير القرآني إلى العدول عن قواعد النحويين والتعبير بأساليب أخرى كان الأساس فيها مراعاة سياق الحال، والمخاطب فأساس البحث في المسألة الأولى كان سياق الحال المتمثل بأسباب النزول، إذ كان له أثر كبير في ترجيح رأي على آخر، كما كان لمراعاة المخاطب أثرٌ كبيرٌ أيضاً في ترجيح كون الجملة استئنافية لا تفسيرية، كما اعتمد البحث في هذه المسألة على الجانب الدلالي لمكونات النصّ؛ وذلك من خلال دلالة الفعل على التجدد والتغيير والاستمرار؛ لذلك ناسب في هذا السياق الإتيان بالجملة الفعلية بصيغة المضارع للدلالة على معنى الأمر.

أمَّا في المسألة الثانية فقد اعتمد البحث فيها في ترجيح رأي على آخر على سياق الحال المتمثل بمراعاة المخاطب الذي يؤدِّي إلى تشوق السامع لمعرفة ما يجري ويحدث وعلى سياق النصّ في كون الجملة استئنافية لا تفسيرية؛ وذلك من خلال دراسة دلالة مكونات النصّ من خلال سياقها وعلاقتها بما قبلها وما بعدها للوصول إلى الرأي الراجح في هذه المسألة.

فللسياق ولمراعاة المخاطب ولأسباب النزول الأثر البالغ في توجيه المسائل الخلافية التي اختلف فيها النحويون، ولترجيح رأي على آخر، فهذه الدعائم التي تمَّ ذكرها كانت الأساس الذي اعتمدت عليه دراستي في هذا المبحث لترجيح رأى من آراء النحويين والمفسرين على رأي آخر بما يتناسب ودلالة النصّ القرآني وخصوصية أسلوب (النحو القرآني).

فقد ارتكز الدرس النحوي على هذه الأسس التي تحمل ملامح معنوية تُدرِكُ بوضوح ما لأطراف العملية اللغوية من الأثر البالغ في تحقيق شمولية القواعد اللغوية، وإنَّ الابتعاد عن الظروف المحيطة بالنصِ لا يحقق الفهم الدقيق لتلك النصّوص.

والله أعلم بالصواب وهو أعلم بمقاصده

الفصل الثاني

الخلاف النحوي في دلالة مكوِّنات النصِّ القرآني وأزمنته عند النحويين في ضوء السياق والمقام وأسباب النزول

توطئة:

المبحث الأوَّل: الخلاف في دلالة مكوِّنات النصِّ.

المبحث الثاني: الخلاف في أزمنة مكوِّنات النصّ.

المبحث الأوَّل

الخلاف في دلالة مكوِّنات النصّ

توطئة:

من الموضوعات التي أثارت نقاشاً وجدلاً كبيرين بين النحويين، والباحثين المحدثين قضية وضع الحرف في غير موضعه ما يعرف بباب (النيابة النحوية) الذي عُرِفَ عند النحويين الكوفيين أي نيابةِ حرفٍ عن حرفٍ آخر، أو التضمين الذي قال به البصريون. والنقاش في هذا الموضوع يطول جداً ولن أتناوله بالدراسة في هذا المبحث وإنَّما سأكتفي بذكر المسائل التي اختلف فيها النحويون في دلالة مكونات النص؛ لأنَّي سأعقد له دراسة نقدية محاولة الإحاطة بهذا الموضوع وذكر موقفنا من النيابة أو التضمين في ضوء الدراسات اللسانية والدراسات والبحوث الحديثة وهذا في الفصل الثالث في مبحث الاستبدال، ولا داعي لتكرار الموضوعات ونترك النقاش هنا في ذلك إلى الفصل القادم إن شاء الله.

وسأعتمد في تقسيم المسائل في ضوء وضع الحروف والأدوات موضع غيرها أو نيابة الحروف أو الأدوات بعضها عن بعض على ثلاثة أقسام أدرس في القسم الأوَّل: الحروف والأدوات المختصَّة بالأسماء، وفي القسم الثاني: سأتناول الحروف والأدوات المختصة بالأفعال، أمَّا في القسم الثالث والأخير: فسأخصصه للحروف والأدوات المشتركة بين الأسماء والأفعال. فضلاً عن أنَّني سأتناول دراسة الأسماء والأدوات التي وضعت لمعنى آخر.

وضع الحروف والأدوات موضع غيره:

أوّلاً: الحروف المختصّة بالأسماء:

من المسائل الخلافية التي سأدرسها وتندرج في هذا الموضوع المسائل الآتية:

- **مجيء الباء للتبعيض بمعنى (من)**[(١)] :

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في مجيء الباء للتبعيض فذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك وأنكروا مجيء الباء للتبعيض، وإنَّما الأصل عندهم فيها أنْ يكون للإلصاق. وهو مذهب ابن جني وتبعه الزمخشري وابن عصفور وأبو حيان[(٢)] وآخرون*.

في حين أثبت الكوفيون والأصمعي(ت٢١٦هـ) [(٣)] وابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) [(٤)] والفارسي[(٥)] وابن مالك[(٦)] وغيرهم[(٧)] هذا المعنى للباء فذهبوا إلى جواز مجيء الباء للتبعيض وعبَّر بعضهم عن هذا بموافقة (من) التبعيضية .

واستند المجيزون إلى السماع بما ورد من نصوص في القرآن الكريم وشواهد شعرية من كلام العرب تؤيد صحة ما ذهبوا إليه فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الضرب:١٦٩٧/٤، وائتلاف النصرة: م(٣٤) من الحرف: ١٦٠-١٦١، وهمع الهوامع: ٤١٨/٢-٤١٩ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب،ابن جني (ت٣٩٢هـ):١٣٩/١، والكشاف:١١/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٥٠٦/١، والبحر المحيط:٤٥١/٣، والجنى الداني:٤٤، وشرح المزج، وهو شرح مغني اللبيب، الدماميني (ت٨٢٨):٥٤٨ .

* منهم المالقي(ت٧٠٢هـ) ، وابن هشام في المغني وغيرهما، ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ٢٢٤، ومغني اللبيب:٩٣/١، وائتلاف النصرة: ١٦١ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب:١٦٩٧/٤، والمساعد:٢٦٤/٢، وائتلاف النصرة:١٦٠، وشرح التصريح:٦٤٧/١، وهمع الهوامع: ٤١٩/٢.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن:٥١٣-٥١٤، وأدب الكاتب، ابن قتيبة:٥١٥.

(٥) ينظر: همع الهوامع : ٤١٩/٢ ، لم أجد ما نسبه السيوطي لأبي علي في كتب أبي علي الفارسي المطبوعة.

(٦) ينظر:، وشرح التسهيل:٢٢/٣، وشرح الكافية الشافية:٣٦٢/١-٣٦٣.

(٧) ومنهم: الزجاجي، ينظر: حروف المعاني:٤٧-٤٨، وأحمد بن فارس، ينظر: الصاحبي:٦٧ والهروي، ينظر: الأزهية في علم الحروف:٢٩٤، وابن الشجري، ينظر: أمالي ابن الشجري:٦١٣/٢، وابن الناظم، ينظر: شرح ابن الناظم:٢٦٣، وابن هشام في أوضح المسالك:ينظر:١٣٦/٢.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾[المائدة:٦]. أي بعض رؤوسكم .

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝٥ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ﴾[الإنسان:٥-٦].

أي يشرب منها . وغيرها من النصوص القرآنية. ومن الشواهد الشعرية التي احتجوا بها قول أبي ذؤيب الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ(١).

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَلَثِمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُوْنِهَا شُرْبَ النَّزِيْفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ(٢).

وغيرها من الشواهد الشعرية التي استندوا إليها لإثبات صحة ما ذهبوا إليه .

أوَّل البصريون الذين أنكروا مجيء الباء للتبعيض هذه النصوص وردُّوها إلى أصل معناها وهو الإلصاق أي: إلصاق المسح بالرأس(٣).

قال الزمخشري: "المراد إلصاق المسح بالرأس، وماسح بعضِه ومستوعبُه بالمسح كلاهما ملصِقٌ للمسح برأسه "(٤).

وقال العكبري: "وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل ذلك للتبعيض، وليس بشيءٍ يعرفُه أهلُ النحوِ"(٥).

---

(١) ديوان الهذليين:٥١/١ ورواية البيت في الديوان: **تَرَوَّتْ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ** .
(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٦٦ .
(٣) ينظر: رصف المباني:٢٢٤، والبحر المحيط:٤٥١/٣، والجنى الداني:٤٤، ومغني اللبيب:٩٣/١، والدر المصون: ٢٠٩/٤، وشرح المزج:٥٤٨، والإتقان:٥٠٢/١، ومعترك الأقران:٩٠/٢
(٤) الكشاف:١١/٢ .
(٥) التبيان: ٣٣٥/١ .

والخلاف في معنى الباء في قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم) ليس مجرد خلاف بين النحويين في معنى حرف من حروف المعاني وإنَّما يترتب على معنى هذا الحرف في هذه الآية سواء الإلصاق أو التبعيض، حكم شرعي في ركن من أركان الوضوء وهو مسح الرأس، فمن قال بأنَّ الباء للتبعيض فالمعنى عنده: (وامسحوا بعض رؤوسكم) فعلى هذا القول فإنَّ مسح بعض الرأس يجزي وعليه بنى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لأنَّ من مسح البعض يسمى ماسحاً[(١)].

في حين ذهب آخرون إلى أنَّ الباء زائدة للتأكيد كما في قوله: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة:١٩٥]، أي: لا تلقوا أيديكم، وهو مذهب الفرَّاء وابن جني[(٢)] ومن تبعهما من النحويين والمفسرين، وعلى هذا يكون التقدير في النصّ القرآني (وامسحوا رؤوسكم) وعلى هذا فالمسح يكون شاملاً لكل الرأس فيقتضي مسح جميع الرأس، وهذا مذهب الإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنهما - في وجوب مسح الرأس كلِّه[(٣)].

وذهب آخرون إلى أنَّ الباء في هذا النصّ للاستعانة؛ ذلك أنَّ (مسح) يتعدَّى إلى مفعولٍ بنفسه وهو المزال عنه، وإلى آخرٍ بالباء وهو المزيل والتقدير: (وامسحوا أيديَكُم برؤوسِكُم) أو (وامسحوا رؤوسَكُم بالماءِ) فحصل في الكلام حذف وقلب[(٤)]. والخلاف في هذه المسألة طويل جداً والآراء فيها كثيرة لا طائل من تحتها.

إنَّ استعمال الباري - عز وجل - لهذا التعبير كان مقصوداً ولغرضٍ إلهي معيَّن لا يعرفه إلَّا هو - عزَّ وجل - ، إذ أدخل الباء على المفعول به (رؤوسكم) وقال : (امسحوا برؤوسكم) ولم يقل (امسحوا رؤوسكم) وكأنَّه قصد ذلك لكي يقع العلماء والفقهاء في

(١) ينظر: مجمع البيان:٢٦٠/٣، والمحصول في علم أصول الفقه:٤٦٨/١، ومفاتيح الغيب: مج٦: ١٢٦/١١-١٢٧، والبحر المحيط: ٤٥١/٣، وشرح المزج:٥٤٨، وشرح التصريح:٦٤٧/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن:٢١٥/٣، وشرح الكافية:٢٧٨/٤، والبحر المحيط:٤٥١/٣، والدر المصون:٢٠٩/٤ .
(٣) ينظر:كسف المشكلات:٢٠٨، والجامع لأحكام القرآن:مج٣: ٤٥٩/٦، والبحر المحيط:٤٥١/٣، وشرح المزج :٥٤٨ -٥٤٩، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي(ت٨٧٥هـ):٣٥١/٢، وحاشية الصبَّان:٣٣١/٢.
(٤) ينظر: الجنى الداني:٤٤، ومغني اللبيب:٩٣/١، وشرح المزج:٥٤٩، ومعترك الأقران:٩٣/٢، وحاشية الصبان:٣٣١/٢ .

الخلافات التي وقعوا فيها ويترك عباده مفكرين في دلالة الباء في هذه الآية وذلك من خلال الدلالات المتعددة للباء فهي تأتي (للإلصاق والاستعانة والتعدية والسببية والتعويض والتبعيض والمصاحبة والمجاوزة والظرفية والبدل والاستعلاء والتأكيد)(١) ليترك الخيار لهم في تأويل النصّ واستنباط الحكم منه وهذا يدلّ على صحة كل المذاهب والآراء التي قيلت في دلالة هذا الحرف وإلّا لما ترك - ﷻ- عباده في تأويل النصّ على ما تتوفَّر لديهم من أدلَّةٍ كما بيَّن حكم بقيَّة أركان الوضوء بالتحديد الدقيق، وما يعضِّد ذلك قول الطبري: " والصواب من القول في ذلك عندنا، أنَّ الله - جلَّ ثناؤه- أمر بالمسح برأسه القائمَ إلى صلاتهِ، مع سائر ما أمره بغسله معه أو مسحه، ولم يحد ذلك بحدٍّ لا يجوز التقصير عنه ولا يجاوزه. وإذا كان ذلك كذلك، فما مسح به المتوضئ من رأسه فاستحقَّ بمسحه ذلك أنْ يقال: مسح برأسه، فقد أدَّى ما فرض الله عليه من مسح ذلك؛ لدخوله فيما لزمه اسم ماسحٍ برأسه إذا قام إلى صلاته"(٢).

فلو كان - ﷻ - يريد بيان الوضوء وكيفيته في مسح كل الرأس أو بعضه لأوضح ما أراد، فإنْ أراد كل الرأس لقال: (امسحوا رؤوسكم) كما قال: (اغسلوا وجوهكم)، وإنْ كان يريد تحديد المسح لفعل كما حدد غسل اليدين إلى المرفقين، "وما دام سبحانه قد جاء بالباء، والباء في اللغة تحتمل معاني كثيرة؛ لذلك فمن ذهب إلى واحدةٍ منها تكفي، لأنَّ أي غاية محتملة بالباء أمر صحيح، والأمر هنا أنْ يتفهم كل منفذ لحكم محتمل ألَّا يخطِّئَ الحكم الآخر، بل عليه أنْ يقول: هذا مقدار فهمي لحكم الله، والله ترك لنا أنْ نفهم بمدلول الباء كما أرادها في اللغة "(٣).

ليس غايتي عرض الخلاف بين النحويون والفقهاء في هذه المسألة وغيرها من المسائل قدر اهتمامي بدقائق النظم القرآني ومدى أهمية دلالة الحروف في النظم القرآني واستعمال التعبير القرآني لهذه المعاني في خطاباته الموجَّة وأنَّ ما أسعى إليه بيان الدلالات الثانوية للحروف المكوِّنة للنص ومدى أهميتها وتأثيرها في النصّ ومن

---

(١) ينظر: أوضح المسالك:٢/١٣٥-١٣٦ .
(٢) جامع البيان:مج٤: ١٦٤/٦ .
(٣) تفسير الشعراوي:٢٩٥٣/٥ .

ثمَّ في الأحكام المتعلقة بها "لأنَّ هذه المعاني الثانوية دقيقة الطرق، لطيفة المسالك، ومن شأن الدقائق واللطائف أنْ يكون مجال التفاوت بين الفاهمين لها بعيدة. بخلاف دلالة نظم القرآن الكريم على هداياته باعتبار معانيه الأصلية، فإنَّها واضحة قلَّ أنْ يقع فيها تفاوت أو خلاف؛ لأنَّ هذه المعاني يستوي فيها العربي والأعجمي، والحضري والبدوي... وأنَّ قرآنية القرآن وامتيازه ترتبط بمعانيه الثانوية وما استفيد منها أكثر ممَّا ترتبط بمعانيه الأصلية وما استفيد منها ... لأنَّ المعاني الأصلية ضيقة الأفق، أمَّا المعاني الثانوية فبحر زاخر متلاطم الأمواج، تتجلى فيها علوم الله وحكمته وعظمته الإلهية ..."(١).

وعلى الرغم من أنَّ النحويين ومن عنوا بدراسة النصّ القرآني من تفسيره وإعجازه وإعرابه ومعانيه لم يتفقوا على رأي واحد في دلالة هذا الحرف وإنَّما وجدناهم مترددين في دلالة الباء على التبعيض ولما لدلالة هذا الحرف من أثرٍ كبير في إقرار الفقهاء حكماً شرعياً من أحكام الوضوء كما ذكرتُ سابقاً أرى أنَّ القول بدلالة الباء على الإلصاق هو القول الأجدر بأن نأخذ به لما له من غاية تيسيرية تكفينا هذا الخلاف الكبير الذي بني عليه خلاف في مسألة فقهية فدلالة الباء على الإلصاق أدقُّ في أداء المعنى المقصود؛ ذلك لأنَّ إلصاق المسح بالرأس يجمع جميع الآراء سواء إن كان مسح بعض الرأس أم كله ففي كلِّ الأحوال هو ملصقٌ للمسح بالرأس.

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني:١٠٣/٢ .

- **مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)**(1) :

اختلف النحويون في جواز مجيء (إنَّ) حرف جواب بمعنى (نعم) فذهب سيبويه وتابعه جمهور النحويين منهم الكسائي والأخفش والمبرِّد واختاره ابن مالك وآخرون إلى إثبات مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) فلا يكون لها عمل إذ ذاك(2)، في حين أنكر أبو عبيدة (ت٢١٠هـ)(3) مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) وتابعه في ذلك ابن الحاجب وابن عصفور وآخرون(4).

واستدلَّ المثبتون لهذا المعنى بما جاء من نصوص تؤيد صحة ما ذهبوا إليه من كلام الله وكلام العرب فمن النصوص القرآنية التي استندوا إليها قوله تعالى:

﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ﴿٦٢﴾ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم ﴾[طه:٦٢ -٦٣] في قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي(5):

﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾**[طه:٦٣]**. أي: (نعم هذان لساحران).

---

(1) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الضرب:١٢٧١/٣، وهمع الهوامع:٥١٠/١ .

(2) ينظر: الكتاب:١٥١/٣، ١٦٢، وحروف المعاني:٣٠، ومعاني الحروف، الرماني:١٢٤، والمقتصد:٤٩٢/١، والمفصل:٢٥٦-٢٥٧ ،وشرح المفصل:مج٣: ٥٨٦/٨، وشرح التسهيل: ٤١٣/١-٤١٤، وشرح الكافية :٤٤٠/٤، والتذييل والتكميل : ١٢٥/٥- ١٢٦، والمساعد:٣٢٦/١،

(3) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: ٢١/٢- ٢٣.

(4) ينظر: الأمالي النحوية، ابن الحاجب:٦١/١، وشرح جمل الزجاجي:٤٥٢/١-٤٥٤، والجنى الداني:٣٩٨، وارتشاف الضرب: ١٢٧١/٣، ومغني اللبيب: ٣٤/١.

(5) ينظر: معاني القراءات:٢٩٤، والحجَّة في علل القراءات السبع:٥٢٣/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:٢٠٤/٢ ، والسبعة في القراءات:٤١٩ .
وفي هذه الآية قراءات كثيرة أكتفي بالإشارة إليها فقط لتجنب الإطالة ولأنَّها أشبعت دراسة من لدن الباحثين. فمن قراءاتها الأخرى للقراء السبع: قراءة ابن كثير: (إنْ هذانّ لساحران) ،وقراءة حفص عن عاصم: (إنْ هذان لساحران)، وقراءة أبي بكر عن عاصم: (إنَّ هذان لساحران)، وقرأ أبو عمرو: (إنْ هذين لساحران)، ينظر: الحجَّة في علل القراءات السبع:٥٢٣/٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٧٦/٢- ٧٧.

واحتجُّوا أيضاً بقول ابن الزبير- رضي الله عنه - لمن قال له: **"لعن الله ناقةً حملتني إليك: إنَّ وراكبها"**(١) أي: نعم، ولعن راكبها.

واحتجُّوا أيضاً بعددٍ كبيرٍ من الشواهد الشعرية لإثبات مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) وكونه من أساليب العرب المعروفة لأنَّ "العرب تجعل إنَّ في معنى نعم"(٢)، من ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ الصَّبُوْ ... ـحِ يَلُمْنَنِي وَأَلُوْمُهُنَّـهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... ـكَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ(٣).

والمعنى: (نعم) والهاء للسكت .

وغير ذلك كثير من الشواهد الشعرية (٤) التي استدلُّوا بها على صحة ما ذهبوا إليه.

فذهب المثبتون لمجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) إلى أنَّ (إنَّ) في النصّ القرآني وهو قوله تعالى في قراءة بعض القرَّاء السابقة الذكر: ﴿ **إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ** ﴾ **[طه:٦٣]** بمعنى (نعم) وقوله: (هذان) مبتدأ، و(ساحران) خبر واللام زائدة للتأكيد. وذكر أصحاب كتب الإعراب والإعجاز والتفسير هذا الوجه من وجوه إعراب النصّ(٥).

---

(١) شرح التسهيل:٤١٤/١ .

(٢) إعراب القرآن، النحاس:٥٤١ .

(٣) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: ٦٦ . ورواية البيت في الديوان:

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَاذِلِي ... يَلْحَيْنَنِي وَأَلُوْمُهُنَّـهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... ـكَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ

(٤) من ذلك قول حسان بن ثابت: يقولون: **أعمى، قلت: إنَّ، وربَّما ... أكون، وإنَّني من فتىً لَبَصِيْرُ** أي: قلت: (نعم)، البيت غير موجود في ديوانه، ينظر: شرح التسهيل:٤١٤/١، واستندوا أيضا إلى قول الشاعر: **ليت شعري هل للمحبِّ شفاء ... من جوى حبِّهِنَّ؟ إنَّ، اللقاءُ** أي : (نعم) ينظر:إعراب القرآن،النحاس:٥٤١، وشرح التسهيل/٤١٤/١. وغيرها كثير من الشواهد الشعرية.

(٥) ينظر:إعراب القرآن، النحاس:٥٤١،ومشكل إعراب القرآن:٢٩٩، والكشاف:١٥٣/٣، والمحرر الوجيز: ٥٠/٤-٥١، والبيان:١٤٤/٢، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ):٢٩٩/٥، والتبيان: ١٤١/٢، والجامع لأحكام القرآن:مج٦: ١٩٨/١١-١٩٩، والبحر المحيط:٢٣٧/٦-٢٣٨، والدر المصون: ٦٥/٨، ومعترك الأقران:١٦٥/٣، والإتقان:٤٩٤/١، وغير ذلك كثير من الكتب .

وذهب الزجاج إلى أنَّ (إنَّ) وقعت موقع (نعم) واللام وقعت موقعها والمعنى: (نعم هذان لهما ساحران) على أنَّ اللام منوي به التقديم داخلة على مبتدأ مضمر وهو والخبر، خبر المبتدأ (هذان)، وإنَّ بمعنى نعم(1).

الذين أنكروا مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) ذهبوا إلى أنَّه لم يثبت مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) وأوَّلوا هذه النصوص تأويلات عديدة منها: أنَّ (إنَّ) هي المشبَّه بالفعل واسمها ضمير الشأن محذوف والخبر قوله: (هذان لساحران)، أي: (إنَّه هذان لساحران) (2)، والمعنى: إنَّ الأمر والشأن أو القصة هذان لساحران.

وغيرها كثير من التأويلات ومن أشهرها التأويل الذي ارتضاه أغلب النحويين واستحسنه المثبتون للمسألة أيضاً وقالوا به وهو أنَّها جاءت على لهجة بني الحارث بن كعب في إجراء المثنى على لفظ واحد بالألف دائماً في كلِّ الأحوال في الرفع والنصب والجر(3)، وهو مذهب أبي زيد الأنصاري(ت٢١٥هـ)، والأخفش، والفرَّاء(4).

والقول بمجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) ارتضاه عدد كبير من النحويين والمفسرين إلَّا أنَّ اعتراض بعضهم عليه كان لدخول اللام على خبر المبتدأ وهو غير جائزٍ عندهم(5)، فأجاب النحويون عن ذلك بما سبق ذكره من كونها زائدة للتأكيد وقول الزجاجي ثمَّ هنالك شيء آخر أريد أنْ أنبَّه عليه وهو ما يلاحظ دخول اللام على خبر المبتدأ في كلام العرب المتمثل بالشعر من ذلك قول رؤبة بن العجاج:

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٦/٣، وإعراب القرآن،النحاس: ٥٤٢، ومعاني القراءات: ٢٩٦، الإغفال، أبو علي الفارسي: ٢/ ٤٠٨، والكشاف: ١٥٣/٣، والبحر المحيط:٢٣٨/٦، ومغني اللبيب:٣٥/١ .

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٩٥/٣، وإعراب القرآن،النحاس:٥٤٢، والبيان:١٤٦/٢، والتبيان:١٤١/٢، والجامع لأحكام القرآن:مج٦: ٢٠٠/١١، والدر المصون:٦٦/٨-٦٧، وشرح التصريح:١٤٣/١ .

(3) ينظر: مجاز القرآن: ٢١/٢، وجامع البيان: مج٩: ٢٢٨/١٦، ومعاني القرآن وإعرابه:٢٩٦/٣، وإعراب القرآن، النحاس:٥٤١، ومعاني الحروف: ١٢٤، والمسائل المنثورة، أبو علي الفارسي: ٧٣، وشرح المفصل : مج٢: ٨٧/٣، والأمالي النحوية: ٦١/١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٥٤/١ ، ورصف المباني :٣١١، والبحر المحيط:٢٣٨/٦، ومغني اللبيب:٣٥/١.

(4) ينظر: معاني القرآن،الفرَّاء:١٨٤/٢، و ومعاني القرآن، الأخفش:٦٢٩/٢، وإعراب القرآن، النحاس:٥٤١، والجامع لأحكام القرآن: مج٦: ١٧٩/١١-١٩٨.

(5) ينظر: إعراب القرآن،النحاس:٥٤٢، والإغفال: ٢/ ٤٠٩- ٤١٥، والأمالي النحوية:٦١/١، وشرح جمل الزجاجي:٤٥٣/١، ومغني اللبيب: ٣٥/١.

أَمَّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَهْرَبَـهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (١).

وغيرها من الشواهد الشعرية، فإذا كان هذا أسلوب من أساليب العرب فما المانع من جواز مجيئه؟ وما وجه الاعتراض عليه وعلى النصّ القرآني بكون قوله (لساحران) خبر. ودليل صحته ورود السماع بذلك عند مثبتيه، قال الرازي: "الكل اتفقوا على أنَّه إذا اجتمع النقل والقياس فالنقل أولى"(٢). وبذلك تسقط حجة المانعين بإبطال وجه اعتراضهم على هذا التوجيه وهو كون (إنَّ) بمعنى (نعم) وما بعده مبتدأ وخبر.

وبهذا نوَّه مكي ولكنَّه لم يعترف صراحة بجواز مجيء اللام في الخبر وإنَّما هو مؤَولٌ عنده على التقديم وأجاز ضمناً دخول اللام في الخبر ومجيْ (إنَّ) بمعنى نعم قائلاً: "وفي تأخر اللام مع لفظ إنْ بعض القوَّة على نعم"(٣).

على الرغم من ذكر أصحاب كتب معاني الحروف ومعاني القرآن والمفسرين والنحاة لهذا المعنى لـ (إنَّ) وكونه مرادف له، أو هو نائب منابه، إلَّا أنَّ ذلك لو كان صحيحاً فلمَ عدل عنه التعبير القرآني ولم يذكره؟ فهل الخطاب القرآني عاجز عن ذكر (نعم) في هذا الموضع، أم لأنَّه أراد المعنى الذي وضع له (إنَّ)، والمعروف أنَّ كلَّ لفظةٍ في القرآن الكريم توضع في موضعها بدقة؛ للتعبير عن المعنى المقصود، والمتعارف عليه أنَّ (نعم) حرف جواب يأتي بعد استفهام وما أورده النحويون والمفسرون من شواهد لـ (إنَّ) فيها معنى التوكيد ، وليس بمعنى (نعم).

عن طريق دراسة هذا النصّ في ضوء السياق وما قبله من النصوص القرآنية يتوضح لنا أنَّ هذا النصّ غير مسبوق باستفهام لنسوِّغ للنحويين صحة مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ذلك أنَّ ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ﴾ [طه:٦٢] فيه حديث عن التنازع الذي حدث بينهم الذي كان في أمر موسى وهارون -

(١) ملحق ديوان رؤبة :١٧٠ .
(٢) مفاتيح الغيب: مج١١: ٦٧/٢٢ .
(٣) مشكل إعراب القرآن:٢٩٩ .

عليهما السلام- هل هما ساحران؟ على ما ظنوه من أمرهما وما نسبوا إليهما من السحر فجاء قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه:٦٣] فهو إذا لتحقيق وتأكيد مضمون ما قبلها في النصّ القرآني وتأكيدهم على أنَّهما ساحران.

قال ابن برهان: "كأنَّهم أجمعوا بعد التنازع على قذف النبيين بالسحر"(١). وبهذا يكون السحرة أكَّدوا أنَّ موسى وهارون - عليهما السلام – ساحران باستعمال التعبير القرآني الحرف (إنَّ) الذي يستعمل؛ لتأكيد مضمون الجملة، والذي يقوي ذلك وجود اللام في الخبر، حتى أنَّ المفسرين والنحاة(٢) ذهبوا إلى أنَّ حمل (إنَّ) على التصديق هو ضرب من التأكيد فإذا كان ذلك فما الداعي إلى أنَّ نؤوِّله بمعنى التصديق(نعم)؟ ثم القول بإفادته التأكيد فهو في الأساسِ حرفُ تأكيدٍ وليس للتصديق الذي يزيد عليه معنى التأكيد.

- **معنى (إنْ) ومعنى اللام بعدها** (٣):

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في معنى (إنْ) ومعنى اللام بعدها، فذهب البصريون إلى أنَّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة واللام هي لام التوكيد التي تُسمَّى بـ(اللام الفارقة) وهي التي تفرِّق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة و(إنْ) النافية(٤).

قال سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لمَّا خفَّفها ... وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها"(٥)، وقال أيضاً:

---

(١) البرهان:١٤٥/٤ .

(٢) ينظر: الحجّة في علل القراءات السبع:٥٢٤/٣، والبرهان:١٤٥/٤ .

(٣) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: م(٩٠): ٦٤٠/٢-٦٤٣، وارتشاف الضرب:١٢٧١/٣- ١٢٧٤، وهمع الهوامع:٥١١/١- ٥١٤ .

(٤) ينظر: معاني القرآن، الأخفش:٢٩٠/١، والمقتضب:٥٠/١، ٣٦٣/٢، البغداديات، أبو علي الفارسي: م(١٩) : ١٧٥- ١٧٦، وشرح الجمل في النحو،الجرجاني:١٧٥، والمقتصد:٤٩٠/١، وأمالي ابن الشجري:٥٦٤/٢، ١٤٦/٣، وشرح جمل الزجاجي:٤٤٦/١، والتخمير:٢٨١/٢،وشرح المفصل:مج٤: ١٢٧/٩، وشرح التسهيل :٤١٥/١، ٤١٧، وارتشاف الضرب :١٢٧١/٣، وشرح الأشموني:٣١٦/١ .

(٥) الكتاب: ١٣٩/٢ .

"و(إنَّ) توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ. وإذا خُفِّفَتْ فهي كذلك تؤكِّد ما يتكلَّم به وليثبت الكلام غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً ممَّا ذهب منها"(١).

في حين ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تخفيف (إنَّ)، و(إنْ) إذا جاء بعدها اللام هي (إنْ) النافية بمعنى (ما)، واللام إيجاب بمعنى (إلَّا) مطلقاً(٢).

وفصَّل الكسائي في القول فذهب إلى أنَّه إنْ دخلت (إنْ) على الأسماء كانت المخففة من الثقيلة، وإنْ دخلت على الأفعال كانت (إنْ) التي بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلَّا)(٣).

احتجَّ البصريون فيما ذهبوا إليه بقياس الشبه منها: إنَّهم وجدوا لما ذهبوا إليه نظائر في كلام العرب وجوازهم تخفيف (إنْ)، وكون اللام للتأكيد ممَّا لا ينكر لكثرته في كلامهم، أمَّا كون (اللام) بمعنى (إلَّا) فلا نظير لها في كلام العرب، فالحكم بجواز ما له نظير في كلامهم أولى من الحكم لما ليس له نظير(٤).

قال الزجاجي: "اللام للإيجاب والتحقيق، و(ما) للنفي، فلا يجوزُ اجتماعُهما في حالٍ، فيكون الكلامُ محقِّقاً منفيّاً؛...، وإنَّما يكونُ الشيءُ موضوعاً موضعَ غيرِهِ إذا كان معناهُ كمعناه، فأمَّا إذا باينَهُ فحَمْلُه عليه خطأٌ"(٥).

وغير ذلك من الحجج التي احتجُّوا بها.

أمَّا الكوفيون فاستندوا فيما ذهبوا إليه إلى ما جاء في القرآن الكريم وفي كلام العرب من نصوص جاء فيها (إنْ) مع الفعل، وبعده اللام فذهبوا إلى أنَّ (إنْ) هي النافية بمعنى(ما) واللام للإيجاب بمعنى (إلَّا) من ذلك قوله تعالى:

---

(١) المصدر نفسه: ٢٣٣/٤، وينظر: الأصول:٢١٧/٢ .

(٢) ينظر: شرح المفصل:مج٣: ٥٧٧/٨، وشرح الكافية:٣٧٣/٤، والتذييل والتكميل:١٣٣/٥، ومغني اللبيب: ٣٤/١، والمساعد:٣٢٨/١، وشرح التصريح:٣٢٨/١، وهمع الهوامع:٥١٣/١ .

(٣) ينظر: الأصول:٢٦٠/١، وشرح الكافية:٣٧٣/٤، والتخمير:٢٨١/٢، وارتشاف الضرب:١٢٧٤/٣، وهمع الهوامع:٥١٣/١ .

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٤٢/٢، وشرح المفصل: مج٣: ٥٧٨/٨ .

(٥) كتاب اللامات، الزجاجي:١٢٠ .

﴿ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ﴾[الصافات:١٦٧- ١٦٨]. أي: (وما كَانُوا إلَّا يَقُوْلُوْنَ).

وقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ ﴾[القلم:٥١]. أي: (وَما يَكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا إلَّا يُزْلِقُوْنَكَ).

وقوله تعالى: ﴿ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾[الإسراء:١٠٨]. أي: (وَما كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا إلَّا مَفْعُوْلا).

وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾[الأعراف:١٠٢]. أي: (وَمَا وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ إلَّا فَاسِقِيْنَ).

وغير ذلك من النصوص القرآنية التي احتجُّوا بها(١) ومن الشواهد الشعرية قول عاتكة بنت زيد العدوية:

شُلَّتْ يَمِيْنُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُعْتَمَدِ(٢).

أي: (ما قتلت إلَّا مسلما) وهو كثير في كلامهم أكثر من أنْ يحصى. و(إنْ) في هذه المواضع بإجماع البصريين هي المخفَّفة من الثقيلة، واللام لام التوكيد(٣). ودليل ذلك عندهم أنَّ "(إنْ) التي بمعنى (ما) لا تجيء اللام معها، كما قال الله تعالى: (إنْ الكافرون إلَّا في غرور)... إلى غير ذلك من المواضع، ولم تجئ مع شيءٍ منها اللام"(٤).

---

(١) من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[البقرة:١٤٣]، وقوله: ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴾[الإسراء:٧٦] ، وقوله: ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾[الإسراء:٧٣]، وقوله: ﴿ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴾[الصافات:٥٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾[الشعراء:١٨٦]، وغير ذلك كثير من النصوص القرآنية .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف:٦٤١/٢ .

(٣) ينظر: المسائل العضديات: م(٢٤): ٦٨-٦٩، وشرح الجمل في النحو:١٧٥، وأمالي ابن الشجري:١٤٧/٢، وشرح المفصل:مج٤: ١٢٧/٩ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف:٦٤٢/٢ .

وهذا ما وجدتُهُ أيضاً عند جميع من كتبوا في حروف المعاني وأغلب الذين درسوا النصّ القرآني من معانيه وإعرابه وإعجازه الذين ذهبوا إلى أنَّ (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة واللام لام التأكيد(١).

وهذا ما ذهب إليه أغلب المفسرين في تفسير هذه النصوص (٢).

في ضوء إجماع النحويين والمفسرين الذين عنوا بدراسة النصّ من معاني حروفه أو معاني النصّ القرآني وتفسيره، أجد أنَّ ما ذهب إليه البصريون أكثر توافقاً مع دلالة هذه النصوص؛ ذلك أنَّ تلك التراكيب التي جاءت فيها (إنْ) واللام تأكيداً لمضمون الآيات التي قبلها وإثباته إذا كان لدى المخاطبين ثمّة شكٌّ أو إنكار لإزالتها، وهذا التوكيد مستنبط من دلالة (إنْ) واللام التي تليها؛ ذلك أنَّ "الكلام إذا كان مع المنكر، كانت الحاجة إلى التأكيد أشدَّ؛ ذلك أنَّك أحوجُ ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صِحَّتَه..."(٣).

وهناك أمرٌ مهم لا يمكن إغفاله وهو أنَّ قول الكوفيين أنَّ (إنْ) نافيه بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلّا)، يجعل الأسلوبَ مختلفاً، فالأسلوب حينئذٍ ليس أسلوب استثناء كما ادَّعوا وإنَّما هو أسلوب الحصر أو القصر، ووظيفته قصر ما قبله على ما بعده، والقصر يفيد توكيد الإيجاب، في حين أنَّ وظيفة (إلّا) في الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، فهما مختلفان.

وإذا تأملنا هذه النصوص أقول ليس المراد، أو القصد من هذه النصوص في الخطاب القرآني نفي صفةٍ وحصرها أو قصرها من غيرها من الموصوفات، وإنَّما

---

(١) ينظر: كتاب اللامات:١١٧، معاني الحروف:٨٥، والأزهية:٣٦-٣٩، ورصف المباني:١٩٠، والجنى الداني: ١٣٣، ومغني اللبيب:٢٠٢/١

أما الكتب التي عنيت بالنص القرآني فينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٠٧/٣، إعراب القرآن،النحاس:٧٤٦، ٩٩٩، ومعاني القرآن الكريم:١٧٨/٤، ومشكل إعراب القرآن:٣٨٨، ٤٧٠، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج:٧٥١/٢، وكشف المشكلات:٣٨٧، والبيان:٣١٠/٢، والتبيان:٤٥٣/١، ومعترك الأقران:٦٧/٢ .

(٢) ينظر: والكشاف: ٣٣/٣، ٤٥١/٤، زاد المسير:٩٨/٥، ومفاتيح الغيب:مج٧: ١٥٤/١٤، والبحر المحيط :٨٦/٦،٦١، ٣٦٣/٧، واللباب في علوم الكتاب:٢٤٣/٩، ٣٤٨/١٢، ونظم الدرر:٤٨٠/٢١، ومجمع البيان:٢٦٤/٤، والتحرير والتنوير:مج٤: ٣٣/٩، مج٦: ١٧٣/١٥، ٢٣٤، وروح المعاني:١٢٨/١٥، ١٩٠ .

(٣) دلائل الإعجاز: ٣٢٧.

الغاية كانت من هذه النصوص، والغرض من مجيء (إنْ) وبعدها (اللام) في هذه النصوص هو التوكيد، فليس المراد من قوله تعالى:

﴿ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ﴾[الصافات:١٦٧- ١٦٨].

في تأويل الكوفيين (وما كانوا إلّا يقولون) إخراج قولهم - وهم الكافرون- : (لو أنَّ عندنا)، وإنَّما القصد من وراء ذلك التوكيد باستعمال (إنْ) واللام التي يراد منها التوكيد أيضاً، فأكَّدوا قولهم بهذا الأسلوب، وقول الكوفيين: إنَّ اللام بمعنى (إلا) ما هو إلّا تأكيدٌ لرأي البصريين.

وهذا دليل على صحة ما ذهب إليه البصريون من كون (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة و(اللام) هي اللام الفارقة .

- **مجيء إلّا بمعنى الواو** (١):

اختلف النحويون في مجي (إلّا) بمعنى الواو. فذهب الكوفيون(٢) إلى جواز ذلك في حين منع البصريون مجيء (إلّا) بمعنى الواو، محتجين بأدلَّةٍ عقليةٍ من ذلك أنَّ كلّاً من (إلّا) والواو متناقضين في المعنى؛ ذلك أنَّ "(إلّا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأوَّل، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأوَّل، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر"(٣).

واحتجُّوا أيضاً بأنَّ لكلِّ حرفٍ مغنًى وُضِعَ له في الأصل، ولا يأتي حرف بمعنيين؛ لما فيه من الاشتراك الملبس وما صحَّ منه عن العرب يقتصر عليه ولا يقاس(٤).

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف ،م(٣٥) ،٢٦٩/١،والتبيين: م(٦٧):٤٠٣، وائتلاف النصرة: م (٥٢):١٧٤-١٧٥ .

(٢) تبعهم في ذلك الأخفش وأبو عبيدة، ينظر:معاني القرآن:٣٤٣/١،ومجاز القرآن: ٦٠/١،وينظر أيضا: شرح التسهيل:٢٠٢/٣-٢٠٤، ١٩١/٢،وارتشاف الضرب:١٤٩٧/٣-١٤٩٨،والمساعد:٥٤٩/١، وشرح المزج :٤٠٠ - ٤٠١،و همع الهوامع:٢١٧/٢ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢٦٩/١، وينظر:إعراب القرآن للنحاس:٦١٩ .

(٤) ينظر: التبيين ،م:(٦٧):٤٠٣ .

واحتج الكوفيون ومن وافقهم فيما ذهبوا إليه بالسماع من القرآن الكريم ومن كلام العرب بما يؤيد صحة ما ذهبوا إليه فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى ﴾[البقرة:١٥٠].

وقوله:﴿ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ ﴾[النمل:١٠-١١].

أي: (ولا الذين ظلموا)، و(ولا من ظلم).

وغير ذلك من النصوص القرآنية(١). ومن النصوص الشعرية التي استندوا إليها قول الأعشى:

إلَّا كَخَارِجَةَ المُكَلَّفِ نَفْسَهُ   وابْنَي قَبِيْصَةَ أَنْ أَغِيْبَ وَيَشْهَدَا(٢).

معناه:(وخارجةً) . ومنه قول عنز بن دجاجة المازني :

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِيْ تَفْرّق فَالِجٍ   فَلَبُوْنُهُ جَرِبَتْ مَعَاً وأغْدَّتِ
إلَّا كناشرةَ الذي ضيَّعتمُ   كالغصنِ في غلوائِهِ المُتَنَبّتِ(٣).

والمعنى:(وناشرة الذي ضيعتم)(٤) ومن النصوص الأخرى قول المخبَّل السعدي :

---

(١) ومن النصوص القرآنية الأخرى الذي استشهد بهغ الكوفيون قوله تعالى﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[هود:١٠٦-١٠٧]، وقوله تعالى:﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ ﴾[النساء:١٤٨] ،ينظر:دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١,١/٣٣٠ .
(٢) شرح ديوان الأعشى: ١٥٣ .
(٣) مجاز القرآن:٦١/١ ، وذهب سيبويه إلى أنَّ الاستثناء منقطع و(إلَّا) بمعنى لكنَّ ،ينظر:الكتاب:٣١٨/٢ .
(٤) ودليل ذلك عند أبو عبيدة "أنَّ فالجاً الذي في بني سليم وناشرة الذي في بني أسد هما ابنا مازن" مجاز القرآن:٦١/١ .

وَأرَى لَهَا دَاراً بِأَغْدِرَةِ الـ سَيِّدَانِ لَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ
إِلَّا رَمَاداً هَامِداً دَفَعَتْ عَنْهُ الرياحَ خوالِدٌ سُحْمُ[١].

والمعنى:(أرى لها داراً ورماداً) وغير ذلك من الشواهد والنصوص الشعرية التي استندوا إليها .

أشار أصحاب كتب إعجاز القرآن، ومعانيه، وإعرابه، وكتب معاني الحروف[٢] إلى هذا المعنى لـ (إلّا) وإثبات الكوفيين له، ولا بد من وجود تفسير لذلك لدى كل من يؤيد مجيء (إلّا بمعنى الواو)، أو يعارض لذلك وجدتُ أنَّ جمهور النحويين أوّلوا هذه النصوص القرآنية وغيرها بما يتفق مع دلالة النصّ على الاستثناء المنقطع بمعنى لكن[٣] في قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ ﴾[النمل:١٠-١١]، وقوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي ﴾[البقرة:١٥٠].

والتقدير أي: (لكن من ظلم) و(لكن الذي ظلموا منهم يحاجونكم فلا تخشوهم)، والاستثناء المنقطع كثير في كلام الله -عزَّ وجل - .

ومنهم من أوّله على الاستثناء المتصل على أنْ يكون المقصود بالناس (عمومٌ في اليهود والعرب وغيرهم) فيكون المعنى حينئذٍ: (لئلا يكون حجّةٌ لأحدٍ من اليهود إلّا المعاندين منهم)[٤].

(١) المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، تح: د. حاتم صالح الضامن: ١٣٠.
(٢) ينظر:معاني الحروف:١٣٤-١٤٤،والأزهية في علم الحروف:١٨٧،ورصف المباني:١٧٧، والجنى الداني: ٥١٨، ومغني اللبيب:٦٥/١والبرهان:٤/ ١٥٠، ومعترك الأقران: ٥٩/٢،والإتقان :٤٨١/١ .
(٣) ينظر: التبيين:٤٠٤-٤٠٥، والجامع لأحكام القرآن:مج١,٢/٥٧١،ومغني اللبيب:٦٥/١،وشرح المزج:٤٠١، وهمع الهوامع:٢٧١/٢، وغيرها .
(٤) ومنهم الزمخشري، ينظر: الكشاف:١٨٩/١، وشرح المزج:٤٠٢

وذهب الزجَّاج إلى أنَّ المعنى: (لئلا يكوم للناس عليكم حجَّةٌ إلَّا من ظلم باحتجاجه فيما قد وضح له)(١)، فليس لهم عليه حجَّة إلَّا من ظلمه - ﷺ - .

قال الزمخشري: "(إلَّا الذين ظلموا) استثناء من الناس، ومعناه: لئلا يكون لأحدٍ من اليهود إلَّا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلَّا ميلاً إلى دين قومه وحبَّاً لبلده، ولو كان على الحقِّ للزم قبلة الأنبياء... "(٢).

وذهب ابن عطية إلى أنَّ المعنى: (لا حجَّة لأحدٍ عليكم إلَّا الحجَّة الداحضة للذين ظلموا من اليهود وغيرهم)(٣).

يؤيد هذا الرأي قراءة ابن عامر وزيد بن علي وابن زيد(٤) :(أَلا الذين ظلموا منهم) بفتح الهمزة وتخفيف اللام، على أنَّ (ألا) للتنبيه والاستفتاح. بالوقوف على (حجّة) ثمَّ الاستئناف والابتداء بما بعده منبهاً على أنّ الحجَّةَ تكونُ على الظالمين فلا تخشوهم.

وذهب قطرب (ت٢٠٦هـ) إلى أنَّه على الإضمار أي:(لئلا يكون للناس عليكم حجَّةٌ إلَّا على الذين ظلموا) أي (لا يكون للناس على أحدٍ حجَّة إلَّا الظالمِ)(٥).

كل هذه الآراء وغيرها التي نجدها في كتب التفسير ومعاني القرآن للنحاة والمفسرين جاءت بعد نظرة متعمقة لأصحابها في النصّ وعلاقة بعضها ببعض بحيث يتوافق مع دلالة النصّ.

وعند دراسة قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ [البقرة:١٥٠]. ضمن سياقها - ولاسيما أنَّ للسياق أهمية كبرى في تحديد

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١٩٧/١-١٩٨ .
(٢) الكشاف :١٨٩/١ .
(٣) المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز،ابن عطية(ت٥٤٦هـ) :٢٢٥/١ .
(٤) ينظر: مختصر في شواذ القراءات:١٠، و الكشاف:١٨٩/١، والجامع لأحكام القرآن: مج١: ٥٧١/٢، و البحر المحيط:٦١٥/١ .
(٥) ينظر:الجامع لعلم القرآن:٤٠، والصاحبي:٩٥، والبحر المحيط:٦١٥/١ .

معاني الألفاظ ودلالاتها التي تشير إلى المعنى الكلي للنص في ضمن علاقته بالسياق - يتضح أنَّ المراد (بالناس): أهل الكتاب، و(بالذين ظلموا): مشركو قريش أو العرب، والحجَّة هي الخصومة والجدال ومعنى الكلام: (لئلا يكون لأحدٍ من الناس عليكم خصومة ودعوى باطلة) غير مشركي قريش - بقولهم: رجع محمد - ﷺ - إلى قبلتنا، وسيرجع إلى ديننا - "وهي الحجَّة التي كانت لقريش على رسول الله - ﷺ - وأصحابه، ومن أجل ذلك استثنى الله تعالى ذكره الذين ظلموا من قريش من سائر الناس غيرهم، إذ نفى أنْ يكون لأحدٍ منهم في قبلتهم التي وجههم إليها حجَّة"(١).

أمّا حجَّة اليهود على رسول الله - ﷺ- وأصحابه على وجه الخصومة هي قولهم: يخالفنا في ديننا ويتبع قبلتنا، فقطع الله حجتهم بتحويل قبلة نبيِّه - ﷺ- والمؤمنين من قبلة اليهود إلى قبلة نبيِّه إبراهيم - عليه السلام- (٢).

قال الطبري: " قوله (إلّا الذين ظلموا منهم)... استثناء على معنى الاستثناء المعروف الذي ثبت فيهم لما بعد حرف الاستثناء ما كان منفياً عمَّا قبلهم،... فكذلك قولهم: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا﴾ نفي عن أنْ يكون لأحدٍ خصومة وجدال قِبَل رسول الله - ﷺ - ودعوى باطله عليه وعلى أصحابه بسبب توجههم في صلاتهم قبل الكعبة إلَّا الذين ظلموا أنفسهم من قريش، فإنَّ لهم قبلهم خصومة ودعوى باطلة...، وإذ كان ذلك معنى الآية بإجماع الحجَّة من أهل التأويل، فبيِّنٌ خطأ من زعم أنَّ معنى قوله: (إلّا الذين ظلموا منهم): ولا الذين ظلموا منهم، وأنَّ (إلّا) بمعنى الواو..."(٣).

---

(١) جامع البيان:مج٢: ٤٥/٢ .

(٢) ينظر: وجامع البيان: مج٢ :٤٤/٢، و مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل :١٠ .

(٣) جامع البيان : مج٢: ٤٦/٢ .

بهذا يتضح أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الذي يتفق مع سياق النصّ القرآني وذلك بأنَّ (إلَّا) جاءت بمعنى الاستثناء ويكون رأيهم هو الأصوب؛ ذلك أنَّنا إذا قلنا أنَّ (إلَّا) بمعنى (واو) الجمع والتشريك أي: (لئلا يكون للناس عليكم حجَّةٌ ولا الذين ظلموا منهم) فذلك يعني نفي جميع الناس أنْ يكون لهم حجَّة على رسول الله - ﷺ - وأصحابه في تحوَّلهم نحو الكعبة وسياق الحال وأسباب نزول الآية[١] يكشف لنا أنَّ اليهود من أهل الكتاب بطلت حجتهم على الرسول بتحويل القبلة فلم يبقَ إلَّا المشركون في أنْ يحاجُّوا النبي وبذلك يبطل دعوى إشراك اليهود والمشركين في نفي الحجاج وبذلك يتضح أنَّ المشركين استثنوا من الناس في قوله تعالى ﴿ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ فكان لهم ما نفي قبل حرف الاستثناء من الحجاج والخصومة والجدل، وهذا يدحض رأي من قال إنَّ المعنى (ولا الذين ظلموا منهم) وإنَّ(إلَّا) بمعنى (الواو) .

ما اخلُصُ إليه من دراسة هذه المسائل المذكورة آنفاً أنَّ للسياق أثراً كبيراً في دراستها وفي تعيين معنى الحرف بدقَّة متناهية وفي تحديد موقفي من المسألة الخلافية وترجيح الرأي الصائب في ضوئه، فضلاً عن السياق وجدتُ أنَّ المسألة الأخيرة (مجيء إلَّا بمعنى الواو) اعتمدت على دعامة أخرى من الدعائم التي يقوم عليها البحث في هذه المسائل وهي سياق الحال المتمثل بأسباب النزول في ترجيح المسألة ومنع مجيء (إلَّا) بمعنى (الواو) مما يؤكِّد ذلك أنَّ الحروف والأدوات في القرآن الكريم تأتي للدلالة على معانيها الأصلية التي وضعت لها في الأصل ولا يمكن أنْ ينوب حرفٌ عن آخر في الخطاب القرآني إلَّا وكان المقصود معنى الحرف المذكور نفسه دون غيره.

---

(١) سبب نزول الآية "لمَّا صرف نبي الله - ﷺ – نحو الكعبة بعد صلاته إلى بيت المقدس قال المشركون من أهل مكَّة :تحيَّر على محمد دينه، فتوجه بقبلته إليكم، وعلم أنَّكم أهدى منه سبيلاً، ويوشك أن يدخل في دينكم. فانزل الله -جلَّ ثناؤه- فيهم ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي ﴾ ". أسباب النزول، السيوطي:٣٥، و ينظر: جامع البيان: مج٢:٢/٤٥-٤٦ ،والاستيعاب في بيان الأسباب،سليم بن عيد الهلالي وآخرون :٨٣-٨٤ .

ثانياً: الحروف أو الأدوات المختصّة بالأفعال:

ومن المسائل الخلافية التي سأدرسها في هذا الحقل ما يأتي:

- **مجيء إنْ الشرطية بمعنى إذْ (١) :**

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في هذه المسألة فذهب الكوفيون* إلى جواز مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ) التعليلية في حين أجمع البصريون على عدم جواز ذلك(٢) محتجين فيما ذهبوا إليه بأدلَّةٍ عقلية منها: إنَّ " الأصل في (إنْ) أنْ تكون شرطاً، والأصل في (إذْ) أنْ تكون ظرفاً، والأصل في كلِّ حرفٍ أنْ يكون دالاً على ما وضع له، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدلُّ على ما ذهبوا إليه "(٣).

أمَّا الكوفيون فاستندوا فيما ذهبوا إليه إلى كثرة مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) في كتاب الله وكلام العرب فمن النصوص القرآنية قوله تعالى(٤):

﴿ لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾[الفتح:٢٧].

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف:م(٨٨): ٦٣٢/٢-٦٣٥، وائتلاف النصرة: م(١٩) من الحرف :١٥٤-١٥٥، وهمع الهوامع: ٥٤٩/٢ .

* وقيل أبو عبيدة أيضا، ينظر:الجامع لأحكام القرآن:مج٨ :٥٦٤/٢٦، و مجمع البيان: ١٧٦/٩ .

(٢) نجد هذا الإجماع في أغلب كتب البصريين من كتب نحوية وكتب معاني الحروف والكتب التي اعتنت بالنص القرآني من الإعراب ومعاني وإعجاز القرآن والتفاسير وكتب علوم القرآن بحسب اطلاعي فمن الكتب النحوية ينظر:شرح الكافية:٩٠/٤، وارتشاف الصرب:١٨٨٧/٤، وشرح تسهيل الفوائد،المرادي:٥٧٤/١، والمساعد:١٨٨/٣، وشرح المزج:١٥٠، وهمع الهوامع:٤٥٥/١، وحاشية الصبان:١٣/٤، وغيرها كثيرٌ من الكتب النحوية .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف :٢/ ٦٣٤ .

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٣٢/٢-٦٣٣، وهمع الهوامع: ٥٤٩/٤٥٥,٢/١

وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[البقرة:٢٧٨].

وغيرها من النصوص القرآنية(١) فهي أكثر من أنْ تحصى، واستشهدوا أيضا بكلام الرسول - ﷺ -: (**السَلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِيْنَ، ...، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُوْنَ**)(٢). أمَّا ما احتجُّوا به من كلام العرب فمنه قول الشاعر:

وَسَمِعْتُ حَلْفَتَهَا الَّتِي حَلَفَتْ ... إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ (٣) .

وغيرها من الشواهد الشعرية (٤) التي استندوا إليها؛ لتأكيد صحة ما ذهبوا إليه .

هذا الذي وجدته منسوباً إلى الكوفيين على الرغم من كثرة الشواهد التي استندوا إليها إلَّا أنَّني عندما وقفت عند الكتب التي عنيت بدراسة النصّ القرآني من إعجازه ومعانيه وإعرابه وتفسيره وعلومه وجدتُ أنَّهم أنكروا مجيء (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ) التعليلية قال النحاس (ت٣٣٨هـ): " هذا قول لا يعرج عليه، ولا يعرف أحدٌ من النحويين (إنْ) بمعنى إذْ "(٥)، وأوَّلوا جميع النصوص التي استند إليها الكوفيون. ولا يخفى على أحد أنَّ الخلاف في هذه المسألة محصور في معنى الأداة ولا يمكن الحكم على صحة أحد المذهبين بسهولة إلَّا بعد إمعان النظر في تأويلات النحويين والمفسرين وما يتفق مع دلالة النصّ؛ ذلك أنَّه " لا يجوز أنْ يحمل كلام الله - عزَّ وجل - ويفسَّر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له

---

(١) من النصوص القرآنية التي استشهد بها الكوفيون أيضا قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة:٢٣]، وقوله: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[آل عمران:١٣٩]، وقوله: ﴿ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة:١١٢، ٥٧]، وقوله: ﴿ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[التوبة:١٣].

(٢) صحيح مسلم: كتاب الجنائز- باب (ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها): رقم (٩٧٤) : ٣٢٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٣٣/٢ .

(٤) من ذلك قول الفرزدق: **أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ .**
شرح ديوان الفرزدق:٥٦٤/٢.

(٥) إعراب القرآن: ٨٦١ ، وجاء في المحرر الوجيز:١٣٩/٥: (كون إن بمعنى إذ غير موجود في لسان العرب).

معنىً ما، ... ويفهم من ذلك التركيب أي معنىً اتفق، وهذا غلط عظيم، يقطع السامع بأنَّ مراد القرآن غيره، وإنْ احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر وكلامٍ آخر، فإنَّه لا يلزم أن يحتمله القرآن "(١).

فقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾[الفتح:٢٧].

فسَّر النحويون هذه الآية والنصوص الأخرى تفسيراً يختلف عمَّا ذهب إليه الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (إنْ) في جميع هذه النصوص شرطية وأنَّ المقصود من الاستثناء الذي في قوله: (إنْ شاء الله) في هذا النصّ هو: لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل وتأديباً لهم بأدب الله، أو أنَّه قال ذلك للتبرُّك أو أنَّه استثناء فالمعنى: (لتدخُلُنَّ جميعاً إنْ شاء الله أنْ لا يموتَ منكم أحدٌ قبل الدخول)(٢)، فالاستثناء يكون قد وقع على دخولهم آمنين إذ كان بين " نزول الآية والدخول مدَّة سنة، وقد مات منهم أُناس في السنة، فيكون تقديره: لتدخلنَّ كلكم إنْ شاء الله، إذ علم الله أنَّ منهم من يموت قبل السنة أو يمرض فلا يدخلها "(٣) وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره: (لتدخُلُنَّ المسجد الحرام آمنين إنْ شاء الله)(٤)، أو أنَّ ذلك من كلام النبي - ﷺ - لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام(٥)، وغير ذلك من آراء النحويين والمفسرين في شأن هذه المشيئة.

---

(١) بدائع الفوائد، ابن القيم : ٢٧/٣، وينظر من أسرار الجمل الاستئنافية : ٣١٨ .

(٢) مغني اللبيب:٢٤/١، وينظر: الجنى الداني:٢١٣-٢١٤، والبرهان:١٣٩/٤،والإتقان:٤٩٠/١،ومعترك الأقران:٦٨/٢.

(٣) تفسير أبو علي الجبائي:٤٥٥- ٤٥٦، وينظر مجمع البيان:١٧٥/٩-١٧٦، وهذا رأي الجبائي .

(٤) معاني الحروف:٨٧ .

(٥) ينظر: الكشاف:٢٣٦/٤، والبحر المحيط:١٠٠/٨، ومغني اللبيب:٢٤/٢ .

أما سائر الآيات الأخرى التي استند إليه الكوفيون فذهب النحويون والمفسرون إلى أنَّ (إنْ) فيها للشرط جيء به للتهييج والإلهاب كما تقول لابنك: إنْ كنت ابني فاطعني، أو لا تفعل كذا(١).

إذا قمتُ بدراسة هذا النصّ وهو قوله تعالى:

﴿ لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾[الفتح:٢٧].

في ضوء سياق الحال أو مقامه المتمثل بسبب نزوله، تتضَّح لي حقيقة معنى الأداة، فسبب نزول الآية: أنَّ رسولَ اللهِ - ﷺ - رأى في منامه قبل خروجه إلى الحديبية " أنَّه وأصحابه دخلوا مكَّة آمنين وقد حلقوا وقصروا فقصَّ الرؤيا على أصحابه، ففرحوا واستبشروا وحسبوا أنَّهم داخلوها في عامهم، وقالوا إنَّ رؤيا رسول الله - ﷺ - حقٌّ، فلمَّا تأخر ذلك قال عبد الله بن أُبَي و...: والله ما حلقنا ولا قصرنا ولا رأينا المسجد الحرام؛ فنزلت"(٢). فلما نزلت الآية علم المسلمون أنَّهم سيدخلونها و أطمأنت قلوبهم .

إنَّ معرفة سبب النزول غالباً ما يمكِّن المهتمين بدراسة النصوص من القراءة الصحيحة للنصِّ والمقاربة من اكتشاف دلالة الألفاظ والعبارات وتوجيهها توجيهاً صحيحاً بما يتفق مع قصد الخطاب الإلهي وكشف الغموض الذي يكتنف بعض الآيات في تفسيرها.

فمعنى قوله: (لتدخُلُنَّ) تحقيق دخول المسجد الحرام في المستقبل فيعلم منه أنَّ فيه إخباراً بدخولٍ غير معيَّن الزمن، إذن فالحدث متيقن حصوله ، زمنه مبهم على المسلمين ذلك أنَّ (إنْ) تدخل على المتيقن وجوده إذا أُبهِمَ زمانه فهذا دليل على أنَّ (إنْ) باقية على أصلها (شرطية) ولم تأتِ بمعنى(إذْ) كما ادَّعى الكوفيون وهذا ليس رأيي بل هو ما قاله أصحاب كتب الإعجاز ومعاني القرآن ومعاني الحروف الذين درسوا النصَّ

(١) ينظر : البرهان: ١٣٩/٤، و الإتقان :٤٩٠/١،و حاشية الصبان:١٣/٤ .
(٢) البحر المحيط: ٩٩/٨، وينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٣/٥، ومعاني القرآن الكريم ، النحاس:٥١١/٦-٥١٢.

القرآني ومعانيه بدقَّة وكل ما يحيط بالنصّ وسياقاته والوجوه التي ترد فيه وما تحتمله من معانٍ تتفق مع التعبير القرآني وأسلوبه المتفرِّد. قال ابن قتيبة: " وقالوا أيضاً وتكون بمعنى إذ ... وهي عند أهل اللغة (إنْ) بعينها، لا يجعلونها في هذه المواضع بمعنى (إذْ)"[١].

قال الرماني(ت٣٨٤هـ): "والبصريون يأبون ذلك، ويقولون إنْ هاهنا شرطية على بابها"[٢].

وممَّا تقدَّم استنتجتُ أنَّ سياق الحال كان الدعامة الأساسية الذي قام عليه البحث في هذه المسألة وفي الوصول إلى المعنى الدقيق للأداة وتعيينه بعد دراسة النصوص القرآنية في ضوئه.

- **مجيء (إنْ) بمعنى (قد) :**

أنكر جمهورُ النحويين والمفسرين مجيء (إنْ) بمعنى (قد)[٣]؛ وذلك لتعارض معناهما، إذ إنَّ (إنْ) شرطية تفيد تعلّق تحقيق الجواب بالشرط وإفادتها الشك والاستحالة، أمَّا (قد) فإنَّ من معانيها التحقيق، تقرير معنى الفعل ونفي الشك عنه[٤].

في حين تفرَّد قطرب بين النحويين بتجويزه مجيء (إنْ) بمعنى (قد)[٥]، ونقل المرادي (ت٧٤٩هـ) ذلك عن الكسائي[٦].

واحتجَّ قطرب فيما ذهب إليه بما ورد في القرآن الكريم من نصوص من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ ۝٨ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ۝٩ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ﴾[الأعلى:٨- ١٠].

---

(١) تأويل مشكل القرآن : ٤٩٥ .
(٢) معاني الحروف : ٨٧ ، وينظر رصف المباني:١٩٢، والجنى الداني:٢١٣ .
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري:١٥١/٣، إذ قال: "وهو من الأقوال التي لا ينبغي أن يعرَّج عليها" . وينظر: الجنى الداني:٢١٥.
(٤) ينظر: شرح التسهيل : ٤٢٣/٣، وشرح الكافية:٩٠/٤، والنحو الوافي:٣٢٦/٤ .
(٥) ينظر: الأزهية:٣٩، وأمالي ابن الشجري:١٥١/٣، ومغني اللبيب:٢٣/١، والإتقان:٤٩٠/١، وهمع الهوامع: ٤٥٥/١ .
(٦) الجنى الداني: ٢١٤. وينظر: معاني القرآن، الكسائي:٢٥٣ .

والمعنى: (فذكِّر قد نفعت الذكرى).

وذهب الفرَّاء والنحَّاس وغيرهما إلى أنَّ التقدير: (فذكِّر إنْ نفعت الذكرى وإنْ لم تنفع) فحذف الثاني لدلالة السياق والمعنى عليه، فالتذكير يكون في كلِّ حال؛ لأنَّ النبي - ﷺ- إنَّما بُعِثَ مبلِّغاً للإعذار والإنذار فعليه التذكير في كلِّ حال نفع أو لم ينفع(١)، فجواب الشرط محذوف أغنى عن ذكره الفعل المتقدَّم وهو قوله: (فذكِّر).

وعلى هذا فإنّ الأمر مشروط بنفع الذكرى، وهذا الشرط إنَّما جيء به توبيخاً لقريش وذمهم، والإخبار عن حالهم. أي: إنْ نفعت الذكرى في هؤلاء الطغاة العتاة، ومعناه استبعاد انتفاعهم بالذكرى(٢).

الفائدة من هذا الشرط هو التنبيه على وجود النفع الذي لأجله شرعت الذكرى، أو هو تنبيه للنبي - ﷺ - إلى أنَّه لا تنفعهم الذكرى(٣).

وذهبَ بعضُ النحويين والمفسرين إلى أنَّ سببَ ذلك أنَّ التذكير هو تكثير الإنذار وتكريره ولا يجب التذكير إلَّا فيمن ينفعه(٤). أو أنَّ " تقييد التذكير بنفع الذكرى لما أنَّ رسول الله - ﷺ - طالما كان يذكرهم، ويستفرغ فيه جهده حرصاً على إيمانهم، وكان لا يزيد ذلك بعضهم إلَّا كفراً وعناداً، فأمر - ﷺ - بأنْ يخص التذكير بمدار النفع في الجملة، بأنْ يكون من يذكره كلَّاً أو بعضاً ممَّن يرجى منه التذكير، ولا يتعب نفسه في تذكير من لا يزيده التذكير إلَّا عتوَّاً ونفوراً من المطبوع على قلوبهم ...، فحرف الشك راجع إلى النبي - ﷺ - لا إلى الله تعالى"(٥).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن:١٠٨٧، والمحرر الوجيز:٤٧٠/٥، ومجمع البيان:٢٨٠/١٠، والجامع لأحكام القرآن: مج١٠: ٢٧٦/٢٠، والبحر المحيط: ٤٥٤/٨، والدر المصون:٧٦٣/١٠، وشرح المزج:١٣٨، وحدائق الروح والريحان:٣٥٥/٣١ .

(٢) ينظر: متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار:٤٧٣/٢، والكشاف:٥٧٩/٤، والبحر المحيط:٤٥٤/٨، ومغني اللبيب:٢١/١، ومعترك الأقران:٦٨/٢، وحدائق الروح والريحان:٣٥٥/٣١ .

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: مج١٦: ١٣١/٣١، واللباب في علوم الكتاب:٢٨٢/٢٠ .

(٤) ينظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن:٨٧٤/٢، والكشاف:٥٧٨/٤، ومغني اللبيب:٢١/١، وشرح المزج: ١٣٤.

(٥) حدائق الروح والريحان:٣٥٤/٣١ .

فمجيء التعبير القرآني بهذا التركيب المخالف لما هو معروف في قواعد النحو العربي الذي وضعه النحويون في ضوءِ كلام العرب يوضِّح خصوصية (النحو القرآني) وتفرده بقواعده وتراكيبه، فالنحو (غير القرآني) ينظر إلى أنَّ أداة الشرط تدلُّ على وجوب تحقق الجواب لتحقيق الشرط ووقوعه، في حين وجدنا أنَّ (النحو القرآني) أكثر توسعاً ومرونة في هذا المجال؛ ذلك أنَّ هذا الشرط غير ملزم في جميع النصوص في الجملة الشرطية، إذ قد يتحقق الجواب بغض النظر أتحقق الشرط أم لم يتحقق، وهذا النصّ أحد الأدلَّة على ذلك؛ ذلك أنَّ التذكير قد يكون من غير نفع فإنَّ التذكير جائز وإنْ لم ينفع، ودليلنا على ذلك قول الرازي: "إنَّ المعلّق بإنْ على الشيء لا يلزم أنْ يكون عدماً عند عدم ذلك الشيء"(١)، ونظائره كثيرة في القرآن الكريم(٢) وأشار عددٌ من النحويين إلى ذلك لكنَّهم لم يصرِّحوا بجواز تحقيق الجواب وإنْ لم يتحقق الشرط ولمحتُ ذلك في مذهب الفرَّاء والنحاس الذي سبق ذكره وتأويلهما للنص.

خرجتُ من هذا كلِّه بنتيجة مفادها أنَّ (إنْ) الشرطية قد لا توجب تحقق الجواب؛ لتحقق الشرط، فقد يقع الجواب سواء أكان الشرط واقعاً أم لا، وبهذا فالقول بأنَّ (إن) الشرطية جاءت على معناها الحقيقية وهي إفادة الشرط لا التحقيق هو الرأي الصائب، الذي يتفق مع دلالة النصّ القرآني بعد بدراسته في ضوء السياق الذي ورد فيه.

---

(١) مفاتيح الغيب: مج١٦: ١٣١/٣١ .

(٢) من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾[النساء:١٠١] فإن القصر جائز وإن لم يوجد خوف. وقوله: ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾[النور:٣٣] فالبغاء منهي عنه وإن لم يردن تحصناً. وقوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾[البقرة:٢٣٠] والمراجعة جائزة بدون هذا الظن. وغيرها كثير من النصوص القرآنية التي تؤيد ذلك .ينظر: مفاتيح الغيب:مج١٦: ١٣١/٣١ .

- **مجيء (أنْ) للتفسير (١) :**

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في مجيء (أنْ) للتفسير؛ فأثبت البصريون أنَّ من معاني (أنْ) مجيئها للتفسير بمعنى (أي)، وذلك إذا وقعت بعد جملة تامَّة المعنى فيها معنى القول غير متعلِّقة بما قبلها، وهذا مذهب الخليل وجمهور نحويي البصرة(٢). قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه أنْ بمنزلة أي وذلك قوله عزَّ وجل:

﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ ﴾ زعم الخليل أنَّه بمنزلة أيْ، لأنَّك إذا قلت انطلق بنو فلان أنِ امْشُوا، فأنت لا تريد أنْ تخبر أنَّهم انطلقوا بالمشي ... ومثل هذا في القرآن كثير"(٣).

أمَّا الكوفيون فأنكروا (أنْ) التفسيرية مطلقاً، وهي عندهم (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل، ووافقهم ابن هشام في ذلك(٤). واحتجَّ ابن هشام فيما ذهب إليه موافقاً الكوفيين بأدلَّة عقلية فذهب إلى أنّ قولنا: (كتبتُ إليه أنْ قُمْ) لم يكن (قُمْ) نفس (كَتَبْتُ) كما كان (الذهبُ) نفس (العَسْجَدِ) في قولنا: (هذا عَسْجَدٌ أي ذَهَبٌ) فقال: "ولهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع "(٥). وقد وهم ابن هشام؛ لأنَّه ظنَّ أنَّ ما بعد (أنْ) هو تفسير لنفس ما قبلها، والصحيح أنَّ مضمون ما بعدها تفسير لمعمول ما قبلها(٦).

في حين احتج البصريون فيما ذهبوا إليه بالسماع من القرآن الكريم وما جاء فيه من النصوص التي تؤيد صحة مذهبهم وهو في القرآن كثير جداً من ذلك قوله تعالى:

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: همع الهوامع:٢/٤٠٨-٤٠٩، وشرح التصريح:٢/٣٦٣.
(٢) ينظر: الكتاب:٣/١٦٢، والمقتضب:٢/٣٦٢، ١/٤٩، والأصول:٢/٢٠٨، وأمالي ابن الشجري:٣/١٥٩، والتخمير:٢/٣٣٠، وشرح المفصل:مج٤: ٨/٦٠-٦١، وارتشاف الضرب:٤/١٦٩١، وشرح تسهيل الفوائد، المرادي:١/٥٢١، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب:٣٥٤، وهمع الهوامع:٢/٤٠٨-٤٠٩ .
(٣) الكتاب:٣/١٦٢ .
(٤) ينظر: معاني القرآن:٢/٣٩٩الجنى الداني:٢٢١، ومغني اللبيب:١/٢٨، والمساعد:٣/١١٢، وشرح التصريح : ٢/٣٦٣، وهمع الهوامع: ٢/٤٠٨، وإعراب الجمل وأشباه الجمل :٨٤ .
(٥) ينظر: مغني اللبيب: 1/٢٩ .
(٦) ينظر: حاشية الدسوقي:١/٨٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل:٨٤ .

﴿ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ۖ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[الأعراف:٤٣].

معناه: (أي تلكم الجنَّةُ)، فهي تفسير للنداء؛ لأنَّ المناداة من القول، والتقدير قيل لهم: أي تلكم الجنَّة أورثتموها[١]. وجاء الخطاب القرآني بـ (تلك) بهذه الصيغة أي (تلكم)؛ إمَّا لأنَّهم وُعِدُوا بها في الدنيا أي: تلكم التي وُعِدْتُم بها فحذف الإشارة القريبة (هذه)، أو قيل لهم ذلك قبل أنْ يدخلوها فقيل لهم إشارة إلى ما يرونه: تلكم الجنَّة [٢] .

واستدلُّوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴾[ص:٦].

وغير ذلك كثير من النصوص القرآنية[٣] التي جاءت فيها (أنْ) تفسيرية. ومعنى قوله: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾: (أي امشوا)، فانطلاقهم قام مقام قولهم امشوا، والمقصود بالانطلاق انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، والمراد بالمشي هو الاستمرار على الشيء[٤] وهو الكفر الذي كانوا عليه، أي تكلموا بألسنتهم بكلام هو امشوا .

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٧٥/٢، الكشاف:١٥٧/٢، والتبيان:٤٤١/١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢٧٥/٢، ومعاني القرآن الكريم:٣٨/٣، والمحرر الوجيز:٤٠٢/٢، والبحر المحيط : ٣٠٢/٤.

(٣) من ذلك قوله تعالى: (﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[المائدة:١١٧]، وقوله: ﴿ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ ﴾[البقرة:١٢٥]، وقوله: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾[المؤمنون:٢٧]، وقوله: ﴿ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[الصافات:١٠٤]، وقوله: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۞ أَنِ ﴾[طه:٣٨-٣٩] وغير ذلك كثير من النصوص القرآنية التي هي أكثر من أن تحصى .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٩/١، وشرح المزج: ١٨٣، وشرح التصريح:٣٦٣/٢، والإتقان: ٣٩٢/١، وحاشية الصبان: ٤١٨/٣، وحاشية الدسوقي: ٨٨/١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل : ٨٣ .

أو أنَّ المعنى على تضمين القول أي : وانطلقوا من مجالسهم يومئون، يقول بعضهم لبعضٍ: امشوا واصبروا على آلهتكم(١)؛ ذلك أنَّ القوم لابدَّ من أنْ يتحدَّث بعضهم مع بعض في حال الانطلاق، فجاءت (أنْ) لتفسير ذلك القول لدلالة الحال عليه.
قال ابن عاشور: "ولمَّا اسند الانطلاق إلى الملأ منهم على أنَّهم ما كانوا لينطلقوا إلَّا لتدبير في ماذا يصنعون فكان ذلك مقتضياً تحاوراً وتقاولاً احتيج إلى تفسير بجملة (أنِ امشوا واصبروا على آلهتكم)"(٢).

في حين ذهب الفرَّاء إلى أنَّ أصل الكلام: (وانطلق الملأ منهم بأنِ امشوا) فحذف الباء والمصدر المؤول في محل نصب والتقدير: (وانطلقوا مشياً ومُضيِّاً على دينكم)، أو على أنَّ (أنْ) زائدة لإضمار القول في النيِّة(٣).

وإثبات (أنْ) التفسيرية نجده في كتب معاني الحروف أيضا على أنَّه أحد معاني (أنْ) كما أثبتها النحويون والمفسرون ممن درسوا النصّ القرآني أيضاً(٤).
وربط الآية بالسياق السابق له الذي ذكر فيه قول الكافرين واتهامهم للرسول- ﷺ - بالسحر والكذب، يدلُّ على أنَّ ما جاء بعده من قولهم أيضاً؛ لأنَّه من تمام الحكاية، وأنَّ (أنْ) جاءت لتفسير جملة مضمنة معنى القول .

---

(١) ينظر: المقتصد: ٤٨٩/١، المحرر الوجيز: ٤٩٣/٤، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٧٩٥/٣، وزاد المسير: ١٠٣/٧، ومجمع البيان: ٢٨٨/٨، والتخمير: ٣٣١/٢، ومفاتيح الغيب:مج١٣: ١٥٦/٢٦، وشرح جمل الزجاجي: ١٧٦/٢، وشرح التسهيل: ٣٧٣/٣، وشرح الكافية: ٤٤٧/٤، والدر المصون: ٣٥٨/٩.
(٢) التحرير والتنوير:مج٩: ٢١١/٢٣، وينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٣٣٠/١٦ .
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٣٩٩/٢ .
(٤) من كتب معاني الحروف ينظر:حروف المعاني: ٥٨-٥٩، والأزهية: ٦٣-٦٤، ورصف المباني: ١٩٦-١٩٧، والجنى الداني: ٢٢٠-٢٢١، ومغني اللبيب: ٢٨/١ .
أما كتب إعراب القرآن ومعانيه وتفسيره فينظر:معاني القرآن،الأخفش: ١٥٩/٢، ٢٩٣، وإعراب القران،النحاس :٣٠٣، ٣٤٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٥٥، والكشاف: ٧٦/٢، ١٥٧، إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٧٩٥/٣-٧٩٩، وكشف المشكلات: ٢٢٥،والمحرر الوجيز: ٤٩٣/٤، والتبيان: ٤٤١/١، والبحر المحيط: ٣٠٢/٤، والبرهان: ١٤٢/٤-١٤٣، ومعترك الأقران: ٦٩/٢، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: ١٤٨ .

استنتجُ من ذلك قدرة الحرف على التعبير عن الدلالات المختلفة ، إذ "تتغير دلالته بحسب بناء الجملة وطريقة ائتلاف الألفاظ"(١). ذلك أنَّ الاستعمال القرآني يمنح دلالة جديدة للتراكيب والحروف بحسب الحال المقام وسياق النصّ .

من خلال هاتين المسألتين: (مجيء (إنْ) بمعنى (قد))، و(مجيء (أنْ) للتفسير) نستنتج أنَّ لعامل السياق أثراً كبيراً في توجيه الخلاف فيهما وترجيح رأي على آخر من الآراء التي اختلف فيها النحويون والمفسرون.

(١) ينظر: الخطاب النفسي في القرآن الكريم، أ.د.كريم حسين ناصح الخالدي:٢٧ .

ثالثاً: الحروف والأدوات المشتركة بين الأسماء الأفعال:

من المسائل الخلافية التي أتناولها وتندرج تحت هذا العنوان ما يأتي:

- **مجيء (هل) بمعنى (قد)** (1) :

اختلف النحويون والمفسرون في مجيء (هل) بمعنى (قد) فذهب جمهور النحويين البصريين والكوفيين إلى جواز مجيء (هل) بمعنى (قد)(2)، بل ذهب عددٌ من النحويين منهم الزمخشري والرضي(3) إلى أنَّ (هل) أصلها (قد) ومعنى الاستفهام دخيل عليها والاستفهام المفهوم منها إنَّما هو مستفاد من همزة مقدَّرة معها حذفت لكثرة الاستعمال.

في حين أنكر عدد من النحويين والمفسرين منهم ابن جني، ومكي، وأبو حيان، وابن هشام وآخرون(4) مجيء (هل) بمعنى (قد) وذهبوا إلى أنَّها على أصلها للاستفهام.

واحتجَّ من أثبت مجيء (هل) بمعنى (قد) بعدد من النصوص القرآنية وبكلام العرب فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان:١].

وغيره من النصوص التي جاء فيها (هل) بمعنى (قد) في القرآن الكريم(5).

---

(1) ينظر الخلاف في هذه المسألة:أمالي ابن الشجري:٣٢٣/١-٣٢٥، والمساعد: ٢١١/٣، وهمع الهوامع: ٦٠٩/٢-٦١٠.

(2) ينظر: الكتاب:١٨٩/٣، ومعاني القرآن،الكسائي:٢٤٨، ومعاني القرآن،الفرَّاء:٢١٣/٣، والمقتضب:٤٣/١، ٢٨٩/٣، والأصول:٢٠٦:٢، والمفصل:٢٧٣، وشرح التسهيل:٤٢٤/٣، وارتشاف الضرب:٢٣٦٥/٥، والجنى الداني:٣٤٤، وشرح تسهيل الفوائد، المرادي :٥٩٦/١، ومغني اللبيب :١٦/٢، والمساعد:٢١١/٣، وحاشية الدسوقي:٣٢٥/٢ .

(3) ينظر:المفصل:٢٧٣، والكشاف:٥١٢/٤، وشرح المفصل:مج٤: ٧٨/٨، والمغني اللبيب:١٦/٢، وشرح الكافية : ٤١٥/٤، ٤٥٦، وحاشية الدسوقي:٣٢٥/٢ .

(4) ينظر:الخصائص:٤٦٤/٢، ومشكل إعراب القرآن:٤٨٧، وارتشاف الضرب:٢٣٦٤/٥-٢٣٦٥، ومغني اللبيب: ١٧/٢ .

(5) من الشواهد القرآنية الأخرى قوله تعالى:﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[الذاريات:٢٤]،وقوله:﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾[يوسف:٨٩]،وقوله:﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ۝١٧ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴾[البروج:١٧-١٨]، =

أمَّا الشواهد الشعرية التي استندوا إليها فمنها قول زيد الخيل الطائي:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوْعٍ بِشِدَّتِنِا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقُاعِ ذِي الْأَكَمِ(١).

والمعنى: (قد أتى على الإنسان حين من الدهر)، و (أقد رأونا) . على التقرير والتقريب عند الزمخشري، والتقرير هو حمل المخاطَب على الإقرار بما بعد الأداة، والتقرير معناه: التحقيق. أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب - وهو زمن حمله - طائفة من الزمان الطويل الممتد - وهو زمان كونه نطفة في أصلاب الآباء- لم يكن فيه شيئا مذكورا، بل منسيا نطفة من الأصلاب (٢).

ذهب الزجاج إلى أنَّ التقدير: ألم يأت على الإنسان - وحمله على آدم - حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً؛ لأنَّه كان تراباً وطيناً إلى أنْ نُفِخَ فيه الروح ويجوز أنْ يعني بالإنسان الجنس أي جميع الناس أي: إنَّهم كانوا نُطَفاً ثمَّ علقاً ثمَّ مُضغَاً، إلى أنْ صاروا شيئاً مذكورا(٣) ومعنى (هل أتى): قد أتى على الإنسان.

وذهب السيرافي(ت٣٦٨هـ) إلى أنَّها تفيد التوقع، وكأنَّه قيل لقومٍ يتوقعون الإخبار عمَّا أتى على الإنسان وهو آدم - عليه السلام- أي: قد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا، والحين زمن كونه طيناً؛ لأنَّ آدم بقي زماناً طيناً(٤).

وذهب ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) إلى أنَّ كلَّ ما في القرآن من (هل أتاك) بمعنى: التقرير أي: (قد أتاك)(٥). وكذا الحال في أغلب كتب معاني القرآن وإعرابه وإعجازه ومجازه وتفسيره التي عنيت بدراسة النصّ القرآني، فأثبتوا مجيء (هل) بمعنى (قد)(٦)، فضلاً

= وقوله: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾[الغاشية:١]، وغيرها كثير من النصوص القرآنية ينظر: تأويل مشكل القرآن:٤٨٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق١: ٤١٧/٣- ٤١٨.

(١) شعر زيد الخيل : ١٥٥.

(٢) ينظر: الكشاف: ٥١٢/٤- ٥١٣، وينظر: حاشية الدسوقي:٣٢٦/٢، وروح المعاني:١٥٠/٢٩ .

(٣) ينظر:معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٠/٥ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري:٣٢٥/١، ومغني اللبيب: ١٦/٢ .

(٥) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم،ابن خالويه:٧٤ .

(٦) ينظر:معاني القرآن، الفرَّاء:٢١٣/٢، ومجاز القرآن: ٢٧٩/٢، وجامع البيان :مج١٤: ٢٤٦/٢٩، وتفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين:٦٩/٥، وتأويل مشكل القرآن: ٤٨٤، والبيان: ٤٨٠/٢، وزاد المسير في علم التفسير: ٤٢٨/٨، والتبيان: ٤٤٠/٢، ومفاتيح الغيب:مج١٥: ٢٠٨/٣٠، والجامع لأحكام القرآن: =

عن الكتب التي عُنِيَتْ بدراسة حروف المعاني[1] قال ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ): "وهذا قول المفسرين وأهل اللغة"[2]، ومعنى النصّ القرآني عندهم: (قد أتى ومرَّ على الإنسان حين من الدَّهر) على إرادة التحقيق - أي: التقرير- أي: (إذا تأمل كلُّ إنسان نفسه علم بأنَّه قد مرَّ حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكورا)، ونظائره كثيرة في القرآن .

وذهب الذين أنكروا مجيء (هل) بمعنى (قد) إلى تأويل النصّ وهو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]. على أنَّ (هل) جاءت على بابها من الاستفهام المحض، أي هو ممَّن يُسْألُ عنه لغرابته: أأتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا، والجواب: أتى عليه ذلك وهو بالحال المذكورة[3].

أو جاء للاستفهام التقريري "وهو تقرير لمن أنكر البعث، فلا بُدَّ من أنْ يقول: نعم قد مضى دهرٌ طويلٌ لا إنسان فيه، فيقال له: من أحدثه بعد أنْ لم يكن، وكوَّنه بعد عدمه كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته؟ وهو قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[الواقعة:٦٢] أي فهلَّا تذَّكرون فتعلمون أنَّ من أنشأ شيئاً بعد أنْ لم يكن على غير مثالٍ قادرٌ على إعادتهِ بعد عدمه وموته"[4]. وغير ذلك من تأويلاتهم التي لجؤوا إليها في تفسير النصوص القرآنية التي قد تفسَّر خلاف ما منعوه وأنكروه .

= مج١٠: ١٠٠/١٩، وتفسير الثعالبي: ٥٢٧/٥، والبرهان: ٢٦٣/٤، ومعترك الأقران: ٢٥٣/٣، وحدائق الروح والريحان:٤٧٧/٣٠، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: ٤٦٣ .

(١) ينظر:حروف المعاني: ٢، والصاحبي: ٢٩٥، والأزهية: ٢١٧، ورصف المباني: ٤٧٠-٤٧١ .

(٢) زاد المسير في علم التفسير: ٤٢٨/٨ .

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٨٥/٨، والدر المصون: ٥٨٩/١٠، واللباب في علوم الكتاب: ٤/٢٠، وفي ظلال القرآن: مج٦: ٣٧٧٩/٢٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن:٤٨٧، وينظر: وتفسير أبو علي الجبَّائي: ٤٧٩، وأمالي ابن الشجري: ٣٢٣/١، والبيان: ٤٨٠/٢، والدر المصون: ٥٨٩/١٠، والتحرير والتنوير:مج١٢: ٣٧١/٢٩-٣٧٢ .

أجد أنَّ التعبير القرآني في هذا النصّ استعمل صيغة مغايرة للإخبار والتحقيق وهو الإخبار بأداة معروف عنها أنَّها للاستفهام وهي (هل) فجاءت (هل) في التعبير القرآني في هذه النصوص بمعنى (قد) لإفادة التحقيق والتقرير الذي هو من معاني قد؛ والذي يدلُّ على أنَّ هل ليست للاستفهام، أنَّ الاستفهام على الله تعالى محال كما أنَّ السياق العام للآية والآيات التي تليها فيه إخبار عن كيفية خلق الإنسان، وعذاب الكافرين، ونعيم أهل الجنَّة، وهذه الأشياء لابد من وقوعها وتحقيقها لذلك ناسب ذلك مجيء (هل) بمعنى (قد).

- **مجيء (أو) بمعنى (بل) وبمعنى الواو** [1]:

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في هذه المسألة فذهب الكوفيون وعددٌ من نحاة البصرة[2] إلى جواز مجيء (أو) للإضراب أي بمعنى (بل)، وبمعنى الواو[3]. في حين ذهب عددٌ آخر من البصريين إلى إنكار ذلك، وعدم جواز مجيء (أو) بمعنى (بل)، وبمعنى الواو فهي عندهم في أصل وضعها للتخيير أين كانت[4].

احتج البصريون فيما ذهبوا إليه بأدلِّة عقلية ذلك أنَّ "الأصل في (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين في الإبهام، بخلاف الواو و(بل)؛ لأنَّ الواو معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كلِّ حرفٍ أنْ لا يدلَّ إلَّا

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: م (٦٧):٤٧٨/٢-٤٨١، وائتلاف النصرة:م (١٠) من الحرف:١٤٨-١٤٩ .

(٢) من البصريين الذين جوَّزوا مجيء (أو) بمعنى (بل): أبو عبيدة، وأبو علي الفارسي، والهروي، وابن برهان (ت٥٥٩هـ)، ورضي الدين وآخرون. ومن الذين جوَّزوا مجيء (أو) بمعنى الواو: الأخفش، والجرمي، وقطرب، وابن قتيبة، والأزهري، والهروي، وابن مالك وغيرهم.
ينظر: معاني القرآن،الأخفش:١٨٦/١، وتأويل مشكل القرآن: ٤٨٨، والخصائص:٤٦٢/٢، الأزهية:١٢٤، وشرح التسهيل:٢٢١-٢٢٣، وشرح الكافية الشافية:٥٤٧/١، وشرح الكافية:٤٠٤/٤، والمساعد:٤٥٧/٢-٤٥٩، وارتشاف الضرب:١٩٩٠/٤-١٩٩١، والجنى الداني:٢٢٩-٢٣٠، ومغني اللبيب:٥٦/١، ٥٨، وشرح الأشموني: ٣٧٨/٢، ٣٨١، وشرح التصريح: ١٧٤/٢، وهمع الهوامع:٢٠٤/٣

(٣) ينظر: معاني القرآن:٣٩٣/٢، ومجالس ثعلب:١١٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف:٤٧٨/٢، وتوجيه اللمع،ابن الخباز: ٢٨٦، والجنى الداني:٢٢٩-٢٣٠، وائتلاف النصرة:١٤٨، وشرح الأشموني: ٣٧٨/٢ .

(٤) ينظر: المقتضب:٣٠١/٣، واللُّمع:٧١ ، والخصائص:٤٥٩/٢، واللباب:٢٨١، وشرح جمل الزجاجي :٢٣٩/١، وشرح المفصل: مج٤: ٦٢٠/٨ .

على ما وُضِعَ له، ولا يدلُّ على معنى حرفٍ آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ..."(١).

أمَّا الكوفيون، ومن جوَّز المسألة من البصريين، فاحتجُّوا فيما ذهبوا إليه بما جاء في القرآن الكريم وبكلام العرب من نصوص تؤيد صحة ما ذهبوا إليه، وهي أكثر من أنْ تُحصى، فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[الصافات:١٤٧].

والمعنى: (بل يزيدون) أو: (ويزيدون). أمَّا من الشواهد الشعرية التي استندوا إليها قول ذي الرِّمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِيْ رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُوْرَتُها أَوْ أَنْتِ فِيْ الْعَيْنِ أَمْلَحُ(٢).

والمعنى: (بل أنت في العين أملح)، ومن مجيئه بمعنى الواو قول جرير:

جاءَ الْخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرَاً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مَوْسَى عَلَى قَدَرِ(٣).

وغيرها كثير من الشواهد القرآنية(٤) والشعرية. نجد أنَّ (أو) في قوله: (أَوْ يَزِيْدُوْنَ) جاءت بمعنى الواو أي: (ويزيدون)، في قول الكوفيين وعددٍ من البصريين، وقال آخرون منهم أنَّ (أو) بمعنى (بل) أي: (بل يزيدون)، وفي قول ذي الرمَّة: (أو أنت) بمعنى: (بل) أي : بل أنت، وفي قول جرير: (أو كانت) بمعنى الواو أي: وكانت. وهذا

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٤٨٠- ٤٨١.
(٢) ديوان ذي الرُّمَّة: ٤٩.
(٣) ديوان جرير:٤١٦ . ورواية البيت في الديوان:
نَالَ الخِلافَةَ إذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرَاً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ .
(٤) ومن النصوص القرآنية الأخرى التي تؤيد صحة مجيء الواو بمعنى (بل) والتي استند إليها الكوفيون قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[البقرة:٧٤]، وقوله: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾[النساء:٧٧]، وقوله: ﴿ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[الإنسان:٢٤]، وقوله: ﴿ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[النحل:٧٧]، وغيرها كثير من النصوص القرآنية ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١: ١/٥٧٠-٥٧٥.

مذهب الكوفيين وبعض نحاة البصرة، قال الفرَّاء في تفسيره للنص القرآني: "(أو) هاهنا في معنى (بل) كذلك في التفسير مع صحته في العربية"[(١)].

وإنَّما جاز الإضراب في قوله تعالى:

﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[الصافات:١٤٧]؛ "لأنَّه أخبر عنهم بأنَّهم مائة ألفٍ بناءً على ما يحزر الناس من غير تعمُّقٍ، مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنَّهم يزيدون، ثم أخذ - تعالى- في التحقيق، فاضرب عمَّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألفٍ وهم كانوا زائدين على ذلك "[(٢)].

أمَّا جمهور البصريين فكما ذكرتُ أنَّهم منعوا ذلك وأوَّلوا هذه النصوص بتأويلاتٍ متعددة إذ أرجعوها بلطف الصنعة إلى الأصل الذي ذهبوا إليه وعدم إمكان خروج (أو) عن أصل وضعه وإنْ خرج إلى معنى آخر فلا يخلو من الدلالة على التخيير؛ لذلك وجدتُ في كتبهم مختلف التأويلات لهذا النصّ القرآني وغيره من النصوص التي جاء معناها خلاف ما ذهبوا إليه فمن تأويلاتهم أنَّ قوله تعالى: (أَوْ يَزِيْدُوْنَ) جاء للتخيير أي: (إذا رآهم الرائي تحيَّر لكثرتهم بين أنْ يقول إنَّهم مائة ألف أو يقول: هم أكثر من مائة ألف) وهذا ما ذهب إليه المبرِّد والزمخشري وغيرهما[(٣)].

قال السهيلي (ت٥٨١هـ): "إنَّهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مائة ألفٍ أو يزيدون فـ (أو) على بابها دالٌّ على أحد الشيئين، إمَّا (مائة ألفٍ) بمجردها وإمَّا (مائة ألفٍ) مع زيادة، والمخبر في كلِّ هذا لا يشكُّ"[(٤)].

وذهب النحاس، وابن جني وآخرون إلى أنَّها جاءت للشك ، لكنّه شك يرجع إلى المخاطبين لا إلى الله - تعالى - والمعنى: (أرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم فيهم

(١) معاني القرآن:٣٩٣/٣، وينظر: مجاز القرآن:١٧٥/٢ .

(٢) شرح الكافية:٤٠٥/٤، وينظر: شرح المزج:٣٦٢، وحاشية الصبَّان:١٥٨/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٠٥/٣، معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٦/٤، ومعاني القرآن الكريم: ٦١/٦-٦٢، ومعاني الحروف: ٨٩، ومشكل إعراب القرآن: ٣٨٧، والكشاف: ٦٩٥/٣-٦٩٦، وأمالي ابن الشجري: ٧٢/٣، ومجمع البيان :٢٧٨/٨، والبيان: ٣٠٨/٢، والتبيان: ٣٠٥/٢، واللباب: ٢٨١، ومغني اللبيب: ٥٨/١، والدر المصون: ٣٣٢/٩، وشرح المزج: ٣٦٢.

(٤) نتائج الفكر في النحو، السهيلي (ت٥٨١هـ):١٩٨ .

هؤلاء مائة ألفٍ أو يزيدون)[١]، فالرائي إذا رآهم شكَّ في عدتهم؛ لكثرتهم هل هم مائة ألف أو يزيدون عليها.

وذهب عددٌ من النحويين إلى أنَّ (أو) في النصّ القرآني لأحد الأمرين وهو الإبهام على المخاطبين وهو الأصل في (أو)، فهو - سبحانه - يعلم عددهم، لكنه أبهم على المخاطبين[٢]. فالمتكلِّم غير شاك لكنَّه أراد تشكيك السامع بعددهم فأبهم عليهم .

بربط النصّ القرآني بالسياق العام للنص المتمثل بالمقام ودراسة الحال المرتبط بقصة يونس - عليه السلام - والظروف الخارجية المتمثلة بالقصَّة نفسها ولمن أرسل بغض النظر عن اختلاف المفسرين في إرساله هل كان لقومه الذين غادرهم مغاضباً أم لقومٍ آخرين هم أهل نينوى[٣]، أجد أنَّ ما يناسب المعنى العام لهذه القصة أنْ تكون (أو) بمعنى (بل)، إذ قال سبحانه: (وأرسلناه إلى مائة ألف) ثمَّ استأنف مخبراً فقال: (بل يزيدون) فكانوا مائة ألفٍ وثلاثين ألفاً، أو سبعين ألفاً، وفي زيادتهم آراء كثيرة[٤]. وما يرجِّح كونه للإضراب أنَّ المعطوف بـ(أو) كلام مبين غير مفرد فناسب أنْ يكون الحرف للإضراب[٥].

ولربَّما يكون القصد من ذلك الإشارة إلى إرساله في الحالين قبل أنْ يلتقمه الحوت وبعده ، إذ ازداد عددهم في الإرسال الثاني* الذي رجع إليهم فيه وإيمانهم به بدليل قوله

(١) ينظر: إعراب القرآن:٧٤٤، ومعاني الحروف:٨٩، والخصائص:٤٦٣/٢، ، وشرح جمل الزجاجي:٢٣٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨١/٢، والبيان:٣٠٨/٢، والتبيان:٣٠٥/٢، والدر المصون:٣٣٢/٩، والبرهان:٣٨/٤.

(٢) ينظر:إعراب القرآن:٧٤٤، وحروف المعاني:١٣، معاني الحروف:٨٩، وأمالي ابن الشجري:٧٢/٣، وكشف المشكلات:٥٦٧، وشرح المفصل مج٤: ٨/ ٦٢٠، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٤٢/١، ورصف المباني:٣١١، ومغني اللبيب:٥٨/١، والبرهان:١٣٣/٤،

(٣) ينظر: جامع البيان:مج١٢: ١٢٩/٢٣، ومجمع البيان:٢٧٨/٨، ومفاتيح الغيب:مج١٣: ١٤٥/٢٦، وروح المعاني: ١٤٧/٢٣، وفي ظلال القرآن:مج٥: ٢٩٩٩/٢٣.

(٤) ينظر: جامع البيان:مج١٢: ١٢٩/٢٣ .

(٥) التحرير والتنوير:مج٩: ١٨٠/٢٣ .

* والمراد بالإرسال الثاني: ما ذكره عدد من المفسرين أنَّ نبي الله يونس - عليه السلام - أُرسِلَ إلى قومه مرَّتين أحدهما: قبل أنْ يلتقمه الحوت ويحدث له ما حدث، إذْ إنَّ قومَهُ لم يؤمنوا في الإرسال الأوَّل إلَّا بعد أنْ فارقهم، وقيل أنَّه أُرسِلَ إليهم إرسالٌ ثانٍ بعد أنْ خرج من بطن الحوت، وقيل: إنَّ الإرسالَ الثاني كان إلى قومٍ آخرين غير قومه، ذلك لإيمانهم بعد أنْ فارقهم، وغير ذلك كثير من الآراء في هذين الإرسالين قبل وبعد التقام الحوت له.

في الآية التي بعدها: ﴿ فَـَٔامَنُوا۟ فَمَتَّعْنَـٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[الصافات:١٤٨]، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب،" لأنَّ يونس لما أرسل إليهم ودعاهم امتنعوا في أوَّلِ الأمر فأخبرهم بوعيد هلاكهم بعد أربعين يوماً ثمَّ خافوا فآمنوا"(١). والملاحظ أنَّ التعبير القرآني عبر عن الازدياد بالفعل وفي ذلك دلالة على التجدد الذي يدلُّ على أنَّهم كانوا في زيادة مستمرَّة.

إنَّ القصدَ من وراء ذلك هو سر من أسرار التعبير القرآني وقصد من مقاصده الذي مهما حاولنا تفسيره لا يمكننا أنْ نصل إلى الحقيقة المطلقة ونقف عاجزين أمام تفسير نصوص من القرآن الكريم، وهذا هو أحد الأسباب التي أدَّت إلى اختلاف النحويين والمفسرين في مسائل عديدة لعدم القدرة على الجزم بالرأي؛ لاحتمال النصّ القرآني أكثر من معنى؛ لأنَّ النصَّ وسياق الحال يحتمل مثل هذا الاجتهاد.

(١) التحرير والتنوير:مج٩: ٢٣/١٨٠ .

ثالثاً: مجيء الأسماء والحروف لمعنًى آخر:

من المسائل الخلافية التي سأتناولها في هذا الحقل ما يأتي:

- **مجيء أسماء الإشارة موصولات** [1].

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في مجيء أسماء الإشارة موصولات بمعنى (الذين) وأخواتها فذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك متمسكين بالأصل، واستصحاب الحال في حين ذهب الكوفيون[2] وتبعهم بعض النحويين والمفسرين * في جواز استعمال أسماء الإشارة موصولات محتجِّين فيما ذهبوا إليه بما ورد في القرآن وكلام العرب من نصوص تؤيد صحة ما ذهبوا إليه من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه:١٧].

وغيرها من النصوص القرآنية[3]، أمَّا كلام العرب الذي استندوا إليه، فمنه كلام يزيد ابن مُفرِّغ الحميري :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ[4].

أي: (وما التي بيمينك)، و(الذي تحملينه طليق).

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: م (١٠٣): ٧١٧/٢-٧٢١، شرح جمل الزجاجي: ١٦٩/١-١٧٠، وائتلاف النصرة: م(٥٩) من الاسم: ٦٧-٦٨، وهمع الهوامع:٣٢٨/١، وغيرهم .

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء:١٧٧/٢، وإعراب القرآن، النحاس:٥٣٧، ١٣١، وأمالي ابن الشجري:٤٤٣/٢، وشرح الكافية:١٠٧/٣-١٠٨، وارتشاف الضرب: ١٠١٠/٣، وشرح الأشموني: ١٤٦/١ .

* منهم الزجاج والزمخشري وابن عطية وآخرون ،ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٨/٣ ،٨٣/٢، ومعاني القرآن الكريم :١٨٦/٢، والكشاف: ١٣٩/٣، ٤٨٨/١، والمحرر الوجيز: ٤٠/٤-٤١ والدر المصون: ٢٣/٨ .

(٣) ومن النصوص القرآنية الأخرى التي استند إليها الكوفيون قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ ﴾[البقرة:٨٥] وقوله: ﴿ هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[النساء:١٠٩]، وقوله: ﴿ هَٰأَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران:٦٦].

(٤) ديوان يزيد بن مفرَّغ : ١٧٠ .

قال الزجّاج: "تلك اسم مبهم يجري مجرى التي، ويوصل كما توصل التي، المعنى: ما التي بيمينك يا موسى"(١)، على أنْ يكون (بيمينك) صلة الموصول.

وأوَّل البصريون هذه النصوص التي استند إليها الكوفيون في إثبات صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ (تلك) على بابها من الإشارة في موضع الخبر، و(بيمينك) في موضع الحال والتقدير: (ما تلك كائنة أو ثابتة بيمينك)(٢) وكذا (هذا) في الشاهد الشعري، وموضع (تحملين) منصوب على الحال.

وإذا درسنا بنية (ما تلك بيمينك يا موسى) في ضوء السياق العام للآية وعلاقته بما قبله والظروف المحيطة بالمخاطب - موسى عليه السلام- وهيأته وحاله نجدُ أنَّ هذه البنية جاءت قصداً من الباري - عز وجل- بهذا التركيب؛ ذلك لإخراج موسى - عليه السلام- من الدهشة التي كان فيها لتكلمه - عز وجل- معه بكلام إلهية فسأله عن العصا وهو ممَّا لا يقع الغلط فيه(٣).

فإذا كانت (تلك) اسم إشارة على الأصل، فالسؤال يكون عن ماهية الشيء أمَّا إذا كان اسماً موصولاً أي بمعنى (التي) فالسؤال يكون عن وظيفة الشيء، وهو ما أوضحه موسى عليه السلام وذُكِرَ في السياق اللاحق لهذه الآية.

ولا يمكن أنْ يكون القصد الإلهي السؤال عن ماهية الشيء بل هو تقرير ضمَّنَهُ التنبيه؛ لأنَّهُ سبحانه وتعالى عنده العلم الأزلي وعارف بكلِّ شيء وقد أراد التنبيه إلى قدرته الباهرة وليريه عظمته وعظيم ما يخترعه وإقراره بماهية ما بيمينه لتثبت عليه الحجَّة باعترافه؛ لكونها خشبة ولا ينفر إذا انقلبت حيَّة، فهو لا يشكُّ أنَّه يعرفه، لكنّ لينضمَّ إقراره بلسانه إلى معرفته بقلبه .

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٨/٣، وينظر: جامع البيان:مج٩: ١٩٤/١٦ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٤٣/٢، وكشف المشكلات: ٤٢٠، والبيان:١٤٠/٢، والتبيان:١٣٦/٢،وشرح المفصل : مج٢: ١٧١/٤، وشرح التصريح: ١٦٥/١ .

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: مج١١: ٢٢/٢٢ .

قال الزمخشري: " إنَّما سأله ليريه عظم ما يخترعه - عزَّ وعلا - في الخشبة اليابسة من قلبها حيَّة نضَّناضة وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب إليه، وينبِّهه على قدرته الباهرة "(١) .

فقد يخرج الاستفهام عمَّا وضع له إلى غير موضعه لمعنى يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال فخرج الاستفهام هنا إلى التقرير "الذي هو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرَّ عند ثبوته أو نفيه لغرضٍ من أغراض السياق "(٢) .

هذا تفسير النحويين والمفسِّرين الذين أيّدوا الكوفيين في جواز مجيء ألفاظ الإشارة موصولات.

وأقول إنَّ الأدوات والأسماء والحروف عندما توضع أولَّ الأمر توضع؛ للدلالة على شيءٍ معيَّن إلَّا أنَّ دلالة الألفاظ قد تتَّسع أحياناً وتدخل في حقول دلالية أخرى أو تتقارب المعاني إلى حدٍّ كبير في أحيانٍ أخرى ممَّا يؤدي إلى التوهم في أنَّ الاسم أو الأداة جاء في موضع غيره وما المانع من كون (تلك) جاءت على الأصل إشارة للعصا وأقول إنَّ هذا الأمر ربَّما يكون تفسيره والغرض منه هو لفت انتباه المخاطب وكون الإشارة للعصا نفسها وذلك لما سيؤول إليه في المستقبل القريب، وأكرر ما ذكرتُه سابقاً أنَّ التعبير القرآني قادر على التعبير عن المعاني بشتَّى الطرائق والوسائل وبدقَّةٍ متناهية وذلك بوضعه كلُّ لفظٍ في موضعه من النصّ لأداء المعنى المقصود، في ضوء السياق الذي هو فيه، وبذلك أرى أنَّ دلالة (تلك) على الإشارة على رأي البصريين هو الذي ينبغي أنْ يعتمد عليه استناداً إلى خصوصية النظم القرآني ودلالاته، والتعبير عن المعنى المقصود بالدلالات الحقيقية للألفاظ المذكورة في النصّ.

إنَّ سرَّ التعبيرُ القرآني ومقاصده لا يعلمه إلَّا هو وطريقة نظمه تبقى معجزةً لنا لا يمكننا البت برأي ما دام الأمر يتعلَّق بتعدد المعاني فأسرار النظم القرآني ومقاصده وسبب عدوله عن المعتاد من القواعد والقوانين التي وضعها النحويون لا يعلمه إلا الله.

---

(١) الكشاف: ١٣٩/٣، وينظر: جامع البيان: مج٩: ١٩٥/١٦، والجامع لأحكام القرآن:مج١٦:٦ /١٦٩، والبحر المحيط:٢١٩/٦-٢٢٠، والبرهان : ٢١٢/٢، واللباب في علوم الكتاب:٢٠٩/١٣ .

(٢) الدلالة السياقية عند اللغويين، أ.د. عواطف كنوش المصطفى: ١٢٣-١٢٤ .

- **مجيء الفاء للترتيب** [1] :

اتفق جمهور النحويين على مجيء الفاء للترتيب فهي عندهم حرف يفيد الربط[2] والترتيب مطلقاً بلا مهلة وهو ما يسمَّى بالتعقيب فهي موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأوَّل متصلاً نحو: (قام زيدٌ فعمرٌو) أي: أنَّ قيام عمرو حصل عقب قيام زيد بلا فاصل وكذلك نحو: (ضربت زيداً فعمراً) أي: إنَّ الضرب وقع على عمرٍو بعد وقوعه على زيدٍ[3].

قال المبرِّد: " الفاء : وهي توجب أنَّ الثاني بعد الأوَّل، وأنَّ الأمر بينهما ترتيب، نحو قولك: رأيتُ زيداً فعمراً، ودخلت مكةَ فالمدينة " [4].

في حين ذهب الفرَّاء إلى أنَّ الفاء لا تفيد الترتيب مطلقاً وهي بمنزلة الواو، ونُسِبَ المنعُ إلى الكوفيين*؛ ذلك أنَّ ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه [5]. واستند فيما ذهب إليه إلى نصوص من القرآن تؤيد صحة ما ذهب إليه من ذلك قوله تعالى:

﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[الأعراف:٤].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[النحل:٩٨].

ففي قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: شرح جمل الزجاجي:٢٣١/١-٢٣٢، وارتشاف الضرب:١٩٨٥/٤، وشرح التصريح:١٦٠/٢-١٦١، وهمع الهوامع:١٩٢/٣ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٢١٧/٤، ورصف المباني:٤٤٠ . قال سيبويه : "الفاء تضم الشيء إلى الشيء " .

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٢٩/١، ٢١٧/٤، والأصول: ٥٥/٢، وشرح الجمل في النحو، الجرجاني:٢٨٢، والمفصل: ٢٦٠، ونتائج الفكر في النحو:١٩٦، وشرح جمل الزجاجي:٢٣١/١، وشرح المفصل:مج٣: ٦١٣/٨، وشرح الكافية:٣٩٢/٤، والمساعد:٤٤٨/٢، والبرهان:١٨٢/٤، وشرح الأشموني:٣٦٤/٢ .

(٤) المقتضب: ١٠/١ .

* نسب المالقي المنع إلى الكوفيين ينظر: رصف المباني:٤٤٠ .

(٥) ينظر:معاني القرآن:٣٧١/١-٣٧٢، وشرح جمل الزجاجي:٢٣١/١-٢٣٢، والجامع لأحكام القرآن:مج٤: ١٤٣/٧، ارتشاف الضرب/١٩٨٥/٤، وشرح التصريح:١٦١/٢.

جاء البأس بعد الإهلاك، ومجيء البأس في الوجود واقع قبل الإهلاك ولا يكون بعده. وقد قدَّم الهلاك على البأس، فليس الفاء عند الفرَّاء للترتيب؛ لأنَّ الهلاك والبأس وقعا معاً وهما بمعنى واحد لذلك جاز عطف أحدهما بالفاء على الآخر، وذهب إلى أنّه قد يكون على إضمار كان والمعنى: (وكم من قريةٍ أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك)، أو قد تكون الفاء بمعنى الواو أي: (أهلكناها وجاءها بأسنا بياتاً)(١).

هذا الذي ذهب إليه الفرَّاء غير دقيق؛ لأنَّ أغلب النحويين بحسب اطلاعي يذهبون إلى أنَّ الفاء تفيد الترتيب، فضلا عن الربط ولاسيما من اهتموا بدراسة المعاني من أصحاب كتب معاني الحروف(٢) وممن درسوا النصّ القرآني تفسيره وإعجازه وإعرابه .

والجواب على كلام الفرَّاء أنَّ الإهلاكَ حكمٌ واقعٌ عليهم مُقِرَّ قبلَ مجيءِ البأسِ؛ ذلك أنَّ هذه القرى الظالم أهلها كانت واقعة تحت الإهلاك قبل مجيء الإهلاك بزمن كبير لما كانت عليه من فسادٍ وظلمٍ وضلالٍ وعنادٍ وإفساد للأرض وأنَّ الله - سبحانه وتعالى - أمهلهم وبعث فيهم الرسل مبشرين ومنذرين فلم يؤمنوا بهم بل صدُّوا عنه وازدادوا كفراً وعناداً، حتى إذا بلغ الكتاب أجله وجاء بأس الله، فأخذهم بذنوبهم وهم ظالمون(٣).

فضلاً عن ذلك يبدو أنَّ الفرَّاء لم يتنبه على دلالة الفعل؛ ذلك أنَّ العرب يعبرون بالفعل عن أمور كثيرة فضلا عن وقوعه الذي هو الأصل في دلالتها منها: إرادته(٤) وهذه هي دلالة الفعل في قوله: (أَهْلَكْنَاهَا) أي: أردنا إهلاكها. كقوله تعالى:

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:٩٨]، والمعنى: (وكم من قريةٍ أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكت) فيكون البأس قبل الإهلاك على هذا التقدير؛ لأنَّ مجيء البأس

(١) ينظر معاني القرآن: ٣٧١/١-٣٧٢ .
(٢) ينظر: معاني الحروف:٥٢-٥٣، ورصف المباني:٤٤٠، والجنى الداني:٦١، ومغني اللبيب:١٤٠/١ .
(٣) ينظر: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، د. منير محمود المسيري:٣٧٠.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٨/٢ .

مترتب على الإرادة فتكون الفاء حينئذٍ للترتيب المعنوي وهذا مذهب جمهور النحويين والمفسرين الذين أوَّلوا هذا النصّ(١).

قال الزمخشري: "فإنْ قلت: فما معنى أهلكناها فجاءها بأسنا والإهلاك إنَّما هو بعد مجيء البأس؟ قلت: معناه أردنا إهلاكَها كقوله: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[المائدة:٦]، وإنَّما خُصَّ هذان الوقتان: وقتَ البياتِ ووقتَ القيلولةِ؛ لأنَّهما وقتُ الغفلةِ والدَّعةِ، فيكونُ نزولُ العذابِ فيهما أشدَّ وأفظَعَ" (٢) .

فجاء الخطاب القرآني بالفعل الماضي بهذه الصيغة في هذا السياق للتعبير عن إرادة الفعل التي تؤكِّدُ عزم الفاعل على القيام بالفعل، عزماً لا يتأخر عنه العمل، فالغرض منه تهديد السامعين المعاندين، وتحذيرهم من أجل أنْ يحلَّ غضب الله عليهم فيريد إهلاكهم، فضيَّق عليهم المهلة؛ لئلا يتباطؤوا في تدارك أمرهم والتعجيل بالتوبة(٣).

وذهبَ عددٌ من النحويين إلى أنَّه قد يكون للترتيبِ الذكري، أي أنْ يكون وقوع البأس بعد الهلاك بحسب الذكر لفظاً، لا أنَّ البأس وقع بعد زمان وقوع الهلاك، فيكون من قبيل عطف المجمل على المفصل؛ لأنَّ مجيء البأس في حال البيات أو القيلولة تفصيل للإهلاك المجمل(٤).

في حين ذهب الباقولي(ت٥٤٣هـ) إلى تنزيل الماضي منزلة المستقبل؛ لتحقق وقوعه والمعنى عنده: (وكم من قرية قارب إهلاكنا إيَّاها، أو قاربت الهلاك فجاءها البأس ليلاً

---

(١) ينظر:شرح جمل الزجاجي:٢٣٣/١، والبسيط في شرح الجمل:٣٣٦/١، ومسائل الرازي وأجوبتها:٩٢، والجامع لأحكام القرآن:مج٤: ١٤٣/٧، ورصف المباني:٤٤١، والبحر المحيط:٢٦٩/٤، والجنى الداني:٦٢، والدر المصون:٤٢٩/٥، ومغني اللبيب:١٤٠/١،والبرهان:١٨٢/٤، وشرح المزج:٨٠٧، ٨٠٩، وشرح التصريح:١٦٠/٢-١٦١، والإتقان :٥٢٦/١ .

(٢) الكشاف:١٤٢/٢ .

(٣) ينظر: التحرير والتنوير:مج٤: ٢٠/٨ .

(٤) ينظر:شرح الكافية:٣٩٢/٤-٣٩٣، والجنى الداني:٦٤، ومغني اللبيب:١٤٠/١، وشرح المزج:٨٠٩، وهمع الهوامع: ١٩٢/٣، وحاشية الصبَّان:١٣٨/٣، والتحرير والتنوير:مج٤: ٢١/٨ .

أو نهاراً) فأوقع لفظ الماضي على الهلاك لمقاربتها منه وإحانته إيَّاها [١]. وغير ذلك من تأويلات النحويين لهذا النصّ .

وقد يكون الغرض من مجيء الفاء في تركيب هذا السياق بهذه الصورة لمراعاة النصّ القرآني للمخاطب الذي له أثرٌ كبير في تكوين النصّ ولما له من أهمية كُبرى في حلَّ الخلافات التي حصلت بين النحويين؛ لكونه من الأسس المهمَّة التي اعتمد عليها النحو القرآني[٢] في توجيه النصوص وتكوين القواعد الخاصة بالنحو القرآني، وذلك بوساطة تقديم ما يهم المخاطب ويعنيه؛ ذلك لأنَّ التعبير القرآني قدَّم الإهلاك على البأس في اللفظ لما له من اهتمام لدى المتلقي قال السهيلي: "دخلت الفاء لترتيب اللفظ؛ لأنَّ الهلاك يجب تقديمه في الذكر؛ لأنَّ الاهتمام به أولى، وإنْ كان مجيء البأس قبله في الوجود "[٣].

قال سيبويه: " كأنهم إنَّما يُقدِّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" [٤].

فالمخاطب والسامع محور العملية الكلامية، والمتكلم يصوغ كلامه على وفق الأحوال السامع ومعارفه، وهذه العلاقة المُنظَّمة بينهما هي التي تقود إلى الكشف عن المعاني وعن مقاصد المتكلمين[٥] .

لذا برز أثر المخاطب والمتكلم في العملية اللغوية والاتصال الإبلاغي، وعُدّ المخاطب مُشارِكاً للمتكلم في إنتاج الكلام، "فلّما كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في حال معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه ..."[٦]. وهذا يقرب مما

---

(١) ينظر: إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج:١/٩٧-٩٨، وكشف المشكلات:٢٦١، والبرهان:١٨٢/٤.
(٢) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٢٤ وما بعدها.
(٣) نتائج الفكر في النحو:١٩٦ .
(٤) الكتاب:٣٤/١ .
(٥) ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٢٤.
(٦) بدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزية: ١٧٦/١.

يذهب إليه النظر اللغوي الحديث في تحديد نظرية التلقي رؤية جديدة ومفهوماً جديداً لفعل الفهم وتجعل المتلقي شريكاً في إنتاج المعنى وبنائه .

وقد أكد علماء العربية على التفاعل بين المتكلم والمخاطب والنصّ، وهو وجه من أوجه التماسك النصِّي الدلالي الذي هو محور الدراسات النصِّية الحديثة، فالمتكلم يراعي حال المخاطب من حيث العلم والجهل به ، ويكون أساساً في ترتيب الكلام وبناء أجزائه (١) .

بهذا اتفق مع جمهور البصريين في إفادة الفاء للترتيب مطلقاً وصحة مذهبهم؛ لاتفاقه مع (النحو القرآني) المبني على أسس معنوية ينبغي الاحتكام إليها لترجيح الآراء عند حصول الخلاف بين النحويين في المسائل النحوية .

ومن هنا استنتج أنَّ الأساس الذي بُنِيَ عليه في البحث في هاتين المسألتين والدعامة الأساسية لها كانت سياق الحال المتمثل بمراعاة المخاطب الذي كان له أثر كبير في ترجيح أحد الآراء من الآراء المختلف فيها، فضلاً عن السياق العام للآية ودلالة الألفاظ فيه؛ وذلك لمجيء دلالة الفعل على الإرادة، والسياق العام للآية الذي يتناسب ودلالة الفعل.

(١) ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه(بحث) ، د. كريم حسين : ٢٣ .

- **مجيء لعلَّ للاستفهام** [١] :

اختلف النحويون الكوفيون والبصريون في إفادة لعلَّ معنى الاستفهام فذهب البصريون إلى أنَّ لعلَّ تأتي للتوقُّع وهو الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه[٢]. في حين جوَّز الكوفيون ذلك، وأثبتوا مجيء لعلَّ للاستفهام وتبعهم في جواز ذلك ابن مالك[٣] مستندين فيما ذهبوا إليه إلى ما جاء من نصوص في القرآن الكريم أوَّلوها على مجيء لعلَّ بمعنى الاستفهام من ذلك قوله تعالى:

﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾

[عبس:١-٤].

وقوله: ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾[الطلاق:١].

واستندوا أيضاً إلى الحديث النبوي في إثبات ما ذهبوا إليه منه قول رسول الله - ﷺ - لبعض الأنصار- رضي الله عنهم - وقد خرج إليهم مستعجلًا: (**لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ**)[٤].

فـ (لعلَّ) ها هنا للاستفهام، والمعنى: (ما يدريك جواب أ يزَّكَّى) و (لا تدري جواب أ الله يحدث بعد ذلك أمرا).

أوَّل البصريون هذه النصوص فذهبوا إلى أنَّ لعلَّ في الآيات للترجي والحديث للإشفاق[٥]. والمعنى: (لا تدري ما هو مترجٍ منه من تزكيةٍ أو تذكُّر)[٦]، أو أنَّ معناه:

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ائتلاف النصرة: م (٢٧) من الحرف: ١٥٨، وهمع الهوامع:٤٨٨/١ .

(٢) ينظر: المقتضب:٧٣/٣، وشرح الكافية:٣٣٥/٣، ورصف المباني:٤٣٤-٤٣٥، وارتشاف الضرب:١٢٤٠/٣، والمساعد:٣٠٦/١، وشرح الأشموني:٢٩٧/١، وشرح التصريح:٢٩٥/١ .

(٣) ينظر: حروف المعاني:٣٠،الصاحبي:٢٦٧، والأزهية:٢٢٧/١، وشرح التسهيل:٣٨٩/١، وشرح الكافية الشافية:١٣٠/٢-١٣١، وشرح تسهيل الفوائد،المرادي:٥٠٢/١، والجنى الداني:٥٨٠، ومغني اللبيب:٢٥٠/١، والمساعد:٨٩/٣، ومعترك الأقران:٢٩١/٢ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الوضوء - باب (من لم يرَ الوضوء إلَّا المخرجين القُبُل والدُّبر): رقم(١٨٠) : ٤٧-٤٨ ، وصحيح مسلم: كتاب الحيض- باب (إنَّما الماء من الماء): رقم (٣٤٥) : ١٣١.

(٥) ينظر الجنى الداني:٥٨٠-٥٨١ ،

(٦) البحر المحيط:٤١٩/٨.

(وما يطلعك على أمره وعاقبة حاله) ثمَّ ابتدأ القول: (لعلَّه يزكى) أي: تنمو بركته وتطهره لله وينفعه إيمانه)(١).

استند الكوفيون في تعضيد ما ذهبوا إليه إلى قراءة عاصم(٢) في نصب (فَتَنْفَعَهُ) في قوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيْكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى • أوْ يَذَّكَّرَ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى) على أنَّه منصوب بأنْ مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام أو التمني(٣) - الذي دلَّ عليه لعلَّ - والتقدير: وما يدريك لعلَّه يكون منه تذكُّر فانتفاع .

قال الفرَّاء: "وقد اجتمع القرَّاء على (فَتَنْفَعُهُ) بالرفع، ولو كان نصباً على جواب الفاء للعلَّ كان صواباً "(٤).

وذهب ابن عطية إلى أنّه منصوب في جواب التمني، ويدلُّ له ما قاله العكبري بأنَّه منصوب على جواب التمني في المعنى(٥).

وعلى قول الكوفيين يكون المعنى: وما تدري سبب مجيئه أ يزَّكَّى - يتطهر-، أو يذكَّر- يتعظ - فتنفعه موعظتك.

تأتي أهمية الاستفهام في هذا التركيب في القرآن الكريم المتكون من (ما) وفعل الدراية للتنبيه على ما غُفِلَ عنه ثمَّ تأتي بعده الجملة للتوضيح أي أنَّه يُسْتَعمَل لقصد الإجمال ثمَّ التفصيل(٦).

أقول على الرغم من أنَّني وجدتُ أنَّ أغلب من درس الإعجاز وعلوم القرآن ومعاني الحروف(٧) ذكروا هذا المعنى لـ (لعلَّ) واستندوا إلى نصوص في القرآن الكريم لإثبات

---

(١) المحرر الوجيز:٤٣٧/٥، و ينظر: البحر المحيط:٤١٩/٨، والدر المصون:٦٨٦/١٠ .
(٢) ينظر: معاني القراءات:٥٢٨، والحجة في علل القراءات السبع:٥١٩/٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:٤٦١/٢ ، وهي أيضاً قراءة الأعرج وأبو حيوة وابن أبي عبلة والزعفراني، ينظر البحر المحيط:٤١٩/٨. في حين قرأ باقي القرَّاء السبعة بالرفع (فَتَنْفَعُهُ).
(٣) ينظر: الحجَّة في علل القراءات السبع:٥١٩/٤، ومشكل إعراب القرآن:٤٤٩ .
(٤) معاني القرآن:٢٣٥/٣، وينظر أيضاً جامع البيان:مج١٥: ٦٧/٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه:٢٢٠/٥ .
(٥) ينظر: المحرر الوجيز:٤٣٧/٥، والتبيان:٤٥٠/٢، والدر المصون:٦٨٦/١٠ .
(٦) التحرير والتنوير:مج١٢: ١٠٥/٣٠-١٠٦ .
(٧) ينظر: حروف المعاني:٣٠، والأزهية:٢٢٧/١، والجنى الداني:٥٨٠، ومغني اللبيب:٢٥٠/١، والبرهان: ٢٤٠/٤ ، ومعترك الأقران:٢٩١/٢ .

هذا المعنى لـ (لعلَّ) إلَّا أنَّني أقول وكما سأؤكد ذلك في بحثي للنيابة في الفصل القادم إنَّ لكلِّ حرفٍ وأداة معنىً واستعمالاً خاصاً به وليست (لعلَّ) من أدوات الاستفهام وليس فيها معنى الاستفهام البتة إلَّا أنَّ المعاني قد تقترب أحياناً بعضها من بعض، فتوهَّمَ بأنَّ هذا مكان ذاك ممَّا جعل النحويين والمفسِّرين يقولون: إنَّ هذه الأداة أو الحرف جاء بمعنى ذلك الحرف، وإلَّا ما سرُّ مجيء الخطاب القرآني بهذا الحرف، ولِمَ لم يأتِ بالحرف الذي يزعمون أنَّه جاء بمعناه، وهل الخطاب القرآني عاجز عن التعبير عن المعنى المقصود بتلك الأداة أو الحرف المفترض أن يكون ناب عنه؟ إلَّا إذا كان الحرف المذكور والأداة المذكورة هي المقصودة بمعناها ودلالتها التي وضعت لها. إلَّا أنَّ المعاني قد تتقارب بحكم السياق الذي يرد فيه الحرف أو الأداة، فلعلَّ في هذا النصّ جاءت على المعني الأصلي الذي وضع لها وهو الترجي في المحبوب أو المكروه، أو التوقع الذي عبَّر عنه عددٌ من النحويين. وتجدر الإشارة إلى أنَّ الرجاء أو الإشفاق في الخطاب القرآني لا يكون من الله - سبحانه وتعالى - وإنَّما هو من المخاطبين فهو لحمل المخاطب أنْ يرجو وأنْ يشفق؛ لتحقيق الغرض من الخطاب، أو تحقيق مضمون النصّ.

هذا الذي ذهبتُ إليه لا يقتصر على لعلَّ وإنَّما هو يشمل بصوره عامة في جميع الحروف والأدوات التي ذكروا لها معانيَ أخرى غير معناها الذي عُرِفَتْ به، وجاء في القرآن في مواقع فسَّر فيها النحويون والمفسرون معاني مخالفة لمقصد الخطاب الإلهي وذلك كما ذكرتُ؛ لتقارب المعاني، ويكون المقام أو الحال الذي يرد فيه الحكم الفصل في دلالة هذه الأدوات والحروف فهو الذي يمكن أنْ يعيِّن المعنى الدقيق لهذه الأدوات والحروف بدقةٍ في ضوئه.

المبحث الثاني

الخلاف في أزمنة مكوِّنات النصِّ

توطئة :

من الموضوعات المهمَّة التي شغلت الفكر النحوي قديماً وحديثاً مسألة الزمن ودلالاته وكيفيته. إذ اختلف النحويون القدماء والمحدثون في آليات التعبير عن الزمن والحديث يطول عن هذه المسألة، وهي إحدى الجوانب التي اعتمد عليها بعض الباحثين المستشرقين منهم (موسكاتي) وعددٌ من الباحثين غير المنصفين في الطعن بالنحو العربي واتهامه بقلَّة صيغه المعبرة عن الزمن أو عدم امتلاكها صيغ زمنية وغير ذلك من المغالطات في هذا الجانب، يقول موسكاتي: وللغات السامية ومنها العربية نظام في تصريف الفعل يختلف عن اللغات الهندية – الأوربية اختلافا تاماَ، فليس فيها اطلاقاً صيغ زمنية بالمعنى الصحيح، أي صيغ خاصَّة تدلُّ على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي أو المستقبل... [(١)].

والحقيقة خلاف ذلك فإنَّ للعربية القدرة على التعبير عن مختلف الأزمان بمختلف الوسائل والطرائق، وللسياق كما سأذكر أثرٌ كبير في تحديد الزمن في النصّ. إذ إنَّ السياقَ قد يعطي للصيغةِ الصرفيةِ مفهوماً زمنياً أكثر غير ما تدلُّ عليه، فللماضي صيغٌ شاملةٌ لأبعاد الماضي، وصيغٌ أخرى متدرجة للتعبير عن الماضي القريب للحاضر إلى الماضي البعيد جداً، وهنالك من الصيغ ما يعبِّر عن الماضي البسيط، والماضي المركب والحال نفسه مع زمن الحال والاستقبال[(٢)] في وجود صيغ متنوعة للدلالة على تنويعات الزمن المختلفة" فالعربية في الحقيقة لا

(١) ينظر: الحضارات السامية القديمة، سبتينو موسكاتي، تر: د. السيد يعقوب بكر: ٤٦.
(٢) ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية: ٦٠-١٣٧ .

تنقصها هذه الظواهر... غير أنَّ البحث والتتبع والتقعيد لها بعد لم يصل إلى المستوى الذي يزيل هذا الوهم عنها"(١).

قسَّم النحويون الفعل على ثلاثة أقسام: (الماضي والمضارع والأمر)، وربطوا الزمن بصيغة الفعل، فالماضي عبَّرُوا عنه بصيغة (فَعَلَ، و فَعُلَ، و فَعِلَ)، والحاضر والمستقبل اللذان عبَّرُوا عنهما بصيغة (يَفْعَلُ، وَيَفْعُلُ، وَيَفْعِلُ) أمَّا الأمر الذي هو طلب يطلب حصوله في المستقبل فعبَّرُوا عنه بصيغة (افْعَل،و افْعُل،و افْعِل) وهذا ما يسمى بالزمان الصرفي (الذي هو: وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق)، أمَّا الزمن النحوي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق السياق فهو: (وظيفةٌ في السياق يؤديها الفعل أو الصفة وغيرهما من أقسام الكلم التي نقل إلى معناها كالمصادر وغيرها)(٢)، إذن فالسياق هو الذي يحدد الزمن ولا يمكن الوصول إلى الزمن الصحيح من خلال الصيغة لاختلاف الأزمان واختلاف طرائق التعبير عنها وهذا كان مدار حديث الباحثين المحدثين في دراستهم للزمن إذ لم يقتصروا على ما قدَّمه القدماء من آراء في هذا الجانب وإنَّما توجهوا في دراستهم للزمن النحوي إلى السياق ومحاولة معرفة الصيغ الزمنية واستنباطها منه، إذ اقترنت عندهم فكرة الزمن بفكرة الجهة التي تقوم بوظيفة تخصيص دلالة الفعل، من حيث الزمن بجهة معيَّنة.

من أوائل الباحثين العرب في هذا الجانب د. مهدي المخزومي، ود. تمَّام حسَّان، وغيرهما، إذ بنى د. مهدي المخزومي تقسيمه للزمن في ضوء الاستعمال الذي يأتيه من خلال الأدوات والحروف التي تدخل على الأفعال فتزيد عليها معنى الزمن بحسب السياق الذي يرد فيه وقسَّم الزمن في ضوء ذلك على (عشرين) قسماً يستفاد من الصيغ (فعل، يفعل، فاعل) بحسب الاستعمال، ذلك أنَّ الماضي يأتي على ثلاث صيغٍ هي (فعل، قد فعل، وكان يفعل) وتعبر هذه الصيغ بحسب

(١) الدلالة الزمنية في الجملة العربية:٤١ .

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٢٤٠-٢٤١، والخلاصة النحوية:٦١ .

الاستعمال عن سبعة أزمنة مختلفة، والماضي والحاضر يأتيان على صيغتين هما (يفعل، وكان يفعل) وتتفرَّع إلى ثمانية أنواع من الزمن بحسب الاستعمال والسياق الذي يرد فيه، أمَّا الدائم (الذي هو عبارة عن الدلالة على استمرار الحدث مطلقاً أو استمراره في الزمن الماضي بلا انقطاع، أو وقوع الحدث في الماضي أو في المستقبل) فيأتي بأربع صيغ هي(فاعل، وفاعلُ كذا، وفاعلٌ كذا، وكان فاعلاً) وتأتي هذه الصيغ للتعبير عن أربعة أزمانٍ مختلفةٍ بحسب السياق والاستعمال، وبذلك يكون مجموع أنواع الزمن الذي يستنبط من الصيغ الثلاث (فعل، يفعل، فاعل) عند د. المخزومي عشرين زمناً بحسب الاستعمال فضلاً عن الأدوات والحروف التي تخلص الصيغ الزمنية إلى زمن معين مثل (السين، وسوف، ولم، ولن، و...إلخ)(١).

ومن الباحثين المحدثين منْ درس الزمن باعتبار الجهة التي تأتي من استعمال الأدوات الدالَّة على الجهة سواء أكانت حرفية أم كانت فعلية مثل(قد، لم، لما، ليس، كان، كاد...) التي تعمل على تخصيص زمن الفعل أو تحديده وبيان جهة الزمن فيه، فالزمن وظيفة في السياق لا ترتبط بصيغة معيَّنة دائماً " وإنَّما تختار الصيغة التي تتوافر لها الضمائم والقرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعيَّن المراد في السياق"(٢).

ومن هؤلاء د. تمَّام حسَّان الذي درس الزمن وتوصل إلى أنَّ الأزمنة في اللغة العربية تتفرَّع إلى ستة عشر زمناً باعتبار الجهة؛ وذلك أنَّ الاختلاف بين زمن وزمن لا يعود إلى الصيغة وإنَّما هو نتيجة اختلاف الجهة، وتأتي تعبيرات الجهة التي تتفرَّع على أساسها الأزمنة إلى ستة عشر فرعاً بواسطة زيادة الأدوات الحرفية إلى الأفعال والأسماء (قد، السين، سوف، اللام، إنَّ وأخواتها، كان وأخواتها،...إلخ) فهذه كلها عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن، وكذلك

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:١٥٤-١٦٠ .

(٢) دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس: ٦٥، و ٤١- ٦٤.

الظروف الزمانية، وما بمعناها فهي تخصص الزمن النحوي، عن طريق الاحتواء للحدث الواحد، أو معنى الاختلاف للحدثين، وذلك عندما يعبر بالصيغة الواحدة عن أزمنة مختلفة كالحال والاستقبال اللذين يُعَبَّر عنهما بـ (يفعل) فيدلُّ (الآن) على زمن الحال، ويدلُّ (غداً) على زمن الاستقبال(١)

وغيرها كثير من الدراسات التي قدَّمها المحدثون عن الزمن في اللغة العربية وهناك دراسة حديثة لأحد الباحثين درس فيها البنيات الزمنية في اللغة العربية وذلك من خلال دراسته لـ (الزمن والجهة والوجه) التي تمثل السلسلة الزمنية للجملة فالجهة والوجه كيانان زمانيِّان يحددان الدلالة الزمنية للجملة، وخلص إلى نتيجة في آلية حساب الإحالة الزمنية للجملة في اللغة العربية وهي: أنَّ الوجه والموجهات لها أثر بارز في تحديد الإحالة الزمنية في اللغة العربية(٢).

يرى برجشتر آسر أنَّ اللغة العربية من أكثر اللغات من حيث أنواع الزمن الذي يحويه الفعل حتى أكثر من الفعل اليوناني والغربي؛ وذلك لما يحويه من أدوات مثل قد والسين ولن و...، فضلاً عن تقديم صيغة كان قد فعل، وكان يفعل، وسيكون قد فعل، و... وهذا هو الذي يسهم في تنويع معاني الفعل وأزمنته أكثر مما يوجد في سائر أخواتها من اللغات الساميَّة(٣).

في هذا الذي تمَّ عرضه شيء من الرد على من اتَّهم النحو العربي بقلَّة صيغه الزمنية واقتصارها على ثلاث صيغ وثلاثة أزمان هي (الماضي، والحاضر(الحال)، والمستقبل).

بعد هذه المقدِّمة سأناقش المسائل التي اختلف فيها النحويون في دلالة أداة أو حرف على زمن معيَّن نتيجة تعارض ما وضعوه من أصول مع (النحو القرآني) الذي يشتمل على دلالات زمنية تفوق ما ذكره النحويون، واختلاف النحويين في

(١) ينظر:اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٥٦ .

(٢) ينظر: الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، امحمد الملاخ: ٤٥١، ٤٩٣ .

(٣) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، برجشتر آسر، تر: د. رمضان عبد التوَّاب: ٨٩-٩٠.

أزمنة بعض الأدوات دليل قوي على ظاهرة الامتداد الزمني لبعض الأدوات التي تأتي؛ للدلالة على مطلق الزمان بحسب السياق الذي يرد فيه وبحسب الاستعمال .

وأقوم بتوزيع المسائل الخلافية التي دارت بين النحويين والمفسرين في دلالة الأدوات والحروف على الزمن على ما تفيده الأدوات أو الحروف موضوع الخلاف من زمن جاعلةً حقلاً لزمن الماضي، وثانياً للمستقبل، وثالثاً للغاية الزمانية.

أولاً: الأدوات والحروف الدالة على الزمن الماضي:

ومن المسائل الخلافية التي تدرج في هذا الحقل ما يأتي:

- استعمال (إذا) للماضي [1] :

اتفق النحويون على أنَّ (إذا) ظرف للمستقبل ولا تأتي للماضي وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[٢]. خلافاً لابن مالك[٣] الذي يُعَدُّ أوَّلَ من تنبَّه ونبَّه إلى مجيء (إذا) للماضي مستدلّاً بما جاء في القرآن الكريم من نصوص تؤيد صحة ما ذهب إليه فضلاً عن استشهاده بكلام العرب فمن النصوص القرآنية التي استند إليها قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾[الجمعة:١١].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾[التوبة:٩٢].

وغير ذلك كثير من النصوص القرآنية[٤]، أمَّا من السماع الذي احتجَّ به ابن مالك على صحة مجيء (إذا) للماضي قول الكميت بن زيد:

---

(١) ينظر هذه المسألة في: الجنى الداني:٣٧١، وهمع الهوامع:١٧٩/٢،و النحويون والقرآن، د.خليل بنيان: ٥٥-٥٨ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٣٢/٤، و المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي: ١٨٢، والمقتصد : ١٠٩٦/٢، وشرح الكافية : ٢٦٦/٣، وارتشاف الضرب: ١٤٠٨/٣، والجنى الداني :٣٧٠، والمساعد: ٥٠٥/١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل:١٤٠/٢،و شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٦٣ .

(٤) من ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُواْ ﴾[الكهف:٩٦]، وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف:٩٦]، وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾[الكهف:٩٣]، وقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾[آل عمران:١٥٦]. وغيرها أكتفي بذكر اسم السورة ورقم الآية :[الكهف:٧١، ٧٤، ٧٧، ٨٦، ٩٠] .

مَا ذاق بُؤْسَ عِيْشَةٍ وَنَعِيْمِهَا فِيْمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَعْشَقِ[١].

وقول الشاعر :

حَلَلْتُ بِهَا وَتَرِي وَأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِي إذا مَا تَنَاسَى ذَحْلَهُ كُلُّ غَيْهَبِ[٢].

لا بدَّ لي من وقفةٍ أمام هذه النصوص القرآنية لمعرفة مدى صحة رأي ابن مالك ذلك أنّ دلالة (إذا) على المضي لم يقل بها أحد قبله ووجدت له صدى عند الزركشي في (البرهان)[٣]، والسيوطي في كتابيه (الإتقان ومعترك الأقران)[٤]. قال الزركشي: "وقد تستعمل للماضي من الزمان كـ (إذْ) كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ﴾[آل عمران:١٥٦]؛ لأنْ قالوا ماضٍ فيستحيل أنْ يكون زمانه مستقبلاً "[٥].

أمَّا كتب معاني القرآن فلم تُشِر من قريب ولا بعيد إلى دلالة (إذا) في هذه النصوص .

وكذا الحال لدى النحويين إذ لم يلتفتوا إلى هذه النصوص واكتفوا ببعض الإشارات اليسيرة محاولة منهم التمسك بأصولهم وتأويل ما صادفتهم من هذه النصوص[٦] لذلك لا بدَّ لي من وقفةٍ أمام هذه النصوص القرآنية.

من القرائن المهمة في استنباط معاني الآيات القرآنية ومعرفة مقاصد الخطاب الإلهي سياق الحال، ويتجلى هذا النمط من السياق بما يعرف بأسباب النزول التي تعدُّ من القرائن المهمَّة التي تعين على فهم النصّ وتوجِّه معناه الذي ربما يكون

(١) ديوان الكميت بن زيد الأسدي: ٢٤٦.
(٢) شرح التسهيل :١٤٠/٢ .البيت للشويعر في لسان العرب مادة(عهب) .
(٣) ١٢١/٤ .
(٤) ينظر: معترك الأقران:٥٠/٢ ،والإتقان:٤٧١/١ .
(٥) البرهان : ١٢١/٤ .
(٦) إذ أوَّل ناظر الجيش أحد شرّاح التسهيل قوله: (إذا رأوا تجارةً...) بأنها جاءت لحكاية حالهم وما هو شأنهم وديدنهم ذلك أنَّهم إذا رأوا تجارةً أو لهواً كان منهم ما ذكر، وأوَّله الدماميني على أن المراد الأخبار عن أمرٍ وقع منهم على سبيل الندرة. ينظر: شرح المزج:٥٠٤ .

غير مفهوم من ظاهر النصّ أو الخطاب(١). فـ "معرفة أسباب النزول ضابط مهم في الوصول إلى المعنى المقصود؛ ذلك أنَّ السياق القرآني جاء معالجاً لوقائع وقعت فلا بُدَّ من معرفة سياق الحال لمعرفة سياق المقال"(٢).

فلسياق الحال الذي يسمى سبب النزول في قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[الجمعة:١١]. أثر كبير في حسم الخلاف ومعرفة دلالة (إذا) وزمانه في هذا النصّ إنَّها بلا شك جاءت للماضي؛ لأنَّ الرؤية والانفضاض واقع في الزمن الماضي قال السيوطي: " وقد تخرج عن الاستقبال فترد ... وللماضي، نحو: (إذَا رَأَوا تجارةً أو لهواً انفَضُّوا إليها) فإنَّ الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض)(٣).

قيل في سبب نزول الآية " كان النبي - ﷺ - يخطبُ يومَ الجُمُعَةِ إذْ أقبلتْ عِيرٌ قد قدمت من الشام فخرجوا إليها حتى لم يبقَ معه إلَّا اثنا عشر رجلاً، فأنزل الله – تبارك وتعالى - : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾"(٤). ففي هذه الآية إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة من الشام وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية، فتكون (إذا) فيها للماضي. "إذا ظرف للزمان الماضي مجرد من معنى الشرط؛ لأنَّ هذا الانفضاض مضى"(٥). فالمدلول الزمني للكلمة وهي خارج السياق ومدلولها في داخل السياق شيءٌ آخر أي أنَّ السياق هو الذي يحدد الدلالة الزمنية للأدوات وللنص بصورة عامَّة.

يلاحظ في هذا النصّ مسألة مرجعية الضمير في قوله: (تجارةً أو لهواً انفَضُّوا إليها) وهي من وسائل تماسك النصّ وترابطه إذ جاء التعبير القرآني بإعادة

(١) ينظر: التأويل اللغوي في القرآن الكريم، د.حسين حامد الصالح: ١٢٩-١٣٠ .
(٢) نظرية السياق القرآني، د.المثنى عبد الفتاح محمود: ١٤٤ .
(٣) معترك الأقران : ٥٠/٢ .
(٤) أسباب نزول القرآن،الواحدي: ٤٤٨، وينظر: أسباب النزول: ٣٨٢، والمحرر الوجيز: ٣٠٩/٥، ومفاتيح الغيب: مج١٥: ١٠/٣٠ .
(٥) التحرير والتنوير: مج١١: ٢٢٩/٢٨ .

الضمير إلى (التجارة) دون (اللهو) وفي ذلك مقصدُ من المقاصد الإلهية فسياق الآية يفترض أنْ يعود الضمير على (اللهو)؛ لأنَّ "الأصلَ في عوده على أقرب مذكورٍ"(١)، وقد خصَّ - سبحانه وتعالى - (التجارة) وأعاد الضمير عليها دون (اللهو) وللعلماء في كتب معاني القرآن وإعجازه وتفسيره وعلومه في تفسير ذلك أقوال منها: إنَّ (التجارة) كانت سبب انفضاض الصحابة حول رسول الله - ﷺ - لذلك خصَّ بإعادة الضمير عليها، فناسب تقديم ما كان سبباً على ما جاء تبعاً؛ أو لأنّ التجارة قد تشغل عن العبادة ما لا يشغله اللهو أو لأنَّ المشتغلين بالتجارة أكثر منه في اللهو(٢)، اهتماماً بالأهمِّ لأنَّ التجارة سبب اللهو ولم يكن اللهو سببها(٣).

ولذلك اختار الفرَّاء هذه القراءة دون غيرها، ويلاحظ أنَّ سبب إيثار التجارة على اللهو وإعادة الضمير عليها يحدده سياق الحال - مراعاةً لحال المخاطب - والمقام المحيط بالنصّ، قال الفرَّاء: "وإنَّما اختير انفضوا إليها في قراءتنا وقراءة عبد الله؛ لأنَّ التجارة كانت أهمُّ إليهم، وهم بها أسرُّ منهم بضرب الطبل ..."(٤).

قال ابن عطية: " تأمل إنْ قُدِّمت التجارة على اللهو في الرؤية؛ لأنَّها أهمُّ وأُخِّرت مع التفضيل؛ لتقعَ النفسُ أوَّلاً على الأبين"(٥). وهنا يبرز أثر المخاطب وأهميته في تكوين النصّ وترتيبه وربط بعضه ببعض .

وكذا الحال فيما يتعلق بالنصّ الآخر في قوله تعالى:

﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا ﴾ [التوبة:٩٢].

---

(١) معترك الأقران :٤٦٥/٣ .

(٢) ينظر: البرهان :٨٣/٣-٨٤ ،و نظرات لغوية في القرآن الكريم: ٢٧٨-٢٧٩.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣١٠/٥ .

(٤) معاني القرآن: ١٥٧/٣ ، وينظر: مجمع البيان:١٣/١٠، والتحرير والتنوير: مج١١: ٢٢٨/٢٨.

(٥) المحرر الوجيز: ٣١٠/٥ .

إذ يمكننا الاستدلال بدلالة (إذا) على المضي فيه من خلال سياق الحال أي سبب النزول(١).

فقوله: (ولا على الذين إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمْلَهُم) مقول فيما مضى قبل نزول الآية.

أما النصوص الأخرى* فقد جاءت فيها (إذا) ظرف لما مضى من الزمان والسياق العام لسورة العنكبوت - التي منها أغلب النصوص- خير دليل على ذلك، ذلك أنَّ الأجواء العامة لهذه السورة هي القصص وفيها أخبار عن الأمم السابقة(٢)، وهذا ممَّا لا يمكن الإغفال عنه.

يمكنني القول في ضوء ما تقدَّم أنَّ (إذا) ظرف تستعمل للمستقبل ولما مضى في سياقات معينه يحدِّده المعنى و القصد.

- دخول (إنْ) الشرطية على فعل ماضٍ في اللفظ والمعنى :

اختلف النحويون في جواز دخول (إنْ) الشرطية على الفعل الماضي - إذا كان فعل الشرط - فذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز دخول (إنْ) على فعلٍ ماضٍ لفظاً أو معنًى؛ ذلك أنَّ أداة الشرط (إنْ) لا تدخل إلَّا على المستقبل من الأفعال وإذا دخلت على الفعل الماضي قلبت دلالته إلى الاستقبال، نحو: (إنْ قمتَ قمتُ) أي: (إنْ تقمْ أقمْ)(٣)، وخالفهم المبرِّد ومن تبعه من النحويين منهم مكي بن أبي طالب، ورضي الدين الاسترأباذي في (كان) الذي يبقى على مضيه وأنَّ (إنْ) لا تقلب دلالته إلى المستقبل وذلك لتمكن (كان) وقوَّتها في الدلالة على المضي فهو يبقى

---

(١) الآية نزلت في القوم الذين جاؤوا للمشاركة في الجهاد مع النبي – ﷺ – وطلبوا منه أن يحمله معهم فأجابهم بأنه لا يملك ما يحمله عليهم فولُّوا باكين فنزلت الآية . ينظر: أسباب النزول: ٢٠٠، ومفاتيح الغيب: مج٨ :١٢٩/١٦، و التحرير والتنوير: مج٥: ٢٩٦/١٠ .

* (هامش ٤ ص ١٤٨) .

(٢) منها قصة أصحاب الكهف ، وقصة الجنتين ،وآدم - عليه السلام- وإبليس ،وقصة موسى مع العبد الصالح،و قصة ذي القرنين . ينظر: في ظلال القرآن: مج٤: ٢٢٥٦/١٥ .

(٣) ينظر:الأصول:١٩٠/٢- ١٩١، والمقتصد:١٠٩٥/٢، والأنموذج في النحو، الزمخشري: ٣٤، وشرح المفصل:مج٤: ٨٢/٨، والأمالي النحوية:١٠٩/١، وشرح التسهيل:٤٠٩/٣، والبحر المحيط:٢٤٣/١، وشرح تسهيل الفوائد،المرادي: ٥٧٢/١، والمساعد: ١٨٦/٣، والبرهان: ٢٢٠/٢، وشرح المزج: ١٢٥ .

محافظاً على زمانه الماضي لفظاً ومعنىً ولا تؤثر (إنْ) فيه في شيء[١]. قال رضي الدين: "وإنَّما اختصَّ ذلك بكان؛ لأنَّ الفائدة التي يستفاد منها في الكلام الذي هو فيه: الزمن الماضي فقط؛ وذلك لأنّها تدلُّ على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من الخبر... ومع النصّ على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص كان"[٢].

واحتجَّ المجيزون بما جاء من نصوص في القرآن تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه من دخول (إنْ) الشرطية على الفعل الماضي (كان) من غير قلب دلالته إلى الاستقبال وبقائه على دلالته على المضي من ذلك قوله تعالى:

﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[المائدة:١١٦]. وقوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[يوسف:٢٦-٢٧].

وغيرها كثير من النصوص التي استندوا إليها؛ لإثبات صحة ما ذهبوا إليه وهو كثير في القرآن[٣]؛ لأنَّ ما جاء في هذه النصوص خلاف ما ذهب إليه الجمهور أوَّلوا هذه النصوص؛ ذلك أنَّ أدوات الشرط عندهم لا تدخل إلَّا على الفعل المستقبل وما جاء ظاهره خلاف ذلك أوَّلوه، فذهب المازني وابن السراج وأغلب النحويين البصريين إلى أنَّ التقدير في هذين النصّين: (إنْ أكن كنت قلته أو إنْ أقل كنت قلته)، و(إنْ يكن كان قميصه قُدَّ) أي أنَّه متعلِّق بفعل مستقبل هو الشرط حذف

(١) ينظر: رأي المبرد في الأصول: ٢/١٩٠، والتخمير: ٢/٣٤٦، والجامع لأحكام القرآن: مج٥: ٩/١٥٩، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٨٧، والمساعد : ٣/١٨٧، وينظر:مشكل إعراب القرآن: ٢٤٨، وشرح الكافية: ٤/١١٩- ١٢٠.

(٢) شرح الكافية: ٤/١١٩ .

(٣) ومن النصوص القرآنية الأخرى التي استدلُّوا بها قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[الأنعام:٣٥]، وغيرها من النصوص القرآنية.

واستغني عنه لدلالة المعنى عليه، أو أنَّ التقدير: (إنْ ثبت ذلك، أي كان قميصه أو إنِّي كنت قلته) أو: (إنْ يتبيَّن أنَّي كنت قلته)(١). وغير ذلك من تأويلاتهم التي حاولوا فيها إرجاع النصّ بلطف الصنعة والتكلف إلى أسسهم وأصولهم.

وذهب الزجاج إلى أنَّ كان في معنى الاستقبال في قوله تعالى:

﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾، والمعنى: "(إنْ يكن قميصه قُدَّ) أي: إنْ يُعْلَمْ قميصُه قُدَّ من قُبلٍ فالعلم ما وقع بعد ، فكذلك الكون لا يكون لأنَّه مؤدٍّ عن العلم"(٢)، والمعنى: (إنْ يُعْلَم إنْ كان قميصه قُدَّ).

بدراسة هذه النصوص في ضوء الحال والمقام الذي يحيط بالنصّ يتضحُّ لي أنَّ ما ذهب إليه المبرد هو الأصح وإنَّ (كان) يظل معناه على المضي ولا يقلب إلى الاستقبال ذلك أنَّ أغلب المفسرين ذهبوا إلى أنَّ المقالة في قوله تعالى: (إذ قال الله يا عيسى بن مريم أَأَنْتَ قُلْتَ لِلْنَاسِ اتَّخِذُوْنِي وَأُمِّي إلَهَيْنِ مِنْ دُوْنِ اللهِ) إنَّما يقوله الله له يوم القيامة يوم يجمع الرسل وليس مما قاله له في الدنيا بدليل السياق ذلك أنَّه جاء قبل هذا النصّ قوله: (يوم يجمع الله الرسل)[المائدة:١٠٩]، وجاء بعده قوله: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ [المائدة:١١٩]؛ ولأنَّ عبادة عيسى حصلت بعد رفعه، وهذا دليل أنَّ هذه المقالة حاصلة يوم القيامة، وبهذا يكون (إذْ) بمعنى (إذا) جاء للاستقبال(٣).

---

(١) ينظر: الأصول: ٢٩١/٢، وإعراب القرآن، النحاس: ٣٠٣، وشرح المفصل: مج٤: ٨٢/٨، والأمالي النحوية: ١٠٩/١، وشرح التسهيل: ٤٠٩/٣، والبحر المحيط: ٢٤٣/١، والدر المصون: ٥١٣/٤، وشرح شذور الذهب: ٣٥٣، والمساعد: ١٨٦/٣، والبرهان: ٨٢/٤، ١٣٧، ٢٢٠/٢، وشرح التصريح: ٤٠٤/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٨٤/٣، وينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٤٤٥، والكشاف: ٤٦٠/٢، والتبيان: ٣٧٥/١.

(٣) ينظر: جامع البيان: مج٥: ١٧٦/٦-١٧٧، والمحرر الوجيز: ٢٦٢/٢، ومجمع البيان:٤١٧/٣، ومفاتيح الغيب: مج٦: ١١١/١، والجامع لأحكام القرآن:مج٣: ٦٩٦/٧، والتحرير والتنوير:مج٣: ١١٢/٧ .

فيكون قول عيسى - عليه السلام - : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ هذا إذا كان قال لهم ذلك أو لم يقله لهم إنَّما هو في الدنيا وبذلك يكون النصّ ظاهراً في المضي(١).

بذلك يكون العدول عن المعتاد في هذا الأسلوب والمجيء بالفعل الماضي (كان) بعد (إنْ) دون المستقبل للإشارة إلى الزمن الماضي وما يقوي ذلك - إرادة المضي - مجيء خبر كان فعلاً ماضياً وهو أسلوب شائع في أساليب الخطاب القرآني، وهذا الأسلوب يقتصر على كان دون سائر الأفعال؛ وذلك لخصوصيته التي أشار إليه النحويون.

إنَّ أدواتَ الشرطِ هي وسيلةٌ من وسائلَ الربطِ الذي تقوم بوظيفة ترابط النصّ قال د.محمد حماسة عبد اللطيف: "وحرف الشرط يعلّق إحدى الجملتين بالأخرى،...، وجزم فعلي جملتي الشرط والجواب علامة لغوية على ... وعلى تماسك الجملتين وترابطهما من أجل أداء هذا المعنى المركب الذي يتوقف بعضه على البعض الآخر؛ فالجزم أو تقديره هنا هو الذي يحصل به الربط"(٢).

فأدوات الشرط تقوم بوظيفة الربط بين الجملتين سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، ووظيفة الربط بالأداة ناشئة من تلخيصها لمعنىً نحوي كالشرط والعطف(٣). إذاً فالوظيفة الرئيسة لـ (إنْ) هي الربط وأدوات الشرط - كما ذكرت - هي من وسائل الربط بين جملتين فهي لا تدلُّ على أكثر من الربط بين الشرط وجوابه والتسبب بين مضمون شرطها ومضمون جوابها من دون تقييد باستقبال ولا مضي وبذلك يكون معنى قوله: (إنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) أي: إنْ كان ذلك حصل في الماضي فقد حصل صدقها في الماضي(٤)، وكذلك الأمر في معنى النصّ الآخر.

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ١٢٠/٤ .
(٢) بناء الجملة العربية: ٢١١ .
(٣) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،د.مصطفى حميدة: ١٩٦، ٢٠٢ .
(٤) ينظر: التحرير والتنوير:مج٥: ٢٥٨/١٢ .

"وليس من اللازم في كل تركيب شرطي أنْ يأتي مطابقاً تماماً للبنية الأساسية أو الصورة الأصلية، ولكن أنماط التركيب الشرطي تتعدد وتتنوَّع"(١)، وهذا التركيب الذي جاء في التعبير القرآني أحد هذه الأنواع التي من الممكن أنْ تأتي عليها الجملة الشرطية.

نستنتج من هاتين المسألتين أنَّ الدعامة الأساسية التي استندت إليها دراسة هاتين المسألتين الخلافيتين في ترجح الآراء هي سياق الحال المتمثل بأسباب النزول والمقام ومراعاة حال المخاطب في المسألة الأولى: (استعمال (إذا) للماضي)، وعلى: الحال والمقام المحيط بالنصّ، فضلاً عن مراعاة ترابط النصّ وانسجامه في المسألة الأخرى: (دخول (إنْ) الشرطية على فعل ماضٍ في اللفظ والمعنى)، وعلى هذه الأسس تمَّت دراسة هذه المسائل في ترجيح الآراء والخروج بالرأي الأقرب إلى سياق النصوص القرآنية في ضوء هذه الأسس التي تمَّ استخلاصها واستنباطها.

(١) بناء الجملة العربية: ٢١١.

ثانياً: الأدوات والحروف الدالة على المستقبل:

ومن المسائل الخلافية التي وجدتها عند النحويين التي كان النصّ القرآني أساس الخلاف فيه، والتي يمكن إدراجها في هذا الحقل ما يأتي:

- **إخلاص لام الابتداء الداخلة على الفعل المضارع للاستقبال** [1] :

اختلف النحويون في لام الابتداء الداخلة على الفعل المضارع في خبر (إنَّ) هل تخلصه للحال أم للاستقبال، فذهب أغلب النحويين البصريين ونحاة الكوفة إلى إخلاص لام الابتداء الفعل المضارع للحال؛ ذلك أنَّ الأصل في الفعل المضارع أنْ يكون مشتركاً بين زماني الحال والاستقبال فإنْ تجرَّد من القرائن اللفظية والمعنوية حمل على الحال وقد يتخلص للحال بقرائن منها لام الابتداء[2].

في حين ذهب ابن مالك إلى جواز إخلاص لام الابتداء الفعل المضارع للاستقبال[3]، وهذا مذهب سيبويه وذلك في قوله: "وقد يستقيم في الكلام (إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ ولَيَذْهَبُ)، ولم يقع ضربٌ"[4]. واستند ابن مالك فيما ذهب إليه بما ورد من نصوص في القرآن الكريم جاء فيها الفعل المضارع دالَّاً على زمن المستقبل وهو مقترن بلام الابتداء من ذلك قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[النحل:١٢٤].

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة:ارتشاف الضرب:١٩٨/١، وهمع الهوامع:٣٣٩/١ .
(٢) ينظر:البغداديات:١٠٦-١٠٧، والمفصل:٢٨٠، والتخمير:١٣٨/٢، وتوجيه اللمع:١٠١، والتوطئة، أبو علي الشلوبيني: ١٣٦، والمساعد:١٢/١-١٣، وشرح الكافية:١٢/٤، والبسيط في شرح الجمل :٧٨٧/٢، ٢٤١/١، وارتشاف الضرب:٢٠٣٠/٤، وهمع الهوامع:١٩٨/١، وأسرار النحو:٢٢٩.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨/١، والتذييل والتكميل: ٩٢/١، مغني اللبيب: ١٩٨/١، وتبعه سمين الحلبي في جواز دلالة المضارع المقترن بلام الابتداء على الاستقبال: ينظر: الدر المصون: ٤٥١/٦ .
(٤) الكتاب: ١٠٩/٣ .

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[يوسف:١٣].

فقوله: (لَيَحْكُمُ) و(لَيَحْزُنُنِي) مستقبل والسياق هو الذي يدلّ على ذلك؛ لأنَّ في قوله: (لَيَحْكُمُ) يحدث الفعل في (يوم القيامة) وهو لا شك واقع في المستقبل فالحدث لم يقع بعد وإنَّما وقوعه سيكون في المستقبل. وكذا الحال فيما يتعلَّق بقوله: (لَيَحْزُنُنِي) فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل لاقترانه بحرف الاستقبال وهي (أنْ)؛ ذلك أنَّ" فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب - عليه السلام - بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال"(١). فإذا كان الذهاب في المستقبل فليكن الحزن كذلك.

ولم يسلِّم النحويون بهذا الذي احتجَّ به ابن مالك وإنَّما ذهبوا إلى تأويل هذه النصوص تأويلاتٍ بعيدة في سبيل عدم الرجوع عن قواعدهم والتسليم بما ورد في القرآن الكريم من نصوص تخالف ما ذهبوا إليه وتصطدم بقواعدهم فوجدت لأبي علي الفارسي تأويلاً لهذا النص يختلف عمَّا ذهب إليه ابن مالك فيما بعد إذ يرى أبو علي أنَّ قوله: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) على تقدير الحكاية للحال في ذلك الوقت فكأنَّه خبر من الله - عزَّ وجل - ووصفه به في ذلك اليوم(٢)، فالحكم واقع يومئذٍ لا محالة فنُزِّل منزلة الحاضر المشاهد؛ ذلك أنَّ العرب "يعبِّرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً؛ لإحضاره في الذهن حتَى كأنَّه مشاهدٌ حالة الإخبار"(٣).

(١) شرح التسهيل: ٢٨/١، وينظر: الدر المصون: ٤٥٢/٦ .
(٢) ينظر: البغداديات: ١٠٧، والبسيط في شرح الجمل: ٢٤١/١
(٣) مغني اللبيب: ٣١٠/٢، و١٩٨/١ .

والتقدير عند ابي حيَّان في قوله : ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾: (ليحزنني نيَّتكم أو قصدكم أنْ تذهبوا به) على حذف مضاف، فالنيَّة والقصد حال وهو الفاعل بـ (يحزن)، وبذلك يكون (لَيَحْزُنُنِي) عنده مؤَّول على الحال(١).

وما ذهبوا إليه لم تكن حجَّة قويه لانتفاء ما يقوِّي زعمهم من كلام العرب، وبخلاف ذلك فالنصوص القرآنية أكَّدت جواز دلالة الفعل المضارع المقترن بلام الابتداء على المستقبل إذ دلُّ سياق النصّ في قوله: ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ أنَّ ذهابهم به غداً سيسبب له حزناً مستقبلاً. والمعنى في قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[النحل:١٢٤] سيحكم الله تعالى بالثواب للمحقين منهم وبالعقاب للمبطلين(٢) ووقوعه سيكون في المستقبل.

من خلال السياق والنظر في ما بعد موطن الخلاف استطعنا الحكم على صحة ما ذهب إليه ابن مالك، والخروج بنتيجةٍ مفادها: إنَّ لام الابتداء التي الأصل فيها الدخول على المبتدأ، تعدُّ قرينه لتغيير زمن الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال وهذا يدلُّ على أنَّ أنواع الزمن في اللغة العربية لا تقتصر على الزمن الصرفي الذي يستنبط من خلال دلالة الصيغة على الزمن كما ذكرتُ وإنَّما للزمن في العربية أنواعٌ كثيرة يمكن الاهتداء إليه من خلال السياق والمقام ،واللغة العربية من اللغات التي تمتلك دلالات زمنية مختلفة في بنيتها يمكن تلمسها من خلال دراسة النصوص في ضوء السياق الذي ترد فيه.

---

(١) ينظر:التذييل والتكميل: ٩٣/١، ومغني اللبيب: ١٩٩/١ .
(٢) ينظر: مفاتيح الغيب:مج١٠: ١١٠/٢٠ .

- استعمال (إذْ) للمستقبل [1] :

من المسائل التي اختلف فيها النحويون ولم يلتفت إليه الجمهور، وأدركه بعضهم وتداركوه مسألة استعمال (إذْ) للمستقبل وذلك لما ورد في القرآن الكريم من نصوص خالفت أصولهم وما اتفقوا على منعه. إذ ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ (إذْ) ظرف لما مضى من الزمان ولا يأتي للمستقبل وهذا مذهب سيبويه وتابعه أغلب النحويين في ذلك[2] على الرغم من ورود خلاف ذلك في القرآن الكريم .

وجوَّز عددٌ من النحويين منهم أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، وابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي، وابن هشام وآخرون مجيء (إذْ) للاستقبال[3]. قال ابن مالك: "وقوله: (إذْ يخرجك قومك)استعمل فيه (إذْ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال. وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أغلب النحويين"[4] .

واحتجُّوا فيما ذهبوا إليه بما ورد من نصوص في القرآن الكريم ومن كلام العرب تؤيد صحة ما ذهبوا إليه، فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾[غافر:٧٠- ٧١].

---

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: ارتشاف الضرب: ١٤٠٩/٣، وهمع الهوامع: ١٧٢/٢-١٧٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق١: ١٢٨/١-١٣٠ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٢٩/٤، والمقتضب: ٥٤/٢، والصاحبي: ٩٩، ونتائج الفكر: ٩٣، والبسيط: ٨٧٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٤٠٩/٣، والجنى الداني: ١٨٨، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب: ٢٨١ .

(٣) ينظر: الصاحبي: ٩٩، وشرح التسهيل: ١٤٠/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٦٢-٦٣، وشرح الكافية: ٢٦٦/٣، ومغني اللبيب: ٧٣/١، والمساعد: ٥٠٦/١، وهمع الهوامع: ١٧٢/٢-١٧٣، وحاشية الصبان: ٣٨٣/٢ .

ومن المفسرين الذين جوَّزوا مجيء (إذ) للمستقبل بمعنى (إذا) الطبري، والقرطبي، ينظر: جامع البيان: مج٥: ٢٢١/٧، و الجامع لأحكام القرآن: مج٣: ٧٢٤/٦ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٦٢ .

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا ﴾ [الأنعام:٢٧].

أمَّا ما استندوا إليه من كلام العرب فقول أبي نجم:

ثُمَّ جَزَاهُ اللهُ عَنَّا إذْ جَزَى جَنَّات عَدْنٍ فِي الْعَلَالِيِّ الْعُلَى(١).

وغيرها كثير من الآيات القرآنية التي استعملت فيها إذ للمستقبل، والنصوص الشعرية التي استدلُّوا بها (٢).

نجد أنَّ جمهور النحويين أوَّلوا هذه النصوص التي جاءت فيها (إذْ) دالَّة على الاستقبال بمعنى (إذا) وذلك لعدم الخروج على ما ذهبوا إليه وحاولوا إخضاع النصوص لأصولهم، ولم يسلموا بما جاء في القرآن الكريم من نصوص تصطدم مع ما منعوه، فذهبوا إلى أنَّ ما جاء في هذه النصوص من باب إنزال المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع (الماضي) إعلاماً بتحقيقه(٣)، فالأمور المستقبلية لمَّا كانت في إخبار الله تعالى متيقِّنة مقطوعاً بها عبَّر عنها بلفظ الماضي والمعنى على الاستقبال وهذا مذهب الزمخشري وابن عطية وآخرين(٤).

---

(١) الصاحبي: ٩٩.

(٢) من النصوص القرآنية الأخرى التي استندوا إليها قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[الزلزلة:٤]، وقوله: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ ﴾[غافر:١٨]، وقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[مريم:٣٩]، وقوله: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾[البقرة:١٦٥]، وغير ذلك كثير من النصوص القرآنية.
أما ما استندوا إليها من كلام العرب قول الشاعر: **سَتَنْدَمُ إذْ يَأْتِي رَعِيْلُنَا بِأَرْعَنَ جَرَّارٍ كَثِيْرٍ صَوَاهِلُهْ** . الصاحبي: ٩٩، وقول الشاعر: **مَتَى يَنَالُ الْفَتَى الْيَقْظَانُ حَاجَتَهُ إذْ الْمَقَامُ بِأرْضِ اللَّهْوِ وَالْغَزَلِ** شرح التسهيل: ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٨٦٧/٢، ١٠١٤، والبحر المحيط: ٤٥٤/٧، والدر المصون: ٥٨٤/٤-٥٨٤، ٤٩٤/٩، والبرهان: ١٣١/٤، وشرح المزج: ٤٤٦، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب: ٢٨١، ومعترك الأقران: ٤٦/٢، ٢٧٢/٣، وحاشية الصبَّان: ٣٨٣/٢-٣٨٤ .

(٤) ينظر: الكشاف: ٩٦/٤، والمحرر الوجيز: ٢٨١/٢، ٥٦٩/٤، ومفاتيح الغيب: مج١٤: ٧٦/٢٧، والجنى الداني: ١٨٨ .

وهنا يلاحظ في قولهم هذا تيقنهم من مجيء (إذْ) للمستقبل لكن لعدم خرق قواعدهم أوَّلوا النصّ بما يتفق ومذهبهم.

وذهب السهيلي وغيره إلى أنَّ ذلك من باب الحكاية للحال، أي فيه حكاية حالهم في يوم الحساب(١). وغير ذلك من تأويلاتهم التي حاولوا عن طريقها تطويع هذه النصوص لأصولهم و قواعدهم .

فالنحو القرآني نحو شامل يفوق تصور النحويين وأصولهم وقواعدهم، ولا يمكن لمقاييس النحويين الإحاطة به، وبوساطة هذه النصوص يتضح صحة استعمال (إذْ) للمستقبل ذلك أنَّ (يعملون) في قوله تعالى: (فَسَوْفَ يَعْلَمُوْنَ• إذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) مستقبل لفظاً ومعنًى، والذي يدلنا على ذلك دخول حرف التنفيس عليه، وهو مما يخلص المضارع لزمن المستقبل، كما أنَّه هو العامل في (إذْ) لذلك لزم أنْ يكون بمنزلة (إذا) في الدلالة على المستقبل(٢).

قد يكون استعمال (إذْ) في هذه النصوص بمعنى (إذا) لقصد المبالغة والتأكيد ذلك أنَّ استعمال الماضي وإرادة المستقبل أكثر تشويقاً ولفتاً لنظر المخاطب من استعمال المستقبل الحقيقي؛ لتأكيد ما كذَّبوه في الماضي فقابله بذكر مصيرهم يوم الحساب باستعمال أداة في الأصل يستعمل؛ للدلالة على الزمن الماضي واستعمله للاستقبال، قال الرازي: "إنَّ كلمة (إذْ) تقام مقام (إذا) إذا أراد المتكلم المبالغة في التكرير والتوكيد وإزالة الشبهة؛ لأنَّ الماضي قد وقع واستقرَّ، فالتعبير عن المستقبل باللفظ الموضوع للماضي يفيد المبالغة من هذا الاعتبار"(٣).

أرى أنَّ النحويين لو كانوا أقرُّوا بجواز مجيء (إذ) للمستقبل بمعنى (إذا) كما يقع (إذا) موقع (إذ) للماضي - كما سبق ذكره - معضداً بهذه النصوص لكانوا تجنَّبوا عناء هذه التأويلات التي من شأنها إخراج النصّ عن المعنى الحقيقي الذي

(١) ينظر: نتائج الفكر: ٩٩، ١٠٥، والتبيان: ١١٨/١ .

(٢) ينظر: المغني اللبيب: ٧٣/١، والتبيان: ٣٢٩/٢، وهمع الهوامع: ١٧٣/٢، والإتقان :٤٦٧/١، والتحرير والتنوير: مج٩: ٢٠٢/٢٤ .

(٣) مفاتيح الغيب: مج٦: ١٥٨/١٢ .

جاء الخطاب القرآني لإبلاغه كما أنَّ الحدث الذي تضمنته هذه النصوص هي في المستقبل فـ"الأدوات يقع بعضها موقع بعض لاعتبارات بلاغية تدرك من الموقف، وتتضح من خلال السياق ويشير إليها الأسلوب"(١).

هذا يؤكد ظاهرة الامتداد الزمني الذي يمكن أنْ يكون للأداة بحيث يُعَبَّر بأداة واحدة عن مختلف الأزمان والذي يتحكم فيه طبيعة محتوى الخطاب القرآني الشمولي، والسياق الذي يرد فيه؛ ذلك أنَّ التعبير بالفعل الماضي عن الحاضر والمستقبل يجعل الزمن شاملاً للحاضر والمستقبل، وهذا امتداد في دلالة الزمن في الجملة القرآنية ، فدلالة الفعل وحدها لا تفصح عن دلالة الزمن، وإنما يتحصل من بناء الجملة وقرائنها(٢).

كما أنَّ هذا الأسلوب الذي جاء به التعبير القرآني ليس بغريب عن العرب، وإنَّما هو من أساليبهم بدليل الشواهد المذكورة سابقاً.

ممَّا سبق اخلُصُ إلى أنَّ للسياق الأثرَ الواضحَ في دراسة هاتين المسألتين واستنباط الزمن الذي فيهما، والتعبير عنه بدقَّة متناهية؛ ذلك أنَّ دلالة أداة ما على الزمن لا يمكن أن تتضح خارجةً عن السياق ، فالسياق هو الذي يبرز الزمن ويعينه للأدوات ومختلف الأفعال في اللغة العربية.

من خلال دراسة النصوص في ضوء السياق اتضحت لي الحقيقة واستطيعُ الحكمَ على الزمن الذي تحويه الأداة باطمئنان، والحكمَ على المسائل التي اختلف فيها النحويون والمفسرون في زمنها والخروج برأي يتفق مع دلالة النصّ القرآني.

(١) أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، د. عبد العال سالم مكرم: ٢٦ .

(٢) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي: ٢٤ . والنحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٢١.

ثالثاً: الحروف الدالة على الغاية :

من المسائل التي اختلف فيها النحاة والتي يمكن إدراجها في هذا الحقل من الزمن:

- مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان [1] :

اختلف النحاة في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان فذهب البصريون إلى أنَّ من حرف لابتداء الغاية في المكان أو غيره نحو: (سرت من الكوفة إلى البصرة) أي: إنَّ ابتداء سيره كان من الكوفة وانتهاءه إلى البصرة، ونحو: (ضربت من الصغير إلى الكبير) إذا أردت ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به إلى الكبير، فذهبوا إلى أنَّه لا تأتي لابتداء الغاية في الزمان[٢].

واحتجُّوا فيما ذهبوا إليه بأدلَّة عقلية منها أنَّ (من) عندهم في المكان نظير (منذ) في الزمان، فـ (من) عندهم لابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (منذ) لابتداء الغاية في الزمان، ولمَّا كان (منذ) لا تأتي للمكان بإجماع النحويين، فكذلك لا تأتي (من) في الزمان عندهم[٣].

في حين ذهب الكوفيون والأخفش والمبرد من البصريين، وتابعهم عددٌ من النحويين منهم ابن درستويه وابن مالك وأبو حيَّان وابن هشام ورضي الدين وآخرون إلى جواز مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان والمكان جميعاً[٤] مستندين فيما ذهبوا إليه إلى ما جاء في القرآن الكريم و الأحاديث النبوية الصحيحة

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف:م (٥٤): ٣٧٠/١-٣٧٦، وائتلاف النصرة: م (٣) من الحرف: ١٤٢-١٤٤، وهمع الهوامع: ٤٦٠/٢-٤٦١ .

(٢) ينظر:الكتاب:٢٢٤/٤، وتوجيه اللُّمع: ٢٢٨، وشرح المفصل: مج٣: ٤٨٥/٨، والتوطئة: ٢٤٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١٤٢/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٤٩٧/١-٤٩٩، ورصف المباني: ٣٨٨، وائتلاف النصرة: ١٤٣ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧١/١-٣٧٢، وائتلاف النصرة : ١٤٣ .

(٤) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٥٦١/٢، وشرح التسهيل: ٣/٣-٦، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٨٩-١٩١، وشرح الكافية: ٢٦٠/٤، وارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤، والجنى الداني: ٣٠٨-٣٠٩، ومغني اللبيب: ٢٧٦/١، وأوضح المسالك: ١٢٨/٢، والمساعد: ٢٤٦/٢، وشرح الأشموني: ٧٠/٢، وشرح التصريح: ٦٣٨/١، ٦٤٠، وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

و كلام العرب الفصيح من نصوص كثيرة جداً تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة:١٠٨].

والمعنى: (أنَّه أُسِّس على التقوى من أوَّلِ مبتدأ تأسيسه) أو (منذ أوَّل يومٍ ابتدأ بنيانه)(١).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[الجمعة:٩].

وممَّا استدلوا به من الأحاديث النبوية الشريفة قول بعض الصحابة - رضي الله عنهم - :
(فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمْعَةِ إِلَى الجُمْعَةِ)(٢)، وقول عائشة - رضي الله عنها - :
"فجلس رسول الله - ﷺ -، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل"(٣). وغيرها كثير من الأحاديث النبوية ،أمَّا الشواهد الشعرية الفصيحة التي احتجُّوا بها فقول النابغة الذبياني:

وَلَا عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوْفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ
تُوُرِّثْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيْمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ(٤).

فقوله: (من أزمان) لابتداء الغاية الزمانية، وأيضاً قول زهيرُ بنُ أبي سُلمى:

لِمَنِ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ ؟(٥).

(١) ينظر: أحكام القرآن،ابن عربي(ت٥٤٣هـ): ٥٨٥/٢، والمحرر الوجيز: ٨٣/٣، والجامع لأحكام القرآن: مج٤: ٥٧٦/١١.
(٢) صحيح البخاري (باب الاستسقاء): رقم (١٠١٦) و (١٠١٩): ١٨٩، والموطأ، مالك ابن أنس (ت١٧٩هـ): كتاب الاستسقاء: رقم (٤٩٢): ١١٧/٢.
(٣) صحيح البخاري: ٢١٧/٣ .
(٤) ديوان النابغة الذبياني:٤٤- ٤٥.
(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى: ٣١ .

وغيرها من الشواهد التي في كلام العرب نظماً ونثراً التي جاءت فيها (من) لابتداء الغاية في الزمان .

حمل المانعون لمجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان هذه النصوص على خلاف ما هي عليه، وتجاهلوا هذا العدد الكبير من الشواهد التي تؤيد صحة المسألة وأوَّلوا هذه النصوص بما يتفق ومذهبهم، فذهبوا إلى أنَّ قوله تعالى:

﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[التوبة:١٠٨].يؤوَّل على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: (من تأسيس أوَّلِ يومٍ) فـ(من) داخلة في التقدير على (التأسيس) وهو مصدر محذوف، وكذا الحال في سائر الشواهد فتقدير الحديث: (من صلاة الجمعة) ، وفي البيت الأوَّل (من مضي أزمان يوم حليمةٍ)، وفي الثاني (من مرِّ حجج ومن مرِّ دهرٍ)(١).

القول الصحيح ممَّا تقدَّم عرضه هو مذهب الكوفيين ومن جوز ذلك من البصريين وهو القول بمجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان والمكان معاً، أي لابتداء الزمان مطلقاً؛ لثبوت ذلك في القرآن الكريم، والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة فهو أسلوب من أساليب الخطاب القرآني، ومن أساليب العرب في النظم شعراً ونثراً فهو أسلوب شائع في القرآن وغيره. فضلاً عن أنَّ أغلب الكتب التي درست النصّ القرآني(٢) جوَّزته لما ذكرناه من أسباب.

والله أعلم بالصواب وهو أعلم بمقاصده

(١) ينظر: البيان: ٤٠٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٢/١، وشرح المفصل: مج٣: ٤٨٥/٨، وشرح جمل الزجاجي: ٤٩٩/١، والجنى الداني: ٣٠٩، ومغني اللبيب: ٢٧٦/١، والبرهان: ٢٥٢/٤، وائتلاف النصرة: ١٤٣، وشرح التصريح: ٦٣٨/١ .

(٢) ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن، الأخفش: ٥٦١/٢، ومجمع البيان: ١٠٥/٥، والمحرر الوجيز: ٨٣/٣، والتبيان: ٥٠٧/١، والجامع لأحكام القرآن: مج٤: ٥٧٦/١١-٥٧٧، والبحر المحيط: ١٠٢/٥، والدر المصون: ١٢١/٦-١٢٢، واللباب في علوم الكتاب: ٢٠٧/١٠-٢٠٨، وإعراب القرآن، زكريا الأنصاري: ١٨٣ .

الفصل الثالث

الخلاف النحوي في بنية النصِّ القرآني في ضوء الدراسات الحديثة ومحاولات التيسير

توطئة:

المبحث الأوَّل: الخلاف في تماسك النصِّ في ضوء اللسانيات الحديثة.

المبحث الثاني: الخلاف في مسائل العامل وآثاره في ضوء محاولات التيسير.

المبحث الثالث: الخلاف في التقديم والتأخير في ضوء الدراسات الحديثة.

المبحث الرابع: الخلاف النحوي في توزيع مكوِّنات النصِّ.

توطئة:

لابدَّ لي قبل البدء في دراسة موضوعات الخلاف النحوي في ضوء الدراسات الحديثة أنْ أقدِّم توطئة عن علاقة بنية النصّ بالدراسات اللسانية الحديثة ولاسيما علمُ النصّ .

تعدَّدت مناهج التحليل اللغوي منذ القدم، وتباينت هذه المناهج في نظرتها إلى الجملة العربية والنصوص اللغوية ما بين منهج يعتمد المعيارية في التحليل، وآخر يعتمد الوصفية، وثالث يتعامل مع البُنى السطحية والعميقة لفهم التراكيب، وقد اعتمدت هذه المناهج الجملة وحدة للتحليل اللغوي بوصفها عنصراً من عناصر بناء النصّ اللغوي، وأداة من أدوات فهم النصّ.

فيدرس البنيويون بنية الجملة على شكل بناء تراثي ذلك أنَّ الجملة عند بلومفيلد هي أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي، فالبنية عند البنيويين تتألف من عناصر ومكونات جزئية وأي تغيير يطرأ على أيِّ واحدة من هذه المكونات، لا بُدَّ من أنْ يؤثرَ في سائر المكونات والعناصر الأخرى(١). فالبنيوية اللغوية هي "نظرية علمية تقول بسيطرة النظام اللغوي على عناصره، وتهدف إلى استخلاص طابعه النسقي من خلال العلاقات القائمة بين عناصره، وتحرص على إبراز الطابع العضوي لشتى التغييرات التي تخضع لها اللغة"(٢).

فدراسةُ الجملةُ عند البنيويين قائمةٌ على أساس أنَّها مكوَّنةٌ من وحداتٍ متصلٍ بعضُها ببعض، وأنَّ هذا الاتصالَ قائمٌ على أساس أنَّ بعض هذه الوحدات يحتوي بعضها الآخر، وتتمُّ دراسة الجملة عن طريق تحليل مكوناتها المتعاقبة القائمة على

---

(١) ينظر: اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، أ.د. سمير شريف أستينية: ١٦١ .
(٢) مشكلة البنية أو أضواء على البنية، د.زكريا إبراهيم: ٧٠.

تفتيت الجملة إلى مكوناتها الصغرى، لمعرفة كيفية بنائها ومكوناتها(١). ويسمى نحوهم بنحو الجملة باعتبار أنَّ الجملة هي الوحدة الأساسية في التحليل اللساني التي توقفت عندها اللسانيات البنيوية، ولم تتجاوزها إلى وحدات لغوية أكبر منها ولذلك سميت بلسانيات الجملة.

في حين يقوم التوزيعيون من البنيويين بدراسة النصّ بتجزئته إلى عناصر وتصنيفها إلى خانات محدَّدة، أي أنَّهم يصنِّفون النصّ اللغوي بطريقة آلية(٢).

أمَّا النظرية التوليدية فقامت بدراسة الجملة ومختلف العلاقات القائمة بين مكوناتها متناولة بنية الجملة بشكلٍ بنيوي يربط بين الخصائص المقولية والتوزيعية للباب المدروس، والأبواب الأخرى التي تؤلف معه البنية العامة للجملة(٣). وتعنى النظرية التوليدية التحويلية بتطبيق مجموعة من القواعد التحويلية منها: الحذف والاستبدال وتغيير الموقعية على الجملة للحصول على عدد غير مُتناهٍ من الجمل الصحيحة(٤). فانطلق التوليديون من كون دراسة الجملة هي الخطوة الأساسية لكلِّ تحليل يتناول مستوى ما بعد الجملة(٥)، وبذلك يكون النحو التوليدي التحويلي قد تميَّز منذ انطلاقته باهتمامه البالغ بدراسة الجملة، جاعلاً منها المحور الأساسي لدراسة التركيب.

نظراً لكون (نحو الجملة) قاصراً عن تفسير بعض الظواهر لجأ اللسانيون إلى الإشارة إلى وحدة أكبر من الجملة يمكن أنْ تكون وحدة النصّ؛ لذلك ظهر في الدرس اللساني في مطلع السبعينيات من القرن العشرين منهج جديد من مناهج التحليل اللغوي عرف في الدراسات اللغوية الحديثة بـ (نحو النصّ)، إذ دعوا إلى هجر دراسة الجملة أو (نحو الجملة) واللجوء إلى دراسة النصّ (نحو النصّ)، وقد ظهر هذا

---

(١) ينظر: اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج:١٦٩، والاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، أ.د. أحمد درَّاج: ١٩٤ .
(٢) ينظر: البنيوية في اللسانيات، د. محمد الحنَّاش: ١٢٠.
(٣) ينظر: اللسانيات التوليدية، د. مصطفى غلفان: ٢٧٧ .
(٤) ينظر: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية: ١٩٦-١٩٧ .
(٥) ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، د. ميشال زكريا: ٢٣ .

المنهج أول الأمر متساوقاً مع (علم اللغة النصّي) أو(علم النصّ)، أو(نظرية النصّ)، ثم تطور وانفصل عن هذه العلوم فشكَّل علماً متكاملاً له أصوله الخاصة ومعاييره الواضحة. وقد ارتبط نحو النصّ منذ نشأته ارتباطا وثيقا بتحليل الخطاب، والنظر إلى النصّ على أنَّه بنية كلية لا على أنَّه جمل فرعية، وقد تطور النحو بظهوره من نحو يحلل الجملة إلى نحو يحلل النصّ الكلي، فيتعامل معه بوصفه جملاً وسياقاتٍ، وظروفاً وفضاءاتٍ، تتعالق فيها المعاني، وتترابط بما قبلها وما بعدها، فهو الأكثر اتصالاً بمجال تحليل النصّ .

هذا لا يعني أنَّ (نحوَ النصّ) يغضُّ النظر عن النحو التقليدي (نحو الجملة)؛ إذ إنَّ (نحو النصّ) يفيد من الظواهر والموضوعات التي يدرسها نحو الجملة في تحديد العلاقات التي يقوم عليها التماسك النحوي في النصوص، أي أنَّ (نحوَ الجملة) جزء من (نحو النصّ)، إذ تمثل الجملة نواة النصّ، فالنصّ عبارة عن متتاليات من الجمل في الغالب بغض النظر عن كونه جملة واحدة أو كلمة واحدة، ومعظم العلاقات النصّية هي علاقات قائمة على العلاقة بين الكلمات في داخل الجملة الواحدة ثمَّ بين الكلمات في داخل عدد من الجمل، فدراسة النصّ قائمة على دراسة الجملة(١).

يتجاوز التحليل اللساني النصّي في ضوء نحو النصّ نظرة التحليل النحوي التقليدي والأسلوبية، إذ تتجلى مهامه في دراسة الخواص التي تؤدي إلى تماسك النصّ وتعطي عرضاً لمكونات النظام النصّي. غير أنَّ نحو النصّ يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية ويحاول أنْ يقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصّية وقواعد ترابطها، وقد عني الدرس اللساني النصّي في دراسته لنحو النصّ بظواهر تركيبية نصية مختلفة منها: علاقات التماسك النحوي النصّي، وأبنية التطابق، والتقابل، والتراكيب المحورية والتراكيب المقتطعة، وحالات الحذف،

---

(١) ينظر: علم اللغة النصّي:٤٩/١ .

والجمل المُفَسِّرَةُ، والإحالة على الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة والتي لا يمكن دراستها وتفسيرها إلّا عن طريق وحدة النصّ الكلية(١).

هذا يعني أنَّ نحو النصّ يدرس" كل أشكال الأبنية وأنواع السياقات ومستويات اللغة، ودرجات الربط النحوي، والتماسك الدلالي والنماذج الهيكلية المتنوِّعة، النظرية والتطبيقية، كما أنَّه يمكن أنْ يكون معيناً على تفسير ما عجزت عنه الأنحاء الأخرى"(٢).

فالتحليل النصّي يمتدُّ تأثيره إلى ما وراء الجملة، إذ يسعى إلى توضيح علاقة الجملة بالأخرى في إطار وحدة كبرى هي النصّ التي قد تكون فقرةً، أو عدداً من الجمل محدوداً، أو نصَّاً يخضع لمعايير الخطاب(٣).

فنحو النصّ إذن ينطلق من كون النصّ بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كلية شاملة ونسق داخلي تربط بين عناصره علاقات منطقية ونحوية ودلالية، يستلزم وصفها البحث عن وسائل الربط النحوي بينها وإنَّ مهمَّة نحو النصّ دراسة هذه البنية، والوقوف على شيءٍ من مظاهر الترابط أي التماسك النصّي فيها(٤).

فالنصّ إذاً "يتألف من عدد من العناصر، تقيم بينها شبكة من العلاقات الداخلية التي تعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتماسك بين تلك العناصر وتسهم الروابط التركيبية ... والروابط الإحالية في تحقيقها... ويعني ذلك ...أنَّ النصَّ بنيةٌ مركبةٌ متماسكةٌ ذات وحدة كلية شاملة"(٥).

---

(١) ينظر:علم لغة النصّ، د. سعيد بحيري: ١٣٥، واللغة والإبداع الأدبي: محمد العبد: ٣٣، ونحو النصّ، د.أحمد عفيفي: ٣٩.
(٢) نحو النصّ ، د.أحمد عفيفي: ٥٧ .
(٣) ينظر: في اللسانيات ونحو النصّ: ٢١٥ .
(٤) ينظر: علم لغة النصّ، د. سعيد بحيري: ١١٩، ومدخل إلى علم النصّ ومجالات تطبيقه: ٧٦-٧٧.
(٥) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة : ٩٤ .

فالتحليل النصّي ينطلق من الأبنية الكبرى(١)، ويعتمد تفكيك النصِ إلى وحداته المكوَّنة له على الإدراك السليم لبنيته العليا، فالنصُّ يتكوَّن في الغالب من كلمات وجمل، وعند التحليل لا يكفي القول إنَّ النصَّ مكوَّن من هذه الكلمات وتلك الجمل؛ لأنَّ هذا لن يسهمَ في الكشفِ عن الخواصِ النوعية البنيوية المميزة للنصِ، فلإمكان بحث النصِ واكتشاف هيكله لا بُدَّ من التعرَّف على الأجزاء المكوِّنة له وظيفيا وبنيوياً(٢).

إنَّ نصِيَّة النصِ لا تتحقق إلَّا من خلال توافر المعايير السبعة التي وضعها روبرت دي بوجراند و دريسلر وهي: التماسك (الاتساق، السبك، التضام أو الربط (cohesion)، والانسجام، أو الحبك، أو الالتحام، أو التقارن (coherence) ، والقصد (Intentionality) ، والمقامية، أو الموقفية (Situationality) ، والإعلامية (Informativity) ، والمقبولية (Acceptability) ، والتناص (Intertextuality)(٣).

هذا لا يعني وجود هذه المعايير في كل نصٍ، ولذلك لم تعد تراعى الجوانب النحوية فحسب بل يشترط في النصّ جوانب أخرى بعضها يتعلق بالدلالة بمفهوم واسع.

أهم وظيفة لنحو النصّ هي صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح وتزويدنا بآلية لوصف الأبنية.

---

(١) ينظر: علم النصّ مدخل متداخل الاختصاصات: ٧٣، ٢٠٩.
(٢) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النصّ: ٢٥٣-٢٥٤، وعلم اللغة النصّي:٦٠/١ .
(٣) ينظر: النصّ والخطاب والإجراء : ١٠٣- ١٠٥، ومدخل إلى علم لغة النصّ: ٩-١٠.

المبحث الأوّل :

(الخلاف في تماسك النصّ في ضوء اللسانيات الحديثة)

توطئة: (التماسك النصّي[1](Cohesion)) :

تعدُّ قضية التماسك النصّي ووسائله من القضايا المهمَّة التي شغلت علم اللغة النصّي ونحو النصّ؛ لأنَّ الاتساقَ النصّي يتآزر مع مجموعة من الأنظمة النصّية الأخرى للوصول إلى ما يطلق عليه (كليَّة النصّ) أي أنَّ النصَّ كلٌّ لا يتجزأ. ومن هنا يحكم على النصِّ بنصِّيته، فالروابط وسيلة مهمَّة من وسائل الحكم بنصيَّة النصّ وتمييزه من غيره متمثّلة في الاتساق والانسجام، السبك والحبك (التماسك) التي تعدُّ العصب الأساسي لنحو النصّ مع مجموعة المعايير الأخرى الذي وضعها روبرت دي بوجراند ودرسلر والتي سبق ذكرها، ولهذا نجد أنَّ نحو النصّ ركَّز على هذه المعايير درساً وشرحاً وتفصيلاً ولاسيما وسائلُ التماسك النصّي بأشكاله وأدواته المختلفة .

عرَّف هارفج التماسك (Cohesion) بأنَّه "الأدوات الكلامية التي تسوس العلاقات المتبادلة بين التراكيب الضمن جملية (كذا)* أو بين الجمل"(٢).

(١) اختلف علماء النصّ في ترجمة مصطلح (Cohesion) فمنهم من ترجمه إلى التماسك أو الاتساق أو الانسجام وآخر فضَّل ترجمته إلى السبك ومنهم من أطلق عليه التضام أو الربط أو الالتئام، إلَّا أنَّي فضَّلتُ أن استعمل مصطلح التماسك سائرة على منهج د. صبحي إبراهيم الفقي الذي فضل استعمال هذا المصطلح وإطلاقه على (الاتساق والانسجام/ السبك والحبك) جميعاً مصطلح (التماسك) ود. محمد الخطابي الذي استعمل مصطلح الاتساق.

* والصحيح التي تقع في ضمن الجمل .

(٢) العلاماتية وعلم النصّ، إعداد وترجمة: منذر عيَّاشي: ١٣٢.

وهناك من عرَّفه بأنَّه: "ترابط الجمل في النصّ مع بعضِها ببعض بوسائط لغوية معيَّنة"(١).ويُعَرّفُ أيضاً بأنَّه: "العلاقات أو الأدوات الشكلية والدلالية التي تسهم في الربط بين عناصر النصّ الداخلية، و النصّ والبيئة المحيطة من ناحية أخرى"(٢). ويعدُّ هذا التعريف أشمل التعريفات التي قُدِمت للتماسك؛ لكونه ضمَّ الوسائل الشكلية والدلالية التي تسهم في التماسك.

فالتماسك يُعنى بالعلاقات بين أجزاء الجملة، وبالعلاقات بين جمل النصّ، وبين فقراته، ويُعنى بالعلاقات بين النصّ وما يحيط به (الداخلية والخارجية) فالاتساق يهتمَّ بترابط القضايا ومنه تحدَّد النصّية، كما أنَّ للسياق والمتلقي والتواصل أثراً كبيراً في تحقيق التماسك في داخل النصّ وفكِّ شفرته.

تبرز أهمية التماسك في أنَّ الكلام لا يكون مفيداً إذا كان مجتمعاً بعضه مع بعضه الآخر من دون ترابط، ويصبح النصّ حينئذٍ جسداً بلا روح، كما أنَّ التماسك يهدف إلى وضوح العلاقة في الجملة، وعدم اللبس في أداء المقصود منها، وعدم الخلط بين عناصرها(٣)، كما أنَّ أهمية نحو النصّ تكمن في أنَّه يجعل متابعة النصّ وفهمه عند السامع يسيراً(٤). وعلى هذا فالتماسك: "عنصرٌ جوهري في تشكيل النصّ وتفسيره"(٥)

تتفق الدراسات الحديثة ولاسيما النصّيةُ على وحدة تماسك النصّ بكونه وحدة متكاملة تشدُّها خاصية الترابط(٦)، ويعتمد التماسك على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تعمل على تنظيم عناصر النصّ، وانتظام الجمل وتسهم في تحقيق اتساق النصّ ووحدته الشاملة، وتتنوَّع هذه الوسائل بين وسائل تماسك داخلية نحو: العطف،

---

(١) إشكالات النصّ دراسة لسانية نصيَّة، جمعان بن عبد الكريم: ٢٢٢.
(٢) علم اللغة النصّي: ٩٦/١، وينظر:القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان: ٥٤٠.
(٣) ينظر: بناء الجملة: ٧٤، وعلم اللغة النصّي: ٧٤/١ .
(٤) ينظر: مدخل إلى علم لغة النصّ:٨٧ .
(٥) علم لغة النصّ، د.سعيد بحيري: ١٤١ .
(٦) ينظر: أسس لسانيات النصّ: ١٧٤ .

والفصل والوصل، وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة، والرتبة، والإسناد، ووسائل خارجية مثل: الإحالة (المرجعية)، والإشارة التي تسهم في الربط بين داخل النصّ وخارجه.

ولم يتفق علماء النصّ على هذه الأدوات التي تحقق التماسك النصّي فهي متعدِّدة وتختلف في الغالب بعضها عن بعض من عالم إلى آخر، ومن نصٍّ إلى آخر ويرجع هذا الاختلاف لنوع النصّ، وكيفية تحليله، ولتعدد المصطلحات التي تطلق على كلِّ وسيلة من وسائل التماسك النصّي(١)، سواء أكان هذا الاختلاف من حيث عدد هذه الوسائل أم نوعها؛ لأنَّ هذه الروابط تؤثِّرُ وظيفياً ليس بعدِّها وحدات نحوية تربط بين الجمل بعضها ببعض، بل لكونها وحدات وظيفية تؤثِّرُ في تكوين النصّ بوصفه وحدة دلالية(٢).

وما تجدر الإشارة إليه أنَّ أغلب علماء النصّ ينطلقون من الجملة لتحليل التماسك النصّي، ليس بعدِّها جزءاً مستقلاً؛ وإنَّما لكونها جزءاً في داخل كلِّ منسجم متماسك ، تؤدي دراستها معزولة إلى تفسيرٍ جزئي للنص لما تحمله من دلالات قد تحقق امتداداً إلى داخل النصّ أو تتغير جزئياً أو كلياً على وفق دلالات الجملة الأخرى المتتالية المكوِّنة للنص(٣).

إنَّ أثرَ التماسك في نشأة النصِّ إنَّما هو توفير عناصر الالتحام، و تحقيق الترابط بين بدء النصّ وآخره من دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة، فالترابط النصّي هو الذي يخلق بنية النصّ، هذه البنية التي لا يمكن أنْ تكون مجرد تتابعات للعلامات و لكنها تملك تنظيما خاصا من داخلها و رؤية دلالية من نفسها .

---

(١) ينظر: نحو النصّ بين الأصالة والحداثة: ١٢٤.
(٢) ينظر: نظرية علم النصّ: ٨٢، وعلم لغة النصّ، د. عزة شبل: ١٠١ .
(٣) ينظر: علم لغة النصّ، د.سعيد بحيري: ١٢٦، وتفسير من وحي القرآن دراسة في ضوء علم اللغة النصّي، د.مؤيد آل صوينت: ٨٤ .

من هنا يمكن القول: إنَّ التماسك خاصية نحوية للنص تعتمد على علاقة كل جملة منه بالأخرى، وينشأ غالباً عن طريق الأدوات التي تظهر في النصّ مباشرةً والتي تعدُّ من وسائل التماسك النصّي نحو: الإحالة (الضمائر، وأسماء الإشارة، وأداة التعريف، والاسم الموصول)، والاستبدال، و الحذف، والعطف، والتوكيد، والتكرار، والمناسبة، والترادف، والتماسك المعجمي وغيرها من الوسائل التي تسهم في الاتساق أي التماسك النحوي والمعجمي للنص(١).

ستكون دراستي في هذا المبحث مقتصرةً على ما وجدته من خلاف لدى النحويين في جزئيات هذه الأدوات والوسائل، وعلى أكثر الوسائل وروداً وأكثرها تأثيراً في تحقيق التماسك النصّي، أي أنَّني لن أدرس جميع وسائل التماسك النصّي التي ذكرها علماء النصّ، وإنَّما الخلاف هو الذي سيحدد لي الموضوعات التي سأدرسها ضمن وسائل التماسك النصّي، كما أنَّني زدت عدداً من الموضوعات التي يمكن أنْ تسهم في تماسك النصّ والتي لم يذكرها علماء النصّ من ضمن وسائل التماسك النصّي، وهي ممَّا يسهم إسهاماً كبيراً في التماسك النصّي في النحو العربي وتطبيقاته. فمن وسائل التماسك النصّي التي سأدرسها في هذا المبحث:

- الإحالة (المرجعية) (Refernce): (الضمائر، اسم الإشارة، أل التعريف، ضمير الفصل).

- الحذف (Ellipsis).

- الفصل والوصل (التبعية): (العطف(Conjunction)، والصفة، والبدل).

- التكرار(Repeated) .

مع مراعاة أثر السياق والمخاطب كلما لزم الأمر في كل وسيلة من هذه الوسائل.

---

(١) ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النصّ: ٢٦٣، ونحو النصّ: د.أحمد عفيفي: ١٠٥، وعلم اللغة النصّي: ١/١٢٠، وفي اللسانيات ونحو النصّ: ٢١٩، ونحو النصّ بين الأصالة والحداثة: ١٢٥- ١٢٧، والسبك في العربية المعاصرة، د. محمد سالم أبو عفرة: ٨-٩.

إنَّ دراستي في هذا المبحث ستكون للنصوص التي اختلف فيها النحويون في مسائل متعلَّقة بأدوات التماسك النصّي ووسائله، وسأعرض هذه المسائل على ما جاء في اللسانيات والدراسات الحديثة لمعرفة مدى توافق هذه النظريات مع آراء القدماء للحكم على المسألة الخلافية التي أساسها النصّ القرآني ودراستها في ضوء هذه الدراسات والنظريات الحديثة.

فمن وسائل التماسك النصّي سأدرس الآتي:

أوّلاً: الإحالة (Reference)[1]:

تعدُّ الإحالةُ (Reference) واحدةُ من أهمِّ الوسائل المهمة التي تسهم في التماسك النصّي وربطه واتساقه؛ لذلك لا بدَّ لي من معرفة ماهيتها ومعناها عند علماء النصّ إذ يشير روبرت دي بوجراند في تعريفه للإحالة (Reference) بقوله: " إنَّها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات"[2]. وغيرها من التعريفات التي قدَّمها علماء النصّ للإحالة وأشمل تعريف للإحالة هو ما قدَّمه د. أحمد عفيفي بقوله : "إنَّ الإحالةَ علاقةٌ معنويةٌ بين ألفاظٍ معينةٍ وما تشير إليه من أشياءَ أو معانٍ أو مواقفٍ تدلُّ عليها عبارات أخرى في السياق، أو يدلُّ عليها المقام، وتلك الألفاظُ المحلية تعطي معناها عن طريق قصد المتكلم، مثل الضمير واسم الإشارة واسم الموصول...إلخ، إذ تشير هذه الألفاظُ إلى أشياءَ سابقةٍ أو

---

(١) درس علماء النصّ الإحالة وسيلة من وسائل الربط اللفظي التي تسهم في تحقيق التماسك النصّي واتساقه تحت مجموعة من المصطلحات منها مصطلح الإحالة (Reference) وهي التي اعتمدناها التي ظهرت لدى رقية حسن وهاليداي في كتابهما الاتساق في الإنكليزية: (Cohesion in English) ، في حين استعمل روبرت دي بوجراند ودرسلر مصطلح (الألفاظ الكنائية)(Pro-froms) وإضمار المكمل(Pro-complement) ينظر:النصّ والخطاب والإجراء: ٣٢ ،٣٢٠، في حين استعمل براون ويول مصطلحاً آخر هو الإحالة المتبادلة (Co-reference) أو الإحالة النصّيَّة ، ينظر: تحليل الخطاب، براون ويول:٢٣٠، وهناك مجموعة من الترجمات لهذا المصطلح منها الإرجاع والإرجاعية أو المرجعية ولكن الترجمة الأكثر شيوعاً هي (الإحالة) وهي الترجمة التي اعتمدتها . ينظر: علم لغة النصّ،د. عزَّة شبل:١١٩ .

(٢) النصّ والخطاب والإجراء :١٧٢، وينظر:٣٢٠ .

لاحقةٍ، قصدت عن طريق ألفاظ أخرى أو عبارات أو مواقف لغوية أو غير لغوية"(١).

وللإحالة ارتباط وثيق بالمتكلم؛ ذلك أنَّ المتكلم هو الذي يُحَمِّل التعبيرَ دلالة تكشف عن وظيفة إحالية في النصّ، ولهذا يقول (ستروسن): " إنَّ الإحالة ليست شيئاً يقوم به تعبير ما؛ ولكنها شيءٌ يمكن أنْ يحيل عليه شخصٌ ما باستعماله تعبيراً معيناً"(٢). ومن هنا خرج (براون ويول) بنتيجة مفادها أنَّه: "في تحليل الخطاب ينظر للإحالة على أنَّها عملٌ يقوم به المتكلم"(٣). وعلى هذا يكون للمتكِلّم الحقُّ في الإحالة كيفما شاء، وعلى المخاطب أنْ يفهم كيفية تلك الإحالة بحسب النصّ والمقام .

ففي الإحالة يشير المتكلم أيُّ الكاتبِ إلى أنَّ الحدثَ يرتبطُ بشيءٍ آخر قبله أو بعده لكنه لن يصرِّح بذكر هذا الموقف، بل يكني عنه بلفظ آخر كأنْ يكون ضميراً أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول(٤)...إلخ من وسائل الإحالة التي يعتمد عليها المتكلم في النصّ. وعناصر الإحالة كما ذكرها د. أحمد عفيفي أربعة هي: المتكلم أي الكاتب، اللفظ المحيل، المحال عليه، العلاقة بين اللفظ المحيل والمحال إليه(٥).

فالإحالة هي استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أو عبارة أخرى سابقة في النصّ، ووظيفة الإحالة هي الإشارة لما سبق في النصّ والتعويض عنه بالضمير، أو التكرار، أو بالتوابع، أو بالحذف، ممَّا يسهم في تحقيق التماسك النصّي(٦)، فالتماسك عن طريق الإحالة يكون عن طريق استرجاع المعنى أو إدخال الشيء في الخطاب مرَّة ثانية(٧).

---

(١) الإحالة في نحو النصّ، د. أحمد عفيفي: ١٣.
(٢) تحليل الخطاب: ٣٦ .
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ينظر: الإحالة في نحو النصّ: ١٤ .
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦ .
(٦) ينظر: علم اللغة النصّي: ٣٩/١، وعلم لغة النصّ، د. عزَّة شبل:١٢٠ .
(٧) ينظر: نظرية علم النصّ: ٨٣.

تأتي أهمية الإحالة أيضاً في إسهامها في تماسك النصّ عن طريق وجود بعض العناصر اللغوية التي لا تكتفي بذاتها في دلالتها، ويطلق اللغويون وعلماء النصّ على هذه الوحدات اللغوية تسمية (العناصر الإحالية) فهي تلك الألفاظ التي يُعْتَمَدُ عليها لتحديد المحال عليه في داخل النصّ أو خارجه، فقد عرَّفها هاليداي بأنَّها: "الأدوات التي نعتمد في فهمنا لها لا على معناها الخاص، بل على إسنادها إلى شيءٍ آخر"(١). ومن هذه العناصر والوسائل التي ذكرها علماء النصّ والتي تعدُّ أكثر وسائل الربط شيوعاً: الضمائر، أسماء الإشارة، والاسم الموصول(٢)، وأداة التعريف(٣). وبذلك نجد أنَّ (توان أ. فان دايك) أكَّد أهمية هذه الوسائل في ترابط أجزاء النصّ واتساقه وسمَّاه (المحيلات النصّية)(٤) .

تسهم هذه الأدوات في التماسك النصّي واتساقه وربط أجزائه بعضها ببعض إذا كانت إحالته إحالة نصية إلى عناصر موجودة في داخل النصّ سواء أكانت إحالة قَبْلِيَّة أم بعدية، ومن هنا نجد أنَّ علماء النصّ قسَّموا الإحالة على مستويين:

الأوَّل: إحالة داخلية (Endophora): وهي إحالة لغوية تشير على عناصر موجودة في داخل النصّ، وهي تهتم بالعلاقات الإحالية داخل النصّ. وينقسم هذا النوع على قسمين إحالة قبلية أي سابقة (Anaphora)، وإحالة بعدية أي لاحقة (Cataphora) وتسمى هذه الإحالة بـ (الإحالة النصّية (Textual)).

أمَّا المستوى الآخر من مستويات الإحالة فهي: الإحالة الخارجية (Exophora) وهي إحالة على غير مذكور في داخل النصّ وهذا النوع من الإحالة يعتمد على معرفة سياق الحال أو المواقف والأحداث التي تحيط بالنصّ فهي إحالة مقامية تعتمد على

---

(١) تفسير من وحي القرآن دراسة في ضوء علم اللغة النصّي: ٩٥.
(٢) ينظر: النصّ والخطاب والإجراء:٣٢ ،٣٢٠-٣٢١، ونسيج النصّ: ١١٨ ، والإحالة في نحو النصّ: ٢٢، لسانيات النصّ محمد الخطابي: ١٨، ومدخل إلى علم النصّ ومجالات تطبيقه: ٨٩-٩٠، ونظرية علم النصّ: ٨٤-٨٥، ولسانيات النصّ، د.ليندة قيَّاس: ٢٨ .
(٣) ينظر: في اللسانيات ونحو النصّ: ١٩٣ .
(٤) ينظر: علم النصّ مدخل متداخل الاختصاصات: ٦٤.

السياق لتحديد المحيل إليه وتسمى هذه الإحالة بـ (الإحالة المقامية (Situational))[١].

يؤكد الباحثان رقيَّة حسن وهاليداي أنَّ الإحالة الداخلية هي التي تسهم في تحقيق التماسك النصّي، أمَّا الإحالة الخارجية فلا علاقة لها بتماسك النصّ، وإنَّما تسهم في صنع وتكوين النصّ فهي ترتبط بسياق الموقف والسياق الخارجي وما يحيط به ولكنها لا تسهم في دمج قطعة بأخرى ومن ثمَّ في تحقيق التماسك النصّي[٢].

ويرى علماء النصّ أنَّ الإحالة من أكثر الوسائل قوَّة في صنع التماسك الشامل للنص وتجسيد وحدته العامَّة فهيَّ تعدُّ" الوسيلة الأكثر قدرة على إيجاد تماسك وترابط وصنع وحدة النصّ؛ وذلك لأنَّها تقرن بين الترابط الرصفي والترابط المفهومي، أي بين ما هو لفظي وما هو معنوي"[٣]. وتستمدُّ الإحالة أهميتها في التماسك النصّي أيضا من المخاطب أي المتلقي وأثره في تحقيق هذا التماسك؛ ذلك أنَّ المخاطب يشغل عقله كثيراً بالبحث عن مرجع أو إحالة الأداة سواء أكانت قبلية أم بعدية .

ومن وسائل الإحالة التي سأتناولها في هذا المبحث :

أ- الضمائر.
ب- أسماء الإشارة.
ج- أل التعريف.

---

(١) ينظر: نسيج النصّ: ١١٨-١١٩، ولسانيات النصّ، محمد الخطابي: ١٧، ونحو النصّ، د. أحمد عفيفي: ١١٧، والإحالة في نحو النصّ: ٤٠-٤١، وعلم اللغة النصّي: ٤١/١، ٧٠، دراسات لغوية تطبيقية (من أشكال الربط في القرآن الكريم): ١٠٤-١٠٥، ومدخل إلى علم النصّ ومجالات تطبيقه: ٨٩، ولسانيات النصّ، د.ليندة قيَّاس: ٢٨، والسبك في العربية المعاصرة: ٨.
(٢) ينظر: لسانيات النصّ، محمَّد الخطابي: ١٧، وعلم لغة النصّ، د. عزَّة شبل:١٢٠ .
(٣) الإحالة في نحو النصّ: ٥٩-٦٠ . الترابط الرصفي هو (الترابط النحوي) والمفهومي هو (الترابط الدلالي).

أ- الضمائر:

تكتسب الضمائر أهميتها من كونها نائبة عن الأسماء والأفعال والعبارات والجمل المتتالية، فقد يحلُّ الضمير محلَّ كلمة أو عبارة أو جملة أو عدد من الجمل، ولا تقف أهميتها عند هذا الحد بل تتعدَّاه إلى كونها تربط بين أجزاء النصّ المختلفة شكلاً، ودلالةً، داخلياً، وخارجياً، سابقةً، ولاحقة. إذ إنَّ وظيفة الضمير الأساسية هي الربط بين أجزاء النصّ الداخلية والخارجية وإحالته على عناصر موجودة في داخل النصّ سواء أكانت إحالة سابقة أم لاحقة.

من هنا وجدنا أنَّ علماء العربية التفتوا إلى هذه الوظيفة المهمة للضمير في ربط أجزاء النصّ بعضها ببعض ووجدناهم اختلفوا في عود الضمير إلى سابق أو لاحق لما للنص من احتمالات متعدِّدة؛ لاحتمال المعنى القرآني وجوهاً متعدِّدة فهو حمَّال أوجهٍ. وقد عني العلماء القدماء والمحدثون باختلاف مدارسهم ومذاهبهم بدراسة الإحالة وبيان ما تعود عليه وأثر ذلك في ربط عناصر النصّ بعضه ببعض وإسهامه في التماسك النصّي.

فمن النصوص القرآنية التي اختلف النحويون والمفسرون في عود الضمير فيها وإحالته قوله تعالى:

﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[فاطر: ١٠].

اختلف النحويون والمفسرون في عود الضمير في قوله: (يَرْفَعُهُ) وتعدَّدت آراؤهم فذهب ابن عباس، والحسن البصري، وابن جبير، ومجاهد(١)، والطبري،

(١) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٢٩٠.

والزمخشري، والقرطبي[١]، وآخرون إلى أنَّ الضمير يعود على (العمل الصالح) ويكون المعنى حينئذٍ: (والعمل الصالح يرفع الكلم الطيب)[٢]،وذهب قتادة[٣]، وطائفة من المفسرين ورجَّحه ابن عطية[٤] إلى أنَّ الضمير يعود على الله - ﷻ- أي أنَّ الرافع هو الله، والمرفوع العمل، والمعنى على ذلك: (والعمل الصالح يرفعه هو)[٥]، وصحَّح ابن عربي الوجهين السابقين وذهب إلى أنَّ الوجهَ الأول مجازٌ والثاني حقيقةٌ[٦]، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الهاء تعود على (الكلم الطيب) أي أنَّ الرافعَ الكلمُ، والمرفوعَ العملُ، فيكون المعنى: إنَّ (الكلم الطيب يرفع العمل الصالح)[٧].

إنَّ هذه الاحتمالات كلَّها واردة، ودلالاتها محتملة غير مستحيلة، معتمدة على فهم المؤمن لها بإيمانه أنَّ الأمور كلها لله من صعود الكلم الطيب وقبول العمل الصالح في الاحتمال الأوَّل، أو أنَّ هذا النصّ يحضُّ المؤمن على الربط بين العمل الصالح والقول الطيب؛ لكون كلٍّ منهما يساعد في رفع الآخر إلى الله تعالى في الاحتمالين الأخيرين[٨].

يرى د. أحمد عفيفي أنَّه لا بأس في تعدد الاحتمالات في عود الضمير على أكثر من واحد ممَّا سبق أو سيأتي ذكره في النصِّ إنْ كان المعنى صحيحاً؛ ذلك أنَّها تساعد على اتساق النصّ القرآني ودلالاته وأحكامه[٩]. وهذا ما يتفق مع واقع هذه النصوص التي تحتمل أكثر من معنى بحسب فهم المتلقي وتفاوت المتلقين في إدراك دلالاتها.

---

(١) ينظر: جامع البيان: مج١٢: ١٤٦/٢٢، ١٤٧، والكشاف: ٦٢٥/٣، والجامع لأحكام القرآن: مج٧: ٦٠٩/٢٢- ٦١٠.
(٢) جامع البيان: مج١٢: ١٤٦/٢٢.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٩٠/٧.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٤٣١/٤.
(٥) المحرر الوجيز: ٤/ ٤٣١، وينظر: الكشاف: ٦٢٥/٣، والتحرير والتنوير: مج٩: ٢٧٢/٢٢.
(٦) ينظر: أحكام القرآن: ١٦/٤.
(٧) مجمع البيان: ١٩٧/٨، وينظر: مفاتيح الغيب: مج ١٣: ٩/٢٦، والكشاف: ٦٢٥/٣.
(٨) ينظر: علم اللغة النصّي: ١٥١/١، و الإحالة في نحو النصّ: ٥٦.
(٩) ينظر: الإحالة في نحو النصّ: ٥٦.

ومن النصوص الأخرى أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٦٨ – ٦٩].

نجد في هذا النصّ اختلافاً بين المفسرين في عود الضمير في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ شِفَآءٌ ﴾، فجمهور المفسرين يذهبون إلى أنَّ الضمير يعود على (العسل)، وروي عن ابن عباس والحسن البصري ومجاهد والفرَّاء وابن كيسان أنَّهم يرون عودة الضمير على (الكتاب) أي القرآن(١) في قوله تعالى:

﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤].

ومن دراسة المجال التداولي للنص بملاحظة سياق النصّ وما يحيط به من ظروف يتضِّح لي أنَّ ما ذهب إليه جمهور المفسرين من عود الضمير على (العسل) هو الأرجح لاتفاقه مع سياق النصّ والغرض الذي سيق لأجله الخطاب القرآني؛ ذلك أنَّ الخطاب القرآني بدأ من الآية الخامسة والستين بذكر نعم الله على الإنسان، من تسخير الأنعام والحرث والماء والنخيل والأعناب، ثمَّ النحل وما ينتجه من عسل فمن البعيد أنْ يأتي الخطاب القرآني بعد ذلك مشيراً إلى (الكتاب)(٢).

(١) ينظر: جامع البيان: مج ٨: ١٤/ ١٧٢-١٧٣، والجامع لأحكام القرآن: مج ٥: ١٤/٤٨٦ .
(٢) ينظر: نظرية السياق دراسة أصولية، د.نجم الدين قادر كريم الزنكي: ١٣٩.

فالإحالة في هذه الآية تكون إحالة نصيّة قبلية لما سبق ذكره في النصّ، وذلك بإحالة عنصر على عنصر آخر في النصّ . أمَّا في حالة عود الضمير على الكتاب فهي إحالة عنصر على خطاب سابق له وهي إحالة نصيَّة سابقة من المدى البعيد.

ومن الأمثلة الأخرى على اختلاف المفسرين في إحالة الضمير قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾[النساء:١٥٩].فذهب بعض المفسرين إلى أنَّ الضمير في قوله:﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ يعود على النبي (ﷺ)، وهي رواية عن عكرمة، وذهب جمهور المفسرين إلى أنِّه يعود على عيسى (عليه السلام)، فالهاء الأولى في (به) عائد على عيسى(عليه السلام)، والهاء الثانية في (موته) عائد على الكتابي أو على عيسى عليه السلام في أرجح الآراء[١].

فالضمير إمِّا أنْ يعود على النبي (ﷺ) فتكون الإحالة إحالة سياقية مقامية لأنَّه لم يجرِ له ذكر في النصّ، وإمَّا أنْ يعود على عيسى (عليه السلام) وهي إحالة نصية قبلية ذات المدى البعيد كما يسمِّيها النصّيون .

وعن طريق النظر في سياق هذا النصّ يتضِّح أنَّ ما ذهب إليه جمهور المفسرين هو الرأي الأصوب ذلك انَّه لم يرد ذكر لنبينا (ﷺ) في الآيات، ولا يصحُّ أنْ يعود الضمير على غير مذكور[٢]. إذ إنَّ من وظيفة السياق "الترجيح بين الاحتمالات التفسيرية المتعددة لمعنى اللفظ أو النظم، فيقدَّم ما سيق الخطاب من أجله وما هو أوفق المعاني بسياق الكلام، وأوفق بمساق الخطاب"[٣].

و من النصوص الأخرى قوله تعالى:

---

(١) ينظر: جامع البيان: مج : ٢٦/٦، ٣١، الجامع لأحكام القرآن: مج٣: ٣٩٢/٦-٣٩٣.
(٢) ينظر: نظرية السياق القرآني :٣٢٤ .
(٣) نظرية السياق دراسة أصولية :١٣٦ .

﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾[البقرة:٤٥].

اختلف النحويون والمفسرون في عود الضمير في (إنَّها لكبيرةٌ)، فذهب بعضهم إلى أنَّها تعود على (الصلاة) وحدها. أي: إنَّ الصلاةَ لكبيرةٌ؛ ذلك أنَّ الضمير لا يعود على غير الأقرب عندهم إلَّا بتأويل، وذهب بعضهم الآخر إلى أنَّ الضمير يعود عليهما معاً أي: (الصبر والصلاة)، ويرى فريق ثالث أنَّها تعود على (الاستعانة)[١]، وهذا اختيار العكبري[٢]. وقيل غير ذلك من الآراء التي يجوز أنْ تُعدَّ من الإحالة الخارجية أي المقامية لانعدام وجود ما تحيل عليه في داخل النصّ وإنَّما يُتوصَّل إليه من خلال السياق وما يحيط به من ظروف خارجية، وهي لا تسهم في تماسك النصّ لذلك فضلنا عدم ذكرها.

وتكون الإحالة في النصّ إذا عاد الضمير على (الصلاة) إحالة نصيَّة سابقة ذات المدى القريب وهو المطلوب؛ ذلك أنَّ سياق الآية يقتضي عود الضمير على الصلاة؛ لأنَّ الكلام يدور فيها، وعليها يقع تركيز المخاطب وتوقعه ذلك لتقدُّم ذكر الصلاة في الآيات السابقة لهذا النصّ فالمجال التداولي للنص يتطلب عود الضمير على الصلاة.

أمَّا إذا عاد الضمير على (العبادة) المتضمنة للصبر والصلاة أو على (الاستعانة) المستفادة من استعينوا فالإحالة أيضا تكون نصيَّة سابقة لكن من المدى البعيد؛ لذلك نجد أنَّ أغلب المفسرين فضلُّوا رجوع الضمير إلى الصلاة؛ لكونها الأقرب عندهم إلى الضمير، وهو من أكثر العناصر إسهاماً في تحقيق التماسك النصّي، وذلك في حالة الإحالة النصّية ذات المدى القريب لدى النصّيين .

---

(١) ينظر: الكشاف: ١٢٦/١، والجامع لأحكام القرآن: مج١: ٣٤٢/١-٣٤٣، والبحر المحيط: ٣٤١/١، والتحرير والتنوير: مج١: ٤٧٩/١.
(٢) ينظر: إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٥٥٣.

وغير ذلك من النصوص القرآنية التي اختلف النحويون والمفسرون في إحالة الضمير فيها على المحيل إليه السابق أو اللاحق له(١).

بذلك تتضِح أهمية الضمير في الإحالة، وفي ربط مكونات الجملة الواحدة، ومن ثمَّ ربط مكونات النصّ بعضه ببعض، وأهميته في التحليل النصّي وإسهامه في التماسك النصّي، فعلى أيِّ شيءٍ عادت هذه الضمائر من الألفاظ المحال عليها المتعددة والمختلف فيها فذلك لا يؤثر في تحقيق التماسك للنصوص، ولاسيما النصُّ القرآني الأكثر تماسكاً لما يحتويه من وسائل التماسك النحوية والدلالية التي تحدَّث عنها علماء النصّ. إذن فالمهم هو تحقيق الإحالة سواء أكانت السابقة أم اللاحقة في النصّ بغض النظر عن العنصر المحال عليه وذلك لتحقيق التماسك النصّي الذي يمكن أنْ يتحقق بربط النصّ بعضه ببعض عن طريق هذه الإحالات التي تربط عنصراً ما بعنصرٍ سابقٍ أو لاحقٍ له ولاسيما إذا كانت هذه الألفاظ المحال عليها ممكنة والنصّ يحتمل كل الاحتمالات ففي هذه الحالة من غير المهم معرفة المحيل إليه المقصود بالضبط بقدر تحقيق أهمية ترابط النصّ واتساقه.

هذا ما يتفق مع الاتجاهات النصّية الحديثة وتأكيدها أهمية الضمائر في تحقيق التماسك النصّي عن طريق إحالتها على السابق أو اللاحق، ومن هنا ذهب علماء النصّ ومنهم - على سبيل المثال لا الحصر-: (كلاوس برينكر)(٢)، إلى أنَّ للضمائر أهمية كُبرى في عملية التماسك النصّي؛ إذ إنَّها تسهم في تحقيق التماسك النصّي

---

(١) من النصوص القرآنية الأخرى قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾[البقرة:٢٥٨]، وقوله تعالى:﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾[البقرة:٤١]، وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾[الطارق:٨] ،وقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[الأعراف:٢]، وقوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ۖ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[المائدة:٨٩]. وللمزيد من النصوص القرآنية ينظر: إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: ٢/٥٥٢- ٥٧٦ .

(٢) ينظر: التحليل اللغوي للنصوص، كلاوس برينكر، ترجمة:أ.د. سعيد حسن بحيري: ٥٦.

الشكلي والدلالي؛ وذلك لكونها تحيل على عناصر سبق ذكرها في النصّ، فالضمائر مع غيرها من وسائل تماسك النصّ تحقق نسيجاً نصيَّاً عالياً فهي لا تشير إلى أشياء أو أُناسٍ فقط، بل تحيلُ إلى فقرات أو جملٍ أو كلمات مذكورة سابقاً ممَّا يؤدي إلى تحقيق التماسك والإيجاز في التعبير بعدم تكرار ما سبق ذكره وهنا تكمن أهمية الضمائر في تحقيق التماسك في النصّ[١].

إنَّ الإحالةَ في هذه الحالة تقتضي العودة إلى الوراء لتحديد مرجع الإحالة، إذذكر المحال عليه، وفي هذا نوعٌ من الربط القبلي بين أجزاء النصّ، وإلى ذلك أشار روبرت دي بوجراند بقوله: "رجوع اللفظ الكنائي[٢] إلى متقدِّم عليه يهيئ مركز ضبط أنْ تضاف إليه المادة المتعلِّقة باللفظ الكنائي"[٣]، فالمتلقي يتمكن مباشرة من إعادة أي إحالة الضمير إلى المحيل إليه الذي سبقه في النصّ ومن هنا يكمن أثر المتلقي أيضا في إسهامه في عملية التماسك النصّي.

أكَّد علماء النصّ أنَّه "يمكن للأدوات المحيلة أنْ تصدق على شيء واحد، كما يمكن لها أنْ تصدق على أكثر من شيء، والذي يحدِّدُ ذلك كلّه النصّ بما يحمله من دلالات ومفاهيم وسياقه هو الذي يساعد على ذلك"[٤].

فإنَّ احتمال عودة الضمائر على أكثر من شيء واحد في رأي علماء النصّ يظهر التماسك الدلالي للنص، وهذا الأمر في رأيهم يعتمد على الاختلاف في فهم النصوص والذي هو من عمل المخاطب[٥]، وللسياق في هذه الحالة أثرٌ كبير في معرفة عود الضمير ومعرفة العنصر المحال عليه .

(١) ينظر: علم اللغة النصّي: ١/١٦١-١٦٣ .
(٢) المراد من الألفاظ الكنائية أي عناصر الإحالة التي هي الضمائر، وأسماء الإشارة وغيرها .
(٣) النصّ والخطاب والإجراء: ٩٢.
(٤) الإحالة في نحو النصّ: ٥٤.
(٥) ينظر: علم اللغة النصّي: ١/١٥١.

إذن فاللسانيات النصّية الحديثة تتفق مع ما وجدته لدى نحاة العربية والمفسرين في إشارتهم إلى الوظيفة الأساسية التي يؤديها الضمير في تحقيق ربط عناصر الجملة بعضها ببعض وتحقيق التماسك النصّي المنشود الذي أكَّده علماءُ النصّ المحدثون.

ضمير الفصل:

من الموضوعات التي من يمكن أنْ أدرسها ضمن وسائل التماسك النصّي ضمن الإحالة (ضمير الفصل أو العماد)؛ وذلك لأهميته والمهمَّة التي يؤديها في ترابط الجملة بربطه بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر، ولكونه من وسائل الربط الأخرى بين المبتدأ والخبر؛ كان توجهي لدراسته من ضمن وسائل التماسك النصّي.

حدَّ النحويون ضميرَ الفصل بأنَّه: ضمير على صيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلُّم والخطاب والغيبة(١).

وسُمِّي الضمير فصلاً لكونه يفصل أنَّ ما بعده خبر لا نعت، ولإزالته وهم المخاطب(٢)، أي أنَّه يحكم أنَّ ما بعده خبر لا صفة، وهذا هو المراد بالفصل أي: الحكم والبتُّ بالأمرِ، وهذه فائدة الربط في ضمير الفصل فهو يحدِّد الخبر ولا يجعله يحتمل كون الاسم بعده نعتاً.

ومن فوائده الأخرى: التوكيد في المعنى عند البصريين فقولنا: (زيدٌ هو القائمُ) بمعنى: (زيدٌ نفسُهُ القائمُ)(٣)، وهو كذلك عند الكوفيين توكيدٌ لما قبله، وعلى هذا سمَّاه

(١) ينظر: شرح الكافية: ٦٣/٣، وارتشاف الضرب: ٩٥١/٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية: ٦٣/٣، ومغني اللبيب: ١٣٩/٢، ونظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية: ٢٠٠.
(٣) ينظر: شرح الكافية: ٦٣/٣.

بعض الكوفيين دعامة؛ لأنَّه يُدْعَمُ به الكلام أي: يقوي ويؤكد(١)، ويفيد أيضاً الحصر والاختصاص(٢).

في تسمية ضمير الفصل خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون إلى أنَّ الضميرَ بين المبتدأ والخبر يسمى فصلاً لأنَّه يفصل بين الخبر والنعت، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّه عمادٌ؛ لأنَّه يعتمد عليه معنى الكلام(٣)، أو لكونه حافظاً لما بعده من أنْ يسقط عن الخبرية(٤). ومن النصوص القرآنية التي ورد فيها ضمير الفصل :

قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [البقرة:٥].

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[البقرة:٢٥٤].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ ﴾[آل عمران:٦٢].

وقوله تعالى: ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾[المائدة:١١٧].

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾[الصافات:١٦٥].

وغيرها من النصوص القرآنية .

فالضمير في قوله: ﴿ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[البقرة:٢٥٤]. وغيرها من النصوص القرآنية يفيد التوكيد إذ إنَّ الكلام مع ذكره أبلغ فلو قلنا: (والكافرون ظالمون) بدون الضمير لما كان له الوقع نفسه علينا لو كان التوكيد موجوداً لما فيه

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٧/٢ ،ومغني اللبيب: ١٣٩/٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٣٩/٢، ومعاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي: ٤٣/١-٤٦ وما بعدها .
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (١٠٠): ٧٠٦/٢، ومغني اللبيب: ١٣٩/٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية: ٦٣/٣.

من حشد معنوي لا يمكن أنْ يكون للنص من دون الضمير، وفضلاً عن دلالة التوكيد فيه دلالة الاختصاص أيضاً "لأنَّه إذا قال: (والكافرون هم الظالمون) فإنَّما جاء بالضمير ليدلَّ على أنَّهم لكفرهم اختصوا بمزيد الظلم الفاحش"(١).

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [البقرة:٥]: "و(هم) فصل وفائدته الدلالة على أنَّ الوارد بعده خبرٌ لا صفةٌ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دون خبره"(٢)، فضمير الفصل يفيد أنَّ ما بعده خبر لا نعت، ولولا وجوده لاحتمل أنْ يكون ما بعده تابعاً وفي حال كون (المفلحون) صفة فالخبر محذوفٌ.

وتتضحُّ لنا من خلال دراسة القدماء لهذه البنية الإحالية، الصلة الوثيقة التي يعقدها ضمير الفصل بين الجزأين الواقع بينهما إذ تكون الإحالة فيه قبلية، وهي إحالة معنوية وهو ما يفسِّر التوكيد المعنوي الذي هو اعتماد المتأخر عليه في المعنى في بيان وظيفته النحوية فدلالة الضمير في لفظة (نفسه) في: (زيد نفسه القائم) هي التي تفيد التوكيد المعنوي.

يرى د. سعيد بحيري الذي درس (البنية الإحالية لضمير الفصل) أنَّ اتجاه الإحالة في ضمير الفصل يتضِّح من خلال تفسير مصطلحي الفصل والعماد اللذين أُطلِقا على هذا الضمير إذ يقول:" فالتوكيد يتحقَّق عند البصريين للعنصرين معاً، أو للجملة بأكملها، أو للكلام كما يقولون، ولم يحُلْ ذلك دون فهم الإشارة الموجودة في قولهم (فصل الاسم الأوَّل عمَّا بعده) بأنَّها تلك الصلة المعنوية القائمة بينهما؛ إذ يُراد من ضمير الفصل أنْ يبقي الركن الثاني في معنى الركن الأوَّل، وهو معنى الابتداء، وأنْ يزيل عنه أي معنًى آخر، أمَّا التوكيد عند الكوفيين فيتحقَّق للعنصر الأوَّل فقط، والحقُّ

(١) بناء الجملة العربية: ١٢٠.
(٢) الكشاف: ٤٦/١ .

إنَّهم أصابوا في إثبات الصلة الوثيقة بين (ضمير الفصل) والاسم المحيل إليه، وإنْ كان التوكيد يتحقَّق للجملة كلِّها كما ذهب إليه البصريون"[١].

إذن فضمير الفصل يحقِّق نوعاً من التوكيد المعنوي وهذا هو الذي يجعل البنية الإحالية لضمير الفصل (إحالة قبلية) لما سبقها، وخرج د. سعيد بحيري بنتيجة استقاها من رأي البصريين مفادها: إنَّ التوكيد في ضمير الفصل توكيد معنوي للركن الأوَّل أو الثاني أو لكليهما معاً، فمجيء ضمير الفصل يحقِّق صلة قوية بين المتقدِّم عليه والمتأخر عنه، وهو ما أطلق عليه بـ (التوكيد المعنوي) لأداء هذا المعنى المتميّز[٢]. ومن خلال دراسته لبنية (ضمير الفصل) وصل إلى أنَّ لهذا الضمير دلالة كليَّة يمكن الوصول إليها من خلال السياقات التي ورد فيها، فهو يشير إلى النتيجة الحاصلة لما قبله من أحداثٍ نحو قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة:٥]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة:٢٧]، أو يشير إلى تمثِّل حكمٍ قاطعٍ كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾[آل عمران:٦٢]، أو للإشارة إلى صفةٍ يختصُّ بها الله وحده في الغالب نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ﴾ [الذاريات:٥٨]، أو غيرها من الأمور التي لا يرقى إليها الشك كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [الصافات:٦٠][٣].

---

(١) دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: ١٣٧- ١٣٨، وينظر: السبك في العربية المعاصرة: ٤٤.

(٢) ينظر: دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: ١٤٢.

(٣) ينظر: دراسات لغوية وتطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: ١٤٢- ١٤٣ .

من خلال ما سبق ذكره تتضِح وظيفة ضمير الفصل بوصفه إحدى وسائل الإحالة في ربط النصّ وإسهامه في تحقيق التماسك النصّي من خلال بنيته الإحالية التي اتضح أنَّ إحالتها هي إحالة نصيّةٍ قبلية أي سابقة.

من هنا نجد أنَّ ما جاء في الدراسات الحديثة ولاسيما النصّيةُ يتفق مع ما ذهب إليه البصريون، وذلك من خلال تأكيد النصّيين على أهمية الضمير في تماسك النصّ؛ ذلك إنَّ إحالة (ضمير الفصل) على قول البصريين إحالة نصية سابقة أي قبلية، ممَّا يؤدي إلى ترابط النصّ وتحقيق التماسك على مستوى الجملة الواحدة التي هي نواة النصّ كما يقول النصّيون.

فضلاً عمَّا لهذا الضمير من أهمية بارزة في ترابط النصّ واتساقه، وجدنا أنَّ النحويين الأوائل ومنهم الخليل(ت١٧٥هـ) وسيبويه أقاموا دراسة ضمير الفصل على ترقب حال المخاطب وتوقعه، إذ فسَّروا تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم بناءً على حال المخاطب، فما يكون عليه المخاطب من انتظار وترقب هو الأساس في صياغة هذا المصطلح[١]، إذ يقول الخليل: "فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنَّه قد فصلَ الاسمَ، وأنَّه فيما ينتظر المحدِّثُ ويتوقَّعُه منه، ممَّا لابدَّ له من أنْ يذكره للمحدَّث ... فكأنَّه ذكر (هو)؛ ليستدلَّ المحدَّث أنَّ ما بعد الاسم ما يُخْرِجُهُ ممَّا وجبَ عليه، وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه"[٢]، فمراعاة أحوال المخاطب وعلمه كانت مدعاة لتوجيه الكلام وصياغة الأحكام الأساسية فيه، وهذه الشذرات والالتفاتات التي نجدها عند النحويين القدماء يمكن أنْ تعدَّ الأساس للنظريات اللسانية الحديثة ولاسيما التداوليةُ التي اعتمدت على المخاطب وحاله وعلمه أحد أهم عناصر نظريتها اللسانية.

---

(١) ينظر: مراعاة المخاطب في كتاب سيبويه (بحث) :٢٢.
(٢) الكتاب: ٣٨٩/٢.

يرى التوليديون أنَّ الضمير جاء في التركيب الجملي الظاهر أي في البنية السطحية فقط، ولا أثر له في البنية العميقة ومجيء ضمير الفصل عند التوليديين هنا من الزيادات التي تأتي للتحسين في البنية السطحية وليس لها أيُّ أثر في البنية العميقة(١).

هذا خلاف ما ذكرتُه وأثبته من فوائد هذا الضمير، إذ مجيؤه لم يكن كما يرون للتحسين، وإنَّما لتحقيق غايات ومقاصد دلالية لا يمكن أنْ تتحقق من دون وجود الضمير.

ب- أسماء الإشارة :

أسماء الإشارة من وسائل الإحالة المهمَّة التي تسهم في اتساق النصّ وتماسكه ذلك أنَّها تقوم بوظيفة الربط القبلي والبعدي عن طريق إحالتها إلى عناصر سابقة أو لاحقة في النصّ، ومن ثمَّ تساهم في ربط النصّ أي الخطاب وتماسكه واتساقه." إذ إنَّه يستعمل استعمال الروابط، فينقل معنى ما يسبقه إلى ما يلحقه، ويكون بديلاً عن مفردٍ أو جملةٍ أو عن نصٍ"(٢).

لم تقتصر دراسة الإحالة على المحدثين فقط، بل وجدت لدى نحاة العربية والمفسرين الذين درسوا النصّ القرآني وإعجازه ومعانيه مباحث عميقة في عود الضمير، ولطبيعة البحث الذي يدور في مسائل الخلاف لا بدَّ لي من أنْ أذكر بعض النصوص القرآنية التي اختلف المفسرون والنحويون في توجيه إحالتها ودراستها في ضوء آراء علماء النصّ لمعرفة مدى توافق نظريتهم مع دلالات النصّ القرآني وما يحتمله النصّ القرآني من دلالات في ضوء فهم المخاطب أو المتلقي لهذه النصوص ودلالاته.

(١) ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، أ.د. خليل أحمد عمايرة: ٢٦٠-٢٦١.
(٢) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: ١٤٥.

فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[البقرة:٧٤].

وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾[البقرة:١٧٦]. وغيرهما من النصوص القرآنية.

أختلف المفسرون في عودة اسم الإشارة في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[البقرة:٧٤].

فذهبَ الزجاجُ إلى إنَّه يعودُ على جميع ما سبق ذكره من الآيات من مسخهم قردة وخنازير ورفع الجبل وانبجاس الماء وإحياء القتيل(١)، وذهب غيره إلى أنَّ اسمَ الإشارةِ (ذلك) يشير إلى إحياءِ القتيلِ (إحياء الموتى)، فيكونُ الخطابُ موجَّهاً إلى جميع بني إسرائيل، في حين ذهبَ آخرون إلى أنَّه يعود على كلام القتيل فيكون الخطاب للقاتل(٢).

ففي قولهم إنَّ الإشارة إلى (القتيل) نكون أمام إحالة عنصر إلى عنصر آخر سابق له وهي إحالة نصية سابقة، وفي الإشارة إلى جميع ما سبق ذكره من الآيات نكون أمام إحالة إلى خطاب بأكمله سابق له مكوّن من عدَّة آيات وهذا ما يسمى عند علماء النصّ (الإحالة ذات المدى البعيد) وهي التي تكون المسافة الفاصلة بين الأداة وما تحيل إليه في جمل متباعدة من النصّ نفسه(٣).

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٤٠/١.
(٢) ينظر: الكشاف: ١٤٥/١، وزاد المسير: ١/ ١٠٢-١٠٣، والبحر المحيط: ٤٢٨/١.
(٣) ينظر: الإحالة في نحو النصّ: ٥٣.

لكي يقفَ المخاطبُ على الإحالة وعود اسم الإشارة على المحيل عليه المقصود بعينه عليه أنْ يربط النصّ بالسياق، وأنْ يأخذ بالحسبان السياق الكامل الذي قيل فيه الكلام، وكذلك القرينة المناسبة والقضية الأساسية التي يجب على المخاطب الانكباب عليها، والتي تتعلَّق بموضوع الخطاب وهو ما يطلق عليه بالبعد التداولي للنص. فالخطابُ في هذا النصّ كان موجهاً إلى بني إسرائيل ذلك أنَّهم بعد كل الآيات والأدلَّة التي جاء بها عيسى (عليه السلام) لم يصدِّقوا به وكذَّبوه، يقول سيِّد قطب: "وتعقيباً على هذا المشهد الأخير من القصَّة الذي كان من شأنه أنْ يستجيش في قلوب بني إسرائيل الحساسية والخشية والتقوى، وتعقيباً على كلِّ ما سلف من المشاهد والأحداث والعبر والعظات، تجيء هذه الخاتمة المخالفة لكلِّ ما كان يتوقع ويرتقب ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾"(١).

فجاء النصّ مشيراً إلى هذا الأمر رابطاً بالإشارة هذا النصّ بما قبله إحالة نصيِّة قبلية لما سبق ذكره من الآيات، وهذا ما يرجح رأي الزجاج ومن تبعه في إحالة الضمير وكونه إحالة نصية سابقة من المدى البعيد.

على الرغم من اختلاف المفسرين في عودة اسم الإشارة وإحالته فإنَّه لا يمس المبدأ الذي ينضوي تحته الإشارة وهو جعل الخطاب متماسكاً من خلال استحضار عنصر متقدِّم أو خطاب بأكمله وهذا ما أكَّدته الدراسات التداولية والنصّية الحديثة.

وفي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ۗ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾[البقرة:١٧٦].

(١) في ظلال القرآن: ١/٨٠ .

اختلفوا في إحالة اسم الإشارة (ذلك) على ما يعود عليه فذهب عددٌ من النحويين والمفسرين منهم الزجاج، إلى أنَّ الإشارة تعود على ما سبق ذكره من الوعيد جزاء كتمانهم الإيمان(١)، وذهب الزمخشري إلى أنَّه يعود على العذاب(٢)، وذهب الحسن البصري والقرطبي إلى أنَّ (ذلك) إشارة إلى الحكم عليهم بأنَّهم من أهل الخلود في النار(٣)، وذهب ابن عطية إلى أنَّه عائد على الاشتراء - اشترائهم الضلالة بالهدى(٤)، وذهب آخرون إلى أنَّه يعود على ما يفعلونه من جراءتهم على الله في مخالفتهم أمره وكتمانهم ما أنزله(٥).

قال ابن عاشور: "وجيء باسم الإشارة لربط الكلام اللاحق بالسابق على طريقة العرب إذا طال الفصل بين الشيء وما ارتبط به من حكم أو علَّةٍ"(٦).

هذا الكلام هو ما ذهب إليه النصّيون وهو إفادة اسم الإشارة الربط بين الكلام لتحقيق التماسك النصّي ذلك أنَّ وظيفة الإشارة هي الربط بين النصوص، بغض النظر عما تحيل أو تعود عليه وهذا ما ركَّز عليه علم النصّ ذلك أنَّ تحديدَ المحال إليه يختلف باختلاف فهم المتلقي للنص وهو الجدير بالأخذ به لتجنب كل هذه الخلافات الحاصلة بينهم في تحديد العنصر المحال إليه ذلك أنَّ الأهم هو الوظيفة التي تؤديها (الإشارة) في تحقيق التماسك النصّي .

فتشير الباحثة (رقيَّة حسن) إلى أنَّ أسماء الإشارة لا تقلُّ أثراً في الإحالة عن تأثير وسائل الإحالة الأخرى(الضمائر، وأل التعريف) في إسهامها في الاتساق والتماسك النصّي، إذ تقوم بوظيفة الربط بين جملتين ممَّا يساعد المخاطب أي المتلقي على

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦٦٩/١ .
(٢) ينظر: الكشاف: ١٩٨/١.
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج١: ٦٢٨/٢، والبحر المحيط: ٦٦٩/١.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٤٢/١ .
(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: مج٣: ٢٨/٥-٢٩.
(٦) التحرير والتنوير: مج١: ١٢٦/٢.

إدراك الصلة بين المشار إليه في الجملة وما كان قد سلف الحديث عنه، أو التنبيه عليه في جمل سابقة(١).

ولا يخفى المهمَّة التي تقوم بها الإحالة الإشارية في ربط أجزاء النصّ بعضه ببعض لذلك نجد أنَّ بعض الباحثين يعدُّون اسم الإشارة من (الضمائر) ويُطْلِقُونَ عليه (الضمير الإشاري)؛ وذلك للمهمَّة التي يؤديها (اسم الإشارة) في ربط أجزاء النصّ بعضها ببعض عن طريق ربطه المبتدأ بالخبر ولا يمكن الاستغناء عنه والربط بغيره من الأدوات الرابطة بين المبتدأ والخبر لما في الربط الإشاري من معنًى لا يتحقق بغيره؛ لما يكشفه استعماله في موضعه عن ضرب من التوكيد والإحاطة والحصر لا يمكن تحقيقه في استعمال غيره من أدوات الربط كالضمائر مثلاً(٢).

من الباحثين الذين صنَّفوا اسم الإشارة في ضمن الضمائر د. تمَّام حسَّان، إذ جعل مصطلح الضمير شاملاً لكلٍّ من (ضمائر الأشخاص، والإشارات، والموصولات)(٣)، في أثناء اقتراحه التقسيم الجديد للكلم في العربية.

إنَّ إحالة اسم الإشارة في الغالب كالضمائر (إحالة نصيَّة قبلية) وهذا ما يؤدي إلى ترابط النصّ وتماسكه، ذلك أنَّ الإحالة من العناصر والوسائل المؤثرة في تماسك النصّ كما ذكرنا ذلك.

بعد كل الذي تمَّ عرضه ومناقشته أقول: إنَّ وظيفةَ الضمائر (الذات، والفصل، والإشارة) واضحةٌ في إحكام بنية النصّ وتماسكها، فقد كانت الإحالة من خلالها على ما قبلها و ما بعدها عاملاً قويّاً يسهم فضلاً عن غيره من العوامل في ربط أجزاء النصّ و في تحقيق التماسك النصّي.

(١) ينظر: في اللسانيات ونحو النصّ: ١٩٤، وينظر أيضاً: لسانيات النصّ، د. ليندة قيَّاس: ١٨.
(٢) ينظر: بناء الجملة العربية: ١١١.
(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٨- ١١٣، وخواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمَّام حسَّان: ٣٥.

ج - أل التعريف :

من عناصر الإحالة عند علماء النصّ التي تسهم في تحقيق التماسك النصّي الإحالة بـ (أل التعريف)، إذ تستعمل للإحالة على شيء معيَّن معروف لدى المخاطب قد سبق الحديث عنه(١)، فتؤدي (أل التعريف) وظيفة الربط القبلي، فتكون الإحالة فيه إحالة نصيّةٍ قبلية على عنصرٍ سابق له في النصّ.

ومن المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين في هذه الأداة مسألة:

(الخلاف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه) :

إذ ذهب البصريون إلى منع نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، في حين ذهب الكوفيون وبعض من تابع البصريين منهم ابن مالك(٢)، وكثير من المتأخرين إلى جواز نيابة (أل) عن الضمير(٣).

واستند الكوفيون فيما ذهبوا إليه إلى ما جاء في القرآن الكريم من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه من ذلك قوله تعالى:

﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[النازعات:٣٧ –٤١].

وقوله: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[ص:٥٠].

(١) ينظر: في اللسانيات ونحو النصّ: ١٩٣.
(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء:٤٠٨/٢، وشرح التسهيل: ١٥٤/١
(٣) ينظر: الجنى الداني: ١٩٩، ومغني اللبيب: ٤٨/١، وائتلاف النصّرة ، مسألة(٢٥) من الحرف: ١٥٧، وشرح الأشموني: ٨٤/١، وهمع الهوامع: ٣١١/١.

فالمبتدأ والخبر لا بدَّ لهما من رابط يربط بينهما، فذهب الكوفيون إلى أنَّ (أل) هي الرابط بين المبتدأ (مَنْ) والخبر جملة (فإنَّ الجنَّة هي المأوى، و فإنَّ الجحيم هي المأوى)، فجعلوا (أل) نائبة عن الضمير العائد إليه، والأصل عندهم (فإنَّ الجنَّة هي مأواه، وإنَّ الجحيم هي مأواه، ومفتَّحة لهم أبوابها)، في حين إنَّ العائد على (مَنْ) مِنَ الخبر محذوف على رأي البصريين والتقدير عندهم: هي المأوى له، ومفتَّحة لهم الأبواب منها أو لها[١].

إنَّ مسألة إفادة (أل) التعريف الربط بين عناصر الجملة والنصّ بأكمله ليس جديداً بل وجدتُ الكوفيّين وبعضَ نحاةِ البصرةِ قالوا بذلك كما وجدتُ الدراسات الحديثة تؤكِّد هذه الخاصيِّة الترابطية لـ (أل) التعريف. ومن الباحثين العرب الذين درسوا هذه الخاصيِّة د. مصطفى حميدة[٢] ود. تمَّام حسَّان الذي أكَّد أنَّ الربطَ قد يحدث في بعض الأحيان بوساطة (أل) التعريف إذ تربط إذا كانت موصولة أو للجنس النسبي أو للعهد الذكري إذ إنَّ (أل) التعريف في هذه الحالات الثلاث بقوَّة الضمير في الربط[٣] . فتكون إحالتها في هذه الحالة إحالة نصيِّة سابقة أو لاحقة .

أرى في هذه المقاربة بين القديم والحديث في هذه المسألة الخلافية أنَّ رأي النصّيين يتفق مع ما ذهب إليه الكوفيّون في إفادة (أل) التعريف الربط بين أجزاء الجملة أو عناصر النصّ ،وهذا الاتفاق الذي وجدتُه بين الدراسة النصّية ورأي الكوفيين المشفوع بنصوص من القرآن الكريم يجعل البتَّ في هذه المسألة لرأي الكوفيين وهذا إنْ دلَّ على شيء فهو يدلُّ على امتلاك علماء العربية وسائل التحليل النصّي وإدراكهم لها لكنَّهم كانوا يفتقرون إلى التنظير والمصطلحات.

---

(١) ينظر: شرج جمل الزجاجي: ٣٥٨/١، الجنى الداني: ١٩٩، و شرح المزج: ٣٠٤- ٣٠٥، وينظر من كتب الإعراب والتفسير: إعراب القرآن، النحاس: ١٠٦١، ومشكل إعراب القرآن: ٤٩٨، والبيان: ٤٩٣/٢، والتبيان: ٤٤٩/٢، والبحر المحيط: ٤١٥/٨.
(٢) ينظر: نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية: ٢٠٠.
(٣) ينظر: البيان في روائع القرآن: ١٤٦/١- ١٤٩ .

من الدراسات الحديثة للباحثين العرب ما نجده عند الأستاذ علي نجدي ناصف من رأي تفرَّد به فذهب إلى كون الربط بـ (أل التعريف) هو الأصل في العربية مستدلًّا بالنصوص القرآنية التي سبق ذكرها، إذ ذهب إلى أنَّ الضمير وسيلة من وسائل الربط استحدثتها العربية بعد مراحل من التطور؛ ليقوم بوظيفة الربط فضلاً عن وظائفه الأخرى التي يقوم بها من الخطاب، والتكلُّم، والغيبة، إذ كانت العربية تستعمل في مراحل متقدِّمة إعادة اللفظ، أو (أل التعريف) وسيلة من وسائل الربط بدلاً من الضمير إذ قال: إنَّ الربط بـ (أل) نيابة عن الضمير "قد تكون بقيَّةً من أساليب اللغة في العصر الذي نزعم فيه خلواً من الضمير"(١).

إنَّ البحثَ في هذه المسألة ممَّا ينتمي إلى البحث عن نشأة اللغة وهو ممَّا لا يلاقي قبولاً عند أغلب الباحثين لذلك لن أقوم بمناقشة هذا الرأي والحكم عليه. والذي يعنيني هنا مسألة الربط بالضمير وبـ (أل التعريف) وكونه من الوسائل التي اعتمدتها اللغة في ربط أجزائها بعضها ببعض وإسهامها في التماسك النصّي عن طريق إحالتها إلى عناصر موجودة في داخل النصّ وإسهامها في تحقيق التماسك النصّي لدى القدماء والمحدثين من اللسانيين النصّيين وغيرهم.

---

(١) بناء الجملة العربية: ١٠٧، نقلاً عن فلسفة الضمير، علي نجدي ناصف، مجلَّة المجمع اللغوي.

ثانياً: الحذف (Ellipsis) :

لقي الحذف عناية كبيرة من لدن علماء اللغة قديماً وحديثاً فهي ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، إذ يميل الناطقون إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتماداً على القرائن المصاحبة، فهي واحدة من القضايا التي تناولتها البحوث النحوية والأسلوبية والبلاغية بوصفها انحرافاً أو عدولاً عن المستوى الطبيعي للغة .

وأجازت العربية كغيرها من اللغات حذف أحد العناصر من التركيب عند استخدامها " وذلك لا يتمّ إلّا إذا كان الباقي في بناء الجملة بعد الحذف مغنياً في الدلالة، كافياً في أداء المعنى، وقد يحذف أحد العناصر ؛ لأنَّ هناك قرائن معنوية، أو مقالية تومئ إليه و تدلُّ عليه، ويكون في حذفه معنًى لا يكون في ذكره"(١). وهذا مذهب علماء العربية القدماء الذين قالوا بظاهرة الحذف في النحو العربي وبالغوا في دراستهم للحذف وتوسعوا فيه أيَّما توسع .

أمَّا في الدراسات الحديثة فنجد تبايناً في الآراء بين من درسه وعدّه من وسائل تماسك النصّ، أو من وسائل التحويل في الجملة، أو من طرائق التواصل بين المتكلم والمخاطب، ومن عارض ورفض ظاهرة الحذف كما سأوضَّح ذلك .

لطبيعة بحثي في الخلاف النحوي لا بدَّ لي من ذكر عدد من المسائل الخلافية في حذف جزءٍ من بنية الجملة ومدى توافق آراء القدماء وقولهم بالحذف مع توجه الدراسات الحديثة وآراء أصحاب التيسير الذي سأذكرها لاحقاً.

أمَّا المسائل الخلافية في بنية الجملة الفعلية ومتعلقاتها فهي كثيرة منها:

حذف الفاعل.

حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها أو أحدهما اقتصاراً.

---

(١) بناء الجملة العربية: ٢٥٩ .

حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

حذف المنادى وإبقاء حرف النداء.

حذف لام الأمر.

حذف الفاء ومتبوعها.

حذف جواب القسم لدلالة معموله عليه.

ومن المسائل الخلافية في حذف جزءٍ من بنية الجملة المشتركة بين الاسمية والفعلية:

حذف الموصول الاسمي إذا علم.

حذف المبدل منه وإبقاء البدل.

والمسائل التي سأتناولها بالدراسة هي مسائل : (حذف الفاعل)، و(حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها أو أحدهما اقتصاراً)، و(حذف الموصول الاسمي إذا علم).

أ - حذف الفاعل:

اختلف النحويون في مسالة حذف الفاعل فذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الفاعل يجب ذكره في الكلام ولا يجوز حذفه ما لم يكن في المواضع التي اتفقوا على جواز حذف الفاعل فيها، في حين ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل إذا دلَّ عليه دليل، ورجَّح هذا المذهب السهيلي، وابن مضاء(١).

واستند الكسائي فيما ذهب إليه في جواز حذف الفاعل إلى ما جاء في القرآن من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهب إليه نحو ذلك قوله تعالى:

﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[القيامة:٢٦].

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾[الواقعة:٨٣].

وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾[ص:٣٢].

وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾[عبس:١ – ٢].

وغير ذلك من النصوص القرآنية(٢) التي ورد فيها الفعل من غير فاعل وهي ظاهرة شائعة في القرآن الكريم .

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٦٨/١، وارتشاف الضرب: ١٣٢٣/٣-١٣٢٤، والمساعد: ٣٩٦/١، والبرهان: ٩٤/٣، وهمع الهوامع: ٥٧٦/١-٥٧٧، والتأويل النحوي في القرآن الكريم، د.عبد الفتَّاح أحمد الحمُّوز: ٢٣٣/١.

(٢) من النصوص القرآنية الأخرى التي جاء فيه الفعل من غير فاعل مستغنياً عن الفاعل قوله تعالى:﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ﴾[النمل:٣٦]، أي: الرسولُ، وقوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات:١٧٧]، أي: العذابُ، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۝٣٦ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ۝٣٧ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٣٨ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾[القيامة:٣٦-٣٩]. أي: الله، وغيرها من النصوص القرآنية ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣: ٤٢٩/١-٤٤٠ .

فذهب الكسائي إلى أنَّ الفاعلَ في هذه النصوص محذوفٌ لدلالة سياق الكلام عليه، في حين ذهبَ جمهورُ النحويين والمفسرين إلى تأويل هذه النصوص ومثيلاتها التي ورد فيها الفعل من غير فاعل على أنَّ الفاعل مضمر غير مذكور في الكلام أصلاً؛ لدلالة السياق عليه وعلم المخاطب به. فالفاعل في النصّ الأوَّل تقديره: (إذا بلغت النفس أو الروح التراقي)(١)، قال الزمخشري: "والضمير في (بلغت) للنفس وإن لم يجرِ لها ذكرٌ؛ لأنَّ الكلامَ الذي وقعت فيه يدلُّ عليها"(٢).

التقدير في قوله تعالى:﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾: (فهلا بلغت النفس أو الروح الحلقوم)(٣)، والأمر نفسه فيما يتعلّق بتأويل الفاعل في سائر النصوص الأخرى. ففي قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[القيامة:٢٦]. ورد الخطاب القرآني بفعل ومفعول من غير فاعل، فالفعل (بلغ) لا فاعل له لا ظاهراً، ولا مضمراً، ولا مستتراً ولم يتقدَّم في الكلام ما يعود عليه، بل ورد معه المفعول فقط ولا يخفى على أحدٍ جمال التعبير ووضوح المعنى وتأثيره في نفس المخاطب، فالفاعل غير محذوف في هذه النصوص وإنَّما استغني عن ذكره؛ لأنَّه مفهوم من سياق الكلام، "فليست اللغة إشارات صمَّاء، ولكنها نظام من الإشارات الصوتية أنتجه العقل البشري لأداء حاجات معينة. فإذا فهمت الحاجة ببعض الإشارة كان الباقي مفهوماً لا من تلقاء نفسه ولكن من الإشارة في بعض المنطوق"(٤).

إذاً فالجملة الفعلية قد تكون مؤلفة من ركن واحد أو من فعل ومفعول من دون فاعل إذا توافرت القرائن والموحيات التي توحي بالمعنى المقصود، إذ قد يرد الخطاب القرآني بفعلٍ من غير فاعل مستغنياً عن الفاعل لدلالة السياق أو الحال أو

(١) الجامع لأحكام القرآن: مج١٠: ٩٤/١٩، وينظر: التحرير والتنوير: مج:١٢: ٣٥٧/٢٩.
(٢) الكشاف: ٥١٠/٤.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: مج٩: ١٩١/١٧، ومعترك الأقران: ١٠٩/٣.
(٤) بناء الجملة العربية: ١٣٢.

الموحيات والقرائن عليه، وهذا الأسلوب شائع في القرآن الكريم. وهو أحد أنماط التعبير الذي تمتاز به اللغة العربية التي تراعي حال المخاطب وذكاءه لعلمه فيأتي الخطاب مراعياً هذه الأمور في التعبير عن المعنى المراد.

قول المفسرين إنَّ الضمير في الفعل يعود على غير مذكور في الكلام، لكنَّه مفهوم من السياق[1] نجد صداه عند النصّيين كما ذكرناه من آرائهم في الإحالة النصّية المقامية.

والبصريون وإنْ لم يقولوا بالاستغناء وإنَّما كانوا مشغولين بتفسير سبب عدم مجيء الفاعل في هذه النصوص - التي اصطدموا بها، لمخالفتها مبادئهم الأساسية التي وضعوها – كانوا يعرفون أنَّ هذا النمط غير النمط الذي أقرُّوه من وجوب ملازمة الفاعل للفعل وصرَّحوا أنَّ الفاعل لم يجرِ له ذكر لدلالة السياق عليه ولعلم المخاطب به، وعلى الرغم من ذلك يتَّفق رأي المعاصرين من النحويين الذين نادوا بالاستغناء في تفسير هذه النصوص مع رأي البصريين.

ب - حذف مفعولي ظنّ وأخواتها اقتصاراً:

اختلف النحويون في حذف مفعولي (ظنَّ وأخواتها) اقتصاراً، وكانوا على أربعة مذاهب: الأوَّل: مذهب الأخفش، والجرمي(ت٢٢٥هـ)، وآخرين وهو المنع مطلقاً، والثاني: مذهب ابن السرَّاج والسيرافي وجمهور النحويين وهو الجواز مطلقاً، والمذهب الثالث: مذهب أبي العلا إدريس (ت٦٣٠هـ) إذ ذهب إلى منع ذلك قياساً والجواز في بعضها سماعاً[2].والمذهب الرابع والأخير التفصيل: وهو مذهب سيبويه وتبعه في ذلك الأعلم (ت٤٧٦هـ) إذ جوَّز حذف المفعولين في ظنَّ وما في معناها ومنع ذلك في علم وما في معناها[3].

---

(١) ينظر:الكشاف: ٥١٠/٤، والتبيان: ٣١١/٢، و التحرير والتنوير: مج:١٢: ٣٥٧/٢٩
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣١٧/١- ٣١٨، وشرح التسهيل: ٤/٢-٥، وارتشاف الضرب: ٢٠٩٧/٤، وهمع الهوامع: ٥٤٩/١-٥٥٠، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٠٦/١..
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٩/١ ٤١، وارتشاف الضرب: ٢٠٩٧/٤.

قال ابن مالك في بيان سبب منع حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها اقتصاراً: "وقد يحذفان إنْ وجدت فائدة... فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على أظنُّ، من قولك: أظنُّ زيداً منطلقاً، فإنَّه غير جائز، فإنَّ غرضك الإعلام بأنَّ إدراكك لمضمون الجملة بظنٍّ لا بيقينٍ ... ولأنَّ قائل: أظنُّ أو أعلم دون قرينة تدلُّ على تحدد ظنَّ أو علم، بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسانٍ من ظنٍّ ما، ولا عِلْمٍ ما"(١).

ومن النصوص القرآنية التي تؤيد صحة ما ذهب إليه الجمهور من جواز حذف مفعولي ظنَّ وأخواتها قوله تعالى :

﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾[النجم:٣٥]. أي: يعلم.

وقوله تعالى: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾[الفتح:١٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[القصص:٦٢].

وغيرها من النصوص القرآنية(٢).

والتقدير في النصّ الأوّل وهو قوله:﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾: (فهو يرى الغائبَ حاضراً)(٣).

---

(١) شرح التسهيل: ٢/٤-٥، وينظر: شرح الكافية: ٤/ ١٥٢.

(٢) منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة:٧٨]، وقوله: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾[الأحزاب:١٠]، وقوله: ﴿ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴾ [النجم:٤٠]، وقوله: ﴿ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾[الفتح:٦]، وقوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ ﴾ [الإسراء:٥٦] ، وغيرها من النصوص القرآنية للمزيد ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣: ٢/٤٤٥- ٤٤٧.

(٣) البرهان:١١٢/٣، وينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤٣٢/٢، والبيان: ٣٩٩/٢.

قال أبو علي: "المفعولان محذوفان؛ فكأنَّه قال: فهو يرى الغائبَ حاضراً"(١)،وقال الزمخشري: "(فهو يرى) فهو يعلم أنَّ ما قال له أخوه من احتمالِ أوزاره حقٌّ"(٢)، وقيل: يعلم حاله في الآخرة، وقيل: (فهو يرى) أنَّ ما سمعه من القرآن باطل(٣)، وغير ذلك من تأويل النحويين لهذه الآية وغيرها من النصوص القرآنية التي ورد فيها حذف المفعولين.

في حين يرى ابن خروف(ت٦٠٩هـ) أنَّه من باب حذف المفعولين لدليل؛ لأنَّ المعنى دالٌّ على المفعولين أي: (فهو يعلم ما يفعله و يعتقده حقَّاً وصواباً)(٤) ولا فائدة في الآية مع الاقتصار؛ لأنَّه لا يُعلم منه المراد .

يكثر في القرآن الكريم حذف المفعولات أو إحداها اقتصاراً والاستغناء عن ذكرها كلِّها أحياناً؛ ذلك أنَّ غرض المتكلِّم التعبير عن معانٍ أساسية هي المقصودة فيستغني بها المخاطَب والمتكلِّم عن ذكر الفضلات التي لا تعنيهم قدر عنايتهم بالحدث الأساسي دون الاهتمام مَّمن وقع أو على من وقع، فهذا الأسلوب أسلوب مختلف ليس فيه حذف وإنَّما استُغنِي عن بعض العناصر لدلالة السياق عليه فـ "الدليل جزء ممَّا يوحي بالمعنى"(٥). وهذا الأمر أشار إليه ابن هشام، إذ قال: "والتحقيق أنْ يقال: إنَّه تارة يتعلّقُ الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أُوقِعَ عليه ... ولا يسمَّى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له"(٦).

ج - حذف الموصول الاسمي إذا عُلِمَ :

(١) البرهان: ١١٢/٣.
(٢) الكشاف: ٤/ ٣٠٤.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٦٤/٨.
(٤) البرهان: ١١٢/٣.
(٥) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ٦٦.
(٦) مغني اللبيب: ٢٣٩/٢.

اختلف النحويون في مسألة حذف الموصول الاسمي إذا علم في ثلاثة مذاهبٍ: المذهب الأوَّل: الجواز وهو مذهب الأخفش، والكوفيين، والبغداديين، وابن مالك، ورضي الدين، والثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون، والتفصيل فالجواز إذا عُطِف على مثله، والمنع إنْ لم يُعْطَف عليه وهذا هو المذهب الثالث(١).

واستند المجيزون فيما ذهبوا إلى ما ورد في القرآن الكريم من نصوص تؤيد صحَّة مذهبهم من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [العنكبوت:٤٦]. أي: وبالذي أُنْزِلَ إليكم، فحذف لكونه معلوماً، ولدلالة ما قبله عليه. قال ابن مالك: "والأصل: بالذي أُنْزِلَ إلينا وبالذي أُنْزِلَ إليكم؛ لأنَّ الذي أُنْزِلَ إلينا ليس هو الذي أُنْزِلَ إلى من قبلنا"(٢).

عند اتجاهي إلى دراسة الحذف في الألسنية الحديثة وجدتُ أنَّها ظاهرة مستساغة فيها، كما هي عند نحاة العربية القدامى، إذ يرى علماء النصّ أنَّ الحذفَ ظاهرةٌ نصيّة لها أثرٌ كبيرٌ في تماسك النصّ وانسجامه فهو أحدُ الوسائل التي تناولوها في دراسة التماسك النصّي، وهذا ما أكَّده عالما النصّ (هاليداي ورقية حسن) في بحثهم عن التماسك النصّي في كتابهما (التماسك في الانكليزية(Cohesion in English)) ، وفان دايك، وروبرت دي بو جراند، وغيرهم من علماء النصّ. وإذا كان الحذف في الجملة يُراعَى فيه المقام والسياق والقرائن المعنوية، فنحو النصّ أكثر اعتماداً عليه ذلك أنَّه يعدُّ السياق والمقام من أساسيات الحذف؛ ذلك عندما تكون الجمل المحذوفة أساساً للربط بين أجزاء النصّ(٣).

يتحقق التماسك النصّي بالحذف عن طريق الإحالة على السابق في النصّ الذي يتحقق من خلال المذكور والمحذوف معاً ذلك أنَّ في المحذوف إحالة على ما سبق

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٩/١، وشرح الكافية: ١٥٢/٣-١٥٣، وارتشاف الضرب: ١٠٤٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٤٣/١-٣٤٤.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٣٤.
(٣) ينظر: نحو النصّ، د. أحمد عفيفي: ١٢٥ .

ذكره في النصّ[١]، فضلاً عمَّا للمذكور والمحذوف من أثر كبير في توضيح مهمَّة المخاطب في تحقيق نصيَّة النصّ، فالحذف بطبيعته علاقة إحالية سابقة تتحقق عن طريق وجود الدليل الذي يسهم في تقدير المحذوف فوجود الدليل شرط من شروط تحقق التماسك بين جمل النصّ المتعددة وأهمية هذا الدليل عند علماء النصّ هي تحقيق الإحالة بين المذكور والمحذوف في أكثر من جملة ممَّا يؤدي إلى استمرارية النصّ[٢]. وتجنُّب التكرار، أي تكرار الكلمات والجمل التي قد تفقد النصّ توازنه، إذ يتحقَّقُ نوع من التوازن والانسجام في النصّ من خلال التواصل بين المتكلم والمخاطب الذي يعي المقصود من الكلام من خلال القرائن الموجودة في النصّ أو الجملة، ولطريقة نسج معاني النصّ من خلال تقدير المحذوف من لدن المخاطَب[٣].

ويتضح أيضاً أثر الحذف في تحقيق التماسك النصّي عند علماء النصّ؛ ذلك أنَّ الحذف (إبدالٌ من الصفر) (Substitution by zero). إذ إنَّ موقع الكلمة المبدل منه لا يعوَّض عنه بشيء وإنَّما يبقى فارغاً لا يشغله شيء، فالمكان أو الموقع الخالي يعدُّ من وجهة نظر علماء النصّ صفراً، فالحذف لا أثر له إلَّا الدلالة، فلا يحلُّ شيء محلَّ المحذوف [٤].

وما تجدر إليه الإشارة أنَّ العلاقة بين الحذف والإحالة هي من الجوانب التي تسهم في تحقيق التماسك النصّي "ونظراً لوجود دليل مذكور يسهم في تقدير المحذوف، هذا يجعلنا نقول إنَّ الحذف بطبيعته علاقة مرجعية – يقصد إحالية - لما سبق"[٥]، وهذا يعني أنَّ العلاقة الإحالية الموجودة في الحذف التي قد تكون سابقة أو لاحقة هي التي تسهم في تحقيق التماسك النصّي للخطاب.

---

(١) ينظر:علم اللغة النصّي: ١٩٣/٢، والنصّ والخطاب قراءة في علوم القرآن، د.محمد عبد الباسط عيد: ١٨٣.
(٢) ينظر: نظرية علم النصّ: ٨٨- ٨٩.
(٣) ينظر: مفاهيم لسانيات النصّ في دلائل الإعجاز، سميرة إبرير: ١٩٢،
(٤) ينظر: لسانيات النصّ، محمد الخطابي: ٢١، وعلم اللغة النصّي: ١٩٩/٢، ونحو النصّ، د. أحمد عفيفي: ١٢٦، ونحو النصّ بين الأصالة والحداثة: ١٣٠ .
(٥) علم اللغة النصّي: ٢٠١/٢.

من هنا نجد أنَّ الدراسات النصّية تتفق مع الدراسات النحوية القديمة لعلماء العربية في قولهم بالحذف وكونها ظاهرة موجودة في الكلام وأثرها في تحقيق التماسك سواء أكان على مستوى الجملة أم على مستوى النصّ.

أمَّا إذا اتجهتُ إلى دراسة ظاهرة الحذف في الدراسات الحديثة للباحثين العرب من أصحاب التيسير النحوي وغيرهم فسأجد أنَّ موقفَهم مغايرٌ تماماً لموقف اللسانيات الحديثة - التي بُنِيت على لغاتهم والبون الموجود في الظواهر اللغوية وطبيعتها بين العربية وغيرها من اللغات – ومغايرٌ أيضاً لدراسة القدماء للحذف، وما تجدر إليه الإشارة أنَّ ظاهرة الحذف في العربية مرتبطة بظاهرة أخرى هي (التقدير) فهما متلازمان.

قبل أنْ أتناول آراءَ المحدثين من أصحاب التيسير في ظاهرة الحذف لا بدَّ لي من أنْ أذكر باقتضاب ما يتعلق بمصطلح الحذف والمصطلحات الأخرى التي تقترب منها، إذ إنَّ للمصطلحات التي يستعان بها على تسمية الظاهرة اللغوية المعيَّنة أثراً في ضبط المفاهيم التي تقوم عليها ولقرب الصلة بين الحذف والمصطلحات التي أطلقت على هذه الظاهرة أو على جزئياتها، وجدتُ في بطون الكتب كثيراً من المصطلحات لظاهرة الحذف إذ شاعت في الدرس النحوي مصطلحات كثيرة اقتضتها ظاهرة التعليم منها الحذف، والإضمار، والتقدير، والتأويل، والاختصار، والاتساع، والاختزال(١)، والاكتفاء(٢)، والاقتطاع، والاحتباك(٣)، والتخفيف(٤)، والاستغناء(٥)

---

(١) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم: ٢٠١-٢٠٥، والحذف والتقدير في النحو العربي محاولة الفهم، أ. بو شعيب برامو، (بحث): ٤٥، وأصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش: ٢ /١١٣٣- ١١٣٥، الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي، د.حسن منديل حسن العكيلي: ١٠٤.

(٢) ينظر: نحو المعاني، د.أحمد عبد الستار الجواري:٦٧، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، أ.م د.علي عبد الفتاح محيي.

(٣) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ٢٦، ٣١.

(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، والحذف والتقدير في النحو العربي محاولة الفهم: ٤٥.

(٥) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله صالح عمر بابعير(رسالة ماجستير)، والبديل المعنوي من ظاهرة الحذف، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي.

لتعبر عن حالات افتراضية غير موجودة في الأساليب العربية الفصيحة؛ لذا افترض العلماء ولاسيما المتأخرون من النحويين وجود أفعال غير مستعمل إظهارها (متروك إظهارها)، كما افترضوا وجود جملة فعلية أو اسمية قدَّروها جواباً للشرط أو للقسم، أو أخباراً لمبتدآت أو غير ذلك من التأويلات التي اضطرتهم إلى القول بها (نظرية العامل)، وقضية (التلازم) بين ركني الجملة الرئيسين، فإنْ افتقدت الجملة ركناً من أركانها لجؤوا إلى تقديره لتعويض النقص الذي يظنونه موجوداً في بناء الجملة؛ نتيجة سيطرة هاتين الفكرتين عليهم، وكثيرٌ من التقديرات جاءت متفقةً تطبيقاً لمبادئ اتفقوا على صحتها في نظرية العامل منها قولهم: لا بُدَّ لكلِّ معمولٍ من عاملٍ، ولابدَّ لكلِّ عاملٍ من معمولٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، فإنْ خلا الكلام من أحدهما اضطرَّ النحويون إلى تقديره وهذا ما أثقل الفكر النحوي فهي "واضحة الأثر في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الفصيحة"(1). فلا يمكن الحديث عن الحذف ما لم نتطرق إلى التقدير فهما متلازمان، كما أنَّهما مظهران من مظاهر التأويل ممَّا أدَّى إلى اتساع التقدير في جميع الأبواب النحوية استناداً إلى هذه المبادئ التي هيمنت على الفكر النحوي زمناً طويلاً ولاسيما لدى المتأخرين من النحويين.

نتيجة لما ذكرتُ تباينت مواقف المحدثين من أصحاب التيسير النحوي وإصلاحه وغيرهم من الباحثين المعاصرين من ظاهرة الحذف بين داعٍ إلى إلغائه وبين ناقدٍ له ولما خلَّفه من آثارٍ سلبية للنحو العربي، إذ أشار عددٌ من النحويين إلى خطل هذا التفكير، مؤاخذين النحويين القدماء بما ذهبوا إليه؛ لكونها فكرة خاطئة قادهم إليها منطقهم الفلسفي ولاسيما عند المتأخرين، ومن هؤلاء: إبراهيم مصطفى(2)، وأحمد عبد الستار الجواري(3)، وعبَّاس حسن(4)، ود. محمد حماسه عبد اللطيف(5)، ود. نعمة

(1) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن: ١٨٦.
(2) ينظر: إحياء النحو: ٣٤.
(3) ينظر: نحو القرآن: ١٨- ٣٧.
(4) ينظر: واللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٠٧.
(5) ينظر: والعلامة الإعرابية بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ١٨٨.

رحيم العزاوي(١)، ود. مصطفى حميدة(٢)، وغيرهم من الباحثين الذين لا يكفي المقام لذكرهم كلهم .

ودعا عددٌ من الباحثين والنحويين من أصحاب التيسير قديما وحديثاً إلى إلغاء ظاهرة الحذف والتقدير؛ ذلك أنَّ " فكرة الحذف وهم من الأوهام لا يصحُّ القول به في اللغة العربية لأنَّه يفسد الذوق اللغوي ويخلُّ بوصف اللغة العربية ويحمِّلها ما ليس فيها..."(٣).

وأوَّل من دعا إلى ذلك رائد حركة التيسير ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)(٤)، ومن المحدثين نجد عدداً كبيراً من الباحثين الذين دعوا الدعوة نفسها نذكر منهم: د. علي أبو المكارم، و أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي(٥)، وآخرين مَّمن جاؤوا قبلهما وبعدهما. وتعدُّ دعوة د. كريم حسين ناصح الخالدي هي الدعوة الأجرأ والأكثر إصراراً؛ لإلغاء ظاهرة (الحذف والتقدير) في النحو العربي، ذلك أنَّه قدَّم المنهج البديل في تفسير هذه الظاهرة وهو القول بالاستغناء بما موجود في النصّ من إشارات أو علامات أو موحيات أو قرائن سياقية أو حالية أغنت عن ذكر بعض عناصر الجملة.

توالت الدراسات بعد ذلك في الدعوة إلى إلغاء ظاهرة (الحذف والتقدير) من ذلك دعوة أحد الباحثين إلى إلغاء فكرة الحذف في القرآن الكريم والقول بـ(الاكتفاء)(٦).

والاستغناء غير الحذف؛ ذلك أنَّ الاستغناء تعبير عن أسلوب قائمٍ برأسه، إذ قد يستغني عن ذكر شيءٍ بشيء إذا كان هناك موحيات أو إشارات أو قرائن تدلُّ عليها،

---

(١) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة(بحث)، د. نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، ع:١٠، ج/٣، ١٥٩:٤، وينظر أيضاً: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، د.مصطفى شاهر خلوف: ٣٥- ٣٦ .
(٢) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ٢٩ -٣٠.
(٣) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ١٩٤، و١٩٦.
(٤) ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: د.شوقي ضيف: ٧٩ .
(٥) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ٣٥٣، والبديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ٢٢-٢٣، ٢٧، ١٩٧.
(٦) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ١٩٤- ١٩٥.

أمَّا الحذف فهو افتراض وجود شيء غير موجود في استعمالٍ أو تركيب ما يضطر النحوي إلى تقديره[١].

فالاستغناء هو: "عدم الاحتياج عند الاستخدام إلى بعض العناصر المكوَّنة لأسلوبٍ ما من أساليب العربية، استغناءً عنه بغيره"[٢].

لا بدَّ لي عند دراسة بنية الحذف الإشارة إلى أهمية علم المخاطب وأثره في عملية الحذف، فهو من الموضوعات المهمَّة التي درسها المحدثون تحت مصطلح (المتلقي)؛ لما له من أثرٍ بالغٍ في العملية الخطابية، فلعلم المخاطب أهمية كبيرة، ويمثِّلُ جانباً مهمَّاً من جوانب عملية التكلم وعناصره (المتكلِّم، والكلام، والمخاطب أو المتلقي)، وهو مبدأ أساسي من مبادئ التداولية الحديثة التي أولت المخاطب وعلمه، والمتكلم، وما يحيط به من ظروف خارجية من مقام وسياق عنايةً خاصةً انطلاقاً من الاعتقاد بأنَّ الخطاب يتوجَّه من أحد الطرفين إلى الآخر[٣].

علماً أنَّ هذا الأمر لم يكن غائبا عن أنظار النحويين الأوائل[٤] إذ لم ينقطع حديثهم عن المخاطب وعلمه بالمحذوف عند دراستهم للحذف بعدِّه الأساس الذي يرتكز عليه الحذف والإضمار.

يعدُّ البحث التداولي المعاصر الاختصار قانوناً أساسياً من قوانين الخطاب الذي يقضي أنْ يضمر المتكلم بعض العبارات؛ لدلالة القرائن السياقية والحالية عليها

(١) ينظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ١٢٢ .
(٢) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٢٠.
(٣) ينظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. إدريس مقبول: ٣٣٠، والخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي: ٥٤.
(٤) نذكر على سبيل المثال لا الحصر عناية النحويين بعلم المخاطب وأهميته في الحذف وبيان المحذوف من ذلك قول سيبويه " وأضمر لعلم المخاطب بما يعني" الكتاب: ٤٧/١، وقول المبرد: "لم يأتِ بالخبر لعلم المخاطب ومثل هذا في الكلام كثير" المقتضب: ٨١/١ وغيرها من النصوص التي نلمس منه أهميه المخاطب وعلمه لدى النحويين العرب القدامى في إحداث الحذف وعدم ذكر بعض أركان الجملة لعلم المخاطب.

اعتماداً على قدرة المخاطب في استحضار ما أضمر من الكلام(١)، فللمخاطب أثرٌ مركزي في عملية الحذف فهو الذي يوجهها ويتحكم فيها إذ "لا قوام للحذف إلَّا بالمخاطب ... فالمتكلم لا يحذف إلَّا ما كان معلوماً غير ملبس عند المخاطب، ومتى علم المخاطب ما يعني"(٢).

إذاً فالمخاطب هو الذي يحكم على النصّ، من حيث تماسكه وعدمه؛ ذلك أنَّ النصّ القرآني - خاصَّة - وبقيَّة النصوص - عامَّة - موجَّهٌ إلى المخاطب، فهو الذي يفكُّ شفرة النصّ ويستخرج ما فيه، ويملأ الفراغات بين عناصر ذلك النصّ ولاسيما العناصرُ المحذوفة في النصّ وهنا تبرز أهمية المخاطب في عملية التحليل النصّي(٣). إذاً فبنية الحذف من أهمِّ وسائل التماسك النصّي التي تبرز أهمية علم المخاطب .

ممَّا سبق ذكره وجدتُ أنَّ جميع الدراسات الحديثة من لسانية وغيرها فضلاً عن نحاتنا القدماء أكَّدوا أثر السياق والمقام والمخاطب وعلمه في إحداث الحذف إذ لا يمكن للمتكلم أنْ يحذف شيئاً من الجملة أو النصّ من غير وجود دليل على المحذوف من علم مخاطب أو غيره وهذا إنْ دلَّ على شيء فهو يدلُّ على صحة ما ذهب إليه المحدثون في دعوتهم إلى إلغاء فكرة الحذف في بنية الجملة، فهي فكرة خيالية غير موجودة في بال العربي الفصيح أثناء العملية الخطابية، فهو عندما يحذف شيئاً كما يدَّعون يترك دليلاً على المحذوف! وهذا كلام لا يعقله أحد فلا يدور في خلد العربي الفصيح هذه العملية المعقَّدة فالعربي الفصيح لا يحذف شيئاً من أركان الجملة، إذ لم يحدث الحذف أصلاً لكي نقوم بتقدير المحذوف، فلِمَ نجد النحويين مصرِّين على هذه الفكرة، ولِمَ لا نقول: إنَّ أساليب العربية متعددة في التعبير عن المعنى الواحد، فكلُّ ما في الأمر إنَّ المتكلم قد يستغني عن بعض أركان الجملة أو النصّ لوجود موحيات وقرائن تغني عنه تؤدي وتوصل المعنى المراد.

---

(١) ينظر: التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيل علوي: ٤٣، والخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي: ٥٤.
(٢) أصول تحليل الخطاب: ١١٣٦/٢، و ١١٧٥، وينظر: النصّ والخطاب والإجراء: ١٨٥.
(٣) ينظر: علم اللغة النصّي: ٢/ ٢١٣- ٢١٧.

لمَ لا نقول بما قاله الباحثون العرب المحدثون المستوعبون أساليب العربية وطرائقها في نظم الكلام الذين يذهبون إلى أنَّه ليس من اللازم أنْ تتألف الجملة من مسند ومسند إليه ومن عناصرها المكملة لها كالمفاعيل والحال و... ، وإنَّما قد تتألف الجملة من جميع ذلك، أو قد تتألف من بعضها، أو قد تتألف من كلمة واحدة كالفعل، أو الفعل والمفعول به أو المبتدأ فقط، أو الخبر فقط، ويكون المعنى تاماً واضحاً للمخاطب بحيث لا يحتاج إلى ذكر بقيَّة العناصر لوجود موحيات وإشارات توحي بالمعنى المطلوب، وتغني عن ذكر بعض عناصر الجملة(١).فلا حاجة إلى حذف أو إضمار حينئذٍ؛ لأنَّ المعنى إذا صار واضحاً في ذهن المخاطب يكون بذلك قد أوصل المعنى المراد بما ذكره من الكلام وليس بما يفترض أنْ يقوله في ضوء العامل وفلسفته، وبهذا يمكن الاستغناء عن فكرة الحذف عن طريق إعادة وصف الجملة العربية .

أرى أنَّه من الأجدر أنْ تدرس هذه المسائل ومثيلاتها التي درسها القدماء ضمن ما أسموه بـ(الحذف والتقدير) في ضوء دراسة الاستغناء لا الحذف؛ ذلك لما في الاستغناء من موحيات وإشارات أو علامات وقرائن تربط النصّ بعضه ببعض وهكذا نكون قد عملنا مقاربة بين دراسة علماء النصّ وأصحاب التيسير وكون الحذف كما يسمونه والاستغناء باختيارنا واصطلاح أصحاب التيسير من الباحثين العرب من الوسائل التي تؤدي إلي ترابط النصّ وتماسكه لما في الإيحاء والعلامة أو الإشارة أو القرائن،... أثر كبير في الإيحاء أو الإحالة إلى المعنى المراد من النصّ .

من خلال ما سبق ذكره أقول: إنَّ الحذف في النظريات الألسنية الحديثة من العناصر التي تحدث تأثيراً في بنية الجملة أو النصّ بأكمله، فهو أمر مستساغ عندهم فهي وإنْ كانت تتفق مع الدرس اللغوي القديم في بعض الجوانب أو تخالفه إلَّا أنَّها لم تقدِّم تفسيراً جديداً أو وصفاً مختلفاً لظاهرة الحذف وإنَّما تناولت دراسة الحذف من

(١) ينظر: نحو القرآن: ٢٥، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ١٥٩، ونظرات في الجملة العربية، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي: ٥٥، والبديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ١٥.

زوايا مختلفة كما وجدتُ علماء النصّ في بحثهم عن التماسك وعدِّهم الحذف إحدى الوسائل التي تحقق التماسك النصّي، والتوليديين التحويليين الذين نظروا إلى الحذف وسيلة من وسائل التحويل في الجملة وهي لا تختلف عن نظرة القدماء للحذف من حيث عدم جواز ظهور المحذوف المقدَّر في البنية السطحية في اصطلاح التحويليين .

لذلك نخلص بنتيجة مفادها أنَّ دراسة أصحاب التيسير من الباحثين العرب المعاصرين كانت مثمرةً وأكثرَ قرباً من الواقع اللغوي وأسلوب القرآن الكريم الذي ينماز بتعدد أنماط التعبير فيه، فضلاً عن تقديم المنهج البديل لتفسير ظاهرة الحذف في ضوء أسلوب القرآن الكريم وما يتناسب مع الواقع اللغوي العربي .

واستطيع القول: إنَّه لا يوجد حذف في القرآن الكريم؛ لأنَّ ذلك لا يليق بالقرآن الذي هو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لقوله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢]، وإنَّما هو استغناء لما في الكلام من موحيات وقرائن تربط النصّ وتوجب الاستغناء وتوحي بالمعنى المطلوب، فقدرة كل من العلامات، والحروف، والألفاظ، والجمل، والأساليب، والسياق، والقرائن الحالية والمقامية على الإيحاء بالمعنى المطلوب يجعل المتكلم يستغني عن ذكر بعض عناصر النصّ لوجود ما تغني عنها. فالنحو القرآني أسّس اتجاهاً جديداً في بناء الجملة يختلف عن نظام (التلازم)، وهو اتجاه الاستغناء عن أحد أركان الجملة. إذا دلَّت القرائن والسياق على المعنى المقصود دون الحاجة إلى الركن الآخر، إذ يصح التعبير عن المعنى المقصود إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى بركن واحد، من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الآخر.

ثالثاً: الفصل والوصل (disjunction & conjunction):

من أبرز الأبواب النحوية التي تبرز الفكر النحوي العربي بثوبه القشيب، المتعلق بالتماسك من خلال التوابع هو باب (الفصل والوصل)، وهو من الموضوعات المثيرة للجدل التي عني بدراستها النحويون قديماً وحديثاً والتي وجَّه إليها الاهتمام علماء البلاغة والمفسرون في بحثهم عن مواضع الفصل والوصل: متى تتصل العبارتان أو لا تتصل؟ ومتى تنفصل؟ أو لا يجوز الاتصال في حين درسه النحويون في باب التوابع التي هي: (العطف، والصفة، والبدل، والتوكيد، وعطف البيان)، لكن دراستهم

كانت في ضوء (نظرية العامل) التي بنوا النحو عليها دون التفات للمعنى إلَّا من خلال إضاءات متفرقة هنا وهناك تاركين دراسة الجوانب المعنوية فيه لعلماء البلاغة، إذ قدَّموا أروع دراسة معنوية في هذا الموضوع تفوق كل الدراسات القديمة والحديثة على الإطلاق بدءاً برائد الدراسات المعنوية النصّية (عبد القاهر الجرجاني).

فمن وسائل اتساق النصّ وتماسكه عند علماء النصّ موضوع (الفصل والوصل) أو التوابع بتعبير النحويين إذ تكتسب التوابع أهميتها في تحقيق التماسك النصّي من مصطلح التابع نفسه؛ ذلك أنَّ التابع يتبع ما قبله في أمورٍ كثيرة حتَّى عدَّ بعض أنواع التوابع مع متبوعه كالكلمة الواحدة لشدَّة ارتباطهما بعضهما ببعض، ولذلك يعدُّ التابع امتداداً نصيَّاً للمتبوع؛ وذلك بظهور صدى المتبوع في التابع(١).

سأعرض المسائل الخلافية التي اختلف فيها النحويون في التوابع ومدى صحَّة هذا الرأي أو ذاك في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، وآراءهم في تحقيق التماسك النصّي من خلال التوابع (الفصل والوصل) عند علماء النصّ وفي عدد من النظريات الحديثة، ومن التوابع التي سأدرسها والتي تسهم في تحقيق التماسك النصّي: العطف، والبدل، والصفة، ولم يذكر علماء النصّ من وسائل التماسك النصّي من التوابع سوى العطف والإبدال. وما تجدر إليه الإشارة ما نجده من فرق بين البدل المعروف في العربية بوصفه تابعاً من التوابع، وبين الإبدال أو الاستبدال عند علماء النصّ بوصفه إحدى وسائل التماسك النصّي والذي يعنون به إحلال كلمة مكان كلمة أخرى. وهذا لا يمنع من أن يكون البدل بوصفه تابعاً يسهم في تحقيق التماسك كما سأذكر، وأنْ أعدَّه من وسائل التماسك النصّي في اللغة العربية وإنْ كان على مستوى الجملة الواحدة.

(١) ينظر: علم اللغة النصّي: ١/٢٤٣.

أ – العطف :

من أبرز المسائل التي عني بها النصّيون، قضية أثر العطف في تحقيق التماسك النصّي. إنَّ وظيفة العطف تكمن في ربط الكلام بعضه ببعض، والإشراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ويرى النصّيون أنَّ أدوات العطف "علامات على أنواع العلاقات القائمة بين الجمل وبها تتماسك الجمل، وتبين مفاصل النظام الذي يقوم عليه النصّ"(١).

يكتسب العطف أهميته من كون النصّ عبارة عن مجموعة من الجمل أو المتواليات المتعاقبة ولكي تبرز بنيةً متماسكةً لابدَّ من أنْ تتوافر لها أدوات رابطة تفرض كلٌّ منها طبيعة العلاقة بين الجمل، ويطلق علماء النصّ على هذه الأدوات (الأدوات المنطقية)؛ لإسهامها في تحديد أنواع الترابط بين الجمل المكوَّنة للنص، ولما لها من أثر في تكوين النصّ ومن هذه الروابط في العربية (الواو) التي تربط بين الأحداث والوقائع والتي تسهم في تحقيق التماسك النصّي(٢).

وما تجدر إليه الإشارة أنَّ طبيعة الربط بالأداة التي تحقق التماسك تختلف عن علاقات الربط الأخرى من وسائل التماسك (الإحالة، والحذف) فهي ليست علاقة إحالية، وإنَّما تعبِّر عن معانٍ تفترض وجود مكونات أخرى في داخل النصّ، فتستخدم هذه الأدوات للربط بين الأجزاء المختلفة في النصّ(٣).

إنَّ التماسك النصّي عن طريق الربط بحروف العطف ليس ناتجاً عن وجود حرف العطف وحده وإنَّما يقوم حرف العطف مع التطابق في العلامة الإعرابية بمهمَّة عظيمة في ترابط المعطوف بالمعطوف عليه، وقد تتوافر عناصر أخرى من

---

(١) نسيج النصّ: ٣٧.
(٢) ينظر: النصّ والسياق، فان دايك: ٩٤، ونسيج النصّ: ٣٧، ومدخل إلى علم لغة النصّ، إلهام أبو غزالة :١٩٧، ومدخل إلى علم النصّ ومجالات تطبيقه: ٩٤، وإشكالات النصّ دراسة لسانية نصيَّة: ٢٥٩.
(٣) ينظر: علم لغة النصّ: عزة شبل محمد: ١١٠، ونظرية علم النصّ: ٩٤.

خارجهما، كأنْ يكون المعطوف عليه والمعطوف مطلوبين لما يدلُّ على المشاركة، مثل: اختصم، واشترك، ويقوم حرف العطف نفسه بمهمَّة في مشاركة المعطوف والمعطوف عليه(١). فإذا كانت مهمَّة حرف العطف المشاركة بين المتعاطفين، فإنَّ علاقة المشاركة تمثِّلُ تماسكاً دلالياً بين أجزاء النصّ.

تكتسب حروف العطف معانيها من السياق الذي تواجد فيه وهذا الأمر يحتِّم وجود علاقة ما تربط بين المعطوف والمعطوف عليه التي تسمى بـ (الجهة الجامعة) وهي التي تبيح العطف بينهما ، وهذه الجهة الجامعة التي بين المترابطين هي أساس التماسك بالأداة وهي تمثِّلُ نوعاً من التماسك الدلالي(٢).

لا يختلف رأي علماء النصّ في دراستهم العطف عن رأي القدماء من البلاغيين الذين ربطوا العطف بقضية الفصل والوصل، بل نجد أنَّ علماء النصّ بنوا قواعد الربط بين النصّ في ضوء آراء البلاغيين في تقسيمهم لطرائق الفصل والوصل، إذ درس فان فالين وفولي أنماط الربط بين الجملة وكانت خلاصة دراستهما أنَّ العلاقات الممكن قيامها بين جملتين ثلاث: "علاقة إدماج وتبعية، وعلاقة تبعية دون إدماج وعلاقة استقلال وعدم إدماج"(٣)، إذ تتحقق العلاقة الأولى في جملة الصفة والبدل والبيان ، في حين تتحقق العلاقة الثانية في رأيهما في العطف أمَّا العلاقة الثالثة فتتحقق في الاستئناف.

نجد النتيجة نفسها في بحث الأزهر الزناد في قواعد الربط بين الجمل في النصّ إذ يرى أنَّ وجود أداة الربط بين الجمل مشروط بالخلاف بين الجملتين أو المقطعين المتصلين، إذ خرج بقاعدة مفادها: "كل جملتين متتاليتين في النصّ ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطاً مباشراً بغير أداة،و كلُّ جملتين متتاليتين في النصّ ثانيتهما

---

(١) ينظر: بناء الجملة العربية: ١٩٣.
(٢) ينظر: علم اللغة النصّي:١/ ٢٥٩.
(٣) اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل: ١٣٥.

تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط"(١). وما هذا الكلام إلَّا صدًى لآراء عبد القاهر الجرجاني في دراسته لطرائق الربط في الجملة. وهذا ما عرف عند البلاغيين بشبه كمال الانقطاع الموجب للعطف الذي يعمل على ربط الجمل في مستوى النصّ؛ وذلك بربط جملة سابقة بأخرى تلحقها لإفادة معنى من المعاني؛ ولأمن اللبس بين كمال الاتصال وكمال الانفصال "فاللغة تلجأ إلى الربط حين ترى أنَّ ثمَّة علاقة بين طرفين، لكنَّها علاقة غير وثيقة، فإذا تركت الطرفين متجاورين بالربط فربَّما فُهِمَ أحياناً أنَّ العلاقة بينهما وثيقة، وربَّما فهم في أحيان أخرى أنَّ العلاقة بينهما منعدمة"(٢). إذاً فالربط بالعطف يكون حالاً وسطاً بين حالتين من حالات الجملة التي إمَّا أن تكون تمام اتصال الذي يكون بالوصف والبدل والبيان، أو تمام الانفصال الذي يكون بالاستئناف وهذا الأمر كما ذكرتُ أوَّل من تنبَّه عليه هو عبد القاهر الجرجاني وأخذه منه علماء البلاغة وأعادوا كلامه وزادوا علية الشيء القليل في بحثهم للفصل والوصل، وجاء علماء النصّ ليقولوا بالأمر نفسه في بحثهم للربط بالعطف الذي بحثوه في ضمن وسائل التماسك النصّي .

بعد عرضي لآراء علماء النصّ في العطف الذي يعدُّ من وسائل التماسك النصّي المهمَّة أذكر الآن المسائل التي اختلف فيها النحويون في بنية العطف وأدرسها في ضوء هذه الآراء وما وجدتُه من آراء لأصحاب التيسير تندرج ضمن محاولات الإصلاح في قواعد النحويين والبتِّ برأي قاطعٍ من بين الآراء المتعددة للنحاة في ضوء الاستعمال القرآني.

فمن المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون في بنية العطف:

العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر.

عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور.

---

(١) نسيج النصّ: ٢٨،و ٤٦،و ٥٧.

(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٤٦.

عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل.
عطف الضمير المنفصل على الاسم الظاهر.

ففي المسألة الأولى: (العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر). اختلف النحويون البصريون والكوفيون في هذه المسألة، فذهب البصريون إلى عدم جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، في حين أجاز الكوفيون المسألة [1] استناداً إلى ما جاء في القرآن من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه من ذلك قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة:٦٩]. إذ عطف (الصابئون) على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله: (من آمن بالله واليوم الآخر).

وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾[الأحزاب:٥٦]. في قراءة ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو[2] برفع (ملائكتُهُ) عطفا على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر.

واستدلُّوا أيضا على صحة جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر بما ورد من نصوص شعرية من ذلك قول ضابئ بن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ   فَإنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ[3].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة (٢٣):١/١٨٥- ١٨٦، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ): ١٤٩- ١٥٠، والتبيين : مسألة (٥٢):٣٤١، وارتشاف الضرب: ١٢٨٨/٣،وائتلاف النصّرة: مسألة (٤٧) من الحرف: ١٦٧- ١٦٨.
(٢) البحر المحيط: ٢٣٩/٧.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٢٢٧/١.

ردَّ البصريون هذه النصوص التي استند إليها الكوفيون والتي كانت أساس المسألة الخلافية بينهم، إذ ذهبوا إلى أنَّ النصّ الأوَّل فيه تقديم وتأخير، والتقدير فيه: (إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى)(١). أو أنَّ قوله: (من آمن بالله...) خبر للصابئين والنصارى، وخبر المبتدأ (الذين آمنوا والذين هادوا) مضمر لدلالة الثاني عليه(٢)، وغير ذلك من التأويلات التي حاولوا فيها أنْ يتفق النصّ عن طريقه مع قواعدهم وأحكامهم.

وفي المسألة الثانية: (عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور).

اختلف النحويون في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور فذهب البصريون إلى منع ذلك بدون إعادة الخافض، في حين أجاز الكوفيون، ويونس(ت١٨٢هـ)، وقطرب، والأخفش، وأبو علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، وصححه ابن مالك، و أبو حيَّان(٣) عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض(٤) استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم من نصوص تؤيد صحَّة مذهبهم من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:١] في قراءة حمزة الزيات وابن عباس والحسن ومجاهد والنخعي وقتادة ويحيى بن وثَّاب وطلحة بن مصرف والأعمش وآخرين(٥)، إذ وردت (الأرحامِ) بالجر عطفاً على الضمير المجرور في (به).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٨٧.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٨٩، وأسرار العربية: ١٥٠ ـ ١٥١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢٣٢- ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية:١/٥٦١- ٥٦٥، والبحر المحيط: ٢/١٤٧، و٣/١٥٩، و٣٦٠، و٣٩٥-٣٩٦، و٥/٤٥٠، و٨/٤٢، و٧/٣١.
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة (٦٥): ٢/٤٦٣، واللباب: ٢٨٥، وائتلاف النصّرة: مسألة (٤٩) من الاسم:٦٢- ٦٣، وهمع الهوامع: ٣/٢٢١.
(٥) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٢٥٧، والبحر المحيط: ٣/١٦٥.

وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [الحجر:٢٠]، فـ (من) في موضع جر بالعطف على الضمير المجرور في (لكم).

وقوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[البقرة:٢١٧]، فقوله: (والمسجدِ الحرامِ) معطوف على الضمير المجرور في (به).

وغيرها من النصوص القرآنية[(١)] التي استندوا إليها، واحتجُّوا أيضاً بما ورد من كلام العرب من ذلك قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُوْنَا وَتَشْمِتُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[(٢)].

وغيرها من الشواهد الشعرية التي استدلُّوا بها. ولم يأخذ البصريون ولاسيما المتأخرون منهم بهذه النصوص التي جاءت خلاف قواعدهم، وإنَّما أوَّلوها لتتفق مع ما بنوه من أحكام، فذهبوا إلى أنَّ (الأرحام) في قوله: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:١]، في القراءة المذكورة ليست مجرورة بالعطف على الضمير المجرور، وإنَّما هي مجرورة بالقسم، أو أنَّها مجرورة بباء مقدَّرة حذفت لدلالة الأولى

(١) ومن النصوص القرآنية الأخرى قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ﴾ [النساء:١٢٧]، وقوله: ﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[الجاثية:٤]، وقوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[النساء:١٦٢].

(٢) الكتاب: ٣٩٢/٢.

عليها، وتقديره: وبالأرحام(١)، وغيرها كثير من التأويلات سواء لهذا النصّ أم للنصوص الأخرى.

نلاحظ اتفاق الدراسات النصّية وتأكيد علماء النصّ على أثر النعت في تماسك النصّ وانسجامه جاء متفقاً مع مذهب الكوفيين في هاتين المسألتين اللتين أجازوا فيهما العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، والعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فجاءت نتائج هذه الدراسات متفقة مع توجه الكوفيين في جواز العطف في هاتين المسألتين، كما أنَّ دراسات المحدثين من أصحاب التيسير جاءت متَّفقة مع مذهب الكوفيين الذي بنوا رأيهم على أساس النصّ القرآني، من دون الاحتكام إلى التأويل والتقدير .ومخالفة النصّ القرآني في سبيل عدم الخروج على الأصول والأحكام النحوية التي تمسك بها المتأخرون من النحويين.

ولا يخفى على أيٍّ منا ما للعطف من أثرٍ كبير في ربط هذه النصوص وجعل النصوص متماسكةً متسقةً وكلّما ازداد عدد حروف العطف في النصّ الواحد ازدادت قوَّة تماسك النصّ هذا من جانب ومن جانب آخر نحاول معالجة المسألة الخلافية الحاصلة في البنية العطفية في ضوء آراء أصحاب تيسير النحو وإصلاحه إذ لا يخفى علينا بعد ما عُرِضَ من نصوص قرآنية وشعرية تؤيد صحَّة ما ذهب إليه الكوفيون في المسألتين السابقتين، ولاسيما استنادُهُم فيما ذهبوا إليه إلى كلام الله وهو أفصح نصٍّ وأقوى دليلٍ لمن يستند إليه؛ لذلك تابع بعضُ أصحاب التيسير الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز (العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر) و جواز (العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض) لكثرة ما ورد في القرآن من نصوص فضلاً عن الشواهد الشعرية الكثيرة جداً التي تؤيد صحة الأسلوبين إذ دعا د.عفيف دمشقية، ود. أحمد مكي الأنصاري(٢) الأخذ برأي الكوفيين في هذه المسألة؛

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٦٧.
(٢) ينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١٠٢، ونظرية النحو القرآني: ٨٥.

لاتفاقه مع روح العربية، ولم يكتفِ د. أحمد مكي الأنصاري بمتابعته للكوفيين وإنَّما اقترح تعديل القاعدة بما يتفق مع أسلوب القرآن الكريم إلى الشكل الآتي:

"يجوز العطف بالرفع على موضع (إنَّ) بعد استكمال الخبر بالإجماع وقبله على القول الراجح"(١).

أمَّا المسألة الثانية فلا تختلف مواقف أصحاب التيسير فيها عن موقفهم من المسألة الأولى فقد تابع عددٌ من أصحاب التيسير رأي الكوفيين ودعوا إلى الأخذ برأيهم في جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور؛ لأنَّه مدعوم بالسماع من القرآن ومن كلام العرب أيضاً ومنهم: مجمع اللغة العربية بمصر، ود. إبراهيم السامرائي الذي انتقد منهج النحويين لعدم أخذهم بالقراءات القرآنية، ود.عفيف دمشقية، والأستاذ عبَّاس حسن، ود.أحمد مكي الأنصاري، ومصطفى الغلاييني(٢).

وقام د. أحمد مكي الأنصاري بتعديل القاعدة استناداً إلى النصوص القرآنية إلى الآتي:

"يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض"(٣).

نلاحظ أنَّ محاولات التيسير الحديثة ودعواتهم لتيسير النحو وإصلاحه جاءت متفقه وآراء الكوفيين؛ لقربها من الواقع اللغوي ولاتفاقها مع أسلوب القرآن الكريم وروح اللغة العربية التي تكتسب حيوتها من القرآن.

---

(١) نظرية النحو القرآني: ٨٥.

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية: ٦١٧/٣، وتحرير النحو العربي: ١٧٥، والنحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي: ١٢٩- ١٣٠، والنحو الوافي: ٤٥٣/٣- ٤٥٤ و خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١٨١، و ونظرية النحو القرآني: ٧٤، والخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، أ.د. حسن منديل العكيلي: ٣١٧.

(٣) نظرية النحو القرآني: ٧٤.

ب – البدل :

من وسائل التماسك النصّي التي درسها العلماء الاستبدال، وليس بالضرورة كل ما ذكره علماء النصّ يمكن أنْ نطبقه على اللغة العربية فالاستبدال كما درسه النصّيون لا يمكن أنْ يُسهِمَ في تحقيق التماسك في العربية، بل أجد باباً آخر درسه علماء العربية بوصفه من التوابع وهو (البدل) يحقق التماسك وإنْ كان على مستوى الجملة، لكن من الممكن أنْ يتحقق التماسك في النصّ من النظرة الكلية الشاملة للنص، وباعتراف النصّيين أنفسهم أنَّ الجملة نواة النصّ فمن هذا الباب سندخل دراسة البدل في ضمن وسائل التماسك النصّي.

تكمن أهمية البدل في تحقيق التماسك من خلال ملاحظة العلاقة بين البدل والمبدل منه التي هي علاقة قبلية بين عنصرٍ سابقٍ في النصّ وعنصر لاحق فهذه العلاقة تمثل الاستمرارية القائمة بين البدل والمبدل منه ومن خلال هذه الاستمرارية نلتمس التماسك القائم بين البدل والمبدل منه(١).

يتضّح أثر البدل أيضاً في تماسك النصّ من خلال قول القدامى: إنَّ البدل على نيّة تكرار العامل، وهذا التكرار يمثِّل وسيلة أخرى من وسائل تماسك النصّ في جملة البدل(٢) على الرغم من أنَّ هذا العامل المكرر لا يظهر أبداً وإنَّما هو من تفسيرات القدماء الذي قالوا به نتيجة سيطرة نظرية العامل عليهم .

إنَّ العلاقةَ التي بين البدل والمبدل منه شديدة الارتباط لذلك لا تحتاج إلى وسيلة من وسائل الربط بينهما فهي على حدِّ تعبير البلاغيين علاقة (كمال الاتصال) وذكرنا أنَّ علماء النصّ أشاروا إلى ذلك أيضاً، ونجد أنَّه من الضروري إعادة كلام الأزهر الزناد الذي تناول قواعد الربط بين الجمل إذ قال في القاعدة الخاصة بالصفة والبدل:

---

(١) ينظر: لسانيات النصّ، محمد الخطابي: ٢٠-٢١، وعلم اللغة النصّي: ١/٢٦٨- ٢٦٩ .
(٢) ينظر: علم اللغة النصّي: ١/٢٦٩.

"كل جملتين متتاليتين في النصّ ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطاً مباشراً بغير أداة" وهذا يوضح قوَّة العلاقة التي بين البدل والمبدل منه؛ لكون البدل يوضِّح ويفسر ما قبله (المبدل منه)، وهذا إنْ دلَّ على شيء فهو يدل على قوَّة التماسك بينهما ممَّا يؤدي إلى تحقيق التماسك على مستوى النصّ.

أمَّا المسائل التي اختلف فيها النحويون في بنية البدل وما يتعلَّق بها فهما مسألتان:

المسألة الأولى: (إبدال الظاهر من ضمير الحاضر).

أمَّا المسألة الأخرى فهي: (بدل النكرة من المعرفة).

ففيما يتعلَّق بالمسألة الأولى اختلف النحويون البصريون والكوفيون في جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فذهب البصريون إلى منع إبدال بدل الكل من الكل من الضمير الحاضر(المتكلم والمخاطب) إنْ لم يفد إحاطة، في حين ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً وهو اختيار ابن مالك[(١)]، احتجاجاً بما ورد في القرآن من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه، من ذلك قوله تعالى:﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[الأنعام:١٢].

فقوله: (الذين) بدل من ضمير الخطاب الكاف في (ليجمعنَّكم).

وقوله: ﴿ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[المائدة:١١٤].

قوله تعالى: (لأوَّلنا وآخرنا) بدل من ضمير المتكلم (لنا).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ، وشرح الكافية: ٤٠٣/٢- ٤٠٥، وارتشاف الضرب: ١٩٦٥/٤، وائتلاف النصرة: مسألة (٣٧) من الاسم: ٥٦، وهمع الهوامع: ١٨١/٣.

وقوله أيضاً: ﴿ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴾[النجم:٤١]، إذ إنَّ قوله: (الجزاءَ الأوفى) بدل من الضمير الغائب في(يجزاه). وغير ذلك من النصوص(١) التي استندوا إليها.

أمَّا المسألة الثانية: (بدل النكرة من المعرفة)، فاختلف النحويون فيها فذهب البصريون إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة مطلقاً، في حين ذهب الكوفيون والبغداديون وتبعهم السهيلي وابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ) إلى منع ذلك ما لم توصف أو ما لم يكن من لفظ الأوَّل(٢).

واحتج البصريون فيما ذهبوا إليه بما ورد من نصوص في القرآن تؤيد صحَّة مذهبهم من ذلك قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق:١٥ – ١٦]، فقوله: (ناصيةٍ) بدل نكرة من معرفة.

وقوله: ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [النازعات:١٦]، فـ (طوى) نكرة وهو بدل من المعرفة (الوادي المقدس) وهو لم يوصف، وغيرها من النصوص القرآنية(٣) التي استندوا إليها.

ممَّا تقدَّم أجد أنَّ وجهة النظر الحديثة عند علماء النصّ في إسهام البدل في التماسك النصّي تتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون في المسألة الأولى ومع البصريين في المسالة الثانية، ذلك أنَّ في الأخذ برأي من قال بجواز المسألتين يقوّي وجهة

---

(١) من النصوص الأخرى الواردة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾[المعارج:١٥]، وقوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾[آل عمران:١٩٥]، وقوله: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[الأحزاب:٢١]، وغير ذلك من النصوص القرآنية ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣: ١٠١/٤ -١٠٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٩١/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٦٢/٤، و همع الهوامع: ١٧٩/٣- ١٨١.

(٣) من النصوص الأخرى الواردة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾ [الزمر:٢٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[الأنبياء:٩٢].

النظر الحديثة لعلم النصّ؛ ذلك لما في البدل من علاقة قبلية لما سبق ذكره في النصّ ولما يزيده على النصّ من استمرارية نتيجةً لتلك العلاقة التي بين البدل والمبدل منه، إذ نلاحظ في النصّ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ إبدال الاسم (أولنا وآخرنا) من الضمير (نا) المتكلم وهو بمنزلة التكرار، وكأنَّه يقول: (تكون لأولنا ولأخرنا عيداً) فأغنى عن الإعادة إيجازا باستعمال التعبير القرآني الضمير المتكلِّم (نا)؛ ليحقق عدَّة غايات أسلوبية منها الإيجاز وتحقيق التماسك عن طريق البدل الموضح والمبين لما قبله ممَّا يقوِّي شدِّة اتصال البدل بالمبدل منه ويسهم في تحقيق التماسك النصّي.

ج – الصفة (النعت):

تعدُّ الصفةُ واحدةً من الوسائل الأساسية التي تسهم في تماسك الخطاب وانسجامه على الرغم من أنَّ النصّيين لم يذكروا الصفة من بين وسائل تماسك النصّ إلَّا أنَّنا نراه من الوسائل المهمة التي تحقق التماسك النصّي لما بين الصفة والموصوف من علاقة دلالية قوية؛ لكون الصفة موضِّحة ومكمِّلة للموصوف بحيث أصبحا كالكلمة الواحدة على حدِّ تعبير شيخ النحويين سيبويه، فالصفة: هي التابع المكمِّل بيان معنى المتبوع، ومتمِّم له، فلا يفهم المعنى إلَّا بهما معاً[1]. فالصفة إنَّما جيء بها لإتمام وتوضيح أو تخصيص الموصوف؛ لامتزاجهما حتَّى أصبحا كالكلمة الواحدة. ممَّا يقوِّى العلاقة بينهما بحيث يصبح النصّ كالقطعة الواحدة من دون حاجة إلى أداة ربط، ليربط هذه الأجزاء، وهذا ما عُرِفَ عند البلاغيين بكمال الاتصال، فهذا الربط الدلالي المتين الذي بين الصفة والموصوف هو الذي جعل الصفة - في رأينا - لها أثرٌ مهمٌّ في التماسك النصّي ولاسيما في وصف جملة بجملة أخرى؛ ذلك أنَّ هذه المتتاليات من الجمل الموصوفة تجعل النصّ متسقاً ومتماسكاً، فضلاً عن الأثر

(١) ينظر: إحياء النحو: ١١٨، وينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ٢٤٧.

الكبير الذي يؤديه الضمير الذي يربط جملة الصفة بالموصوف من تحقيق إحالة نصيَّة سابقة ممَّا يزيد من تماسك النصّ(١).

وهناك مسائل خلافية في بنية العطف اختلف فيها النحويون أتناول عدداً منها بالدراسة وأكتفي بالإشارة إلى المسائل الأخرى:

المسألة الأولى: (إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى[الموصوف إلى صفته]).

المسألة الثانية: (وصف فاعل نعم وبئس).

المسألة الثالثة: (وصف أسماء الإشارة والوصف بها).

المسألة الرابعة: (وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة).

وفيما يتعلَّق بالمسألة الأولى وجدتُ أنَّ النحويين البصريين والكوفيين اختلفوا في جواز إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى(الموصوف إلى صفته)، فذهب الأخفش وابن السراج والفارسي وجمهور البصريين إلى منع ذلك مطلقاً، في حين جوَّز الكوفيون إضافة الموصوف إلى صفته (الشيء إلى نفسه) إذا اختلف اللفظان(٢). مستندين فيما ذهبوا إليه إلى النصوص القرآنية من ذلك قوله تعالى:

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الواقعة:٩٥]، فاليقين في المعنى هو صفة للحق، والأصل فيه (الحقُّ اليقين)، والصفة في المعنى هي الموصوف، فأضاف الموصوف إلى الصفة وهما بمعنى واحد وكذلك الأمر في سائر الشواهد القرآنية.

وقوله تعالى:﴿ وَلَدَارُ ٱلْأٓخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:١٠٩]، والآخرة في المعنى هي صفة للدار.

(١) ينظر: علم اللغة النصّي: ٢٦٨/١.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٦١): ٤٣٦/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٠٦/٤- ١٨٠٧، وائتلاف النصّرة: مسألة (٣٥) من الاسم: ٥٤- ٥٥، وهمع الهوامع: ٥٠٨/٢- ٥٠٩.

وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق:٩]، والحبُّ في المعنى هو الحصيد، فأضاف الموصوف إلى صفته والأصل (الحبَّ الحصيد).

وغير ذلك من النصوص القرآنية(١) التي احتجُّوا بها، فضلاً عمَّا استدلُّوا به من كلام العرب.

أمَّا المسألة الثانية: (وصف فاعل نعم وبئس)، فاختلف فيها النحويون أيضاً فذهب جمهور النحويين إلى جواز وصف فاعل نعم وبئس، وذهب ابن السرَّاج وأبو علي الفارسي إلى منع ذلك(٢)، واستند الجمهور فيما ذهبوا إليه إلى النصوص القرآنية التي تؤيد صحة وصف فاعل نعم وبئس من ذلك قوله تعالى:﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴾[هود:٩٨]. أي: بئس مكان الورد المورود النار، فقوله: (المورود) صفة لفاعل بئس.

وقوله: ﴿ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴾[هود:٩٩]. أي: بئس الرفد المرفود رفدهم، و(المرفود) صفة (الرفد) الذي هو فاعل بئس .

إنَّ كمال الاتصال متحقق في جملة الصفة، إذ يلاحظ في هذه النصوص عدم وجود أداة ربط أو عطف بين التابع والمتبوع لكونهما في المعنى واحداً ولكون الثاني موضحاً ومكملاً للأوّلِ ممَّا جعله يستغني عن أيِّ أداةٍ رابطةٍ بينهما فهما مرتبطان دلالياً وهذا الأمر أسهم بشكل كبير في تحقيق التماسك في النصّ فضلاً عن

---

(١) ومن النصوص القرآنية الأخرى التي استند إليها الكوفيون قوله تعالى:﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ [القصص:٤٤]، فالجانب في المعنى هو الغربي، وقوله:﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[البينة:٥]، والدين في المعنى هو القيّم، وقوله:﴿ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴾[الأحقاف:١٦]، وقوله:﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[ق:١٦]، وقوله:﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾[فاطر:٤٣].

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٢/٢- ٣٤٣، وشرح الكافية: ٢٤٤/٤- ٢٤٥.

العلاقة القبلية التي تربط الصفة بالموصوف، وفضلاً عن الصفة أجد أنَّ هناك عنصراً آخر من عناصر التماسك النصِّي وهو الإحالة القبلية الموجودة في النصِّ من خلال العنصر المستغنى عنه، الذي هو المخصوص بالذم (النار) في النصّ الأوَّل، و(العذاب) في النصّ الثاني؛ لدلالة السياق عليه، وكذلك إحالة الضمير في (فأوردهم) إلى ما قبله والذي هو قوله (القوم) إحالة نصِّية سابقة إذ استبدل الاسم بالضمير ولم يكرره، تحقيقاً للإيجاز، والاقتصاد اللغوي. فكل هذه العناصر التي نجدها في النصّ أسهمت في تحقيق تماسك النصّ واتساقه.

من خلال ما تقدَّم أجد أنَّ المنهج اللساني الحديث المتمثل بعلم النصّ يتفق مع آراء النحويين الذين درسوا النصوص القرآنية في ضوء (النحو القرآني) الذي بنى أسسه على النصوص القرآنية لا على قواعد النحويين المعيارية المتأثرة بفلسفة العامل، إذ يمكن دراسة وسائل التماسك النصّي بما يتفق مع دلالة النصّ القرآني وأسلوبه، سواء أكان رأياً كوفياً أم بصرياً، إذ يمكن أن نحكم على الخلاف من خلال الرأي الذي يستند إلى نصوص قرآنية متفقة مع دلالة النصّ القرآني وأسلوبه فنكون مع هذه الآراء بغض النظر عن كونها لهذا النحوي أو ذاك إذا كانت متفقةً مع (النحو القرآني) وهذا النهج انتهجه كثير من الباحثين المحدثين من أصحاب التيسير النحوي، وإليه أدعو.

لا بُدَّ لي من الإشارة إلى ما لمراعاة المخاطب من أهمية بارزة في دراسة التوابع ذلك أنَّ التابع يأتي؛ لبيان المتبوع أو توضيحه أو تخصيصه "حين يحسُّ أنَّ خلطاً قد يحصل في ذهن المخاطب يحاول إزالة ذلك الخلط من خلال ذكره ما يوضح معنى الاسم ويقرِّبه من ذهن السامع كي يتمكن من التعبير عن الفكرة التي يريد نقلها إلى ذهن المخاطب"(١)، فطبيعة صياغة النصّ اللغوي وانتقاء الألفاظ له قائمة على أساس الشراكة الموجودة بين المتكلم والمخاطب وطبيعة فهم المخاطب للنص.

---

(١) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية: ١٤٣.

هناك مسألة لها علاقة بالتوابع أجد نفسي توَّاقة لعرضها وهي محاولة دراسة التوابع دراسة جديدة بعيداً عن أثر العامل والعلامة الإعرابية وما بناه القدماء من دراسة للتوابع في ضوء نظرية العامل من خلال نظرتهم إلى التبعية على أساس التبعية للعامل محاولة تصحيح هذه الأفكار بما عرضه وناقشه علماء العربية الرواد منهم: إبراهيم مصطفى، ود. مهدي المخزومي ومن سار على نهجهما .

إنَّ دراسة القدماء للتوابع وموضوع التبعية كانت في ضوء نظرية العامل التي شغلت الفكر النحوي وسيطرت عليه بل بُنِيَ النحو على هذه الفكرة الفلسفية التي ازدادت تعقيدا وتصعيباً للنحو نتيجة التأثر بالتيارات الأخرى التي أثرت في الفكر النحوي ولاسيما عند المتأخرين؛ ولذلك قامت قديماً وحديثاً ثورة كبيرة على هذه النظرية لإلغائها وتطبيقاً لذلك نقول إنَّه يمكن إعادة دراسة التوابع مجرَّدة من العامل وفكرة التبعية للعامل وهجر هذه الفكرة والنظر إلى الجانب المُشْرِق من النحو وهو إعادة دراسة التوابع في ضوء المعنى؛ ذلك بأنْ تكون التبعية للمعنى لا للعامل وإعادة تبويب التوابع تبويبا جديداً بناءً على دراسة معانيها - وهذا لا يعني أنَّ نحاتنا لم يُولُوا المعنى أهمية في دراستهم للتوابع فقد ذكروا معنى كل واحدٍ منها في بابه لكنهم درسوا التبعية في ضوء العامل ـ (١).

من الباحثين المحدثين الذين عرَّفوا التبعية في ضوء دراسة معنى كل باب من أبواب التوابع د. كريم حسين ناصح الخالدي الذي يرى بـأنَّها " الإشراك والإتمام أي إشراك التابع في معنى المتبوع، أو إتمامه لمعنى المتبوع حتَّى يصبح كالجزء منه أو في تقديره "(٢).

يمكن تقسيم التوابع في ضوء هذا التفسير الجديد المعتمد على معانيها على:

---

(١) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ٢٤٧-٢٥١ .
(٢) المصدر نفسه: ٢٥١ .

أ- الصفة: وهي التابع المكمل بيان معنى المتبوع والمتمم له بحيث يمتزجان امتزاجاً ممَّا يجعلهما اسماً واحداً" وحكمه أنْ يكون للاسم الثاني ما للأوَّل من إعراب وتعريف وتنكير وتأنيث من حيث اتصل فيهما المعنى"(١).

ب- البيان: ويشمل عطف البيان والبدل وهو التابع الذي يكمل معنى المتبوع بياناً توضيحاً، "وتتفق فيه الكلمتان في الإعراب من حيث كان مدلول الأولى مدلول الثانية، والحكم على أحدهما بأنَّه متحدّث عنه أو مضاف إليه حكم على الأخرى لما رأيت من اتفاق المدلول"(٢).

هذان القسمان هما فقط من التوابع أما عطف النسق فهو خارج موضوع التوابع؛ لأنَّ المعطوف عليه في نحو: (جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) هو المقصود بالحكم والمتحدَّث عنه، فهو مرفوع بالأصالة لكونه المسند إليه وليس لكونه تابعاً لما قبله(٣). أي أنَّ في العطف إعادةً للمعنى الموجب لرفع الاسم الأوَّل أو نصبه أو جرِّه وليس في العطف إتباع إنَّما هو من باب الإشراك والتشريك، وأرى أنَّه من الأنسب دراسته في باب منفصل وهو باب: (أدوات الربط)، واتفق مع د. مهدي المخزومي من أنَّ التوكيد ليس من التوابع وإنَّما هو المسند إليه نفسه وإنَّما كُرِّرَ توكيداً وكذلك بدل البعض والاشتمال؛ لتأديتهما وظيفة التوكيد(٤)، وأرى أنْ يدرس في باب مستقل وهو باب أسلوب التوكيد وحروفه وأدواته.

(١) إحياء النحو: ١١٩-١٢٠. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٧٤ .
(٢) إحياء النحو: ١٢١.
(٣) ينظر: إحياء النحو : ١١٥-١١٦، وفي النحو العربي نقد وتوجيه:٧٤، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي: ١٩٣.
(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٧٤- ٧٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٩٦.

إذن " فالترابط بين التابع والمتبوع في المعنى، وحاجة بعضهما إلى بعض في زيادة الإيضاح والبيان لإكمال المعنى هو الموجب لهذا التناظر في الحكم الإعرابي بينهما في التوابع عدا عطف النسق "(١).

رابعاً: التكرار (Recurrence) :

يعدُّ من الظواهر التي تتسم بها اللغات عامَّة واللغة العربية خاصَّة، إذ يتحقق على مستويات متعدِّدة: نحو تكرار الحروف، والكلمات، والعبارات، والجمل، والفقرات، والقصص كما نجده متجسداً واقعاً في القرآن الكريم.

يعدُّ التكرار إحدى الوسائل التي ذكرها علماء النصّ ضمن وسائل التماسك المعجمي التي تتطلب تكرار عنصر معجمي ويطلق بعضهم عليه اسم (الإحالة التكرارية)(٢)؛ ذلك أنَّ التكرار إحالة قبلية لما سبق ذكره في النصّ، "وتتمثل في تكرار لفظٍ أو عددٍ من الألفاظ في بداية (كذا)(٣) كلِّ جملةٍ من جمل النصّ قصد التأكيد"(٤).

إذ يرى روبرت دي بو جراند أنَّ التكرار يوظف من أجل الوصول إلى العلاقة المتبادلة بين مكونات النصّ(٥)، ممَّا يدعم ويحقق التماسك النصّي المنشود.

إذاً فالتكرار هو: إعادة لفظ أو عبارة أو جملة أو فقرة إمَّا باللفظ نفسه أو بالمعنى (المرادف) وذلك لتحقيق أغراض كثيرة منها التماسك النصّي بين عناصر النصّ المتباعدة. وهذا ما بيَّنه د. تمَّام حسان مشيراً إلى صور التكرار بقوله: "للتكرار أكثر

---

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية:٢٥٢ .
(٢) ينظر: نسيج النصّ: ١١٩.
(٣) الصواب: بدء
(٤) نسيج النصّ: ١١٩، وينظر: ونحو النصّ، د. أحمد عفيفي:١٠٦، ودراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: ١٥١.
(٥) النصّ والخطاب والإجراء: ٥٤، ٥٩.

من صورة فقد يكون تكراراً للفظ، وقد يكون تكراراً للمعنى، وقد يكون تكراراً لمطلع الجملة لأداء غرضٍ أسلوبي ما"(١).

يرى علماء النصّ أنَّ التماسك النصّي من خلال التكرار يتحقق عن طريق امتداد عنصر ما من بدء النصّ وصولاً إلى نهايته كأن يكون كلمة أو جملة أو معنًى يتكرر من خلال جملةٍ، أو عبارة أو ...، فهذا الامتداد يربط بين عناصر النصّ(٢) فضلاً عن مساندة وسائل التماسك لتحقيق التماسك النصّي.

أمَّا ما يتعلق باختلاف النحويين في بنية التكرار فلم أجد بحسب اطلاعي على المسائل الخلافية التي حدثت في (النحو القرآني) بين النحويين سوى مسألة واحدة وهي التي سأدرسها في ضوء نحو النصّ والتماسك النصّي الذي يتحقق للنص عن طريقه، والمسألة التي اختلف فيها النحويون هي:

(تكرار المبتدأ بمعناه) عند دراسة النحويين القدماء لموضوع الرابط بين المبتدأ والخبر الجملة اختلفوا في هل يجوز أن يكون الرابط بين المبتدأ والخبر الجملة تكرار المبتدأ بمعناه؟ فذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز ذلك، في حين ذهب الأخفش إلى جواز تكرار المبتدأ بمعناه، وتبعه هشام الخضراوي(ت٦٤٦هـ)، وابن عصفور في الموصول، وابن خروف(٣).

واحتجَّ الأخفش بما ورد في القرآن الكريم من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهب إليه من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾[الأعراف:١٧٠].

(١) مقالات في اللغة والأدب: ١٨٩/١.
(٢) ينظر: علم اللغة النصّي :٢/ ٣٠.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٥٣/١، وشرح الكافية: ٢١٣/١، وارتشاف الضرب: ١١١٨/٣ ، ومغني اللبيب: ١٤٣/٢، وهمع الهوامع: ٣٧٤/١.

فقوله: (إنَّا) وما بعده خبر المبتدأ والربط فيه تكرار المبتدأ بمعناه والمعنى: لا نضيع أجرهم.

وقوله تعالى:﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ ﴾[فاطر:٨].

فالخبر جملة: (فإنَّ الله) وما بعده، والرابط فيه تكرار المبتدأ بمعناه. وتقديره: فإنَّ الله يضله.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾[الكهف:٣٠].

فقوله: (إنَّا لا نضيع) وما بعده جملة في موضع رفع خبر (إنَّ) الأولى، وليس فيه ضمير يعود على اسم (إنَّ)، والتقدير: إنَّا لا نضيع أجرهم.

لم يسلم البصريون بهذه النصوص التي استند إليها الأخفش فيما ذهب إليه، إذ أوَّلوا هذه النصوص، فذهبوا إلى أنَّ قوله تعالى:﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾[فاطر:٨] خبره محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ ﴾ [فاطر:٧]، فكأنَّ التقدير فيه: أفمن زُيِّنَ له سوء عمله فله عذاب شديد، فحذف لفهم المعنى، أمَّا النصّ الآخر وهو قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾[الكهف:٣٠]. فذهبوا إلى أنَّ قوله: (إنَّا لا نضيع أجر من أحسن عملا) جملة

اعتراضية وما بعده الخبر(1)، وهو قوله:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ ﴾ [الكهف:٣١].فالضمير على ذلك محذوف عندهم، قال أبو البركات (ت٥٧٧هـ) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾[الأعراف:١٧٠]: "الذين يمسكون بالكتاب في موضع رفعٍ؛ لأنَّه مبتدأ، وخبره: إنَّا لا نضيع أجر المصلحين، وتقديره: إنَّا لا نضيع أجر المصلحين منهم، ليعود من الخبر على المبتدأ عائد"(2).

وذهب الزمخشري مذهباً آخرَ في توجيه هذا النصّ وهو أنَّ قوله: (إنَّا لا نضيع أجر من أحسن عملا) جملة اعتراضية(3).

وقال أبو البقاء: "وإن شئت قلت : إنَّه وضِعُ الظاهر موضع المضمر، أي: لا نضيع أجرهم، وإنْ شئتَ قلت لما كان الصالحون جنساً، والمبتدأ واحداً منه استغنيت عن الضمير"(4). وهذا الرأي يتفق مع مذهب الأخفش الذي أجاز الرابط بالظاهر إذا كان هو المبتدأ في المعنى.

من هنا أجد أنَّ رأي الأخفش يجد له صدى في نحو النصّ وذلك لِما لتكرار المبتدأ بمعناه من أثرٍ كبيرٍ في ترابط النصّ الذي نلمسه من الربط المعنوي الذي هو التكرار الذي وقع في النصّ؛ ذلك أنَّ بنية الجملة الاسمية المتكوَّنة من المبتدأ والخبر الجملة لا بدَّ له من رابط وفي هذا النصّ حدث الربط بوساطة التكرار الذي يحيل إلى عناصر سابقة في النصّ وهو هنا المبتدأ، فضلا عمَّا في هذه النصوص وسائل أخرى من وسائل التماسك غير التكرار ومنها الربط بالعطف الذي نجده في هذه النصوص

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٥٣/١.
(2) البيان: ١/ ٣٧٩.
(3) ينظر: الكشاف: ٢/ ٢١٧.
(4) التبيان: ١/ ٤٦٦.

كثيراً، كما نلحظ في النصّ الثاني ربطاً بالضمائر التي تعدُّ من أهم وسائل التماسك لما فيها من إحالة نصيَّة سابقة فهذه الأمور كلِّها تسهم معاً في تحقيق التماسك النصّي.

تلك هي أهمُّ وسائل التماسك النصّي التي وجدتُها في العربية حاولتُ فيها قدر الإمكان عمل مقاربة بين آراء علم النصّ في التماسك النصّي وما وجدتُه من آراء الباحثين العرب المحدثين من أصحاب التيسير وغيرهم، والخلاف النحوي القديم بين النحويين، لمعرفة أي الآراء لأصحاب المذاهب المختلفة صحيحة سواء أكان الرأي بصرياً أم كوفياً أم لنحويٍّ خالف الجميع، في ضوء الدراسات الحديثة من ألسنيات وآراء التيسير وغيرها بما يتفق وخصوصية (النحو القرآني) ودلالته وأسلوبه.

المبحث الثاني

الخلاف في مسائل العامل وآثاره في ضوء محاولات التيسير

توطئة:

في هذا المبحث سأناقش فكرة العامل لما له من أهمية كبيرة في النحو العربي باتفاق أغلب الباحثين واثرٍ بالغ في بنية النصّ.

من المسلَم به أنَّ النحوَ العربي بكلِّ مؤلَّفاته التي خلَّفها لنا النحويون القدامى، ما قام إلَّا على أساس نظرية العامل النحوي، والنحويون - البصريون والكوفيون – مجمعون على أنَّ الحركاتَ الإعرابية أثرٌ للعواملِ النحويةِ، وعلى الرغم من اختلافهم في مسائل نحوية عديدة في دقائق وتفاصيل العامل والعمل، اتَّفقوا في نظرية العامل وأنَّه اللفظ الذي يؤثر في لفظ بعده، فيرفعه وينصبه ويجرّه. إلَّا أنَّ هذه الفكرة لم تبقَ بعيدة عن سيطرة الفلسفة والمنطق ولاسيما المتأخرون من النحويين الذين خلطوا المنطق والفلسفة بالنحو، إذ نلاحظ تأثر نظرية العامل بعد النشأة تأثراً كبيراً بالفلسفة ممَّا أثَّر سلباً في النحو العربي وطريقة تناول النحويين لها، فأصبح العامل شيئاً فشيئاً هو الموَّجه للنحو كلما تقدَّم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنَّه علَّة حقيقية تؤثِّر وتوجد وتصنِع.

فمن أُسس نظرية العامل وأحكامها عند النحويين القدماء التي سيطرت على الفكر النحوي ووجهته التوجه الذي سلب النحو هدفه الأساسي وأساء إليه أيَّما إساءة، قولهم: لابدَّ لكِّل معمول من عامل، ولا بدَّ لكلِّ عامل من معمول إنْ لم يوجد في الجملة وجب تقديره، ولا يجتمع عاملان على معمولٍ واحد، ولرفضهم ذلك خلَّفوا باب (التنازع)، وإنَّ العمل أصل في الأفعال، وإنَّ رتبة العامل قبل المعمول، ولا يفصل بين العامل ومعموله بفاصل، وغيرها من الأحكام التي وضعوها لهذه النظرية الفلسفية التي جنت على النحو العربي أيَّما جناية، فأحكامها وأُسسها خيالية لا تمت للواقع اللغوي بصلةٍ،

وإنَّما هي أحكامٌ بُنِيَتْ نتيجةَ التأثر بالفلسفة والمنطق وكان من آثار هذه النظرية تمزيق أشلاء المعنى وتعقيد المادة النحوية على المتعلم، وإضاعة معاني النحو لانشغالهم عنها بدراسة العامل وكأنَّ النحو ودراسته هي دراسة العامل فقط ولا شيء غيره، ممَّا تسبب بإبعاد اللغة العربية عن روحها وعن الاستعمال اللغوي الحقيقي لها نتيجة سيطرة العامل وفلسفته على الدراسة النحوية.

وإنَّ السببَ الذي دعاني إلى دراسة العامل هو ما خلَّفه من موضوعات لها أثرٌ كبيرٌ في بنية الجملة التي هي نواة النصّ، وتعالي الصيحات في العصر الحديث من لدن أصحاب التيسير بإلغاء هذه النظرية - كما سنبين - وتوجُّه الدرس النحوي الحديث نحو المعنى والدعوة لهجر العامل؛ ذلك لما وجدناه من التفات إحدى المدارس اللسانية الحديثة إلى دراسة العامل وهي (المدرسة التوليدية التحويلية) إذ لجأت هذه النظرية اللسانية الحديثة إلى دراسة العامل وأثبتت صحَّة القول بالعامل في دراسة الموضوعات النحوية(١)، وأسست نظرية اسمتها (نظرية النحو العاملي) أو (نظرية العمل) لتفسير الظواهر والعلاقات التركيبية بين عناصر الجملة، التي تعيِّن الحالة الإعرابية والربط بين الضمير وما يعود عليه، وهي الأفكار الجديدة التي زادها جومسكي تعديلاً لنظريته؛ ونتيجة لذلك انطلقنا من هذه النقطة لدراسة مسائل العامل التي لها تأثير في بنية النصّ والتي تعتمد أساساً على القرآن الكريم نصّاً في ضوء الدراسات الحديثة ولاسيما أصحابُ التيسير النحوي وإصلاحه لمعرفة مدى دقَّة حجج النحويين في توجيه مسائل الخلاف النحوي في ضوء هذه الفكرة (العامل)، وأي الآراء أصح في ضوء هذه الدراسات، وأيُّها يتَّفِق مع روح اللغة العربية ومع الاستعمال وأسلوب القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د.نهاد الموسى: ٣٦، ٤١، والنحو العربي والدرس الحديث، د.عبده الراجحي: ١٤٨.

سأبين رأي المدرسة التوليدية التحويلية في نظرية العمل لديهم لمعرفة رأيهم وتوضيحه في هذه النظرية التي انتقدها النحويون العرب قديماً وحديثاً كما سأوضِّح لاحقاً وما الجديد الذي جاء به جومسكي وأنصاره وللحكم على هذه الآراء ومدى صحَّتها.

نظرية العمل عند جومسكي:

يخضع مفهوم العمل لدى جومسكي لمفهومٍ آخر هو(التحكم المكوني C-command) إذ يمكن لعنصرٍ ما أنْ يعمل في عنصرٍ آخر بواسطة علاقة التحكم المكوني، فالتحكم المكوني علاقة بنيوية يصبح بموجبها عنصرٌ ما متحكماً في عنصرٍ آخر حين يتفرَّع الأوَّل من مركبٍ يتفرَّع منه العنصر الثاني، فالعنصر العامل هو الذي يتحكم مكونياً في العنصر المعمول(١).

لتوضيح ذلك أذكر مثالين نحو: (قرأتُ كتاباً)، الفعل (قرأ) يتحكم مكونياً في المركب الاسمي (م أ) (كتاباً)؛ لأنَّ المركب الفعلي (م ف) (قرأ) يعلو الفعل (ف) ويعلو (م أ) أيضاً، وإنَّ (ف) لا يعلو على (م أ).

وعلى هذا حدَّد جومسكي مفهوم العمل في نظرية العمل بأنَّه: "تعمل (أ) في (ب) إذا كانت: (أ) تتحكَّم مكونياً، وبطريقة دنيا في (ب) ، و(أ) تسبق (ب)"(٢). ، فالعمل في ضوء ذلك مقصور على عناصر دون غيرها، وهذه العناصر محددة هي: الاسم، والفعل، وحروف الجر، والصفة.

ممَّا تقدَّم أرى أنَّ (نظرية العمل) عند جومسكي لا تختلف عمَّا قاله النحويون العرب قديماً في (نظرية العامل) بل هي نسخة منها، والذي يوحي بالاختلاف والجديد هو المصطلحات التي جاء بها جومسكي فالتحكم المكوني هو سلطة العامل الذي قال

---

(١) ينظر: مقدِّمة في قواعد النظرية التوليدية، د. مرتضى جواد باقر: ١٣٧، واللسانيات التوليدية: ٣٢٩- ٣٣٠.
(٢) اللسانيات التوليدية: ٣٣٠، وينظر: مقدِّمة في قواعد النظرية التوليدية: ١٥٢.

به القدماء إذ لا بدَّ لكلِّ عاملٍ من معمول يأتي بعده ويعمل فيه الرفع والنصب والجر سواء أكان العامل اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم وصفاً، والفعل عندهم أقوى العوامل وكل ذلك وغيره مطروح بتفاصيله في كتب النحويين، لذلك أقول: إنَّ التوليديين لم يأتوا بشيءٍ جديد وإنَّما أعادوا صياغة (نظرية العامل) القديمة التي قال بها علماء العرب قبل قرون.

لا بدَّ الآن من أن أذكر آراء أصحاب التيسير في نظرية العامل ومحاولة علاج المسائل الخلافية التي سأذكرها في ضوء آرائهم بعد إثبات كون (نظرية العمل) لدى جومسكي صدًى جديداً لنظرية العامل لدى علماء العربية القدامى؛ لذلك ونتيجة لتمسك المتأخرين بالأحكام المذكورة سابقاً لنظرية العامل وعدم الحياد عنها في تفسير الظواهر اللغوية، اضطروا إلى اللجوء إلى التقدير والتأويل في حال اصطدامهم بنصوص تخالف أصولهم وقواعدهم التي بنيت على أساس هذه الأفكار، ولقد أدَّى ذلك إلى تصورهم أنَّ وراء النصّ الموجود تركيباً آخر، وأنَّ هذا التركيب المتوهم غير الموجود في النصّ هو الأصل، ممَّا دعاهم إلى القول بالحذف والتقدير، والزيادة، والتقديم والتأخير، والفصل والاعتراض، و...إلخ(١)،

إنَّ هذه النظرية أوصلت النحو إلى مرحلة من التعقيد بأثرٍ من إدخال الفلسفة والمنطق والجدل، بحيث ابتعد النحو عن غايته التي وضعها لأجله واضعوه ولاسيما لدى المتأخرين ، وصار عددٌ من مسائله كالألغاز، والمعميات، وفقد العامل النحوي مهمَّته التي كانت ترجى منه، وأسهم في تعمية مسائل النحو، ولم يقف تقدير العامل عند العبارات المفترضة فقط وكلام العرب، وإنَّما تعدَّى ذلك إلى نصوص القرآن الكريم، وأصبح النحويون يجيزون في الآية القرآنية العديد من الأوجه الإعرابية، لم ترد بها قراءة قرآنية، فامتدَّ فساد العامل إلى النصّ القرآني(٢)، فأباحوا ما يجيزه تقدير

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ٢٤٧.
(٢) ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: د.محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٠١- ٢٠٣.

العوامل على أنَّه قراءات وأوَّلوا ما يخرج على قواعدهم من النصوص القرآنية، ممَّا أدَّى إلى توسع شقَّة التقدير والتأويل وظهور أبواب في النحو ما كان لها أنْ تظهر لولا إلزامهم في التمسك بنظرية العامل. "وحقّاً إنَّ موضوع العامل في الإعراب هو السبب الأوَّل الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو. وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها، وهو الذي عقَّد قواعد الإعراب تعقيداً لا مزيد عليه"(١).

لذلك ظهرت دعوات قديماً وحديثاً إلى إلغاء نظرية العامل من الدرس النحوي، وكل ما يترتب عليه من موضوعاتٍ وأبواب بنيت أساساً على فكرة العامل، وإزالة النحو من الشوائب التي علقت بها، و"ليتحرَّر الدرس النحوي وموضوعاته من آثارها الضارة وظلها الثقيل"(٢)، وإرجاع النحو ودراسته بما يتناسب وطبيعة الاستعمال اللغوي من خلال دراسة الجوانب المشرقة في النحو والمتمثل بالجانب المعنوي، ويعدُّ ابن مضاء في طليعة الثائرين على (نظرية العامل) الداعين إلى إلغائه وحذف جميع الأبواب المتعلقة به(٣)، وتبعه عددٌ كبيرٌ من المحدثين من أصحاب التيسير النحوي الذين دعوا إلى تيسير النحو وإصلاحه، وإزالة الشوائب التي علقت به، وتنظيم النحو تنظيماً جديداً لا يقوم على فكرة العامل ومن هؤلاء: الأستاذ إبراهيم مصطفى، ود. شوقي ضيف، وعبد المتعال الصعيدي، ود.أحمد مكي الأنصاري، ود. مهدي المخزومي،ود. إبراهيم السامرائي، ود. محمد عيد، ود. محمد حماسه عبد اللطيف، د. صاحب أبو جناح، وغيرهم من المحدثين ومن الباحثين المعاصرين: د. كريم حسين ناصح الخالدي(٤).

---

(١) نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجواري: ٤٦.
(٢) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح: ٣٥.
(٣) ينظر: الرد على النحاة (تح: د. شوقي ضيف): ٧٨- ١٠٧.
(٤) ينظر: إحياء النحو: ٤٥-٥٠، والرد على النحاة (مقدّمة تح: شوقي ضيف): ٤٨، ٥٦، والنحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي: ١٢٢، وسيبويه والقراءات دراسات تحليلية معيارية، د. أحمد مكي الأنصاري: ٢٤٥، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٨١، وفي النحو العربي نقد وبناء: ٢٠٠ ، وفي أصول النحو العربي، =

ومن النحويين من وقف موقفاً وسطاً من نظرية العامل منهم د. أحمد عبد الستار الجواري الذي يرى أنَّ نظرية العامل ليست مرفوضة كلُّها وليست مقبولة كلُّها، وإنْ كان فيها بعض العيوب إلَّا أنَّ فيها ومضات يمكن أنْ يربط بين العمل والمعنى(١)، ووافقه في هذا الموقف الأستاذ عباس حسن وآخرون (٢)، ومنهم من تمسك بنظرية العامل والدفاع عنها منهم : د. محمد عرفة، ود.علي نجدي ناصف، وعبَّاس محمود العقَّاد، ود. محمد خير الحلواني، ود.أحمد سليمان ياقوت، ود. عبد الحسين الفتلي، ود. فخر الدين قباوة، وآخرون(٣).

مهما يكن من أمر فإنَّ نظرية العامل كانت من معوقات تيسير النحو، وعاملاً من عوامل تعقيده؛ لذلك كانت الحاجة ماسَّة لإلغاء هذه الفكرة وما لحقها من تأويلات وتعليلات كانت من آثار الصناعة اللفظية. ومن تلك الآثار التي كان من شأنها تعقيد النحو والتي ستكون محور دراستي في هذا المبحث:

أوَّلاً ـ كثرة الخلافات في مسائل العامل نفسه منها:

١- الخلاف في عامل الاسم المرفوع بعد (إنْ وإذا).
٢- العامل في الاسم المنصوب المشغول عنه بضميره (الاشتغال)

= د. محمد عيد: ٢٧٢، والعلامة الإعرابية بين القديم والحديث: ٢٠٤، ودراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ٣٥، و٢٦- ٣٤، ونظرية المعنى في الدراسات النحوية: ٨٥،
وللمزيد ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل: ٨٠، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: د. نعمة رحيم العزاوي :١٢٨وما بعدها، و ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو، د. محمد أحمد خضير: ٢٦٨- ٢٦٩، والخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ٢٤٢، والنحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، د. عبد الله أحمد بن أحمد محمد: ١٨٦- ١٩٠.

(١) ينظر: نحو التيسير: ٤٦- ٤٩.

(٢) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٠١، والنحو الوافي: ١/ ٧٣، وظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو: ٢٩٨، والخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ٢٤٦، والنحو العربي بين القديم والحديث:١٩٠- ١٩٣.

(٣) ينظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد أحمد عرفة: ٨٠-٨١ ، وأصول النحو العربي، محمد خير الحلواني: ١٣٨-٢١٩، وظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د.أحمد سليمان ياقوت: ٨٥-٨٦، ٢٦٣، ومشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة: ٣١٥، والخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة: ٢٤٣هامش (٥).

ثانياً - النسخ.

ثالثاً – الفصل والاعتراض.

أوّلاً – كثرة الخلافات في مسائل العامل نفسه:

توسَّعت شقَّة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لا بل بين نحاة المذهب الواحد والاتجاه الواحد بعضهم مع البعض الأخر في مسائل العامل وهي كثيرة جداً، وسأخصص دراستي في هذا الموضوع لمسائل العامل المؤثرة في بنية النصّ المختلف فيها بين النحويين ودراستها في ضوء آراء أصحاب التيسير النحوي الذي وجدت فيه النصّ القرآني أساساً لخلافهم في العامل.

١- الخلاف في عامل الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط (إنْ وإذا):

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط (إنْ) و(إذا) ، فذهب البصريون إلى أنَّ الاسم مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الاسم مرفوع بالفعل المذكور نفسه وقد تقدَّم عليه، وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنَّ الاسم مرفوع بالابتداء(١). والنصوص القرآنية التي جاءت خلاف قواعد النحويين التي بنيت في ضوء العامل والتي اضطروا إلى تأويلها والخلاف في تأويل نصوص القرآن الكريم كثيرة من ذلك قوله تعالى:

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ [النساء:١٢٨].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٨٥): ٦١٦/٢- ٦١٧، وشرح الكافية: ٩٨/٤، وائتلاف النصرة: مسألة (١٥) من الفعل: ١٢٩، وهمع الهوامع: ١٨١/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتۡ﴾[المرسلات:٩]، وقوله: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ﴾ [التكوير:١١]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[الانشقاق:١]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:١]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير:١].

وغيرها من النصوص القرآنية التي شاع فيها هذا الأسلوب. والتي دعت النحويين إلى القول بهذه التقديرات في قاعدتين أولاهما: أنَّ أداة الشرط لا يليها إلَّا الفعل، والأخرى: أنَّ الفاعل لا يتقدَّم على فعله عند البصريين، لذلك لا يصحُّ في رأي البصريين أنْ تكون (أحد) و(السماء) فاعلاً للفعل المذكور وفقاً للقاعدة الثانية، ولا أنْ تكون مبتدأ وفقاً للقاعدة الأولى، واضطروا إلى التأويل لما خالف قواعدهم وذهبوا إلى أنَّه فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور. ولولا هذه النظرية الفلسفية لما اضطر النحويون إلى كلِّ هذه الخلافات والتأويلات البعيدة عن الاستعمال القرآني واللغوي.

ما ذهب إليه الأخفش في أحد رأييه هو الأقرب إلى روح الاستعمال اللغوي وأسلوب القرآن الكريم وهذا ما يراه بعض أصحاب التيسير (١). وهذا ما دعا إليه د. أحمد مكي الأنصاري فأسلوب القرآن الكريم في هذه النصوص "سليم ولا يحتاج إلى أي إصلاح بل إنَّ التقدير فيه يفسده ولا يصلح شيئاً فيه ... والتأويل هنا غير مقبول ولا تدعو إليه حاجة ماسَّة ولهذا يجب التعديل، وذلك بالرجوع إلى الصواب المهجور، ذلك الذي يقول بإعرابها مبتدأً وخبراً، ويكفينا مؤونة التأويل والتقدير"(٢)؛ ذلك أنَّ هذا الرأي تسنده عشرات من النصوص القرآنية والأبيات الشعرية التي بلغت المئات .

(١) ينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ٨٣- ٨٦، وسيبويه والقراءات: ١٢٥.
(٢) نظرية النحو القرآني: ٦٣، ٦٤- ٦٥، وينظر: سيبويه والقراءات: ١٢٥.

٢- العامل في الاسم المنصوب المشغول عنه بضميره (الاشتغال):

الاشتغال: هو "أنْ يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل أو شبهه، اشتغل ذلك الفعل أو شبهه بضمير الاسم السابق أو بسببه، بحيث لو تفرَّغ ذلك الفعل أو مناسبه له لنصبه"(١)، نحو : (زيداً ضربته) . واختلف النحويون في ناصب الاسم المشتغل عنه ضميره، فذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بفعلٍ محذوف وجوباً يفسره المذكور إذ لا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بالفعل المذكور نفسه، إذ هو عامل في الاسم المتقدِّم وضميره(٢).

والنصوص القرآنية التي خالفت قواعد النحويين ممَّا اضطرهم إلى التقدير والتأويل فيها والقول بباب الاشتغال كثيرة جداً من ذلك قوله تعالى:

﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[يس:٣٩]، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٨]، وقوله تعالى:﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء:١٣]. وغيرها من النصوص القرآنية(٣).

---

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: ٧٠.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (١٢): ٨٢/١ ، وائتلاف النصرة: مسألة (١٢) من الفعل: ١١٣.
(٣) من النصوص القرآنية الأخرى التي جاء فيه المفعول به متقدِّم للعناية والاهتمام قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ [ق:٧]، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠]، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٣٠]، وقوله: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات ٣٢]، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات:٤٧ – ٤٨]، وغيرها من النصوص .

فذهب البصريون إلى أنَّ (القمرَ) ،و(السماءَ)، و(الأرضَ) مفعول به لفعلٍ محذوف وجوباً يفسره المذكور، وعلى رأي الكوفيين فهذه الأسماء: (القمرَ) ،و(السماءَ)، و(الأرضَ) مفعولات للفعل المذكور نفسه.

وذهب المحدثون من أصحاب تيسير النحو وإصلاحه إلى ضرورة حذف هذا الباب من أبواب النحو وتنقية النحو منه، فهي من الأبواب المفتعلة المترتبة على القول بالعامل والمعمول، ومن هؤلاء: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ود. شوقي ضيف، ود. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وغيرهم(١). ويرى د.أحمد مكي الأنصاري أنَّ الاسم المنصوب يجب أن يحوَّل إلى باب المفعول به تيسيراً للطلاب وبهذا ينتهي باب الاشتغال وبهذا نكون قد أرحنا الدارسين "من عناء كبير لم ينشأ من طبيعة اللغة، وإنَّما نشأ من التفلسف في النحو، ومن التمسك بنظرية العامل، تلك التي كان لها نصيب الأسد في إفساد النحو العربي"(٢).

إنَّ هذا الموضوع قد زاده النحويون على النحو العربي وهو في غنًى عنه؛ نتيجة تأثرهم وتعلُّقهم بنظرية العامل والمعمول "ولو لم تسيطر نظرية العامل على إدراكهم النحوي لأمكنهم رؤية الموضوع على حقيقته، وذلك أنَّ هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به، وليس لهم أنْ يخترعوا له باباً جديداً يعطونه هذا الاسم الذي ينكر حقيقة المراد النحوي وهو(الاشتغال) والاسم هو (المشغول عنه) إنَّ هذين المصطلحين لا يملكان من الحقِّ العلمي شيئاً؛ لأنَّ الاسم (المشغول عنه) هو مفعول

(١) ينظر: تحرير النحو العربي، وتجديد النحو: د. شوقي ضيف: ١٩- ٢٢،٢٠، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٥، ١٧١، وقضايا نحوية، د.مهدي المخزومي: ١٧٦، والنحو العربي نقد وبناء: ٩٤، وإحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، د. عبد الله أحمد خليل إسماعيل: ٥٦، وظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو: ٢٧٣.
(٢) سيبويه والقراءات: ١٧٨.

به، ولكن طريقتهم في التعليم هي التي أوجدت لهم هذه المتاعب فشغلوا بها ففسد الكثير من النحو بسبب مسألة العمل والعامل"[١].

من هنا أجد أنَّ رأي أصحاب التيسير يتفق مع مذهب الكوفيين في عدِّهم الاسم المنصوب مفعولاً به للفعل المذكور، وبذلك لا تكون بنا حاجة إلى تكثير الأبواب وينبغي حذف باب الاشتغال من النحو العربي، ودراسة الاسم المنصوب في باب المفعول به إذ ليس من المانع أنْ ينصب الفعل المفعول وضميره الذي جيء به كناية عن المفعول به أو إشارةً إليه، ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى، و د. مهدي المخزومي أنَّ الاسم المتقدِّم يرفع أو ينصب بحسب قصد المتكلِّم أو ظروف القول، فإذا قصد منه أنْ يكون تتمَّة للحديث وبياناً له لا متحدِّثاً عنه نصب على المفعولية ويقدَّم لضرب من الاهتمام والعناية به[٢].

---

(١) النحو العربي نقد وبناء: ٩٣-٩٤.
(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٥٣- ١٥٤، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ١٧٣- ١٧٤، وقضايا نحوية: ١٧٦.

ثانياً النسخ:

النسخ في اللغة بمعنى الإزالة والتغيير[١]، والنسخ في اصطلاح النحو العربي هو: نسخ الإعراب، والذي يقصد به ما يطرأ على الكلمات من تغيير للحركة الإعرابية من جهة، وفقد للصدارة في المسند إليه في الجملة الاسمية من جهة أخرى؛ نتيجة دخول عناصر تحويلية على الجملة سميَّت بالنواسخ[٢] أو هي: التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير علامة إعراب أحدهما ومكان المبتدأ من الصدارة في جملته وهذه الألفاظ (كان) و(كاد) و(إنَّ) و(ظنَّ) و(أعلم) ولكل واحدة منهن أخوات[٣].

إنَّ فكرة النسخ من الأفكار التي كان لها أثرٌ كبير على الفكر النحوي وعلى بنية الجملة العربية سواء أكان ذلك في الجانب المعنوي للجملة أم في الجانب التركيبي؛ وذلك بدخول أفعال أو حروف معينة على الجملة الاسمية تغيُّر من تركيب الجملة وأحكامها فتحوَّلها من جملة اسمية إلى جملة فعلية لها اسم وخبر، فتتحوَّل الجملة إلى جملة أخرى وتنسخ هذه الأفعال أو الحروف ما كان لها من أحكام وتعطيها أحكاماً جديدة في ضوء أثرِ العامل الجديد الذي دخل على الجملة لتكوَّن جملة جديدة مختلفة عن سابقتها ولها دلالات مختلفة.

وما تجدر إليه الإشارة أنَّ مصطلح النسخ دخل الفكر النحوي نتيجة تأثر النحويين بأهل الكلام والفقهاء فهو في الأصل من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين، واستفاد منه النحويون وأدخلوه في دراستهم النحوية وأسَّسوا عليه مجموعة من الأبواب أطلقوا عليها (النواسخ)، ووضعوا فيها باب (كان وكاد وأعلم وظنَّ وإنَّ وأخواتها) ، و(ما وإنْ ولا ولات) المشبهات بليس و(لا) النافية للجنس، وقصدوا بمصطلح النسخ:

---

(١) لسان العرب، ابن منظور: مادة (ن س خ).
(٢) ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: د. خديجة محمد الصافي: ١٤.
(٣) ينظر: النحو الوافي: ١/٤٤٣- ٤٤٤.

"دخول عناصر لغوية على جملة المبتدأ والخبر، ونسخها أهم حكم من أحكامها، وهو إعراب المبتدأ، والخبر، أو هما معاً"(١).

لم تنحصر دراسة النسخ في الفكر النحوي العربي، وإنَّما اهتمت الدراسات اللسانية الحديثة بهذا الموضوع أساساً من أسسها في بعض جوانب نظرياتها ومنها النظرية التوليدية التحويلية، فالنواسخ في النظرية التوليدية من العناصر التحويلية للجملة فهي من الزيادات التي تدخل على الجملة وتحوّلها من جملة إلى جملة أخرى، فتتغير البنية العميقة - المتكوَّنة من المسند والمسند إليه وهي الجملة الأصلية قبل دخول النواسخ - للجملة إلى بنية سطحية، فجملة كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، وسائر الأبواب هي فروع متحوَّلة عن أصلٍ واحد هو الجملة التوليدية التي قوامها المبتدأ والخبر(٢) .

وما تجدر الإشارة إليه أنَّ قيام النحويين القدماء بجمع أبواب متغايرة من حيث الدلالة والاستعمال في باب واحد، لا يجمعها سوى ما يحدث فيها من تغيير من حيث الرفع أو النصب هو عمل توزيعي يستند إلى مبادئ النظرية التوزيعية الحديثة في جمعه المتشابهات من حيث الشكل في باب واحد دون الاهتمام بالمعنى(٣).

إنَّ الخلاف الموجود بين النحويين في موضوعات النواسخ لا يرتبط بالفكرة الأساسية للنواسخ وفكرة النسخ بحدِّ ذاته، بل هو خلاف في جزئيات متعلِّقة بمسائل ثانوية لهذا الموضوع وهي متعلِّقة كما سأبين بمسائل عمل الأفعال أو الأدوات الناسخة وهي المسائل التي سأتناولها بإيجاز، وإنَّما سيكون تركيزي على فكرة النسخ، وأثرها في الفكر النحوي ومدى صحتها وقربها من الواقع اللغوي العربي. فضلاً عن

---

(١) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، د. محمد عبد السلام شرف الدين: ٣٥١، وينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: ١٥٩.
(٢) ينظر: التحويل في النحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحوَّلة، د. رابح بو معزة: ٦٦، ٦٨، والجملة الوظيفية في القرآن الكريم، د.رابح بو معزة: ٢٠-٢١.
(٣) ينظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ٢٧٣.

أنَّ مسألة النسخ الذي هو أثر من آثار نظرية العامل جنى على النحو ما جناه من جمع أدوات وأفعال في أبواب لا يجمعها شيء سوى العمل.

قبل مناقشة هذه المسائل أذكر بإيجاز المسائل التي اختلف فيها النحويون في موضوعات النواسخ التي هي في حقيقة الأمر غير مرتبطة ببنية النصّ وغير مؤثرة فيها أيضاً قدر ارتباطها بالعامل فهي أثرٌ من آثار هذه النظرية، وهذا كان الدافع لدراسة هذه المسائل المرتبطة بفكرة النسخ التي هي وظائف نحوية معينة، وتغيير أحكامها له أثر في بنية النصّ. فمن المسائل التي اختلف فيها النحويون في موضوعات نواسخ الابتداء:

١- الخلاف في ناصب خبر (كان وأخواتها).
٢- الخلاف في ناصب اسم إنَّ وأخواتها.
٣- الخلاف في ناصب ثاني مفعولي ظنَّ وأخواتها.
٤- الخلاف في رافع خبر إنَّ وأخواتها واسم كان وأخواتها.
٥- الخلاف في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب.

لن أتناولَ بالدراسةِ هذه المسائل الخلافية كلِّها لأنَّني أجدها في أيِّ كتاب نحوي لذلك سأقتصر على عدد منها فقط ومنها: (الخلاف في ناصب خبر (كان وأخواتها) وثاني مفعولي ظننت).

ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظن) نصب على الحال؛ لأنَّ كان فعل غير متعدٍ، فالمنصوب بعده يكون على الحالية، في حين ذهب البصريون إلى أنَّه منصوب على المفعولية لا على الحال. واحتجُّوا بأنَّهما يقعان ضميراً في نحو: (كنَّاهم، وإذا لم نَكُنْهُم)، والضمائر لا تقع أحوالاً بحال، وإذا امتنع

كون المنصوب بعده حالاً وجب نصبه على المفعولية[1]. وغير ذلك كثير من الحجج المنطقية التي أغرق المتأخرون فيها لتعليل صحَّة ما يذهبون إليه.

من المسائل التي ثار فيها خلاف كبير بين قدماء المذهبين البصري والكوفي، وتناولها أصحاب التيسير بالتفسير والنقد، مسألة: (الخلاف في ناصب اسم إنَّ وأخواتها).

إذ ذهب النحويون القدماء إلى أنَّ (إنَّ) نصبت الاسم فأنزلته من مرتبة الرفع التي هي مرتبة الإسناد إلى مرتبة النصب ذلك أنَّها أشبهت فعلاً متعدياً تقدَّم مفعوله على فاعله[2].

هذا هو أساس الإشكال الكبير بين النحويين، والسبب معروف هو (نظرية العامل) هل من الممكن أنْ يهبط المبتدأ أو الخبر في المسائل الأخرى من مرتبة الرفع الذي هو علم الإسناد أو الفاعلية إلى مرتبة النصب الذي هو علم المفعولية؟ وهل يجوز أنْ يكون الموقع الإعرابي الواحد مرفوعاً ومنصوباً في الوقت نفسه؟ كيف يكون المبتدأُ مرفوعاً ويكون هنا منصوباً في حالة دخول إنَّ وأخواتها عليه !؟ المحدثون من أصحاب التيسير حاولوا تفسير هذه الحالة وهو مجيء اسم إنَّ منصوباً لكنَّني لم أجد تفسيراً متفقاً عليه، وإنَّما اختلف المحدثون أيضاً في تفسير هذه الحالة وسبب مجيء اسم إنَّ منصوباً، فاصطدموا به عند تفسيرهم لدلالة علامات الإعراب وإقرارهم بأنَّ الضمة علامة الإسناد، وفكَّروا في مجيء اسم إنَّ منصوباً وهو مسند إليه وحاولوا تفسير ذلك، فذهب إبراهيم مصطفى إلى أنَّ كثرة اتصال (إنَّ) بضمير النصب جعل العرب يتوهمون أنَّ الموضع موضع نصب فلما جاء الاسم الظاهر بعده نصبوه[3].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:م (١١٩): ٢/٨٢١- ٨٢٥، التبيين:م (٤٤): ٢٩٥، وائتلاف النصرة:م (٧) من الحرف: ١٢١-١٢٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٨، وشرح الكافية: ٣٣٤/٤، وهمع الهوامع: ٤٩٠/١.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ٧٠ .

حاول د. أحمد عبد الستار إيجاد علَّة مناسبة لمجيء اسم إنَّ منصوباً فذهب إلى أنَّ اسم (إنَّ) لم يتجرَّد للإسناد بنفسه، وإنَّما استعان عليه بالأداة (إنَّ) إذ قال: "وقد يصح القول بأنَّ النصبَ في هذين الموضعين خبر كان واسم إنَّ؛ لأنَّ الاسم الواقع في موقع الإسناد لم يستقل بهذا الموقع موقع الإسناد ولم يتجرَّد له، وإنَّما استعان بأداة أخرى، وهو ما يعرف بالفعل الناقص (كان وأخواتها) أو الحرف المشبه بالفعل (إنَّ وأخواتها)... من اجلِ ذلك انحط الخبر في جملة (كان) والمبتدأ في جملة (إنَّ) عن مرتبة الإسناد وهي الرفع إلى المرتبة التي دونها، وهي النصب"(١).

في حين ذهب د. مهدي المخزومي إلى أنَّ (إنَّ) واسمها بمنزلة المركب(٢)؛ لذلك يبنى على الفتح ويأخذ علامة الجزء الثاني من المركب.

فهذا الخلاف الذي نراه بين القدماء والمحدثين في تفسير هذه الحالة الإعرابية ما هو إلَّا نتيجة الفهم لمسألة النسخ أصلاً، وكون وجود أدوات أو أفعال تدخل على الجملة تغير من حكمها معنوياً وشكلاً - من حيث الإعراب- .

وأحاول بعد ذلك تفسير فكرة النسخ التي أثَّرت في الفكر النحوي أيَّما تأثير وأقول هل من الصحيح دخول أفعال وحروف على الجملة المكوَّنة من المسند والمسند إليه وتُغيِّر أحكامها فترفع وتنصب المبتدأ أو الخبر؟ وهل كان العربي الفصيح يقوم بهذه العملية المعقَّدة للتعبير عن معنىً من المعاني !؟

أقول: إنَّ أساليب التعبير في اللغة العربية عن المعنى الواحد متعددة إذ يمكن التعبير عن معنًى معيَّن بأكثر من أسلوب، فالمتكلم العربي عندما يريد أنْ يعبِّرَ عن إزهار الشجر أو إشراق الشمس مثلاً وإثبات هذه الحقيقة يقوم في ذهنه بعمليات عقلية يمكن أنْ تفسَّرَ بعمليتين أساسيتين: إحداهما تحليلية، والأخرى تركيبية، فالعملية الأولى (التحليلية) يميِّز بها العقل بين عدد معيَّن من العناصر التي تنشأ بينها علاقة

(١) نحو المعاني: ٤٧.
(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٨٧.

معيَّنة، كالتي تنشأ بين (الشجرة) و (الإزهار)، أو (الشمس) و (الإشراق). أمَّا العملية الثانية: (التركيب) فهي التي يركب بها العقل أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة ليكوَّن ما يسمى في الاصطلاح بـ (الصورة اللفظية) للعبارة أو الجملة، وهكذا تولّد هذه العملية آخر الأمر عبارة: (الشجرةُ مزهرةٌ)، و (الشمسُ مشرقةٌ)(١).

هذه في حال أراد المتكلم التعبير عن حقيقة معينة، فالعملية الداخلية تحصل كما أوضحتُ، فيقول مثلاً: (الطفلُ نائمٌ)، أمَّا إذا أراد التعبير عن حصول الحدث في الزمن الماضي، فسيأتي بأسلوب مختلف ويقول: (كان الطفلُ نائماً)، وإذا أراد تأكيد الحدث، يقول: (إنَّ الطفلَ نائمٌ) ، وإذا كان الجوُ ممطراً وأراد التعبير عمَّا يتمنَّاه من إشراق الشمس، يقول: (ليت الشمسَ مشرقةُ)، وهكذا الأمر في سائر الأفعال والحروف، إذاً فطرائق التعبير عن المعاني مختلف بطبيعة الحال لاختلاف الأساليب، فالمتكلم لا يلجأ إلى جملة المبتدأ والخبر ويقوم بإجراء تغيير فيها بنصب الأول ورفع الثاني من أجل التعبير عن معنى التمني أو الترجي أو التشبيه أو تأكيد حقيقة من الحقائق، وإنَّما إذا أراد التعبير عن التمني فهناك أسلوب خاص له متعارف عليه بينهم وهو (أسلوب التمني) وله أفعاله الخاصَّة، وإذا أراد تأكيد وإثبات حقيقة معينة فهناك أسلوب متعارف عليه بينهم في ذلك وهو (أسلوب التوكيد). فمن الأجدر لنا أن نقول أنَّ هذه النواسخ ما هي إلَّا أساليب معينة للتعبير عن معانٍ يعبَّر عنها المتكلم عن قصده متكوَّنة من أداة وبعدها اسم منصوب واسم مرفوع، أو فعل وبعده اسم مرفوع واسم منصوب، أو فعل بعده اسم مرفوع واسمان منصوبان ولا معنى للجمع بينها في باب واحد على أساس العمل فـ "اللغة منظومة متكاملة من الأجهزة، تتألف عناصرها من أساليب عرفيَّة، تتعاون؛ لبيان المعاني الوظيفية للتعبير، فإذا رفع الفاعل، ونصب

(١) ينظر: علم اللغة مقدِّمة للقارئ العربي، د.محمود السعران: ١٧٧، والحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم: ٢٩٤.

المفعول، وجرَّ المضاف إليه؛ فلأنَّ العرف الاجتماعي هو الذي ربط بين هذه الوظائف وصور إعرابها"(١).

يقول أحد الباحثين: "ينبغي أنْ لا يزعم زاعم أنَّ كان وأخواتها تنسخ حكم المبتدأ والخبر مطلقاً"(٢).

وما تجدر إليه الإشارة أنَّ لكلِّ فعلٍ من هذه الأفعال، ولكل حرف من الحروف المشبهة بالفعل التي أسموها بالنواسخ دلالة خاصة ولا يجمع بينها أي جامع سوى الإعراب، فجمعوا الأفعال والأدوات المتشابه ما بعدها في الإعراب في باب واحد، على الرغم من اختلاف كل فعل من الأفعال الناسخة وكل حرف من الحروف المشبهة دلالةً واستعمالاً، فكان وأخواتها أفعال تزيد على الجملة الزمن، فتدلُّ كان على الماضي، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات تدلُّ على الوجود في المساء والصباح ووقت الضحى والنهار والليل، وصار تدلُّ على التحويل من صفة إلى صفة، وليس تدلُّ على نفي الحال أو مطلق النفي عند التقييد...وهكذا، فـ"إنَّ من يستعرض هذه الأبنية، واستعمالاتها، يعجب من جمعها كلِّها في إطار واحد، وانتظامها في باب واحد، فليست هذه الأفعال بمنزلة واحدة، لا في الدلالة ولا في الاستعمال، ولا جامع لها إلَّا ما لاحظوه من شبهٍ فيما يأتي بعدها، فهي تشترك في أنْ يليها مرفوع ومنصوب ... وليس هذا بالعذر، ولا هو بالمصحح لما قاموا به، وأرسلوه إرسال المسلَّم به"(٣).

أمَّا (كاد وأخواتها) فتفيد أفعالها معنى المقاربة، أو الرجاء،أو الشروع، أمَّا (ظنَّ وأخواتها) فأفعالها تفيد اليقين أو الرجحان أو التحويل، أمَّا (إنَّ وأخواتها) فـ(إنَّ وأنَّ) تدلَّان على التوكيد، و(لكن) تدلُّ على الاستدراك، و(كأنَّ) تدلُّ على التشبيه، و(ليت)

---

(١) مشكلة العامل النحوي: ١٠٨.
(٢) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية: ٣٧٦.
(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٧٨.

تدلُّ على التمني، و(لعلَّ) تدلُّ على الترجي. فلا شيء يجمع هذه الأفعال والأدوات سوى الشبه الشكلي فيما بعدها من حيث العمل.

هذا ما لاحظه الباحثون المحدثون في هذا الجمع الشكلي لهذه الأفعال والأدوات في أبواب لا يجمعها سوى العمل، فدعوا إلى ضرورة حذف هذه الأبواب من الدرس النحوي، ودراسة كل أداة من هذه الأدوات وجمعها في بابها الخاص بها، فذهب بعضهم إلى إلغاء دراسة باب النواسخ (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها) وما يتعلَّق بها من مشبهات (ما ولا ولات المشبهات بليس) وحذفها من أبواب النحو لما فيها من تكثير للأقسام دون أي جدوى منهم د. شوقي ضيف، ود. مهدي المخزومي، [(١)] فذهب د. شوقي ضيف وبعض أصحاب محاولات التيسير إلى ضم باب (كان وأخواتها) ودراستها في ضمن باب الأفعال اللازمة، وعدَّ الاسم المنصوب حالاً[(٢)]، في حين ذهبت لجنة مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى تسمية باب (كان وأخواتها) بـ (أفعال التوقيت) ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً به[(٣)]، أمَّا باب (كاد وأخواتها) ، وباب (ظنَّ وأخواتها)، وباب (أعلم وأخواتها) فذهب د. شوقي ضيف إلى ضمها إلى باب المفعول به[(٤)].

إنَّ الدراسة الفضلى هي دراسة الأفعال والأدوات بحسب معنى كلٍّ منها في الأسلوب المناسب لها، فتُدرس (ليس) و(ما ولا وإن ولات) المشبهات بليس، و(لا) النافية للجنس في أسلوب النفي وهذا ما طبقه د. مهدي المخزومي، ود. محمود أحمد

---

(١) ينظر: تحرير النحو العربي: ١١٨- ١٢٣، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د.شوقي ضيف: ٩٧- ٩٩، وتجديد النحو: ١١، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٥، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٠٨.

(٢) ينظر: تجديد النحو: ١٢، وتشذيب منهج النحو، شاكر الجودي: ٥٢، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره: ٦٤.

(٣) ينظر: تحرير النحو العربي: ١١٨- ١١٩.

(٤) ينظر: تجديد النحو :١٢، و تيسير النحو التعليمي: ١١٠، والنحو العربي مذاهبه وتيسيره، د. مجد صالح الدليمي وآخرون: ٢٥٣، وظواهر لغوية في القرآن والشعر والتيسير: ٢٧٢.

نحلة، ودعا إليه د. إبراهيم السامرائي ودعا إليه بعض الباحثين المحدثين[١]، ودراسة (إنَّ، وأنَّ) في أسلوب التوكيد[٢].

أرى أن يدرس كلٌّ من (ليت ولعلَّ) ضمن أسلوب الطلب، وتدرس (كأنَّ) مع أدوات التشبيه، وأن تدرس كان وأخواتها لدلالتها على الزمن المطلق أو المقيَّد أو المستمر مع الأبنية أو التراكيب الزمنية في النحو العربي.

بذلك تكون هذه الدراسات قد خلَّصت النحو العربي من أبواب زائدة على النحو العربي ما كان ليكون لها وجود لولا نظرية العامل، ووضعها في مكانها الصحيح من الدراسةِ، بخلاف النظرية التوليدية من اللسانيات الحديثة التي اتجهت الاتجاه نفسه مع الدراسات النحوية القديمة بعدِّها النواسخ من العناصر التحويلية للجملة، وكون باب(كان وأخواتها) ومثيلاتها فروعاً متحوِّلة عن أصلٍ واحد هو الجملة الاسمية التوليدية التي قوامها المبتدأ والخبر.

إذاً ففكرة النسخ فكرة غير صحيحة دخيلة على الفكر النحوي أسهمت في تداخل أبوابها بجامع الإعراب؛ لذلك لا بدَّ من تصحيح هذه الفكرة وإزالتها من الفكر النحوي. وتفسير هذه الأبواب بأنَّها أساليب وطرائق مختلفة من التعبير يختار المتكلم منها ما يتناسب وقصده .

فالقرآن الكريم هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي ينبغي أنْ يحتذى ويُقتدى به في صياغة قواعد النحو العربي، إلَّا أنَّ الخطأ الذي وقع فيه النحويون هو تفريطهم بأساليب القرآن الكريم، وذلك عندما آثروا جانب المنطق في معالجة اللغة، واحتكموا إلى ما دونه أصالة من كلام العرب وناقش د. الجواري هذه المسألة إذ قال:

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٤٦- ٢٦٣، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ٣٩،، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة: ١١١، والنحو العربي نقد وبناء: ٨١-٨٤، والتراكيب اللغوية في العربية، د.هادي نهر: ١٣٠- ١٣٣، ٣٠٦- ٣٤٨، و الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية: ٣٧٣.

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٧، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤٠.

"أنَّنا لو درسنا نحو القرآن باعتباره أصلاً لا سبيل إلى الحكم عليه إلَّا بما هو عليه دون الاحتكام إلى ما هو أقلُّ منه أصالةً.. لو أنَّنا درسنا نحو القرآن على هذه الجهة لقامت قواعد النحو على أسس سليمة ولبرَّأنا النحو من علل كثيرة"(١).

ما يُلاحظ عليهم أيضاً تفريط النحويين ولاسيما المتأخرون منهم بكثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة، التي لم تعد تستعمل وتحاكى، وأدَّى الاستغناء عنها وتقديم كلام العرب عليها في بناء قواعد النحو وصياغتها إلى عجز هذه القواعد التي وضعوها بعيداً عن أساليب القرآن الكريم عن تمثيل اللغة تمثيلاً صادقاً، ولذلك اتجه أصحاب التيسير النحوي وإصلاحه إلى إعادة النظر في أساليب القرآن الكريم ولغته وبناء النحو وقواعده على العبارة القرآنية و (النحو القرآني)؛ ليكون هذا النحو ممثلاً للُّغة وصورةً صادقة لها؛ لكونه مبرَّأً من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر(٢).

بإلغاء نظرية العامل في ضوء دعوة ابن مضاء ومطالبة المحدثين من أصحاب التيسير بإلغاء هذه النظرية والالتفات إلى الجانب المعنوي في الدراسات النحوية نكون قد أزلنا عبئاً كبيراً عن كاهل النحو العربي والنحويين، ودراسة النحو العربي في ضوء (النحو القرآني) نكون قد أعدنا النحو إلى مساره الصحيح وأزلنا الشوائب التي علقت بها نتيجة فرض العامل الفلسفي سيطرته على التفكير النحوي .

أخيراً أجد أنَّ دعوة أصحاب التيسير إلى إلغاء فكرة العامل هو ما يفترض أن يفعَّل بصورة حقيقية ولو في الأقل في مرحلة الدراسة الجامعية وتدريس الطلاب بعيداً عن العامل والمعمول؛ ذلك أنَّ فكرة العامل إذا أبطلت كما يقول د.مهدي المخزومي"بطل كل ما يُبْنَى عليها من تقديرات متمحِّلة لم تكن لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثمَّ بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام ... والقول بوجوب تأخير الفاعل عن الفعل،

---

(١) نحو القرآن: ١٠- ١١.
(٢) ينظر: نحو القرآن: ٨ -٩، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٣٨.

والقول بإعمال (ليس) وأخواتها النافيات أعمال الكينونة، وبحمل (إنَّ وأخواتها) على الفعل في الإعمال رفعاً ونصباً ... إلى غير ذلك من أحكام عقلية لا تنطبق بحال على أصول اللغة"(١).

ثالثاً – الفصل والاعتراض:

إنَّ هذا الأسلوب من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب عند النحويين، وجاء الخلاف فيه نتيجة قولهم بالتلازم بين أركان الجملة وتأثرهم بنظرية العامل. والفصل يعني: وجود (بنية) أو أكثر بين عناصر التركيب المكوَّنة للنصِّ اللغوي التي ينبغي تواليها وتعاقبها من دون فاصلٍ بينها وهذا هو الذي دعاهم إلى القول بالفصل والاعتراض بين عناصر الجملة، وتسبب باختلاف النحويين في مواطن الفصل والاعتراض.

ممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ مصطلحي الفصل والاعتراض من المصطلحات التي دخلت الفكر النحوي وذلك تأثراً بعلم الكلام، إذ إنَّ من مصطلحات أهل الكلام في الأجسام والجواهر: (الاجتماع والافتراق)، ففي أبحاثهم عن إثبات وجود الله وتأكيد وحدانيته استدلُّوا بالموجود الذي يسمُّونه بالشاهد على غير الموجود الذي يسمُّونه بالغائب لإثبات وجود الله ووحدانيته، ومن خلال بحثهم عن الجواهر والأجسام قالوا: أنَّ الجواهر مثل الأجسام توجد في الخلاء وكلُّ جوهرٍ يتخصص بحيِّزه فيه ولها في ذلك حالات منها: الاجتماع والافتراق ولهم في ذلك أبحاث عميقة(٢).

أفاد النحويون من هذا المبدأ من مبادئ أهل الكلام وأدخلوه في مباحثهم النحوية وطبقوه في كثير من أبوابها وأخذ حيز التطبيق في موضوعات (الفصل والاعتراض). ومن الباحثين المحدثين الذين تنبَّهوا على هذا الأمر أستاذنا د. كريم

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦.
(٢) ينظر: بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د. محمد عابد الجابري: ١٧٨، ١٨٢.

حسين ناصح الخالدي الذي بدأ بإلقاء هذه الأفكار في محاضراته على طلبة الدكتوراه في المرحلة التحضيرية.

فأخذ الفصل والاعتراض طريقه إلى مصنفات النحو في وقت مبكر، مستندين في دراستهم إلى هذه الأبواب في الفصل بين العناصر المتلازمة في التركيب، ومن هنا أصبح أثر العامل جلياً في عرضهم لهذه الموضوعات.

فالفصل والاعتراض من البنيات التي تعترض بين أجزاء الجملة؛ لتحقيق غايةٍ ولأداء غرضٍ معنوي وهو: "إفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسيناً"(١).

وهذان الموضوعان من الموضوعات المؤثرة في بنية النصّ، وذلك عن طريق زيادة عناصر أخرى للنص لأداء أغراض معنوية.

وسأدرس الخلاف في هذين الموضوعين بما وجدتُه من مسائل خلافية استند المختلفون فيها إلى النصّ القرآني أساساً للدراسة.

أ- الفصل :

اختلف النحويون في عددٍ من المسائل المتعلقة بالفصل بين عناصر الجملة منها:

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.

٢- الفصل بين الموصوف وصفته ب(إلَّا) .

وسأدرس المسألة الأولى فقط لما فيها من خلافٍ جليٍّ بين النحويين القدامى، وآراءٍ لأصحاب التيسير ممَّا يجعل وجهة النظر القديمة والحديثة واضحة في هذا الموضوع.

فقد اختلف النحويون البصريون والكوفيون في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور فذهب البصريون إلى منع ذلك، إذ لا

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٤٧.

يجوز عندهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور أو الظرف، في حين ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وتبعهم في ذلك ابن خروف، وابن مالك، وأبو حيَّان وكثير من المتأخرين(١)، مستندين بجواز ذلك إلى ما ورد في القرآن الكريم من قراءات صحيحة لقرَّاء مشهود لهم بالفصاحة وبما ورد من كلام العرب من شواهدَ وصلت إلى ما يزيد على سبعين شاهداً(٢)، فمن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾

[الأنعام:١٣٧].

في قراءة ابن عامر(٣): (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُمْ شركائِهِمْ) ببناء (زَيَّنَ) للمجهول، ورفع (قتلَ) ونصب (أولادَ) و جر (شركاءِ)، بالفصل بين المضاف (قَتْلُ) والمضاف إليه (شركائِهِمْ) بمفعول المصدر (أولادَهُمْ).

وقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾[إبراهيم:٤٧].

في قراءة بعض القرَّاء(٤): (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ). بالفصل بين المضاف (مَخْلِفَ) والمضاف إليه (رُسُلِهِ) بالمفعول (وَعْدَهُ) .

فضلاً عمَّا استندوا إليه من شواهد شعرية من كلام العرب من ذلك قول الشاعر:

فَزَجَجْتُـهَا بِمِزَجَّـةٍ زَجَّ الْقَلُوْصَ أَبِي مَزَادَهْ(٥).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:م (٦٠)، ٤٢٧/٢-٤٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٤٣٩/١- ٤٤٢، وشرح الكافية: ٢٨٨/٢- ٢٩٠، والبحر المحيط: ٢٣٣/٤، وائتلاف النصرة: م (٣٤) من الاسم:٥١-٥٤، وهمع الهوامع: ٥٢٣/٢-٥٢٨، والفصل بين المضاف والمضاف إليه: د.طه محسن: ٧- ٤٧.
(٢) ينظر : الفصل بين المضاف والمضاف إليه: ٦٤-٨٩.
(٣) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٧٠
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٧/٥
(٥) لإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٧/٢.

إذ فصل في الشاهد الشعري بين المضاف الذي هو قوله (زجَّ) والمضاف إليه الذي هو (أبي مزادة) بالمفعول وهو قوله (الْقَلُوْصَ)، والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوص، واستندوا أيضاً إلى قول الطرمَّاح بن حكيم :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا　　　كَأَنَّ قَفْرَاً رُسُوْمَهَا قَلَمَا[(١)].

وموطن الاستشهاد قوله: (بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا)، إذ فصل بين المضاف وهو (بعد) والمضاف إليه وهو قوله (بهجتِها) بالفعل الذي هو قوله: (خطَّ) وليس بظرف ولا جار ومجرور، والتقدير في البيت: (فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأنَّ قلماً خطَّ رسومَهَا). وغيرها من الشواهد الشعرية التي احتجُّوا بها.

درس الباحثون المحدثون من أصحاب التيسير وغيرهم هذه المسألة فذهب د. إبراهيم أنيس إلى موافقة رأي البصريين فيما ذهبوا إليه في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه وعدَّهم الفصل ظاهرة غريبة على العربية[(٢)].

في حين ذهب آخرون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً وعدُّوا الفصلَ أسلوباً عربياً فصيحاً لما جاء في القرآن من قراءات قرآنية فصيحة ولما ورد عن العرب الفصحاء من نصوص شعرية ونثرية صحيحة جاء الفصل فيها صريحاً لا يحتمل التأويل وهي كثيرة تكاد تكون دليلاً قوياً لا تقف أمامه علل البصريين. ومن أصحاب التيسير الذين جوَّزوا هذا الأسلوب: د. شوقي ضيف، والأستاذ عباس حسن، ومحمد الأنطاكي، ود. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مكي الأنصاري، ود. طه محسن[(٣)].

اقترح د. أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة التي وضعها البصريون بعدم جواز الفصل بين المتضايفين في النثر مطلقاً مستنداً في تعديله لهذه القاعدة إلى ما ورد من

---

(١) ديوان الطرماح: ٤٨٦ .
(٢) ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ٢٧٨.
(٣) ينظر: تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف: ١١٦- ١١٧، والنحو الوافي: ٤١/٣ -٤٥، والنحو العربي نقد وبناء: ١٣١- ١٣٢، ونظرية النحو القرآني: ٧٨-٨٤، والفصل بين المضاف والمضاف إليه: ٥١، ٥٣، ٨٩.

قراءات فصيحة وما ورد على لسان العرب من نصوص شعرية ونثرية. والتعديل الذي اقترحه هو:

" يجوز الفصل بين المتضايفين في النثر بالمفعول به"(١).

إنَّ موقفَ أصحاب التيسير يتفقُ مع ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من النحويين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو جدير بأن يؤخذ به؛ ذلك لأنَّه مسند إلى نصوص قرآنية فضلاً عن الشواهد الشعرية والنثرية الواردة من العرب، فهو إذاً أسلوب عربي فصيح وأسلوب قرآني أيضاً، كما أنَّ رأي أصحاب التيسير جاء متَّفقاً مع مذهب الجواز لكون جواز الفصل مبنياً على النصوص ومتفقاً مع أسلوب الخطاب القرآني.

إذاً فبنية المضاف والمضاف إليه من البنيات التي يجوز الفصل بينهما في (النحو القرآني) وهو الذي ينبغي القول به وقبوله استناداً إلى أسلوب القرآن الكريم وقراءاته.

(١) نظرية النحو القرآني: ٧٨.

ب- الاعتراض:

إنَّ مصطلح الاعتراض يستعمل في البحث النحوي ويراد منه: "أن يكون الفاصل بين الأجزاء المترابطة التي يجب تعاقبها ليس جزءاً واحداً أو متعدداً، وإنَّما جملةً كاملة"(١).

إنَّ الفصل بين عناصر النصّ عن طريق الاعتراض من الموضوعات التي عنيت الدراسات النحوية الحديثة بها من ذلك (النحو الوظيفي) الذي هو من التطبيقات الحديثة على المنهج الوظيفي.

فالجملة المعترضة أو العبارة المعترضة في (النحو الوظيفي) عند الوظيفيين تعدُّ من العناصر الخارجية المكوَّنة للجملة أي أنَّها من المكونات التي لا تنتمي إلى الجملة التي تتضمنُّها دلالياً(٢).

يرى الوظيفيون أنَّ الفعل الخطابي الذي يكون معترضاً يقوم بوظائف متعدِّدة هي: التعليق على فحوى الخطاب، والتوجيه، والحفاظ على استمرار التواصل.

من سمات التوجيه الذي وجدتُه عند نحاة العربية قولهم: إنَّ الجملة الاعتراضية تفيد الكلام توكيداً وتسديداً، فإفادة التوكيد سمة من سمات التوجيه الذي يمكن أنْ تحققه العبارة أو الجملة المعترضة(٣).

إذاً فالجملة المعترضة هي: "جملة تعترض بين كلامين، تفيد زيادةً في معنى غرض المتكلم"(٤).

---

(١) أصول التفكير النحوي: ٢٩٤.
(٢) ينظر: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، د. أحمد المتوكل: ٥٤.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤- ٥٥.
(٤) الجمل التي لا محل لها من الإعراب، د. طلال يحيى الطويبخي: ١٠٥، وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٦٧.

لذلك كان من الضروري أن أتناول بالدراسة هذا الموضوع المهم والمؤثر في بنية النصّ ولكن تناولي إيَّاه في الجانب الخلافي منه وما وجدتُه من مسائل اختلف فيها النحويون ومن هذه المسائل:

(الاختلاف في الاعتراض بأكثر من جملة) هذه المسألة من المسائل التي خالف فيها نحوي واحد جمهور النحويين كما نقل لنا القدماء الخلاف في هذه المسألة إذ ذهب جمهور النحويين إلى جواز الاعتراض بأكثر من جملة، خلافاً لأبي علي الفارسي الذي منع الاعتراض بأكثر من جملة(١)، ولم يذكر النحويون الذين ذكروا هذه المسألة حجَّة أبي علي الفارسي في سبب منعه الاعتراض بأكثر من جملة، سوى ما ذكره ابن هشام عن اعتراض أبي علي على الاعتراض بأكثر من جملة في قول الشاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ للهِ آيَةً ... لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيرَ مُنِيْلِ(٢).

ذلك بأنَّ أبا علي ذهب إلى أنَّ "آية وهي مصدر (أويت له) إذا رَحِمْتَهُ وَرَفَقْتَ به لا ينتصب به (أويت) محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال وإنَّما انتصابُهُ باسم (لا)، أي: ولا أكفر الله رحمةً مني لنفسي"(٣).

واستند الجمهور إلى عدد كبير من النصوص القرآنية والشواهد الشعرية من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ** ﴾[لقمان:١٤].

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٩٢، وارتشاف الضرب: ١٦١٧/٣، ومغني اللبيب: ٥٣/٢، والإعراب عن قواعد الإعراب: ٤٥.
(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٥٣.
(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٥٣، وينظر: شرح الإعراب في قواعد الإعراب: ١٨٥.

فاعترض في هذا النصّ بقوله: ﴿ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ ﴾، بين ﴿ وَوَصَّيۡنَا ﴾ والمفسِّر لهذه الوصية ﴿ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ ﴾ ، وفائدة هذا الاعتراض تخصيص أحد المذكورين بمزيد من العناية والاهتمام به؛ إذ جاء الاعتراض هنا تذكيراً الولد بأمِّه وبحقها، بما كابدته من المشقَّة في حمله وفصاله "فذكر الحمل والفصال يفيد زيادة التوصية بالأمِّ، لتحمُّلها من المشاق والمتاعب في حمل الولد ما لا يتكلفه الولد"(١).

وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ﴾ [الواقعة:٧٥ – ٧٧].

ففي النصّ اعتراضان الأوَّل: بين القسم (أقسم بمواقع النجوم)، وجوابه (إنَّه لقرآن كريم) بجملة (وإنَّه لقسمٌ لو تعلمون عظيم).

والآخر اعتراض بين الموصوف وهو قوله: (قسمٌ) وصفته (عظيم) بجملة (لو تعلمون).

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتۡهَا قَالَتۡ رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ وَإِنِّي سَمَّيۡتُهَا مَرۡيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران:٣٦].

وقد اعترض في هذا النصّ بجملتين بين (إني وضعتها أنثى) وقوله: (وإنَّي سميتها مريم)، وهما: (والله اعلم بما ضعت) ، و (وليس الذكر كالأنثى).

---

(١) البرهان:٣/٤٠.

وقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ [الأعراف:٩٥ – ٩٧].

إذ يلاحظ في هذا النصّ أنَّه أعترض بين المعطوف عليه وهو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾، وقوله تعالى:﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ بسبع جملٍ على ما رواه ابن مالك عن الزمخشري(١) والجمل المعترضة هي: (أنَّ أهل القرى)، ،(آمنوا)، و(اتقوا)، و(فتحنا)، و(لكن كذبوا)، و(أخذناهم)، و(بما كانوا يكسبون)، وزاد ابن هشام جملة أخرى وهي جملة: (وهم لا يشعرون)، وذهب إلى إمكان عدَّ الجمل المعترضة ثلاث جملٍ فقط وهي جملة (لو) وما في حيزها بعدِّها كلِّها جملةً واحدةً، وجملة (ولكن كذبوا)، وجملة (فأخذناهم بما كانوا يكسبون) كلُّه جملة(٢).

وغير ذلك كثير من النصوص القرآنية، أمَّا من الشواهد الشعرية قول زهير بن أبي سلمى:

لَعَمْرُ أَبِيْكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي   وَفِي طُوْلِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي
لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى   وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي(٣).

---

(١) لم يحدد الزمخشري في الكشاف عدد الجمل التي اعترض بها بين المعطوف والمعطوف عليه مكتفياً بالإشارة إلى الاعتراض، ينظر: الكشاف: ١٨١/٢، وشرح التسهيل: ٢٩٢/٢، ومغني اللبيب: ٣٦/٢-٣٧.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٣٦-٣٧.
(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى: ٥٦- ٥٧. ورواية البيت في الديوان:
لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوْبَ مُغَيِّرَاتٌ   وَفِي طُوْلِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي .

ففي الشاهد الشعري اعتراض بأكثر من جملةٍ بين القسم (لعمر أبيك) وجوابه (لقد باليت وما بعده) بجملتين هما: (والأنباء تنمي)، و(في طول المعاشرة التَّقَالِي). وغيرها كثير ممَّا ورد على لسان العرب.

فالاعتراض أسلوب من أساليب العرب وسننها في كلامها فهو "في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودالٌ على فصاحة المتكلم وقوَّة نفسه، وامتداد نفسه"(١)؛ لذلك نلحظ وروده في القرآن كثيراً فهو سمة من سمات أسلوب القرآن الكريم أيضاً "فالجملة المعترضة في القرآن ذات أثر دلالي ولفظي عميق، لا يمكن الاستغناء عنها، شأنها في ذلك شأن أي جملة أو مفردة قرآنية"(٢).

لم أجد آراءً لأصحاب التيسير في هذا الموضوع ذلك أنَّ الاعتراض ممَّا لا يمكن الشك في صحَّة جوازه أمام هذه الكثرة الوفيرة من النصوص القرآنية وكلام العرب وكون الاعتراض أسلوباً من أساليب الخطاب القرآني ومن أساليب العرب الفصيحة.

---

(١) الصاحبي: ٢٤٧.
(٢) الجمل التي لا محل لها من الإعراب: ١١٣.

المبحث الثالث

الخلاف في التقديم والتأخير في ضوء الدراسات الحديثة

التقديم والتأخير من الموضوعات الحيوية للدراسة في النحو العربي التي لها أثرٌ كبيرٌ في بنية النصّ لِمَا فيه من تقديم بعض عناصره على بعض لأهدافٍ وغاياتٍ دلاليةٍ. إذ ينبغي ألَّا نغفل أنَّ جانباً كبيراً من آراءِ نحويينا القدامى في التقديم والتأخير بُنِيَ في ضوء مراعاة المخاطب والعناية به.

وإنَّ دراسة التقديم والتأخير تُبْنَى أساساً على الرتبة في اللغة العربية فالرتبة في العربية بحسب ما قال عنها النحويون العرب من الموضوعات التي أثَّرت في كثيرٍ من الأحكام النحوية التي تخصُّ مكونات الجملتين الاسمية والفعلية لذا وضعوا أصولاً لبناء كلِّ جملةٍ ومكان كلِّ عنصرٍ فيها، والرتبة في اللغة العربية من نوع(ف فا مف١ مف٢) إذ إنَّ :

ف ←— فعل ، فا ←— فاعل

مف١ ←— مفعول أول، مف٢ ←— مفعول ثانٍ

أثبت د. عبد القادر الفاسي الفهري أنَّ الرتبة في اللغة العربية من هذا النوع[1] بعد أنْ أنكر جومسكي وجود لغات من هذا النوع، الذي يرى أنَّ كل اللغات من نمط (فا ف مف).

---

(١) هذا هو الترتيب الأساسي لعناصر الجملة في اللغة العربية والذي اعتمده د. ميشال زكريا في دراسته للألسنية التوليدية التحويلية في اللغة العربية والتي يمكن أنْ تجري التحويلات الممكنة الأصولية (الصحيحة لغوياً) عليه، ينظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، د.ميشال زكريا :٢٨- ٢٩.

إنَّ الرتبةَ في العربية يمكن أنْ تتغيَّر وتصبح على نمط (فا ف مف) كما هي حال الرتبة في اللغات الأخرى كالإنكليزية مثلاً(١)، فاللغة العربية تمتاز بحريَّة النظم فالكلمة فيها يتغيَّر موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي، فضلا عن زيادتها معاني جديدة للنصِّ أو الجملة.

درس التوليديون التقديم والتأخير عنصراً من عناصر التحويل في الجملة(٢)، فالترتيب الذي يعدُّ من عناصر التحويل في الجملة عند التحويليين هو الذي يتمُّ فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة بالتقديم والتأخير كتقديم الفاعل على الفعل، والمفعول به على الفعل والفاعل، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ وهكذا سائر العناصر الأخرى المكوِّنة للجملة بغية إحداث تغيير في المعنى، فالتقديم والتأخير عنصر تحويلي مرتبط بالبنية العميقة الذي يرتبط بالمعنى الذي في ذهن مستعمل اللغة، ويتمُّ بتقديم ما حقُّه التأخير للتعبير عن المعنى الذي في ذهنه ونقله إلى المخاطب(٣).

إنَّ أغراض التقديم والتأخير كثيرة تناولها القدامى ولاسيما البلاغيون بالتفصيل في مؤلفاتهم ودرسها النحويون في كتبهم، فمن أهم أغراض التقديم والتأخير هو: مراعاة المخاطب وجلب عنايته واهتمامه بالحدث، وهذا ما أشار إليه إمام الصناعة النحوية إذ قال: "كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"(٤). وأشار إلى هذا الأمر من جاء بعده من النحويين، ودرسه دراسة معنوية مستفيضة عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) الذي قام بدراسة التقديم والتأخير في ضوء المخاطب وعلمه والعناية والاهتمام به، ولم يقتصر في دراسته للتقديم والتأخير على ذلك فقط، وإنَّما هناك غايات أخرى

---

(١) ينظر: اللسانيات واللغة العربية: د. عبد القادر فاسي الفهري: ١/١٠٥، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، د. حافظ إسماعيلي علوي: ٢٨٥- ٢٨٦.
(٢) ينظر: قواعد تحويلية للغة العربية، د. محمد خير الحلواني: ٢٤.
(٣) ينظر: التحويل في النحو العربي: ٧٣، والجملة الوظيفية في القرآن الكريم: ٢٥.
(٤) الكتاب: ١/٣٤.

للتقديم والتأخير وهي الكشف عن المعنى الدقيق في الجملة عند التقديم والتأخير، وضبط الدلالة [١]، كالتخصيص والتنبيه والتوكيد أو التحقيق وغير ذلك من الأغراض التي ذكرها. من ذلك نذكر مثلا قوله: "إذا قلت: ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنَّه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلت، كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنَّه مفعول. تفسير ذلك: أنَّك إذا قلت: ما قلت هذا، كنت نفيت أنْ تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيءٍ لم يثبت أنَّه مقول، وإذا قلت: ما أنا قلت هذا، كنت نفيت أنْ تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيءٍ ثبت أنَّه مقول"[٢]. فالغرض من التقديم هنا كان التخصيص، فالمتكلم يخصُّ نفسه بنفي الفعل عنه، ويثبت في الوقت ذاته لغيره، وهذا يدلُّ على أنَّ الفعل واقع لا محالة، غير أنَّ الفاعل مشكوك فيه لذلك ينظم التعبير بهذا التركيب؛ لإزالة هذا الشك[٣]. والحديث عن هذه المسألة عند عبد القاهر تطول وحسبنا الإشارة فقط إلى ذلك.

ومراعاة المخاطب وعلم المخاطب من أهم مبادئ التداولية وهو ما أطلقوا عليه مصطلح (الافتراض المسبق Presupposition)، وهم يعنون به أنَّ المتكلمين يفترضون أنَّ المخاطبين يعرفون بعض المعلومات التي يريد الإخبار عنها[٤] فهو مرتبط عندهم بالمتكلم ومراعاته للمخاطب وعلمه أثناء العملية الخطابية، وهذا ما أطلق عليه التداوليون متأخراً مبدأ (الغرض) أو (القصد)[٥] ، وهذا المبدأ يكون ألصق بالمتكلم أي: بالقصد والغاية اللذين يريد أنْ يحققهما .

ومراعاة المخاطب أيضاً مبدأ تداولي مهم وهو ما أطلقوا عليه أيضاً (مبدأ الإفادة) "وهي الفائدة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب"[٦].

(١) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين: ١٤٣.
(٢) دلائل الإعجاز: ١٢٤.
(٣) ينظر: الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز، د. دلخوش جار الله حسن: ٨٦.
(٤) ينظر: التداولية، جورج يول، تر: د. قصي العتَّابي: ٥١، والتداوليات: ٤٣.
(٥) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي: ١٨٥- ١٨٦.
(٦) المصدر نفسه: ١٨٥.

من اللافت للانتباه أنَّ هذين المبدأين لم يغفلهما نحاة العربية وإنَّما درسوا التقديم والتأخير في ضوئهما، ولاسيما البلاغيون كما نوَّهتُ سابقاً، فالتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الذي يرد فيه النصّ.

فهذا بإيجاز جانب من الدراسات اللسانية الحديثة للتقديم والتأخير، وأهم مبادئها في هذا الموضوع وسأذكر بعض المسائل الخلافية التي اختلف فيها النحويون العرب القدامى في جوانب من التقديم والتأخير وأحاول من خلال هذه المقاربة معرفة أي الآراء أقرب إلى الصواب في ضوء دلالة النصّ القرآني وأسلوبه، وهل الدرس اللساني الحديث يتفق مع مبادئ أصحاب أحد الرأيين المختلفين، لترجيح أحد الرأيين إذا كان متفقاً مع أصول النحو القرآني، أو أنَّها تتقاطع وخصوصية الأسلوب القرآني ونحوه؟.

من المسائل الخلافية بين النحويين في قضية الرتبة التي بنيت على النصّ القرآني،ما يأتي:

الخلاف في تقديم خبر كان إذا كان جملة عليها أو على اسمها.

الخلاف في تقديم خبر ليس عليها.

الخلاف في تقديم الحال على عامله المتصرف.

الخلاف في تقديم معمول الصفة على الموصوف.

الخلاف في تقديم معمول المضاف إليه لـ (غير) على غير.

الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليها.

الخلاف في تقديم الظرف أو الحار والمجرور المتعلِّق بالصلة على الموصول.

الخلاف في تقديم الحال على الجملة إذا كان عامله الظرف أو الجار والمجرور.

الخلاف في تقديم جواب لولا عليها.

الخلاف في تقديم ما بعد لام القسم عليها.

وبطبيعة الحال وكما انتهجتُ في الموضوعات السابقة لن أتناول كل هذه المسائل بالدراسة لكثرة دراستها في مظانها، وإنَّما سأدرس منها المسألتين الآتيتين:

أ- الخلاف في تقديم خبر كان إذا كان جملة عليها أو على اسمها.

ب-الخلاف في تقديم الحال على عامله المتصرف.

أ- (الخلاف في تقديم خبر كان إذا كان جملةً عليها أو على اسمها)(١):

اختلف النحويون البصريون والكوفيّون في جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها أو على اسمها مفرداً كان أو جملة فذهب البصريون إلى جواز ذلك، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر كانَ وأخواتها عليها أو على اسمها مفرداً أو جملة(٢).

واحتجَّ البصريون فيما ذهبوا إليه بما ورد في القرآن من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه.

فمن نصوص جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها قوله تعالى:

﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الحديد:٤]، فقد تقدّم الخبر(أينما) على كانَ واسمها (كنتم).

وقوله تعالى: ﴿انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾[الأنعام:١١].

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة بتفاصيلها : الخلاف النحوي في ترتيب الجملة: ٤٥- ٥٠، ٧٤- ٨٣.

(٢) ينظر: اللباب: ١٢٤، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٩٤ ، والمغني في النحو: ٣/ ٦٨ ، وارتشاف الضرب : ٣/ ١١٦٩، وشفاء العليل : ١/ ٣١٤، وهمع الهوامع: ١/٤٢٨- ٤٢٩.

قوله (كيف) خبر كان وقد تقدَّم عليه .

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾[الأعراف:١٧٧].

فقوله : " وأنْفسهم " معمول خبر كانَ الذي هو : " يظلمون " وقد تقدّم عليه.

أمَّا من النصوص التي استدلُّوا بها في جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فقوله تعالى:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم:٤٧].

فقوله تعالى: (حقّاً) خبر كانَ وقد تقدّم على ٱسمه: (نصرُ المؤمنين)، واستدلُّوا أيضاً بقوله تعالى:

﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ ﴾ [البقرة:١٧٧].

فقوله: (البرَّ) خبر ليس وقد تقدَّم على اسمها الذي هو قوله: (أنْ تولُّوا)، وهو حجَّة من جوَّز تقديم خبر (كان وأخواتها) على اسمها، وغيرها من النصوص القرآنية التي ورد فيها تقديم خبر كان وأخواتها عليها وعلى اسمها(١).

(١) ومن النصوص الأخرى قوله تعالى: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ:٤٠]، وقوله: ﴿ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [التوبة:٦٥]. فالباء في قوله " بالله " متعلقة بـ " تستهزئون " وقد قدّم معمول خبر كانَ عليها ، فدلّ على جواز تقديم خبر كانَ، ومن الشواهد الأخرى لتقديم خبر كان على اسمها: قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ [يونس:٢]، فقوله: (عجباً) خبر كانَ مقدّم على ٱسمه وهو المصدر المَؤوّل من أنْ والفعل (أنْ أوحينا) أي: وحينا، ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣ :٢٩٧/١-٣٠٥.

ب- الخلاف في تقديم الحال على عامله المتصرف[1] :

اختلف النحويون البصريّون و الكوفيّون في جواز تقديم الحال على عامله المتصرف فذَهَبَ البصريون إلى جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف، أمّا الكوفيّون فذَهَبوا إلى عدم جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف [2]. و استدلَّ البصريون فيما ذَهَبوا إليه من جواز تقديم الحال على عامله المتصرّف بما ورد من نصوص تؤيد صحَّة ما ذهبوا إليه قوله تعالى:

﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[القمر:٧].

ومن النصوص الأخرى التي استندوا إليها قول العرب في المثل : ((شَتَّى تَؤُوْبُ الْحَلَبَةَ))[3]. فـ (شَتَّى) حال مقدّمة على الفعل العامل فيها وهو (تَؤُوْبُ) مع ٱلاسم الظاهر، ومن الشواهد الشعرية قول الفرزدق :

مُسْتَقْبِلِيْنَ شَمَالُ الشَّأْمِ تَضْرِبُنَا ... بِحَاصِبٍ كَنَدِيْفِ الْقُطْنِ مَنْثُوْرِ[4].

وغيره من الشواهد الشعرية التي استندوا إليها.

ففي النصوص المذكورة سابقاً تقديم وتأخير اختلف النحويون في إجازته ومنعه إلَّا أنَّ هذه النصوص جاءت دليلاً لمن جوَّز التقديم في المسائل المذكورة آنفاً. ومن القرائن المهمَّة التي يمكنني الاستناد إليها في تقويم الخلاف في هذه المسألة وترجيح الرأي الأصوب قرينة مراعاة المخاطب وحاله وهي من القرائن المهمَّة في وضع الأحكام النحوية التي نظَّر لها المحدثون تحت نظرية التلقي، إذ من خلال النظر إلى

---

(١) ينظر: الخلاف في هذه المسألة بتفاصيلها : الخلاف النحوي في ترتيب الجملة: ١٤٣- ١٥٧.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:م (٣١):٢٥٠/١، والتبيين: م (٦٢): ٣٨٣، واللباب: ٢٠٠، وٱرتشاف الضَرَب: ١٥٨٢/٣ ، وائتلاف النصرة: م (١٢) من الاسم: ٣٧، وهمع الهوامع : ٣٠٩/٢ .
(٣) مجمع الأمثال: ٣٥٨/١.
(٤) شرح ديوان الفرزدق: ٣٦٠/١ .

آراء النحويين واعتمادهم على المخاطب وعلمه في تجويزهم لهذه المسألة يتوضَّح لنا مدى صحَّة هذا الرأي، فالنحويون اشترطوا لجواز تقدَّم الحال على عامله علم السامع أو المخاطب بالمتقدِّم وعدم ملابسته بغيره، وهذا التفسير أقرب إلى الواقع اللغوي وهو الذي يفترض أنْ يعمَّمَ على جميع الموضوعات ومعالجتها وتفسيرها تفسيرات يقرّبها من الجوانب النصِّية اللغوية المعتمدة على السياق والمقام والمخاطب، إذن فالضابط هنا في جواز تقديم الحال على عامله هو علم المخاطب وأمن اللبس، وهذا ما أشار إليه ابن السرَّاج في قوله: "فإذا كان العامل غير فعل ولكن شيءٌ في معناه لم تُقَدِّم الحال على العامل؛ لأنَّ هذا لا يعمل مثله في المفعول، وذلك قولك: (زيدٌ في الدارِ قائماً)، لا تقول: (زيدٌ قائماً في الدارِ)، وتقول: (هذا قائماً حسنٌ)، ولا تقول: (قائماً هذا حسنٌ)، وتقول : (رأيتُ زيدا ضارباً عمراً)، وأنت تريدُ رؤية العين ثمَّ تقدِّم الحال فتقول: (شاتماً أخاه أقبل عبد الله)، وقوم يجيزون: (ضربتُ يقوم زيداً)، ولا يجيزون: (ضربتُ قائماً زيداً) إلّا و(قائم) حال من التاء؛ لأنَّ (قائماً) يلبس ولا يعلم أهو الحال من التاء أم من (زيد) والفعل يبين فيه لمن الحال والإلباس متى وقع لم يجز؛ لأنَّ الكلامَ وضع للإبانة، إلّا أنَّ هذه المسألة إنْ علم السامع من القائم جاز التقديم كما ذكرنا فيما تقدَّم نقول: (جاءني زيدٌ فرسكَ راكباً)، و(جاءني زيدٌ فيك راغباً)"[(١)].

فكلام ابن السرَّاج يشير إلى أنَّ جواز تقديم الحال يكون في حال علم المخاطب بالمتقدم وعدم لبسه عليه، وهذا الرأي أصوب من القول بجواز تقديم الحال على عامله بحجَّة تصرفه؛ وذلك لأنَّ هذه العلَّة نابعة من الواقع اللغوي محيطة بالظروف التي تحيط بالنصّ القرآني واللغوي، فالمخاطب هو الأساس الذي يبني المتكلم من أجله نصوصه، ومراعاة المخاطب هي المؤثر في طريقة نظم العبارات وصياغتها.

فالتقديم في قوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧].

---

(١) الأصول : ١/ ٢١٨- ٢١٩.

إنَّما حصل للاهتمام بالمتقدِّم ومراعاة حال السامع إذ هو محط الفائدة لدى المخاطب؛ ذلك أنَّ هذا الآية " تبشير للرسول وأمَّته بالنصر والظفر ...، وفي لفظ (حقّاً) مبالغة في التحتُّم وتكريمٍ للمؤمنين...، وأخِّرَ – أي نصر المؤمنين- لكون ما تعلَّق به فاصلة للاهتمام بالجزاء إذ هو محط الفائدة"(١)، ومراعاة المخاطب من أجل حصول الفائدة التي يجنيها المخاطبُ من الخطاب مبدأ مهم من مبادئ التداولية هو مبدأ (الإفادة) الذي عني بدراسة أغراض التقديم والتأخير للمتكلِم والمخاطب.

أمَّا قوله تعالى:﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[القمر:٧] بتقديم الحال (خشَّعاً) على الفعل (يخَرَجُون)، فنلحظ في هذا التقديم ملمحاً تداولياً، إذ إنَّ تقديم الحال كان لمراعاة حال المخاطب وإثارة انتباهه لأنَّ "خشوع الأبصار كناية عن الذلَّة وهي في العيون أظهر منها في سائر الجوارح"(٢)، وهذا ما أطلقوا عليه مبدأ (الإفادة).

فهذه النصوص تؤكِّد مدى حرية النظم في العربية فالتراكيب ليست عبارة عن قوالب جامدة لا يمكن اختراق رتبتها أو مخالفتها، وإنَّما قد يحدث تغيير في رتبة الجملة أو التركيب بصورة عامة بحسب حال المتكلم أو المخاطب أو لأداء معانٍ لا يمكن أداؤها بالتركيب الأصلي في الجملة، وهذا ما يؤدي إلى إضفاء معانٍ جديدة على النصوص، فضلاً عن معانيها الأصلية. وهذا ما يتفق مع اتجاه التوليديين التحويليين الذين يعدُّون التقديم والتأخير من عناصر التحويل المهمَّة في الجملة التي تؤدي إلى توليد جملٍ جديدة. وهذا ما يؤدي إلى زيادة صور جديدة من الأحكام والأصول النحوية فضلاً عن الأحكام والقواعد الرئيسة التي وضعها النحويون القدامى في بنية الجمل. فبنية الجملة الفعلية مثلاً تتكون من (ف فا حا)، فعن طريق التقديم والتأخير تتكون صورة جديدة لهذه البنية إذا ما قدِّم الحال على الفعل كالآتي: (حا ف فا)، إذ إنَّ (حا) أعني به

(١) البحر المحيط: ٧/ ١٧٣.
(٢) البحر المحيط: ١٧٤/٨، وينظر: الكشاف: ٣٠٨/٤.

(الحال)، وقس على ذلك سائر التراكيب التي جوَّز فيها النحويون تقديم بعض عناصرها على بعضها استناداً إلى النصوص القرآنية.

فالدراسات اللسانية الحديثة سواء أكانت التوليدية أم التداولية أولت التقديم والتأخير عناية كبيرة من خلال تأكيدها على مبدأين مهمَّين وهما القصد أو الغرض، ومبدأ الإفادة، اللذان يشكِّلان أهم غايات التقديم والتأخير اللذين درسهما القدامى وأقاموا عليهما دراستهم بتأكيدهم على مراعاة المخاطب وأهميته والعناية به، وبنوا على ذلك أحكامهم في جواز التقديم والتأخير. فجاءت هذه الدراسات مساندة لدراسة القدامى ومعضدة لهم فيما ذكروه من آراء وأفكار في التقديم والتأخير وأغراضه.

من ذلك اخلِصُ أنَّ الدرس اللساني الحديث جاء متَّفقاً مع آراء البصريين وغيرهم من النحويين في تجويزهم للتقديم في المسألتين اللتين تناولتهما في البحث بالدراسة والتحليل، - وغيرهما من المسائل التي لم أتناولها بالدراسة وإنما اكتفيت بالإشارة إليها -، فالتقديم والتأخير من سنن العرب في كلامهم وأسلوب مهمٌّ من أساليب الخطاب الفصيح كما أنَّ (النحو القرآني) زاخرٌ بصوره فلا ينبغي منعه ما دام الذوق يتقبله، فالقرآن الكريم لم يخالف الأصل الذي افترضه النحوي، بل إنَّ النحوي تغاضى عن النظام اللغوي، ومنه الترتيب، فالترتيب القرآني هو الأصل(١)، وهو الذي يفترض الأخذ به وتصحيح القواعد والأساليب في ضوئه.

---

(١) ينظر: نظام القرآن مقدَّمة في المنهج اللفظي، عالم سُبَيْط النيلي: ٧.

المبحث الرابع

الخلاف النحوي في توزيع مكوِّنات النصّ

توطئة: المنهج التوزيعي في التحليل اللغوي:

إنَّ المنهجَ التوزيعي منهجٌ في التحليل اللغوي اتخذته مدارسَ النظر اللغوي الأمريكي الحديثة أساساً لتحليل بنية الجملة. فعرَّف هاريس التوزيع (Distribution) بقوله: "أيَّ توزيع لغوي هو مجموع كل السياقات التي يرد فيها، أي مجموع المواقع التي يقع فيها العنصر اللغوي بالقياس إلى العناصر الأخرى"(١).

يعتمد المنهج التوزيعي على فكرة الاستبدال (Substitution) أساساً في توزيع العناصر وتحديد مواقعها بمعرفة العناصر التي يمكن أنْ يحلَّ بعضها مكان بعض(٢). فالاستبدال عند التوزيعيين إحلال عنصر لغوي محل عنصر آخر في سياق لغوي واحد، والتي تعين على تحديد القسم الذي تنتسب إليه هذه العناصر من أقسام اللغة(٣).

فالتحليل التوزيعي إذاً يقوم على عدم اعتباطية العلاقة بين العناصر اللغوية في النصوص فكلُ عنصرٍ يقعُ مواقعَ معينةً قياساً إلى العناصر الأخرى إلّا أنَّ هناك قيوداً تركيبيةً تُحَدِّدُ توزيعَ العنصر(٤). فالمنهج التوزيعي يعمل على توزيع الوحدة التركيبية إلى أجزائها ومكوناتها الصغرى؛ ذلك أنَّ "استبدال مكوَّن نحوي بآخر داخل التركيب وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكوَّنات الأساسية، والوقوف على العلاقات المسموح بها للمكونات داخل البناء"(٥).

---

(١) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د.محمود أحمد نحلة: ٢١٠ .
(٢) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة: ٣١، والاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية:١٩٢، وعلم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل: ٢٦٢.
(٣) ينظر: نظرية النحو العربي، د.نهاد الموسى: ٣٢.
(٤) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢١٠ .
(٥) وجوه الاستبدال في القرآن الكريم، د.عز الدين محمد الكردي: ٣٨.

من العبارات التي استخدمها القدامى من النحويين التي تدلُّ على النهج التوزيعي في التحليل النحوي ودراستهم للأبواب النحوية: الإنابة أو النيابة، والتعويض، والاستعارة، يقوم مقام، بمنزلة، وقع موقع، جرى مجرى، في معنى(١).

ومن الأعمال التوزيعية التي قام بها النحويون تقسيمهم الكلم على ثلاثة أقسام وبيان منزلة كل قسم من هذه الأقسام واختصاصه، وما يندرج تحت كل قسم من عناصر، واحتمال وضع بعض هذه الأقسام موضع بعضه الآخر، "فعيَّنوا موضع كلِّ قسمٍ في بابه، وبيَّنوا اختصاصه بذلك الباب، إلَّا أنَّهم كانوا يذكرون في كلِّ بابٍ ما يحتملُ أنْ يكون في موضعه، أو يقع في غير موضعه"(٢).

فدراسة النحويين للاستبدال نجدها في جميع الأبواب النحوية، إذ درسوا مجيء القسم الواحد من أقسام الكلم في مواضع عدَّة أي مجيء الاسم في مواقع أخرى نائبة عن الموقع المفترض، أو بدلاً منه، وبطبيعة الحال اختلفوا في بعض الأبواب والموضوعات أو المواقع الإعرابية هل يأتي بعضها موضع البعض الأخر؟

إنَّ الاستبدال أو الإنابة في اصطلاح النحويين باب واسع من أبواب العربية إذ قد يوضع عنصر موضع عنصر آخر، فيشغلُ مكانه ويقوم بوظيفته النحوية، ويتحقَّقُ ذلك إمَّا بحذف العنصر الأوَّل وإحلال الثاني محلَّه مثل نيابة المفعول به أو الظرف أو الجار والمجرور عن الفاعل، أو يكون باستبدال العنصر الثاني بالأوَّل كنيابة أسماء المصادر وأسماء الفاعلين عن المصادر أو إنابة الاسم الظاهر عن المضمر، وفي هذين النوعين من الاستبدال تخرج البنية الأصلية عن استعمالها الأصلي إلى استعمال آخر غير مذكور في ضمن تقسيم الكلم لها ولهذا أثر في تعدد المعنى الوظيفي لهذه العناصر، وقد يكون الاستبدال بإبقاء العنصر المحوَّل في القسم الكلامي نفسه لكن

(١) ينظر: الإنابة في الدرس النحوي، د.مصطفى شعبان المصري: ٦٤-٧٧، و آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢١٤.
(٢) نظرات في الجملة العربية: ١٤٨.

يتغيَّر معناه الوظيفي ويتحقَّقُ ذلك بالنيابة[1] (نيابة حروف الجر بعضها عن بعض) وهو ما قال به الكوفيون وبعض البصريين المتأخرين، أو بالتضمين الذي قال به البصريون.

فمن الاستبدال الذي سأدرسه من النوع الثاني موضوع النيابة في حروف الجر، والضمير في لولاه ولولاي ولولاك، واستبدال النكرة بالمعرفة (مجيء الحال والتمييز معرفة) أمَّا من الاستبدال الذي من النوع الأوَّل وهو إحلال عنصر موضع عنصر آخر، والذي يؤدي إلى أنْ يحتلَّ مكانه ويقوم بوظيفته النحوية فقد درست وناقشت كثيراً من المسائل الخلافية التي يمكن أنْ أُعدَّها من هذا النوع من الاستبدال في الفصل الأوَّل في مكونات النصّ إلَّا أنَّني سأكتفي بدراسة بعض المسائل الخلافية التي من النوع الأوَّل من الاستبدال في بيان الخلاف في توزيع عناصر التركيب، ومكوِّنات النصّ لدى القدامى، وبيان الاستبدال الحاصل فيه في ضوء النظرية التوزيعية .

---

(١) ينظر: الإنابة في الدرس النحوي: ٣٣-٣٧.

أوّلاً : النيابة :

استبدال الحرف بغيره ظاهره شائعة في اللغة العربية يطلق عليها النحويون مصطلحات عديدة منها النيابة أو التضمين.

فظاهرة النيابة في النحو العربي إحدى الظواهر التي حظيت بالدراسة والبحث من لدن النحويين قديماً والباحثين المحدثين ومحاولتهم تفسيرها، والخروج بنتيجة تتوافق وروح العربية والاستعمال القرآني، وهي إحدى الظواهر التي يمكن أن ندرسها في ضمن آراء المدرسة التوزيعية في الاستبدال؛ ذلك أنَّ إحدى وسائل الاستبدال في العربية هي النيابة أو التناوب بين حروف الجر.

يعدُّ التناوب في حروف الجر من المسائل الخلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنَّ حروف الجرِّ لا ينوب بعضها عن بعض؛ ذلك أنَّ الحروف عندهم إنَّما وضعت في الأصل لمعنىً فلا يغادر الحرف معناه الذي وضع له، وما ورد موهماً بذلك فهو على التأويل بما يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدى بذلك الحرف، وإذا لم يتوافر هذا ولا ذاك فعلى جواز الإنابة على الشذوذ، أمَّا الكوفيون والأخفش والمبرِّد وعدد من البصريين ولاسيما المتأخرون ذهبوا إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض(١).

والجدير بالذكر أنَّ أصحاب كتب معاني الحروف كالمالقي، وابن هشام، والمرادي وغيرهم ذكروا المعاني المختلفة التي يمكن أنْ تؤديها حروف الجر، لكن من منطلق الترادف في المعنى لا من منطلق النيابة أي نيابة حرف عن حرف.

إنَّ صورَ الاستبدالِ في موضوع النيابة في حروف الجر كثيرة جداً والحروف النائبة بعضها عن بعض وتنوعاتها كثيرة وشواهدها من النصوص القرآنية أكثر من

(١) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١/٢٣٩-١٤٠، والكامل في اللغة والأدب: ٨٢/٢، الجنى الداني: ٤٦، ٢٤٩، ٢٨٩، ٤٨٠، و مغني اللبيب: ١/١٥٠- ١٥١، والإنابة في الدرس النحوي: ٣٤٦- ٣٤٨،

أنْ تحصى لذلك سأكتفي ببعض النصوص القرآنية المتنوّعة؛ ذلك أنَّه ليس الهدف من هذا المبحث إحصاء صور الاستبدال في الحروف قدر الإشارة والالتفات إلى هذا الموضوع ودراسته في ضوء النظرية التوزيعية القائمة على الاستبدال، ومن النيابة في حروف الجر:

- نيابة (إلى) عن (الباء) أي استبدال (الباء) بـ (إلى) :

ومن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾[البقرة:١٨٧].

إذ ذهب البصريون إلى أنَّ (الرفث) تضمن معنى فعل آخر وهو (أفضى) فجاء مع حرفه، أمَّا الكوفيون فقد قالوا بالنيابة، فالحرف (إلى) ناب عن (الباء)[(١)]، وفي كلا الحالتين ففي النصّ استبدال فعلي مرَّة، وأخرى حرفي.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[البقرة:١٤].

قيل إنَّ (إلى) في النصّ الكريم جاء بمعنى الباء، فاستبدل الحرف (الباء) بحرف الجر (إلى)[٢].

- نيابة (إلى) عن (مع)، أي: استبدال (مع) بـ (إلى). ومن النصوص القرآنية قوله تعالى:

﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾[النساء:٢].

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج١: ٦٩٢/٢- ٦٩٢، والبحر المحيط: ٢/ ٥٥.
(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج١: ١/ ٢٠١.

قالوا إنَّ(إلى) جاء بمعنى (مع) وهذا قول الكوفيين، أمَّا البصريون فيرون أنَّ الفعل (تأكلوا) ضمِّن معنى (تضمُّوا)(١). أي إمَّا أنَّ الصحيح عندهم: (لا تأكلوا أموالكم مع أموالهم)، أو (لا تضمُّوا أموالكم إلى أموالهم) ففي كلا الحالتين استبدال عنصر بعنصر لغوي آخر في النصّ الكريم.

- نيابة (الباء) عن (في)، أي: استبدال (في) بـ (الباء) ومن النصوص القرآنية الأخرى قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ ﴾ [البقرة:١٩٦].

فقيل أنَّ الباء بمعنى (في) أي: (فمن كان منكم مريضاً أو فيه أذىً)، فاستبدل حرف الجر (في) بحرف آخر هو (الباء) على رأي الكوفيين في النصّ الكريم.

- استبدال (على) بـ (في) في قوله تعالى:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ [طه:٧١].

- استبدال (في) بـ (على) في قوله تعالى:

﴿ وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا ﴾[القصص:١٥].

- استبدال (إلى) بـ (على) في قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ ﴾[النمل:١٨].

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: مج٣: ١٥/٤، والبحر المحيط: ٣/ ٢٦٨- ٢٦٩.

وغير ذلك عشرات من صور الاستبدال في حروف الجر مؤيدة بالنصوص القرآنية إلَّا أنَّني اكتفي بهذا القدر.

وفي أمثال هذه النصوص خلافاتٌ كبيرةٌ بين النحويين كلُّها تدور في التفسير والتأويل وتوجيه الإعراب وفيه "آراء مضطربة في كون هذه المعاني أصلية وفرعية أو الأصل والعدول عنه وتناوب معاني الحروف بعضها عن بعض وأكثرها تأويلات وخلافات في التفسير والتقدير"(١).

فحروف الجر في هذه النصوص نائبة عن حروف أخرى تمَّ استبدالها بهذه الحروف المذكورة في النصوص السابقة، وأجدُ في هذه النصوص اتفاقاً بين النظرية التوزيعية والمذهب الكوفي، ومن قالوا بالنيابة من البصريين، وحتى التضمين الذي قال به البصريون في تفسيرهم لهذه النصوص، فهو أيضاً صورة من صور الاستبدال في النصّ القرآني. وبذلك فالنيابة تبدو مقبولة في ضوء هذه النظرية اللسانية الحديثة.

كما أنَّ عدداً من الباحثين المحدثين من أصحاب التيسير وافقوا الكوفيين وعدداً من البصريين في صحَّة النيابة في حروف الجرِّ ومنهم: إبراهيم مصطفى، ود. شوقي ضيف، والأستاذ عباس حسن وآخرون(٢).

لابدَّ لي من أنْ أُحلل بعضاً من هذه النصوص لمعرفة مدى صحة ظاهرة النيابة في حروف الجر وهل يمكن أنْ نقول في التعبير القرآني: إنَّ هذا الحرفَ جاء بمعنى حرفٍ آخرٍ، وإذا كان ذلك صحيحاً فهل يعقل أنَّ التعبيرَ القرآني عاجزٌ عن أنْ يأتي بالحرف الآخر في هذا الموضع، أو أنْ يعبِّر عن المعنى الذي يقصده، ولاسيما أنَّ لكلِّ لفظةٍ في القرآن الكريم مكانها الذي لا يؤديه أيُّ حرفٍ سواه، فهل يمكن أنْ تأتي حروف الجر في الخطاب القرآني بمعنى حروفٍ أُخَر؟ وهل القول بهذه الظاهرة متَّفق

---

(١) الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي: ٧٨.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ٧٦-٧٧، وتيسيرات لغوية: ٨٦، ٩٢ ، والنحو الوافي: ٥٤٢/٢، والنيابة النحوية في القرآن الكريم وأنماطها ودلالاتها، د.هادي نهر: ٧٤، ومجال الفعل الدلالي ومعنى حرف الجر المصاحب، د. إبراهيم الدسوقي: ٩- ٥٦.

مع روح اللغة؟ وهل من الصحة القول بأنَّ لكل حرف من حروف الجر عدَّة معانٍ؟ وأنَّ الحروفَ تنوبُ بعضها عن بعض؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه من خلال دراسة بعض هذه النصوص دراسة معنوية.

ففي قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[النساء:٢].

الذي قاله الكوفيون: إنَّ (إلى) حرفٌ نائب عن (مع)، أو بعبارة أخرى إنَّ حرف الجر (مع) استبدل بحرف آخر في النصّ وهو (إلى)، في حين ذهب البصريون إلى أنّ (تأكلوا) ضُمِّنَ معنى (تضموا).

إنَّ حرف الجر (إلى) جاء في النصّ على أصل معناه وهو (انتهاء الغاية) ولم يأتِ كما ادَّعوا بمعنى (مع)، أو أنَّ الفعل ضمِّن معنى (تضموا)، أي: (لا تضمُّوا أموالكم إلى أموالهم)؛ ذلك أنَّ معنى النصّ القرآني خلاف ما ذهبوا إليه فـ (إلى) هنا جيء به للدلالة على النهي عن أكل أموال اليتامى منتهية إلى أموال أوصيائهم وكأنَّها جزء منها، وهذا المعنى لا يتحقق باستعمال (مع)؛ إذ لو كانت الآية: (لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم)؛ لفهم منه النهي عن الجمع بين الأموال المأكولة (أموال اليتامى وأموال الأوصياء)، وهذا ممَّا يجيز أكل أموال اليتامى معزولة عن أموال الأوصياء وهذا خلاف دلالة الآية والقصد الإلهي.

قال ابن عربي (ت٥٤٣هـ) بعد أن ذكر رأي البصريين في تضمين (تأكلوا) معنى (تضمُّوا): "والمعنى الذي يسلم معه اللفظ ما قلنا: نُهوا أنْ يعتقدوا أنَّ أموال اليتامى كأموالهم، ويتسلَّطون عليها بالأكل والانتفاع"[(١)].

(١) أحكام القرآن: ١/ ٤٠٣.

وذكر ابن عطية مجيء إلى على بابها وهي انتهاء الغاية قائلاً: "وقال الحُذّاق: إلى هي على بابها وهي تتضمن الإضافة، التقدير: (لا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم في الأكل)"(١).

فحرف الجر في هذا النصّ جاء بالمعنى الذي حدَّده له النصّ القرآني، واستعماله بمعناه الأصلي أبلغ من أن يستبدل بحرف آخر يخالف قصد الآية. إذ إنَّ لكلِّ لفظةٍ في القرآن الكريم مكانها الذي لا يؤديه أيّ حرفٍ سواه.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة:١٩٦].

يرى الكوفيون أنَّ الباء بمعنى (في) أي: (من كان منكم مريضاً أو فيه أذىً)، وعند النظر إلى الآية وتدبرها نجد أنَّ الباء جاءت على أصل معناها وهو: الإلصاق، وليس بمعنى (في) الظرفية كما ذكروا؛ ذلك أنَّ الأذى كما ورد في الكشاف المقصود منه الجراحة والقمل، وكلاهما يلاصق الرأس وقد يكونان محوجين للحلق(٢). ولو استعمل التعبير القرآني حرف الظرفية (في) لتغيرت دلالة النصِ، ذلك أنَّ الأذى إذا كان في الرأس لاشتمل لكل أنواع الأذى داخل الرأس حتى الصداع، وهذا النوع لا يستوجب الحلق ولا تقصده الآية فإذاً مجيء (الباء) بمعنى (في) خلاف معنى الآية الكريمة.

وقوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾[القصص:١٥].

إذ قال الكوفيون أيضاً: إنَّ (في) استبدل بـ (على) في هذا النصّ، أي أنَّ (على) بعبارة النحويين ناب عن حرف الجر (في)، والصحيح أنَّ (على) جاء في النصّ على معناه الأصلي وهو الاستعلاء؛ ذلك أنَّ دخولهم كان من فوق " أشبه شيء بالانقضاض

(١) المحرَّر الوجيز: ٦/٢.
(٢) ينظر: الكشاف: ٢١٩/١.

ومعنى الاستعلاء هنا يشعر بالمفاجأة والمباغتة"(١)، فلو استعمل حرف الظرفية لَما كان له أنْ يؤدي هذا المعنى؛ ذلك أنَّ ألفاظ القرآن كما يقول مصطفى صادق الرافعي "بائنةٌ بنفسِها، متميِّزة من جنسها فحيثما وجد منها تركيب في نسقٍ من الكلام دلَّ على نفسه وأومأت محاسنه إليه ورأيته قد وشحَ هذا الكلامَ وزيَّنَهُ، وحرَّكَ النفسَ إلى موضعِهِ منهُ"(٢).

إذاً فمسألة النيابة والتضمين ليست شكلية وإنَّما بيانية فنيَّة إبداعية خاصَّة بالنصّ والسياق، لها صلة بالمعنى والمقام أو الحال(٣).

إنَّ المتأملَ في هذه الآيات التي ذُكِرَتْ بعد النظر إلى تفسيرها يجد أنَّ "أغلب الحروف وردت على معانيها الحقيقية ومعنى هذا أنْ لا نغرق في التأويل، ونضمن كل الأفعال التي وردت في القرآن متعدية بغير حروفها الأصلية، أو نتسع في معنى الحرف نفسه"(٤)، فالعبارة القرآنية تتصرف بحروف الجر تصرفاً لا يوافق قواعد النحو والنحويين المعيارية التي اصطنعوها؛ لذلك لم تتصف بالدقَّة في وصف المعاني على الوجه الذي أدَّاه الخطاب القرآني(٥)، لذا التجأت إلى القول بظاهرتي النيابة والتضمين.

ومن ينعم النظر في كلام النحويين عن حروف الجر "يتبيَّن له أنَّهم معنيون بجانب الإعراب قبل كلِّ شيء، أمَّا جانب المعنى فأمره هيِّن، إذ يقع الحرف عندهم موقع حرفٍ آخرَ، أو يُضَمَّن الفعل معنى فعلٍ قريب من معناه، وهذا يدلُّ بوضوح على تجاهل الجانب اللغوي وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه كأنَّ التركيب مؤلف من مفردات تجرَّدت من مدلولاتها اللغوية"(٦).

---

(١) نحو القرآن: ٥٧.
(٢) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي: ١٧٨.
(٣) ينظر: الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي: ٨٠.
(٤) الإنابة في الدرس النحوي: ٣٤٩.
(٥) ينظر: نحو القرآن: ٥٦.
(٦) المصدر نفسه: ٦٠.

وهذا هو المذهبُ الحقُّ كما يقول أستاذنا الدكتور گاصد ياسر الزيدي – رحمه الله – "إذ ليس ثمَّة ضرورة في تأويلات الفريقين سواء منهم الكوفيون في تأويلهم الحرف بالحرف، أم البصريون في تضمينهم الفعل معنى فعل آخر؛ ذلك أنَّنا إذا ولجنا النحو القرآني لنستدلَّ به على هذا المنهج، ألفينا بقاء الحرف على معناه أدلُّ وأقوى للمعنى"(١).

لا بدَّ لي من أنْ أشير إلى أنَّ الذي دعا النحويين إلى القول بهاتين الظاهرتين (النيابة والتضمين) في حقيقة الأمر مسألة مهمَّة وهي التي كانت وراء كثيرٍ من الأبواب النحوية ومنها هذان البابان هي (العامل)؛ فالقضية في النيابة والتضمين غير كامنة في الحرف، وإنَّما كامنة في (العامل)، فلمَّا اختلف معنى العامل جيء بالحرف المناسب له في المعنى؛ ذلك أنَّهم يرون أنَّ حروف الجر تتعلَّق بفعلٍ أو ما أشبهه الذي دعاهم إلى القول بذلك أصلاً قولهم بالتعدي واللزوم في الأفعال، فالأفعال اللازمة عندهم تتعدَّى بهذه الحروف فهي كالواسطة التي تنقل معنى الفعل أو الاسم إلى ما بعده ومن خلال هذه الفكرة توصَّلوا إلى القول بالنيابة والتضمين، وتوسعوا فيهما التوسع الذي نجده في تأويلهم للنصوص ولاسيما القرآنيةُ منها. وفي الحقيقة أنَّ هذين الموضوعين ظاهرة أسلوبية واحدة اختلف النحويون في تفسيرها وتوجيهها وفي اصطلاحها.

إنَّ القول بالتضمين كما يقول د.الجواري ممَّا لا تقبله روح الاستعمال اللغوي وفيه ما فيه "من إخلالٍ بدقَّة المعنى وعبث بالمدلول اللغوي لكلِّ لفظٍ من الألفاظ"(٢).

خلص د. محمد حسن عوَّاد إلى نتيجة بعد أنْ قام بتجربة وضع فيها حروفٍ مكان حروفاً أُخَر وتوصَّل إلى أنَّ "الحرف لا يقع موقع غيره من الحروف، إلَّا إذا أردنا

(١) دراسات نقدية في اللغة والنحو، د. گاصد ياسر الزيدي: ٩٨-٩٩.
(٢) نحو القرآن: ٥٧.

معنى ذلك الحرف الأخير، وإلَّا صار الأمر ضرباً من العُجْمةِ وعدم البيان وفوضى في التعبير لا حدَّ لها"(١).

يرى أحد الباحثين المحدثين أنَّنا إذا أرجعنا الحرف إلى وظيفته الأساسية في الجملة التي هي إيصال معنى الفعل أو الاسم إلى ما دخل عليه ونفينا أنْ يكون للحرف أكثر من معنى نكون قد أبقينا على دلالة الحرف الأصلي ومعاني الأفعال دون الحاجة إلى القول بالتضمين(٢) والنيابة أيضاً، فإنَّ مسألة النيابة والتضمين لا أساس لها؛ لأنَّه "لا دليل عليها، ولا حجَّة لأصحابها ... وإنَّ ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهةٍ من جهتين: إمَّا أنْ تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً، وإمَّا أنْ تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ ... فالنيابة ترجع إلى التركيب لا الحروف، والتضمين يرجع إلى مبحث دلالات الألفاظ"(٣).

لكي نتأكد من صحَّة وجود النيابة والتضمين لا بدَّ من تعقُّبِ تاريخ الألفاظ ومعاني حروف الجر من أقدم نص وصل إلينا حتَّى يومنا هذا، ولا بدَّ من وجود معجم تاريخي بحسب أزمنة الألفاظ لمعرفة ما إذا كان هذا المعنى لهذا الحرف أصلياً وذاك فرعياً وقد ناب عنه أو استبدل به، ومثل هذا الجهد لا يتمُّ بليلة وضحاها وإنَّما هذا عمل المجامع اللغوية التي ينبغي أنْ تتصدَّى لها للجزم بصحَّة من ادعى بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض.

---

(١) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، د.محمد حسن عوَّاد: ١٧.
(٢) ينظر: الإنابة في الدرس النحوي: ٣٦٨.
(٣) تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم: ٥٨، و ٨.

ثانياً : الاستبدال في الضمير في لولاي ولولاك ولولاه :

استبدال ضمير الرفع المنفصل بالمتصل المنصوب أو المجرور في (لولا) والقول (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) بدل من (لولا أنا) و (لولا أنت) و(لولا هو) من المسائل التي اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنَّ وقوع الضمير المنفصل هو القياس، ويجوز أنْ يأتي بعدها الضمير المتصل فـ(لولا) في نحو: (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) حرف جر والضمائر في موضع الجر، والقياس أنْ يأتيَ بعده ضمير الرفع المنفصل مرفوعاً على الابتداء(1)، وذهب المبرد إلى أنَّ (لولا) لا يأتي بعده إلَّا الضمير المنفصل المرفوع(2) أي لا يقال إلَّا(لولا أنا) و (لولا أنت) و(لولا هو)، منكراً استبدال الضمير المنفصل بالمتصل، مستدلًّا فيما ذهب إليه بنصٍ من القرآن الكريم وهو النصّ الوحيد الذي جاء فيه الضمير بعد لولا ضمير رفع منفصل وهو قوله تعالى:

﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[سبأ: ٣١].

أمَّا الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى جواز استبدال الضمير المرفوع المنفصل بعد (لولا) بالضمير المتصل المنصوب أو المجرور، وهو ليس بحرف جر والضمائر في موضع الرفع عندهم لقيامها مقام ضمائر الرفع المنفصلة، وتابعهم أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وعبد اللطيف الشرجي(ت٨٠٢هـ) وغيرهم(3)؛ مستدلين فيما ذهبوا إليه بما ورد من نصوص من كلام العرب تؤيد صحَّة وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل كما في قول يزيد بن حكم الثقفي:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢- ٣٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف:م (٩٧): ٦٨٧/٢، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠٤، والجنى الداني: ٦٠٥، والنكت في شرح كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ): ٦٦٤/١.
(٢) ينظر: المقتضب: ٧٣/٣، ٧٧، والكامل في اللغة والأدب: ٣٤٥/٣-٣٤٦، والأمالي الشجرية: ١٨١/١.
(٣) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء: ٨٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٧/٢، ٦٨٩، والجنى الداني: ٦٠٤، وائتلاف النصرة، م (٥٥) من الاسم: ٦٥-٦٦، والجر بعد الحرف في النحو العربي، د.صادق حسين كنيج: ٨٠-٨٦، ونظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، د.وليد حسين: ٢٧٧-٢٧٨.

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي(1).

فالضمير (الياء) قام مقام ضمير الرفع (أنا) واحتجُّوا أيضاً بقول عمرو بن العاص:

أَيطْمِعُ فِيْنَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ(2).

فقد استبدل الشاعر ضمير الرفع المنفصل (أنت) بعد لولا بالضمير المنفصل (الكاف).

ولم يرد نصٌّ في القرآن بالضمير المتصل بعد (لولا)، فهذا لا يدلَّ على عدم صحة إمكان استبدال الضمائر المنفصلة بالضمائر المتصلة كما يرى الكوفيون.

وقد رجَّح مذهب الأخفش والكوفيين بعض أصحاب التيسير منهم د.شوقي ضيف، والأستاذ عباس حسن(3) لما فيه من السهولة واليسر.

فعلى الرغم من أنَّ جانباً من الخلاف في هذه المسألة قائم على مسألة العمل والعامل إلَّا أنَّ ذلك لا يهمُّني فالمهمُّ لديَّ هو ما قالوه في استبدال الضمير المنفصل بعد (لولا) بالضمير المتصل المرفوع. وفي ضوء آراء الكوفيين والأخفش ومن تبعهم نجد أنَّ الضمير المنفصل بعد (لولا) قد يستبدل بضميرٍ متصل منصوب أو مجرور، والنصوص قد أوضحت جواز مثل هذا الأسلوب في العربية، وقد خلا القرآن الكريم من حكاية هذا الأسلوب ولم يرد سوى نصٌّ واحدٌ في القرآن جاء فيه الضمير بعد (لولا) ضميراً منفصلاً مرفوعاً إلَّا أنَّ شواهد المستبدل به (الضمير المتصل) ورد على لسان العرب، فبنية (لولا أنا) يستبدل بـ (لولاي) ، و(لولا أنت) يستبدل بـ (لولاك)، و(لولا هو) يستبدل بـ (لولاه) فهو من باب إنابة الضمير عن الضمير اللذين ينتميان إلى القسم نفسه من أقسام الكلام وهذا ما أكَّدته النظرية التوزيعية الحديثة في ضوء الاستبدال وهو كما موضح في المخطط:

(1) الكتاب: ٣٧٤/٢ .
(2) معاني القرآن، الفرَّاء: ٨٥/٢، وينظر: الجر بعد الحرف في النحو العربي: ٨٣.
(3) ينظر: تجديد النحو: ١٣٩، النحو الوافي: ٢٤١/١، والإنابة في الدرس النحوي: ١٥١- ١٥٢.

البنية الأصلية ←——— (لولا أنا لولا أنت لولا هو) .

بإجراء حذف على البنية ←——— لولا ∴ لولا ∴ لولا ∴ .

بعد استعمال قاعدة الاستبدال ←——— لولاي لولاك لولاه .

بذلك تكون الضمائر المتصلة نابت مناب الضمائر المنفصلة، وبهذا يكون الاستبدال الذي اعتمدته نظريتان لسانيتان حديثتان وهما التوزيعية والتوليدية التحويلية بتطبيقها على هذه البنية متَّفقاً مع ما ذهب إليه علماء المذهب الكوفي والأخفش.

ثالثاً: استبدال النكرة بالمعرفة (مجيء الحال والتمييز معرفة):

إنَّ الأصل في بنيتي الحال والتميز أنْ يكونا نكرتين في تركيب الجملة أو النصّ، فنقول: (جاء زيدُ راكباً)، و(تصبَّب عمروٌ عرقاً) فبنية كلٍّ من الحال والتميز جاءت على الأصل نكرة، وهذا مذهب جمهور النحويين، أمَّا الكوفيون ويونس والبغداديون فجوَّزوا مجيء بنية الحال النكرة معرفة[(١)]، وجواز الكوفيين مشروط بتضمن الحال معنى الشرط، وجوَّز الكوفيون وابن طراوة مجيء بنية التمييز معرفة[(٢)]، أي أنْ يستبدل بنية النكرة ببنية أخرى معرفة نائبة عنها. مستدلين فيما ذهبوا إليه من جواز هذا الاستبدال بما ورد في القرآن من نصوص ومنه قوله تعالى:

﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾[المنافقون:٨].

في قراءة بعض القرَّاء[(٣)]: (لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ) أي: لَيَخْرُجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً

وقوله تعالى في مجيء التمييز معرفة:

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[القصص:٥٨].

فقوله: (معيشتها) تمييز، وقد جاء معرفةً وهذا خلاف ما ذهب إليه البصريون، والنصّ القرآني جاء ليؤكد جواز مجيء التمييز معرفة، فاستبدل النكرة في النصّ بالمعرفة.

كما احتجُّوا بمجيء الحال معرفة بما ورد من نصوص شعرية من ذلك قول لبيد:

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٠/٣-٢١، والبسيط في شرح الجمل: ٥١٦/١،٥١٣، وارتشاف الضرب: ١٥٦٢/٣- ١٥٦٣، والمساعد: ١١/٢ ، وشرح الأشموني: ٨/٢، وهمع الهوامع: ٣٠١/٢-٣٠٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء: ٣٠٨/٢، ٧٩/١، وشرح جمل الزجاجي: ٢٨٨/٢، والبسيط في شرح الجمل: ١٠٨٣/١، وارتشاف الضرب: ١٦٣٣/٤، و شرح التصريح: ٦١٦/١،وهمع الهوامع: ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.
(٣) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٥٧، والبحر المحيط: ٢٧٠/٨.

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا   وَلَمْ يُشْفِقْ علَىَ نَغَصِ الدِّخَالِ(١).

فقوله: (العراك) حال وقد جاء معرفة، واستندوا إلى مجيء التمييز معرفة بقول راشد ابن شهاب اليشكري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرِفْتَ وُجُوْهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ بنْ عَمْرِو(٢).

موطن الاستشهاد قوله: (وَطِبْتَ النَّفْسَ)، والشاهد في مجيء التمييز معرفة، والأصل: وطبت نفساً، لأنَّ الأصل في التمييز التنكير، فاستبدل الشاعر النكرة (نفساً) بالمعرفة (النفس)، واستندوا أيضا إلى وقول الشاعر:

عَلَامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ وَالْحَرْب لَمْ تَقِدْ   لَظَاهَا وَلَمْ تَسْتَعْمَلِ الْبِيْضُ وَالسُّمْرُ(٣).

فقوله: (ملئت الرعبَ) فيه ناب الاسم المعرفة مناب النكرة وبهذا يكون التمييز معرفة.

وجوَّز بعض أصحاب التيسير مجيء الحال والتمييز معرفة ومنهم د.شوقي ضيف(٤).

فالأصل في بنيتي الحال والتمييز أنْ يأتيا نكرتين وقد يستبدلان بالمعرفة فيأتي كلُّ منهما معرفةُ

فموقع الحال والتمييز مخصص بالإتيان باسم نكرة وقد استبدل في بعض الأساليب باسم معرفة، وهذا النوع من الاستبدال في النظرية التوزيعية من استبدال اسم بآخر في القسم نفسه من أقسام الكلام.

إذن ممَّا تقدَّم نقول: إنَّ المنهج التوزيعي يمكن أنْ تُدرَس في ضوئه جميع المسائل والموضوعات التي اختلف النحويون القدامى في توزيعها وفي بيان الاستبدال الحاصل فيها إلَّا أنَّه من غير اللازم أن نأخذ بجميع نتائجه في توزيع العناصر

(١) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ٨٦، وروايته في الديوان : فَأَوْرَدَهَا العِرَاكَ.
(٢) الدرر اللوامع في شرح همع الهوامع، الشنقيطي(ت١٣٣١هـ): ١٣٨/١، و٥٣٢.
(٣) شرح التسهيل: ٢٩٩/٢.
(٤) ينظر: تجديد النحو:١٨٥،١٩٣.

والإقرار بها أو أنْ نعتمد نتائجه في ترجيح هذا الرأي على ذاك ما لم تكن المسألة المختلف فيها وفي بنيتها المستبدلة متوافقة مع أسلوب العربية وأسلوب القرآن وسياق التعبير القرآني ودلالته .

والله أعلم بالصواب

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الجولة في رحاب بنية النصّ القرآني والخلاف النحوي الحاصل فيه في ضوء الدراسات الحديثة، توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نوجزها بما يأتي:

١. توصل البحث إلى أنَّ من أسباب الخلاف النحوي اختلاف النحويين والمفسرين في فهم معاني النصّ القرآني وإدراكه، وأسرار تراكيبه، ولتفاوتهم في فهم معنى النصّ القرآني ومقاصده، ونتيجةً لاصطدامهم بالنصّ القرآني الذي جاء في كثير من الأحيان مخالفاً لقواعدهم التي وضعوها في ضوء آرائهم في العامل واختصاص الحروف بالأفعال، وعدُّوه الأساس الذي اعتمدوا عليه في التقعيد، نشأ خلاف كبير بينهم في تفسير دلالة النصّ القرآني، أو تأويله لينسجم وأصولهم وأحكامهم.

٢. أظهرت الدراسة أنَّ تعريفات النصّ جاءت متنوِّعة بتنوّع التخصصات العلمية، والاتجاهات والمدارس المختلفة. إذ نجد تعريفات عديدة للنصِّ تشرح مفهوم النصّ، فبعض التعريفات تعتمد على مكوَّناته الجملة وتتابعها، وبعضها يزيد على تلك الجمل الترابط، وبعض آخر يعتمد على التواصل النصّي والسياق والمخاطب، فلا يوجد تعريف معترف به من لدن الباحثين من اتجاهات علم لغة النصّ بشكل مطلق، ولم يستقر علماء النصّ على تعريف محدّد للنص.

٣. كشف البحث أنَّ مصطلح النصّ في الدراسات النحوية القديمة لا يوجد له صدى لدى النحويين، ولم يُعرف بمسمَّاه الاصطلاحي المعاصر، ولم يتداول النحويون الأوائل هذا المصطلح بمفهومه الحديث، بل اهتدوا إلى أسسه و أصوله وأسَّسوا لها خير تأسيس.

٤. توصلت الدراسة إلى أنَّ دلالة الأدوات على الزمن ترتبط بالسياق الذي ترد فيه إذ ليس هناك أداة مخصصة للدلالة على زمنٍ معيَّن وإنما قد تدلَّ على مطلق الزمن الماضي والحال والمستقبل بحسب السياق الذي ترد فيه الأداة ومن هذه الأدوات على سبيل المثال (إذا) الدالة على مطلق الزمن بحسب السياق الواردة

فيه، فإنَّ دلالة أداة ما على الزمن لا يمكن أن تتضح خارجا عن السياق، فالسياق هو الذي يبرز الزمن ويعينه للأدوات ومختلف الأفعال في اللغة العربية.

٥. توصل البحث أنَّه لا يمكن دراسة الخلاف النحوي من دون الاعتماد على المعنى، والسياق، والمقام، والمخاطب، وأسباب النزول؛ وذلك ليكون ترجيح رأي على آخر مبنياً على أسس صحيحة، في ضوء دراسة هذه الأسس. وكون هذه الأسس الدعامة الأساسية التي اعتمد عليها البحث في دراسة الخلاف بين النحويين. وإنَّ النحويين اعتمدوا على هذه الأسس في التقعيد النحوي، وكان الاعتماد على هذه الأسس في دراسة الخلاف السبب الرئيس في إبراز بعض الأفكار في هذه الأطروحة والدعوة إليها عند ترجيح رأي على آخر من آراء أصحاب المذاهب المختلفين من ذلك:

أ- تبنى البحث إلغاء فكرة الحذف؛ وذلك لعدم وجود حذف في القرآن الكريم؛ لأنَّ ذلك لا يليق بالقرآن الذي هو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإنَّما هو استغناء لما في الكلام من موحيات وقرائن تربط النصّ وتوجب الاستغناء وتوحي بالمعنى المطلوب، فقدرة كل من العلامات، والحروف، والألفاظ، والجمل، والأساليب، والسياق، والقرائن الحالية والمقامية على الإيحاء بالمعنى المطلوب تجعل المتكلم يستغني عن ذكر بعض عناصر النصّ لوجود ما يغني عنها. فالنحو القرآني أسّس اتجاهاً جديداً في بناء الجملة يختلف عن نظام (التلازم)، وهو اتجاه الاستغناء عن أحد أركان الجملة. إذا دلَّت القرائن والسياق على المعنى المقصود دون الحاجة إلى الركن الآخر، إذ يصح التعبير عن المعنى المقصود إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى بركن واحد، من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الآخر.

ب- إنَّ نظرية العامل كانت من معوقات تيسير النحو، وعاملاً من عوامل تعقيده؛ لذلك كانت الحاجة ماسَّة لإلغاء هذه الفكرة وما لحقها من تأويلات وتعليلات كانت من آثار الصناعة اللفظية، وكل ما بُنِيَ عليها من أبواب. منها

باب النواسخ؛ لذلك دعا البحث إلى ضرورة إلغاء فكرة النسخ من النحو العربي، لكونها أثراً من آثار نظرية العامل، إذ لا بُدَّ من تصحيح هذه الفكرة وإزالتها من الفكر النحوي. وتفسير هذه الأبواب بأنَّها أساليب وطرائق مختلفة في التعبير يختار المتكلم منها ما يتناسب وقصده، فطرائق التعبير عن المعاني مختلفة بطبيعة الحال لاختلاف الأساليب، فمن الأجدر لنا أن نقول: إنَّ هذه النواسخ ما هي إلَّا أساليب معينة للتعبير عن معانٍ يعبَّر عنها المتكلم عن قصده متكوَّنة من أداة بعدها اسم منصوب أو اسم مرفوع، أو فعل بعده اسم مرفوع أو اسم منصوب، أو فعل بعده اسم مرفوع واسمان منصوبان، ولا معنى للجمع بينها في باب واحد على أساس العمل؛ ولذلك تبنَّت الدراسة دعوة أصحاب التيسير إلى ضرورة حذف هذه الأبواب من الدرس النحوي، ودراسة كل أداة من هذه الأدوات وجمعها في بابها الخاص بها، و إلغاء دراسة باب النواسخ (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها وإنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها) وما يتعلَّق بها من مشبهات (ما ولا ولات المشبهات بليس) وحذفها من أبواب النحو؛ لما فيه من تكثير للأقسام دون أي جدوى، و ضم باب (كان وأخواتها) ودراستها ضمن باب الأفعال اللازمة، وعدَّ الاسم المنصوب حالاً، و تسمية باب (كان وأخواتها) بـ (أفعال التوقيت) ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً به، أمَّا باب (كاد وأخواتها) ، وباب (ظنَّ وأخواتها)، وباب (أعلم وأخواتها) فيجب ضمهما إلى باب المفعول به. والدراسة الفضلى هي دراسة الأفعال والأدوات بحسب معنى كلٍّ منها في الأسلوب المناسب لها، فتُدرس (ليس) و(ما ولا وإن ولات) المشبهات بليس، و(لا) النافية للجنس في أسلوب النفي، وتُدرس (إنَّ، وأنَّ) في أسلوب التوكيد، وأرى أنْ يدرس كلٌّ من (ليت ولعلَّ) في ضمن أسلوب الطلب، وتدرس (كأنَّ) مع أدوات التشبيه، وأن تدرس كان وأخواتها؛ لدلالتها على الزمن المطلق أو المقيَّد أو المستمر مع الأبنية أو التراكيب الزمنية في النحو العربي.

ث- توصل البحث في الاعتماد على المقام والسياق والمخاطب في الدراسة وترجيح الآراء إلى أنَّ مسألة النيابة والتضمين لا أساس لهما؛ لأنَّه لا دليل

عليها، ولا حجَّة لأصحابها، وإنَّ ما اندرج تحتها من شواهد يؤول إلى جهةٍ من جهتين: إمَّا أنْ تكون هذه الشواهد مقحمة في باب التضمين إقحاماً، وإمَّا أنْ تندرج تحت مبحث دلالات الألفاظ، فالنيابة ترجع إلى التركيب لا الحروف، والتضمين يرجع إلى مبحث دلالات الألفاظ.

ث- تبنى البحث المذهب القائل: إنَّ القول بالتضمين ممَّا لا يقبله روح الاستعمال اللغوي وفيه ما فيه من إخلالٍ بدقَّة المعنى وعبث بالمدلول اللغوي لكلّ لفظٍ من الألفاظ، وأنَّ الحرف لا تقع موقع غيرها من الحروف، إلَّا إذا أردنا معنى ذلك الحرف الأخير، وإلَّا صار الأمر ضرباً من العُجْمةِ وعدم البيان وفوضى في التعبير لا حدَّ لها، ولذا كان رفضْنا القول بالنيابة أيضا .

٦. أكَّد البحث أنَّ للدراسات اللسانية الحديثة ولدراسة التيسير النحوي أثراً كبيراً في دراسة الخلاف النحوي، ولترجيح الآراء من خلال موافقة هذه الآراء والمدارس المختلفة مع أحد المذهبين المختلفين، ليكون دليلاً نعضِّد به القول بهذا الرأي أو ذاك المبني أساساً على النصّ القرآني في ضوء هذه الدراسات الحديثة.

٧. توصلت الدراسة إلى أنَّ دراسة القدامى للفصل والوصل كانت أكثر عمقاً من دراسة النصِّيين لهذين الموضوعين، وأنَّ كثيراً من آرائهم كانت صدًى لآراء نحاة العربية القدامى ولاسيما آراءُ عبد القاهر الجرجاني.

٨. نبَّه البحث أنَّ للخلاف النحوي في بنية النصّ القرآني ظاهرة إيجابية وأخرى سلبية، تمثلت المظاهر الإيجابية في تشعب المعاني، وتوسع الأفكار والقواعد، والاعتماد على الشاهد أو النصّ القرآني والابتعاد عن التعليل والتأويل، والفلسفة، واعتماد النحويين على العلامة والإشارة والمقام والسياق والمخاطب في وضع أحكامهم وقواعدهم، والاستناد إلى هذه القرائن في ترجيح رأي على آخر في خلافاتهم.

أمَّا المظاهر السلبية للخلاف النحوي فتمثل في توسيع الأبواب النحوية، وإعراب الجمل نتيجة بناء قواعدهم في ضوء العامل، فضلا عن إهمالهم جوانب مهمَّة في دراسة النصّ كالفصل والوصل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

كتاب الله العزيز (القرآن الكريم)

أ

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت٨٠٢هـ)، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د.محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٣. الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية، أ.د. أحمد درَّاج، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤. الإتقان في علوم القرآن، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تقديم وتعليق: د. مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، دمشق - سورية، وبيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٥. الإحالة في نحو النص، د. أحمد عفيفي (كتاب الكتروني pdf) من الموقع: كتب عربية www.kotobarabia.com .
٦. أحكام القرآن، أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله ابن عربي (ت٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٧. الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، د. دليلة مزور، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٨. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف، مصر، ط/١، ١٩٥٩م.
٩. إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، د. عبد الله أحمد خليل إسماعيل، جامعة عُمَر المختار، الدار البيضاء – ليبيا، ط/١، ١٩٩٤م.
١٠. أدب الكاتب، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُسلم ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تح: مُحَمَّد الدَّالي، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/١، د.ت.
١١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين مُحَمَّد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف بن حيَّان الأندلسي الجيَّاني (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عُثمان مُحَمَّد،

مُراجعة: د.رمضان عبد التوَّاب، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٢. الأُزهية في علم الحروف، علي بن مُحَمَّد الهروي (ت٤١٥هـ)، تح: عبد المُعين الملُّحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٣. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام مَحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط/٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٤. أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري، نوري حسن حامد المسلَّاتي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ودار الساقية، بنغازي - ليبيا، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٥. أسباب النزول، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار النمير، دمشق – سورية، ط/٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

١٦. أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، دراسة وتح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٤، ٢٠٠٩م.

١٧. الاستغناء في الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت٦٨٤هـ)، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨. الاستيعاب في بيان الأسباب (أوَّل موسوعة علمية حديثة محقَّقة في أسباب نزول آي القرآن الكريم)، سليم بن عيد الهلالي، ومُحَمَّد بن مُوسى آل نصر، دار ابن الجوزي، الدمَّام – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٥هـ.

١٩. أسرار التكرار في القرآن، محمود بن حمزة نصر الكرماني (ت٥٠٠هـ)، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة – مصر، ط/٢، د.ت.
أو البرهان في متشابه القرآن، محمود بن حمزة نصر الكرماني (ت٥٠٠هـ)، تح: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.

٢٠. أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: مُحَمَّد بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق – سورية، ط/٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢١. أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ)، تح: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط/٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٢. الأُسُس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ٢٠٠٦م.
٢٣. أسس لسانيات النص، مارغوث هاينمان، وفولفغنغ هاينمان، تر:أ.د.موفق جواد مُحَمَّد مُصلِح، دار المأمون، بغداد – العراق، ط/١، ٢٠٠٦م .
٢٤. أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٥. أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، د.مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٦. الأشباه والنظائر في النحو، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٧. إشكالات النص دراسة لسانية نصيَّة، جمعان بن عبد الكريم، النادي الأدبي، الرياض، والمركز الثقافي، الدار البيضاء، وبيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
٢٨. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، مُحَمَّد الشاوش، المُؤسَّسة العربية للتوزيع، بيروت – لبنان، وكلية الآداب منوِّية، تونس، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٩. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠٦م.
٣٠. الأصول في النحو، أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣١. أصول النحو العربي، د.محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللَّاذقية – سورية، ط/١، ١٩٧٩م.
٣٢. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/٦، ١٩٩٧م.
٣٣. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٤. الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي النحوي والبلاغي، أ.د.حسن منديل حسن العكيلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
٣٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، دار التربية، ط/١، د. ت.
٣٦. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب- سورية، ط/٥، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٣٧. الإعراب عن قواعد الإعراب، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: علي فودة نيل، دار الأصفهاني، جدَّة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٨. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: أ. د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت- لبنان ، ط/٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٩. إعراب القرآن، زكريا الأنصاري (ت٩٢٩هـ)، تح: مُحَمَّد عُثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤٠. إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، دراسة وتح: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط/٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤١. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، دراسة وتح: مُحَمَّد السيِّد أحمد عزُّوز، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤٢. الإعراب والتراكيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، د. محمد عبد السلام شرف الدين، دار مرجان، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٣. الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتَّحِدة، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي - الإمارات العربية المتَّحِدة، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، د.ميشال زكريا، المُؤسَّسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٥. الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، د. ميشال زكريا، المُؤسَّسة الجامعية للدراسات، بيروت – لبنان، ط/١، د.ت.
٤٦. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تح: محمود مُحَمَّد الطنَّاحي، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٤٧. الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) ، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يُوسُف الكردي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تح: هادي حسن حمُّودي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٨. الإنابة في الدرس النحوي دراسة في الفكر اللغوي – بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، د. مصطفى شعبان المصري، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية – مصر، ط/١، ٢٠٠٩م.
٤٩. الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العبَّاس أحمد بن ولَّاد التميمي (ت٣٣٢هـ)، دراسة وتح: زُهير عبد المحسن سُلطان، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
٥١. الأنموذج في النحو، أبو القاسم جار الله محمود بن عُمَر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، pdf من الموقع الإلكتروني: www.waqfey.com.
٥٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٣. إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت٥٥٢هـ)، دراسة وتح: د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٥م.

٥٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عُثمان بن عُمَر ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، تح: د.موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، ط/١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

ب

٥٥. البحر المحيط، أثير الدين مُحَمَّد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف بن حيَّان الأندلسي الجيَّاني (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوَّض، وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/٣، ٢٠١٠م .
٥٦. بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، المطبعة المنيرية ، مصر، ط/١، د.ت.
٥٧. البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصّية، د.جميل عبد المجيد، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ط/١، ١٩٩٨م.
٥٨. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان الأردن، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٥٩. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
٦٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تح: د. عيَّاد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٦١. البغداديات (المسائل المشكلة)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، دراسة وتح: صلاح الدين عبد الله السَّنكاوي، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط/١، د.ت.
٦٢. بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل، الشركة المصرية العالمية – لونجمان، القاهرة، ط/١، ١٩٩٦م.
٦٣. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، أ.د.فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة - مصر، ط/٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٦٤. بناء الجملة العربية، د. مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة – مصر، ٢٠٠٣م.

٦٥. بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د. مُحَمَّد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط/٧، ٢٠٠٤م.
٦٦. البنيوية في اللسانيات، د. محمد الحنَّاش، دار الرشاد الحديثة، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
٦٧. البيان في روائع القرآن، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط/٢، ٢٠٠٣م.
٦٨. البيان في غريب إعراب القرآن، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: أ.د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية الهامَّة للتأليف والنشر، ط/١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

ت

٦٩. التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، د.حسين حامد الصالح، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٧٠. التأويل النحوي في القرآن الكريم، د.عبد الفتَّاح أحمد الحمُّوز، مكتبة الرُّشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧١. تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٢. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، وضع حواشيه: مُحَمَّد حُسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
٧٣. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧٤. تجديد النحو: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.
٧٥. تحرير النحو العربي، قواعد النحو مع التيسير الذي قرَّره مجمع العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، ومُحَمَّد أحمد براتق، ود. عبد الفتَّاح شلبي، وآخرون، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٥٨م.
٧٦. التحرير والتنوير، مُحَمَّد بن طاهر ابن عاشور،دار سحنون، تونس، ط/١، ١٩٩٧م.

٧٧. تحليل الخطاب، براون. ج. ب، ويول. ج، تر: مُحَمَّد لطفي الزليطي، ومنير التريكي، جامعة الملك سعود- الرياض، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٧٨. التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، تر: أ.د. سعيد حسن بحيري، مُؤسَّسة المختار، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٧٩. التحويل في النحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحوَّلة، د. رابح بو معزة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٨٠. التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تح: مُحَمَّد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٨١. التداوليَّات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٨م.
٨٢. التداوليَّة، جورج يول، تر: د. قصي العتَّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٨٣. التداوليَّة عند العلماء العرب – دراسة تداوليَّة لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٥م.
٨٤. التداوليَّة اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول، وبلاك موشلار، تر: د.سيف الدين دغفوس، ومُحَمَّد الشيباني، المنظَّمة العربية للترجمة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٣م.
٨٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أثير الدين مُحَمَّد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف بن حيَّان الأندلسي الجيَّاني (ت٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سورية، ط/١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٨٦. التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د.هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد – العراق، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٨٧. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط/١، ٢٠٠٨م.
٨٨. تشذيب منهج النحو: شاكر الجودي، مطبعة المعارف، بغداد – العراق، ط/١، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٨٩. التطور النحوي للغة العربية، برجشتر آسر، تر: د. رمضان عبد التوَّاب، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة- مصر، ط/ ٤، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٩٠. التعبير القرآني، د.فاضل صالح السامرائي، دار عمَّار، عمَّان – الأردن، ط/٥، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٩١. التعريفات، الشريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المطبعة الخيرية، مصر، ط/١، ١٣٠٦هـ.
٩٢. تفسير أبي علي الجبائي (ت٣٠٣هـ)، دراسة وتح: د. رضوان السيِّد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٩٣. تفسير الشعراوي (خواطري حول القرآن الكريم)، مُحَمَّد متولي الشعراوي، من الموقع الإلكتروني:WWW.archive.org/details/alhelwyo3
٩٤. تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت٣٩٩هـ)، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومُحَمَّد مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٩٥. تفسير من وحي القرآن دراسة في ضوء علم اللغة النصي، د.مؤيد آل صوينت، دار الملاك، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
٩٦. تناسق الدرر في تناسب السور، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دراسة وتح: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩٧. تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، د.محمد حسن عوَّاد، دار فرقان، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٩٨. توجيه اللُّمَع (شرح كتاب اللُّمَع)، أحمد بن الحسين ابن الخبَّاز (ت٦٣٧هـ)، دراسة وتح، أ.د. فايز زكي مُحَمَّد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٩٩. التوطئة، أبو علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، دراسة وتح: د. يُوسُف أحمد المطوَّع، القاهرة- مصر، ط/٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٠٠. تيسيرات لغوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت
١٠١. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عُثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تح: مُحَمَّد بيُّومي، دار الغد الجديد، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٠٢. تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، د.شوقي ضيف، دار معارف، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

ث

١٠٣. ثمرة الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين، د. مُحَمَّد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠١م.
١٠٤. الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، د. دلخوش جار الله حسن دزه يي، دار دجلة، عمَّان – الأردن، وبغداد – العراق، ط/١، ٢٠٠٨م.

ج

١٠٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ودار الإعلام، عمَّان الأردن، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٠٦. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة – مصر،ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٠٧. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، راجعه وضبطه وعلَّق عليه: د. مُحَمَّد إبراهيم الحفناوي، خرَّج أحاديثه: د. محمود حامد عُثمان ، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٠٨. الجامع لعلم القرآن، وهو تفسير أبو الحسن الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (ت٣٨٤هـ)، تح: د. خضر محمد بنها، تقديم: د.رضوان السيِّد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
١٠٩. الجر بعد الحرف في النحو العربي، د.صادق حسين كنيج، مركز البحوث والدراسات الإسلامية – ديوان الوقف الشيعي، بغداد – العراق، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١٠. الجملة الاسمية، د.علي أبو المكارم، مُؤسَّسة المُختار، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١١١. الجملة الفعلية، د.علي أبو المكارم، مُؤسَّسة المختار، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١١٢. الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجيهها البياني د. رابح بو معزة، دار مُؤسَّسة رسلان، دمشق – سورية، ط/١، ٢٠٠٨م.
١١٣. الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، د. طلال يحيى الطويبخي، دار دجلة، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠٠٧م.

١١٤. الجملة الوظيفية في القرآن الكريم - صورها بنيتها العميقة توجيهها الدلالي، د. رابح بو معزة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.
١١٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١١٦. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، تح: علي مُحَمَّد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، وشارك في تحقيقه: أ.د. عبد الفتَّاح أبو سنَّة، دار إحياء التراث العربي، و مُؤسَّسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ح

١١٧. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصطفى مُحَمَّد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ضبَّطه وصحَّحه: عبد السلام مُحَمَّد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١١٨. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفات مُحَمَّد بن علي الصبَّان (ت ١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد للعينيِّ، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١١٩. الحجَّة في علل القراءات السبع أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوَّض، ود. أحمد عيسى حسن المعصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢٠. الحجَّة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، قدَّم له: د. فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢١. حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مُحَمَّد الأمين عبد الله الأُرَمِي العلوي الشافعي، إشراف ومراجعة: د. هاشم مُحَمَّد علي بن حسين، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٢٢. الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠٨م.

١٢٣. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ودار الأمل، إربد – الأردن، ط/٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٢٤. الحضارات السامية القديمة، سبتينو موسكاتي، تر: د. السيِّد يعقوب بكر، راجعه: د. مُحَمَّد القصَّاص، دار الكتاب العربي، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.
١٢٥. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد ابن السيِّد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد - العراق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط/١، ١٩٨٠م.

خ

١٢٦. خزانة الأدب ولُبُّ لُبَاب لِسان العرب، عبد القادر بن عُمَر البغدادي، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط/٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٢٧. الخصائص ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: مُحَمَّد علي النجَّار، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ط/٤، ١٩٩٩م.
١٢٨. الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، د.مؤيد آل صوينت، مكتبة الحضارات، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٢٩. الخطاب النفسي في القرآن الكريم، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م .
١٣٠. خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، د.عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٠م.
١٣١. الخلاصة النحوية، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٣٢. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الإنصاف، د.محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب – سورية، ط/١، د.ت.
١٣٣. الخلاف النحوي في الأدوات، د. عُمَر فائل مُحَمَّد بلحاف، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.
١٣٤. الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، شيماء رشيد مُحَمَّد زنگنة، دار صفاء، عمَّان – الأردن، ط/ ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٣٥. الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، أ.د. حسن منديل العكيلي، دار الضياء، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٣٦. خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

د

١٣٧. دراسات في الأدوات النحوية، د. مصطفى النحاس، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، الكويت، ط/١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٣٨. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، دار الفكر، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٣٩. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
١٤٠. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٤١. دراسات نقدية في اللغة والنحو، د. گاصد ياسر الزيدي، دار أسامة، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠٠٣م.
١٤٢. درَّة التنزيل وغرَّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ)، برواية: ابن أبي فرج الاردستاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٤٣. الدُّرَرُ اللَّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٤٤. الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يُوسُف السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد مُحَمَّد الخرَّاط ، دار القلم، دمشق – سورية، ط/١، د. ت.
١٤٥. الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط/١، د.ت.
١٤٦. الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، د. أشرف عبد البديع عبد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠٨م.

١٤٧. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، دار المدني، جدَّة – المملكة العربية السعودية، ط/٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٤٨. دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، د. منير محمود المسيري، تقديم: أ.د. عبد العظيم إبراهيم، ود. علي جمعة، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٤٩. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية – دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، أ.م د.علي عبد الفتاح محيي، المركز الوطني لعلوم القرآن – ديوان الوقف الشيعي، بغداد – العراق، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
١٥٠. الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د.علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط/١، ١٩٨٤م.
١٥١. الدلالة السياقية عند اللغويين، أ.د. عواطف كنوش المصطفى، دار السيّاب، لندن، ط/١، ٢٠٠٧م.
١٥٢. ديوان امرئ القيس، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٥، د. ت.
١٥٣. ديوان جرير، شرح مُحَمَّد بن حبيب، تح: د. نعمان مُحَمَّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٣، د. ت.
١٥٤. ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري، اعتنى بتصحيحه: أحمد بن الأمين الشنجيطي، مطبعة التقدُّم، القاهرة – مصر، د.ت.
١٥٥. ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، تح: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
١٥٦. ديوان ذو الرمَّة (غيلان بن عقبة)، قدَّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٥٧. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه: حمدُو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٥٨. ديوان الطرماح، تح: د.عزِّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت لبنان ، ودمشق - سورية، ط/١، ١٩٦٨م.
١٥٩. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح: د. مُحَمَّد يُوسُف نجم، دار صادر، بيروت – لبنان، د.ت.
١٦٠. ديوان عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يمون، المطبعة الوطنية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

١٦١. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتح: د. محمَّد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٠م.
١٦٢. ديوان النابغة الذبياني، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٢، د. ت.
١٦٣. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/٢، ١٩٥٩م.
١٦٤. ديوان يزيد بن مفرَّغ، جمع وتنسيق: عبد القدوس صالح، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

ر

١٦٥. الردُّ على النُحاة، أبو العبَّاس أحمد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن مضاء اللَّخمي القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٢، د.ت.

١٦٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: أ.د. أحمد مُحَمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق- سورية، ط/٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٦٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د.ت.

ز

١٦٨. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٦٩. الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، امحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، ودار الأمان، الرباط – المغرب، د.ت.

س

١٧٠. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٣، د.ت.

١٧١. السبك في العربية المعاصرة بين المطوق والمكتوب، د. مُحَمَّد سالم أبو عفرة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
١٧٢. سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عُثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل، وشارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٧٣. سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، د. أسعد خلف العوادي، دار الحامد، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٧٤. سيبويه والقراءات دراسات تحليلية معيارية، د. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

ش

١٧٥. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن جمال الدين بن مالك ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
١٧٦. شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكَّري، تح: عبد الستَّار أحمد فرَّاج، مراجعة: محمود مُحَمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة - مصر، د.ت.
١٧٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن مُحَمَّد بن عيسى الأشموني(ت ٩٠٠هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
١٧٨. شرح الإعراب في قواعد الإعراب، أبو عبد الله محيي الدين مُحَمَّد بن سليمان الكافيجي (ت٨٧٩هـ)، تح: د. عادل مُحَمَّد عبد الرحمن الشنداح، مركز البحوث والدراسات الإسلامية – ديوان الوقف الشيعي، بغداد العراق، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٧٩. شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠٠٩م.
١٨٠. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: أ. د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق – سورية، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٨١. شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد ابن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
١٨٢. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد ابن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٨٣. شرح الجمل في النحو، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: د. خليل عبد القادر عيسى، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٨٤. شرح ديوان الأعشى، شرحه : إبراهيم جزيني، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط/١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
١٨٥. شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٣م.
١٨٦. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: د.إحسان عبَّاس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، الكويت، ط/١، ١٩٦٢م.
١٨٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
١٨٨. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠٩م.
١٨٩. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د. ت .
١٩٠. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد ابن مالك الطائي الجيَّاني (ت٦٧٢هـ)، تح: علي معوَّض مُحَمَّد، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
١٩١. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٩٢. شرح المزج وهو شرح مغني اللبيب، مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، تح: د. حافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٩٣. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيَّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.
١٩٤. شعر زيد الخيل الطائي (زيد بن مهلهل)، جمع ودراسة وتح: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق – سورية، وبيروت - لبنان، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م..
١٩٥. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السُلْيلي أبو عبد الله مُحَمَّد بن عيسى (ت٧٧٠هـ)، تح: عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة ، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٩٦. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أبو عبد الله جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مالك الطائي الجيَّاني (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- دار إحياء التراث الإسلامي، بغداد- العراق، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

ص

١٩٧. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسُنَنِ العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٩٨. صحيح البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت٢٠٥هـ)، اعتنى بها: أحمد جاد، دار الغد الجديدة، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٩٩. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن حجَّاج بن مسلم (ت٢٦١هـ)، اعتنى بها: أحمد جاد، دار الغد الجديدة، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

ط

٢٠٠. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم العلوي، مطبعة المقتطف، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م.

ظ

٢٠١. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د.أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية – مصر، ط/١، ١٩٩٤م.

٢٠٢. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٠٣. ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النحو، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/١، ٢٠٠٨م.

ع

٢٠٤. العدد في القرآن الكريم دراسة تركيبية، د.نازنين عمر عبد الرحمن، دار دجلة، عمَّان – الأردن، وبغداد – العراق، ط/٢، ٢٠١٠م.

٢٠٥. العربية وعلم اللغة البنيوي – دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، د.حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية – مصر، ط/١، ١٩٨٨م.

٢٠٦. العلاماتية وعلم النص، إعداد وترجمة: منذر عيَّاشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، وبيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٤م.

٢٠٧. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠١م.

٢٠٨. علل النحو، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله الورَّاق (ت٣٨١هـ)، تح: محمود مُحَمَّد محمود نصَّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٠٩. علم اللسانيات الحديثة، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢١٠. علم اللغة مقدَّمة للقارئ العربي، د.محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢١١. علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العالمية- لونجمان، القاهرة، ط/١، ١٩٩٧م.

٢١٢. علم لغة النص النظرية والتطبيق، د.عزَّة شبل محمد، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢١٣. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكيَّة، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠٠٠م.
٢١٤. علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، توان أ. فان دايك، تر: سعيد حسن بحيري، دار القاهرة، مصر، ط/٢، ٢٠٠٥م. .
٢١٥. العمدة في أصول الفقه، أبو يعلى مُحَمَّد بن الحسين الفرَّاء (ت٤٥٨هـ)، تح: مُحَمَّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

ف

٢١٦. الفصل بين المضاف والمضاف إليه: د.طه محسن، دار الينابيع، دمشق- سورية، ط/١، ٢٠٠٩م.
٢١٧. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي مطبعة العاني، بغداد – العراق، ط/١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
٢١٨. فهارس كتاب الأصول في النحو، د. محمود مُحَمَّد الطنَّاحي، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢١٩. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامَّة - آفاق عربية، بغداد، ط/١، ١٩٩٥م.
٢٢٠. في ظلال القرآن، سيِّد قطب، دار الشروق، القاهرة – مصر، وبيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٢٢١. في اللسانيات ونحو النص، د. إبراهيم محمود خليل، دار المسيرة، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.
٢٢٢. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د.مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٢٢٣. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ت.
٢٢٤. في نظرية الأدب وعلم النص (بحوث وقراءات)، د. إبراهيم خليل، الدار العربية ناشرون، بيروت – لبنان،، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

ق

٢٢٥. القاموس المحيط، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي (ت ٨١٧هـ)، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ط/١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢٢٦. القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، أوزولد ديكروا، وجان ماري سشايفر، تر: منذر عيَّاشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط/٢، ٢٠٠٧م.
٢٢٧. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٦٨م.
٢٢٨. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مُؤسَّسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٢٩. قضايا نحوية، د.مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات العربية المُتَّحِدة، ط/١، ٢٠٠٢م.
٢٣٠. القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٣١. القواعد التحويلية في الجملة العربية، د.عبد الحليم بن عيسى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠١١م.
٢٣٢. قواعد تحويلية للغة العربية، د. محمد خير الحلواني، دار الفلاح، الأردن، ط/١، ١٩٩٩م.

ك

٢٣٣. الكامل في اللغة والأدب، أبو العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، د.ت.
٢٣٤. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢٣٥. كتاب اللَّامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٣٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عُمَر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، شرحه وضبطه وراجعه: يُوسُف الحمَّادي، درا مصر للطباعة ، د. ت .

٢٣٧. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلُهَا وحِجَجُهَا، أبو مُحَمَّد مكي بن أبي طالب بن حمُّوش بن مُحَمَّد القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: عبد الرحيم الطهروني، دار الحديث، القاهرة- مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٣٨. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعِلَلِ القراءات، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تح: عبد الرحيم الطهروني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠١١م.
٢٣٩. كفاية النحو في علم الإعراب، ضياء الدين المكي موفق بن أحمد أبو سعيد الخوارزمي (ت٥٦٨هـ)، تح: مُحَمَّد عُثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٢- ٢٠١١م.

ل

٢٤٠. اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: مُحَمَّد عُثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٤١. اللُّباب في علوم الكتاب، أبو الحفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٠هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوَّض، شارك في تحقيقه: د. مُحَمَّد سعد رمضان حسن، ود. مُحَمَّد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٤٢. لذَّة النص، رولان بارت، تر: د. منذر عيَّاشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب – سورية، ط/١، ١٩٩٢م.
٢٤٣. لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مكرَّم بن علي بن أحمد ابن منظور (ت٧١١هـ)، تح: عبد الله علي الكبير، ومحمَّد أحمد حسب الله، وهاشم محمَّد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، د. ت.
٢٤٤. اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي - مفاهيم وأمثلة، د. مصطفى غلفان، بمشاركة: د. امحمد الملاخ، ود. حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٤٥. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، د. حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.

٢٤٦. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، أ.د. سمير شريف أستيتية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٣٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢٤٧. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، ط/١، ٢٠٠٦م.
٢٤٨. لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، د. أحمد مدارس، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٤٩. لسانيات النص النظرية والتطبيق- مقامات الهمذاني انموذجا، د.ليندة قيَّاس، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.
٢٥٠. اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
٢٥١. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، د.عبد القادر فاسي الفهري، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد – العراق، ط/١، د.ت.
٢٥٢. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٥٣. اللغة والإبداع الأدبي، محمد العبد، دار الفكر، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٨٩م.
٢٥٤. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عبَّاس حسن، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٦٦م.

م

٢٥٥. ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع – دراسة تحليلية، باسم عبد الرحمن صالح البابلي، تقديم: أ.د. محمود مُحَمَّد العامودي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٢٥٦. مبادئ في اللسانيات، خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة، الجزائر، ط/٢، ٢٠٠٦م.
٢٥٧. متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار أحمد الهمذاني (ت٤١٥هـ)، ضبط ومراجعة: أ.د. أحمد عبد الرحيم السايح، وتوفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٥٨. مجاز القرآن، أبو عبيدة معتز بن المثنى التميمي (ت٢١٠هـ)، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/١، د. ت.

٢٥٩. مجالس ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.
٢٦٠. مجال الفعل الدلالي ومعنى حرف الجر المصاحب، د. إبراهيم الدسوقي، دار غريب، القاهرة – مصر، ط/١، ٢٠٠٨م.
٢٦١. مجمع الأمثال، أبو الفضل أَحْمَد بن مُحَمَّد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ)، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار مطبعة السنَّة المُحمَّديِّة، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
٢٦٢. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار القارئ، بيروت – لبنان، ودار الكتاب العربي، بغداد- العراق، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٦٣. مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان (رؤبة بن العجّاج)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط/١، د.ت.
٢٦٤. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب ابن عطيَّة الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافعي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٦٥. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٦٦. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، عني بنشره: ج. برجستر آسر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقيِّة، بيروت – لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٦٧. مدخل إلى علم لغة النص - تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر، إلهام أبو غزالة، وعلي خليل حمد، الهيئة المصرية العامَّة للكتاب، ط/٢، ١٩٩٩م.
٢٦٨. مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، زتسيسلاف وارزنياك، تر: أ.د. سعيد حسن بحيري، مُؤسَّسة المختار، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٦٩. مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر الصبيحي، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٧٠. مراعاة المخاطب في النحو العربي، د.بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٨م.

٢٧١. مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل، مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر بن عبد الحسن الرازي (ت٦٠٤هـ)، تح: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، مصر، ط/١، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
٢٧٢. المسائل الشيرازيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: أ.د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.
٢٧٣. المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن سليمان ابن أبان الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٧٤. المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. شريف عبد الكريم النجَّار، دار عمَّار، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٢٧٥. مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المُتَّحِدة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
٢٧٦. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الفتح بن مُحَمَّد بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد كامل بركات، ج١-٢، دار الفكر، دمشق- سورية، ط/١،١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ج/٣-٤، دار المدني، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م. .
٢٧٧. المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي- بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، أ.د. خليل أحمد عمايرة، دار وائل، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠٠٤م
٢٧٨. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، اعتنى به: عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
٢٧٩. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: أسامة عبد العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط/١، ٢٠١٠م.
٢٨٠. مشكلة البنية أو أضواء على البنية، د.زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، فجالة، ١٩٩٠م.

٢٨١. مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق – سورية، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٨٢. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تح: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدَّة – المملكة العربية السعودية، ودار الهلال، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٨٣. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، تح: ج/١، أحمد يُوسُف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، ج/٢، محَّمد علي النجَّار، ج/٣، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، وعلي النجدي ناصف، دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٨٤. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير مُحَمَّد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٥. معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، تح: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٩٨م.

٢٨٦. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن يونس النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح: مُحَمَّد علي الصابوني، مُؤسَّسة مكَّة للطباعة والإعلام مطابع الندوة، مكَّة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٨٧. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده الشلبي، خرَّج أحاديثه: علي جمال الدين مُحَمَّد، دار الحديث، القاهرة – مصر ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٨٨. معاني القراءات، أبو منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، قدَّم له: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٢٨٩. معاني النحو: أ. د.فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر، عمَّان – الأردن، ط/٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩٠. معترك الأقران في إعجاز القرآن، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبَّطه وصحَّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٩١. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط/١، ١٣٦٤هـ .
٢٩٢. المغني في النحو، أبو الخير تقي الدين منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ)، تح: د. عبد الرزَّاق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامَّة ، بغداد – العراق، ط/١، ٢٠٠٠م.
٢٩٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، خرَّج آياته وعلَّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .
٢٩٤. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/٣، ٢٠٠٩م.
٢٩٥. مفاهيم لسانيات النص في دلائل الإعجاز، سميرة إبرير، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر، ط/١، ٢٠١٠م.
٢٩٦. المفردات في غريب إعراب القرآن، الراغب الأصفهاني، ضبطه وراجعه: مُحَمَّد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط/٥، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٩٧. المفصل في علم العربية، أبو القاسم جار الله محمود بن عُمَر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وبذيله كتاب المُفَضَّل في شرح أبيات المُفَصَّل لمُحَمَّد بدر الدين أبو فِراس النعساني (ت١٩٤٣م)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٩٨. مقالات في اللغة والأدب، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٩٩. المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تح: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد – العراق، ط/١، ١٩٨٢.
٣٠٠. المقتضب، أبو العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد المبرِّد(ت٢٨٥هـ)، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٠١. مقدِّمة في نظرية القواعد التوليدية، د. مرتضى جواد باقر، دار الشروق، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠٠٢م.

٣٠٢. المُقرَّب، ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تح: د.أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ط/١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م .
٣٠٣. من أسرار الجمل الاستئنافية (دراسة لغوية قرآنية)، د.أيمن عبد الرزاق الشوَّا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق- سورية، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٣٠٤. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/٨، ٢٠٠٣م.
٣٠٥. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تح: فوَّاز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٠٦. الموضح في وجوه القراءات وعللها، أبو عبد الله نصر بن علي بن مُحَمَّد الشيرازي بن أبي مريم (ت٥٦٥هـ)، تح: عبد الرحيم الطهروني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
٣٠٧. الموطأ، مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، برواياته (يحيى اللَّيثي، والقعبني، وأبو مصعب الزهريّ، والحدثاني، وابن بكير، وابن القاسم، وابن زياد)، تح: أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي، مجموعة الفرقان التجارية، دبي – الإمارات العربية المُتحِّدة، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ن

٣٠٨.نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/٢، ١٤٢١هـ - ١٩٩٢م،
٣٠٩. نحو التيسير – دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد - العراق، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣١٠. النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٤٧م.
٣١١. النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، د. عبد الله أحمد بن أحمد مُحَمَّد، دار دروب، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠١١م.
٣١٢. النحو العربي مذاهبه وتيسيره، د. مجهد جيجان الدليمي، ود. مُحَمَّد صالح التكريتي، ود. عائد كريم علوان الحريزي، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد - العراق، ط/١، ١٩٩٢م.

٣١٣. النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٦٨م.
٣١٤. النحو العربي والدرس الحديث – بحثٌ في المنهج، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣١٥. نحو القرآن، د.أحمد عبد الستار الجواري، المُؤسَّسة العلمية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٦م.
٣١٦. النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د. هناء محمود إسماعيل، تقديم: أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠١٢م.
٣١٧. نحو المعاني، د.أحمد عبد الستار الجواري، المُؤسَّسة العلمية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٦م.
٣١٨. نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط/١، ٢٠٠١م.
٣١٩. نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، د.عُثمان أبو زنيد، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٢٠. نحو النص بين الأصالة والحداثة، د. أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٢١. نحو النص نقد نظرية وبناء أخرى، د. عمر أبو خرمة، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٢٢. النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المُحَمَّدي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٢٣. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة - مصر، ط/١، د.ت.
٣٢٤. النحويون والقرآن، د.خليل بنيان الحسُّون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٢٥. نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: د. خديجة محمد الصافي، دار السلام، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٢٦. نسيج النص بحثُ ما يكون به الملفوظ نصَّاً، الأزهر الزنَّاد، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٣م.
٣٢٧. النشر في القراءات العشر، أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، قدَّم له: علي مُحَمَّد الضبَّاع، خرَّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٢٨. النص والخطاب قراءة في علوم القرآن، د.محمد عبد الباسط عيد، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٣٢٩. النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بو جراند، تر: د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٣٣٠. النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، ط/١، ٢٠٠٠م.
٣٣١. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د.مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الجيزة- مصر، مطبعة دار نوبار، القاهرة - مصر، ط/١، ١٩٩٧م.
٣٣٢. نظام القرآن مقدَّمة في المنهج اللفظي، عالم سُبَيْط النيلي، مكتبة بلوتو، بغداد – العراق، ط/٢، ٢٠٠٣م.
٣٣٣. النظام النحوي في القرآن الكريم (دلائل النظام النحوي)، د.عبد الوهاب حسن حمد، دار صفاء، عمَّان - الأردن، ط/١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٣٤. نظرات في الجملة العربية، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م.
٣٣٥. نظرات لغوية في القرآن الكريم، أ.د. صالح بن الحسين العايد، دار أشبيليا، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط/٢، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
٣٣٦. نظرية السياق دراسة أصولية، د.نجم الدين قادر كريم الزنكي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٦م.
٣٣٧. نظرية السياق القرآني دراسة تأصيلية دلالية نقدية، د.المثنى عبد الفتاح محمود، دار وائل، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠٠٨م.
٣٣٨. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان - الأردن، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٣٩. نظرية النحو العربي في ضوء تعدُّد أوجه التحليل النحوي، د.وليد حسين، دار فضاءات، عمَّان – الأردن، ط/١، ٢٠٠٩م.
٣٤٠. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،د.نهاد الموسى، المُؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٤١. نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوَّماتها الأساسية، د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة، مكة المكرَّمة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٥هـ .

٣٤٢. النظرية النحوية، جيفري بوول: تر: مرتضى جواد باقر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٩م.
٣٤٣. نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، د. حسام أحمد فرج، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٣٤٤. نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال ، د. حسين خمري، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٤٥. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عُمَر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.
٣٤٦. النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجَّاج يُوسُف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط/١، ١٩٨٧م.
٣٤٧. النيابة النحوية في القرآن الكريم وأنماطها ودلالاتها، د.هادي نهر، صنعاء - اليمن، ط/١، ٢٠٠٢م.

هـ

٣٤٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح/ د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د. ت.

و

٣٤٩. وجوه الاستبدال في القرآن الكريم – دراسة لغوية وصفية تحليلية، د.عز الدين محمد الگردي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

الدوريات

٣٥٠. الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، بغداد، مج(١٠)، ج (٣، ٤)، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
٣٥١. الحذف والتقدير في النحو العربي محاولة الفهم، أ. بو شعيب برامو، مجلَّة عالم الفكر، الكويت، مج (٣٤)، ع (٣)، ٢٠٠٦م.
٣٥٢. المخبَّل السعدي حياته وما تبقى من شعره، د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، مج (٢)، ع (١)، ١٩٧٣م.
٣٥٣. مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي، مجلة المورد، ع (٣)، ٢٠٠٢م.

الرسائل الجامعية

٣٥٤. ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله صالح عمر بابعير،(رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.